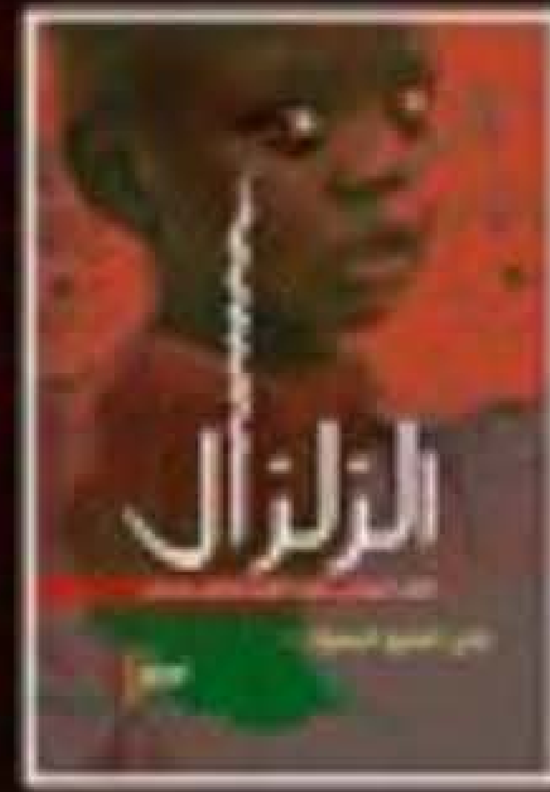
الزلزال

العقل السودانى .. ذاكرة مثقوبة وتفكير مضطرب

فايز الشيخ السليك

أوراق

الزلزال
فايز الشيخ السليك
أوراق



الزلزال

فايز الشيخ السليك

إن الأزمة في جوهرها هي أزمة تفكير، وأزمة مناهج، وضبابية رؤى، وغياب إرادة، وانعدام مشروع وطني، وتعثر عملية ولادة "كاريزما" لتقود السودانيين نحو آفاق مستقبلٍ مشرق، وبلا شك، فإن السودان افتقد "الزعيم الكاريزما" بعد الإمام محمد أحمد المهدي، الذي وحد السودانيين، بمختلف أعراقهم، وطموحاتهم، وقاد أول ثورة تحرر في تاريخنا الحديث، ثم جاء الزعيم الراحل الدكتور جون قرنق ديمبيور، لكنه رحل في أخطر المنعطفات الحادة التي يمر بها السودان، وفي وجهة نظري فإن ولادة شخص " كاريزماً في السودان يعد أمراً عصياً، أو أقرب إلى المستحيل، بسبب تنوعنا الثقافي واختلافاتنا العرقية والدينية، وحالة التشظي الكبيرة التي نمر بها، وتيه هويتنا، وفقداننا لمشروع الدولة الوطنية الموحدة.

وفي يقيني، أن الأزمة السودانية في جوهرها هي أزمة تفكير، أو ذهنية، أو عقل، والعقل هو منتج الأفكار، أو هو أداة التفكير، فالعقل " مُنتِج" بضم الميم، وكسر التاء، أي على " اسم فاعل بوزن مُفْعِل" أما الأفكار، فهي " مُنتَجَة " ، بضم الميم وفتح التاء، أي أنها مفعولة، وللعقل تعريفه في اللغة، كما ورد في لسان العرب لابن منظور " الجامع لأمره، مأخوذ من عقلت البعير إذا جمعت قوائمه، وقيل "العاقل" الذي يحبس نفسه ويردها عن هواها، أخذ من قولهم قد اعتقل لسانه إذا حبس ومنع من الكلام والمعقول ما تعقله بقلبك ، والعقل التثبت في الأمور والعقل: القلب، والقلب العقل، وسُمي العقل عقلاً، لأنه يعقل صاحبه عن التورط في المهالك، وبهذا يتميز الإنسان عن سائر الحيوان، ويقال: لفلان قلب عقول، ولسان سؤول، وقلب عقول: فهم. وعقل الشيء يعقله عقلاً أي فهمه.

الغلاف : عبد العزيز السماحي

توزيع السودان : أماني أبو الريش ت: 00240911123249

aaboalrish2009@hotmail.com

أوراق

توزيع مؤسسة الأجواد



الزلزال

العقل السودانى.. ذاكرة مثقوبة وتفكير مضطرب

فايز الشيخ السليك

الزلزال العقل السوداني. . ذاكرة مثقوبة وتفكير مضطرب

المؤلف : **فايز الشيخ السليك**

تصميم الغلاف: **عبدالعزيز السماحى**

التصميم الداخلى : **هانى عبدالرحمن**

الناشر : **أوراق للنشر والتوزيع**

6 شارع زهرة رمزى ـ الملك فيصل ـ الجيزة

البريد الإلكترونى: awraaq@live.com

التليفون: 00201112750799 - 00201221110435

الطبعة الأولى : **يناير** 2013

رقم الإيداع : 23619/ 2012

الترقيم الدولى : 978-977-5163-41-7

توزيع الإمارات: **مؤسسة الأجواد لتجارة الورق والنشر والتوزيع**

تليفون : 00971501550160

الايميل: tarkmaarek2000@Gmail.com

توزيع السودان: **أمانى أبوالريش**

تليفون : 00240911123249 ـ 00249923831541

الايميل: aaboalrish2009@hotmail.com

الإهداء

إلى أمي «المهدية» التي لم تتحصل إلى اليوم على أوراق تثبت انتمائها للدولة، ولم تطأ أقدامها الطاهرة مكتباً حكومياً ولا تعرف معنى الوطن سوى عبر ما يبثه المذياع، لكنها تحب عشيرتها وتقدس زوجها، والدنا، وتحبنا نحن وإخوتها وجيرانها في القرية الوديعة ، وإلى أبي الشيخ المزارع الذي لم يعرف من الإنقاذ وحكومتها سوى «الضرائب والأتاوات التي ترهق كاهله»..

لكنه لا يزال يبتسم في إباء..

.. إلى جيل التغيير

أهدي هذا الكتاب

فايز..

القاهرة ديسمبر ٢٠١٢

تقديم

مــع أنَّ بعضاً من أصدقائى وصديقاتى من الذين تحدثت معهم حول موضوع هذا الكتاب كانوا قد أبدوا حماساً لفكرة «نقد العقل السوداني» وســبر أغوار الأزمة الراهنة، تجلياتها، وجذورهــا، إلا أنّ بعضاً منهم أبدى «تخوفاً» عليَ، من تأليف ونشر هذا الكتاب، وفى هذا التوقيت، فالبعض قالها «صراحةً» هناك مقربون منك سوف يغضبون، وربما تخسر علاقتك بهم لأنَّ هذا الكتاب، وحســب التصُّور المُعد، ســوف يلمس كثيراً من جراحاتنا، انكســاراتنا، هزائمنا وفجعيتنا الكبيرة، وأن بعض من تربطنا بهم مسارات السنين، ومشاريع الوطن سيكونون تحت المجهر، هم مادة للدراســة والتحليل والنقد!، وما أصعب أن تضع من تحبهم، أو مــن تربطك بهم علاقات وتشــابكات تحت «المجهــر»!، وفى ذات الوقت فإننى «شــخصياً» جزء من بعض هذه التجارب، ولى مساهماتى بها «ســلباً وايجاباً، ومعروف أنَّ فى دراســة الظواهر الإجتماعية تواجه الباحــث معضلة كبيرة وهى كيفية الســيطرة على الإنفعالات النفســية الذاتيــة، وكيفية إبعادها، والإلتــزام بالموضوعية؟. و كيف يكون الأمر حينما تكون الذات هى موضوعاً للنقد؟ وما أصعب «النقد الذاتي»!،

أو جلد الذات!، والذات المعنية هنا، هي العالم الذى أنتمى إليه، وكذلك هي الخاص ممثلة فى النَّفس، فالذات هنا هى كل شيئ بالنسبة لي؛ فهى ثقافاتنا، ومحيطنا، وجغرافيتنا، وتاريخنا وحاضرنا، وسياساتنا كلها، والمؤسسات التى لها ننتمي» وهى عقلنا الجمعي. أما التَّخوف الثانى ، ينبع سببه ندرة المراجع التى قد تفيد فى دعم رؤيتي، فى التعامل مع «مشكلتنا»، لاسيما وأنَّنى قصدتُ أن استخدم منهجاً هو مزيج من التحليل النفسي، والإجتماعي، والثقافي، والسياسي، والوصفى والتاريخي، وطرق البحث المتمثلة فى الإستقراء، والاستنباط، والاستقصاء، والمقابلة والملاحظة، والقياس الكمي. أما التّخوف الثالث فهو مرتبط بكيفية تقديم المادة المكتوبة؟. وهل ستقدم المادة بطريقة أساليب الكتابة الصحفية؟. أم هى أساليب البحث والتقصى العلمى الدقيق، والأكاديمى المنضبط؟، أيهما أفضل «تحقيق صحفى مطول»؟ وهنا يمكننا تضمين المصادر داخل النصوص، مثلما نفعل نحن الصحافيين فى كتاباتنا؟ أم هى الالتزام بأساسيات وفرعيات البحث العلمي، بما فى ذلك تضمين المصادر والمراجع بالإشارة إليها فى الهوامش؟. ثم حسمت أمري، وتوكأتُ على قلمي، أهش به وساوسي، وقررت أن «انتصر لنفسى ولو أخسر أصدقاء مقربين استفدت منهم الكثير، فى عملى الصحفى ونشاطى السياسى «على قلة مساحاته»، لأن الكلمة أمانة، والكتابة مسؤولية، لا سيما تلك الكتب التى ستبقى ونذهب نحن، وربما، ولعلَّ، أن تكون هذه الاجتهادات عبارة عن «أجراس انذار «لنا، لكى نعيد النظر فى طرائق تفكيرنا، وللقادة السياسيين بأن تجعلهم يضعون تجربتهم ومسيرتهم موضع «النقد» وهو «أفضل وسيلة للبناء عرفها الإنسان» على حد تعبير الفيلسوف الألمانى إيمانويل كانط، لأن هناك أخطاء صاحبت هذه المسيرة أهدرت فرصا ونسفت كثيرا من

الأهداف والآمال، وسـوف تنسف الأكثر لو استمرت ذات الممارسات، وبذات العقليات. خلاصة بحثى المتواضع هذا هى أن مناهج التفكير فى السُّودان معتلة، وهذا الإعتلال تعكسه لنا «الحالة السودانية» ممثلة فى مظاهر»الأزمة المستفحلة» المستعصية على الحل! ولقد خرجتُ بنتيجة فحواهـا ، ثمة علةٌ ما؛ لعلَّها فى طرائق التفكير فى السُّـودان، وهى علةٌ تعكسـها لنا أعراض بائنة، يعدها البعـض هى المرض، لكنها هى أعـراض هذا المرض، أو بلغة السياسـة «الأزمة المسـتفحلة»، أوالحالة المسـتعصية، هى حالةٌ يمكن أن نسـميها «الحالة السُّودانية»، وغير شك فـإنَّ أعراض هذه الحالة، بائنة، لا يمكن أن تخفى على أحد، وتتمثل فى انفصال / اسـتقلال الجنوب، حروبٌ مستمرة بعمر الدولة المستقلة، دائرة شريرة تبدأ بحكم ديموقراطي» إجرائي» وتنتهى عند حكم عسكرى شمولي، وكلُّما ذهبنا نحو الديموقراطية لمسنا بُعدنا عن جوهرها، نظاماً بعـد نظام، وكلُّما أحكم الشـموليون من قبضتهـم تصاعدت درجات القمـع نظاماً اثر نظام، فالتجربة الديموقراطيـة «الإجرائية» الأخيرة هى الحلقـة الأضعف بين التجارب الأخرى من حيث ضعف النظام الحاكم، ودرجات الفوضى، وضعف القرارات، وكثرة المناكفات، والتشاكس بين الحلفاء، أما الشمولية، فالأخيرة هى الأكثر قمعاً، ودمويةً، وانحطاطاً، والأطـول عمراً فى ذات الوقت، و ثمـة عرضٌ آخر من أعراض الحالة السُـودانية، هو عرض يكاد يكون ملازماً لكل تجمع سُوداني، ولو من اثنين فقط!، فما من مؤسسة أنشأها سُودانيون إلا وشهدت حالة تشظى وانقسامات أفقية ورأسية، وهى حالة شمل كل القوى السياسية والمنظمات الإجتماعية والكيانـات الثقافية، فى وقت نلاحظ فيه جنوحاً متصاعداً نحو القبيلة، ثم الجهوبة، مع أنهما فى بعض الأحيان تكونان متلازمتين لبعضهما البعض فى وضع السُّودان، وهو جنوحٌ رسخ فى نهاية المطاف

«مفهوم العنصرية» التى يمارســها السودانيون فيما بينهم، وعلى غيرهم من الشعوب.

و؛ »اعتلال منهج التفكير» فى السُّودان نلمس آثاره شاخصة فى جميع المجالات: بــلاد تتمتع بحوالى ٢٠٠ مليون فدان صالحة للزراعة، لكنها تجوع، وتتسول الآخرين، وتتستورد كل شيئ، بما فى ذلك الطعام؛ فى بلد كان العالم قد رشــحه كي يكون «سلةً لغذاء العالم!، وقد تصل فيه فاتورة المواد الغذائية فــى أحد الأعوام قرابة (٤،٥) مليار دولار، وهى مبالغ تكاد تعادل أكثــر من نصف العائد من الصادرات !. وبلادٌ تجرى من تحتها الأنهار، إلا أن الحمار يظل هو نجم موســم الصيف باســتمرار فى العاصمة الخرطوم دليلاً على اســتخدامه فــى نقل المياه إلى الأحياء بعد تعثر وصولها عبر الشبكة، فى وقت تكون فيه المياه ملوثة ؛ نتيجة اختلاطهــا بجزء من مياه الصرف الصحــى كما أثبتت بعض التحقيقات الصحفيــة!، هذا فى قلــب العاصمة، فما بالــك بالأرياف والأطراف النائية؟!.، و حتى بناء الجســور والطرق فــى الخرطوم، وهو ما ظلت تفاخر به الأبواق الإعلامية لحكومة الإنقاذ كأحد إنجازاتها العبقرية يقف شــاهدا على العشوائية وغياب التخطيط، فهذه الطرق تنكشف عوراتها مع بداية فصل الخريف، أما الطرق السفرية فما حصدته من أرواح بسبب عيوبها الفنية كان يستوجب ان تكون هذه الطرق المعيبة سبة ولعنة وليس مفخــرة! و الأمثلة على الخيبات والإخفاقــات لا حصر لها، وهذا ما يجعلنى أطرح بإلحاح ســؤالى المركزي، وهو «أين تكمن العلة؟». هل هى مشــكلة تخطيط؟ أم مشــكلة إدارة موارد؟. أم هى مشكلة إدارة بشــر؟ أم هى مشــكلة إدارة تنوع ثقافى وديني؟. ولذلك افترضت عبر صفحات هذا الكتاب أنَّ المشــكلة هى فــى «العقل الجمعي». والعقل الجمعى «هو مجموع الخصائص المشــتركة التى تكونها تصورات موحدة

حول كل المسائل الحياتية والوجودية، وبالطبع فإنَّ هذا التصور، ينطلق من منظومة مرجعية تُشكِّل قاعدته، ونقطة انطلاقه، ومعروف أنَّ لكل مجتمــع خصائصه، وبصماته، وهى محصلــة لمكونات ثقافية، وبيئية، وجينيــة، تجعله يُفكِّر، وفق إحداثيات هذه المرجعية، فوطنٌ يتقســم، وجراحات تتجدد، وشــعبٌ يتفرج، وأزمةٌ مزمنــةٌ تحاصر ما تبقى من وطــن، ومع كل ذلك يلفنا الســكون!، وكلمــا لاح وميض ضوء فى آخر النفق، ســرعان ما ينطفئ هذا البريق، ويختبئ هذا الوميض، وهو ما يجعلنا نتســاءل عن ســر ذلك، وعن ســر اضطراب دورات الحكم فى بلادنا، وتقلبات الأنظمة السِّياســية، وركود الأحوال الاجتماعية. ، وفشــلنا فى اســتغلال مواردنا الطبيعية الثرة التى يزخر بها السُّــودان، مــن مياه، وأراضٍ خصبة، ونفط، ومعــادن أخرى، إن كل ذلك يؤكد وجود مشكلة بنيوية، مرتبطة بطبيعة تكويننا النفسى والثقافى والذهني، وانعاكسات ذلك على تصوراتنا حول الكون، والناس والأشياء، وأنفسنا والآخريــن، أو فلنقل هى مشــكلة كامنة فى عقلنــا ذاته، أى عقلنا الجمعــي. وبالتالى فإنَّ مجموع أزماتنا فى جوهرها هى محصلة أزمة تفكيــر، وأزمة مناهج، وضبابية رؤى، وغياب إرادة، وانعدام مشــروع وطني، وتعثر عملية ولادة «كاريزما» ليقود السودانيين نحو آفاق مستقبلٍ مشرق، وبلا شك، السودان اليوم يحتاج إلى «الزعيم الكاريزما» القادرً على قيادته باقتدار كما فعل الإمام محمد أحمد المهدى فى القرن التاسع عشر حيث وحد السودانيين، بمختلف أعراقهم، وطموحاتهم، وقاد أول ثــورة تحرر فى تاريخنا الحديث، ثم جــاء الزعيم الراحل الدكتور جون قرنــق دى مبيور الذى كان زعيما يمتلك القدرة على تحقيق اختراق نوعى فى تاريخ السودان فافتقدناه وبفقده خسر الشمال قبل الجنوب.

و أزمــة التفكير(متلازمة التفكيــر المأزوم أو تفكيــر الأزمات)، هى

موضوع بحثنا هنا، وفرضيتنا الأساسية فى مبحثنا هذا، والتى وضعناها على أساس أنها هى سبب ونتيجة للأزمة السودانية المستفحلة، وفى هذا الكتاب قصدت التركيز على العقل ومكوناته وقد بدأت من أكبر الأحداث فى تاريخ السودان المعاصر(انفصال أو استقلال الجنوب)، وهو ما أطلقت عليه «الزلزال» لأنه على مستوى نظرى هو كذلك بكل معنى الكلمة، إلا أنَّ ردود الأفعال كانت أقل بكثير من الفعل، وهو ما رددته إلى انشطارات الهوية، وضعف الدولة ومؤسساتها، ثم عرجت نحو «الجنوب الجديد»، وهو دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان، وشرق السودان، أى مناطق الهامش التى كانت قد شهدت صراعات مسلحة قبل الزلزال، واستمرت الصراعات فى بعض تلك لأطراف المهمة، وهى مناطق تحمل ذات أزمات الجنوب القديم مع المركز بصراعاتها، وهمومها، وتناقضاتها، وهى تمثل لنا صراع المركز والهامش فى كل تجلياتها الثقافية والسياسية والإجتماعية، وما فيه من هيمنة وتهميش، وازدراء وكراهية، واضطهاد واحساس دونية، ، واقصاء وعنف، ودماء ودموع. وتطرقت إلى آليات نُخب المركز التى تستخدمها فى عملية قهر المهمشين، وما يقابلها من آليات الهامش لمقاومة قمع المركز. كما شملت الرؤية سياسات فصل الذاكرة واختطاف «الحركة الإسلامية «لمشروع الدَّولة كله، وما مارسته من استبداد وسياسات التمكين والدجل والمتاجرة باسم الدين، ثم الهجرة من الدين إلى العرق ومواسم الهجرة نحو القبيلة. . . فلماذا يهرب السودانيون نحو القبيلة؟. وكيف الخروج من هذا المأزق؟. وكيف يتم التغيير؟. وكيف يتم اسقاط النظام؟. وهل اسقاطه هو الهدف،أم ثمة هدف أبعد من ذلك؟ وما هى آليات التغيير؟. ولماذا فشلنا حتى الآن فى الاتفاق حول مشروع وطني؟. وما هو المخرج من كل ذلك؟. ومن وجهة نظرى فإن الفشل مربوط بنا جميعاً، جماهير

ومعارضة وقوى سياسية ونظام حاكم. كان للقوى السياسية نصيب من النقد، فهى ذات بنية هشـــة، ومعظمها «غيــر ديمقراطية» وحتى البدائل المطروحة، والتى تشـــمل فصائل الهامش فى دارفور وشرق السودان ما انفكَّت تعانى من ذات الأمراض، ما بين غياب المؤسسية وضعف الطرح القومي، والرؤى الجزئية لأزمة شاملة، لا تقبل التجزئة. فسقطت معظم هذه الفصائل فى امتحان «المؤسسية والديمقروطية أو فى امتحان القومية وشـــمولية الحل، فيما طرح المركز بدائل «جديدة» مصابة بداء «الصفوية والنخبوية» والتنظير. وقد قدمـــت رؤيتى ونقدى لتجارب مثل، الحركة المســـتقلة والمؤتمر الســـوداني، و» قوات التحالف السُّـــودانية»، و» حق» ولـم استثن «الحركة الشـــعبية لتحرير السُّودان»، كبديل جاء من الهامش لكنــــه ضم مجموعات من المركز والتى هى الأخرى عجزت عن التأطير لمشـــروعها «السودان الجديد» وتطبيقه عبر آليات الديمقراطية فى داخلها، وتحصينها من «الاختراقات» و» الهرولة نحو السُّلطة» بأمراضها. المعروفة، و يبدو أنَّ فيروســـات خطيرة غزت هذا العقـــل الجمعي، واقتحمته، و وســـببت له دماراً فى بعض خلايا تفكيره، وأدى ذلك إلى اضطراب فى مناهج التفكير، وقصور فى التفكير الجدلي، وقادتنا إلى الفشل والتخبط والاعتباطية والعنصرية..

هذه هى رؤيتى بين يديكم، وهى مساهمة مني، لعلها تفيد فى تقديم حلول، أو على أقل تقدير فى تحريك البرك الســـاكنة؛ ولكن عليكم أن تتفَّهمـــوا بأنَّ ذلـــك هو وجهة نظرى الشـــخصية، وأنَّ ما أقدمه، هو مدخل للحوار، ومحاولة لتأسيس منصة إنطلاق، وفى ذات الوقت فما أطرحه قد لا يعجب كثيرون، ولهم الحق لأننى أؤمن إيماناً كبيراً بنســـبية الحقيقة، وأننى قد أكون مخطئاً، مع أننى أرى غير ذلك، وسوف أتمسك بموقفى هذا، حتـــى يقنعنى آخرون بخطئه، أو ضـــرورة مراجعته، ولو

توصلت لذلـــك فلن أجد حرجاً فى تغيير طريقة تفكيري، لأننى أهفو للحقيقة، ليس سواها، مع أنَّ ذلك أمرٌ عصيٌّ، ومقلقٌ.

ولكم كامل تقديرى واحترامي.

أسمرا – القاهرة ٢٠١٢



الباب الأول

زلزال صامت

وصدمة غير محسوسة

أيـن تكمُـنُ عِلَّتُنـــــــــا؟

وطنٌ ينقســـم إلى نصفين، دُونَ أنْ نحسَّ بصدمة الانفصال تلك !، أهى قـــوة الصدمة، أم هى حالة من اللامبالاة، وعدم الإحســـاس بخطورة الفقد؟. وهل فقد جزء من الجســـد أمرٌ طبيعي من الســـهولة مـــروره بدونما تأثيرات أو حتـــى أعراض؟. وماذا لـــو خرج الظُّفرُ من اللَّحمْ؟ وهـــل أنّ حدثاً فى حجم انفصال/ اســـتقلال الجنوب حدثٌ عاديٌّ، نتلقاه، مثل ما نُتابعُ أخبارَ التلفاز، وهى تُحدِثُنا عن انقســـامِ بلدٍ فى كوكبٍ آخر؟. ولماذا لم تكُنْ هناكَ رُدُود أفعالٍ بحجـــم الفعل، و توازى المرحلـــة؟. وربّما يخفى مُنعطَـــف الطريق بعضاً من مُفاجآت، لا تبتعد مســـافات بعيدة عن حالة التشظى والانقسامات تلك؛ وفى وقت تفاعل فيه كثيرون مع هذا الحدث، وهو أكبر أحداث العالم خلال ســـنين طويلة؛ بطريقة أقرب إلى الانفعال عندما يســـقُط «صحن صيني» فوق مزايكو فيحـــدث صوته المعروف، لكنْ فـــى حِدود المكان، وينتهـــى التأثيرُ والتأثرُ فى حِـــدود الزمان المعنية!، وربّما كان هُنالك من بكى فى ســـره، أو زرف الدمع ســـخيناً مع إخوته، وربُّما كان هُنالك من شعر بالصدمة لكن خللاً ما جعل رد الفعل أقل من الفعل بكثير، وبين هؤلاء وأولئك، هناك من قال «بركة الفاتو وعقبال الباقين من. . . . . . » فى إشارة إلى دارفور، وهُنا» ضمير الغائب يعود إلى الســـودانيين الجنوبيين، وكذلك معنيٌ به ســـودانيون آخرون، فى دارفور، وهو تعبيرٌ يكشـــفُ عُمق أزمتنا، وهـــى أزمة «الثنائية ««نحن»، و» هم»، وهى

تبدو جليةً فى الخطاب العام فى السـودان، وهى ثنائية تخفى ما يحمله العقل الجمعى من عنصرية، فالمركز «نحنُ»، والآخرون «هُم»، وهى تعنى أننا نختلف عنهم، وأننا نحنُ مركز الفعل، والآخرون هم موالون، أو تابعون، أو أنهم لا ينتمون إلينا. أو فى أحسن الأحوال «الإخوة الجنوبيون»، أو هم سكان «جنوبنا الحبيب».

إنَّ نهار اليوم التاسع من يوليو ٢٠١١، كان ميقاتاً فارقاً فى تاريخ ما اصطُلح عليه اسـم «الدولة السودانية»، حيث أكد الحدث هشاشة هذا الكيان، وضعف الانتماء إليه، فكيف تنقسـم أرضٌ ولا يشعر من يجلس فوقها بزلزلتها؟. ولو افترضنا أن التنوع الثقافى هو مثل لوحة تكتمل جمالياتها بتعدد ألوانها، فكيف يرحل قومٌ بأشجارهم جنوباً، ولا نشعر بخروج لونٍ أساسى من مكونات تلك اللوحة؟. وهل يشعر متذوق الفن بجمالية اللوحة، إذا ما رُسِمت بلونٍ واحد؟. إلا أن أهم ما كشـفه الحدث هو، سـقوط ورقة التُوت عن عَوْرة دولةٍ كانت تُعرَّف بأنّها هـى الأكبر فى أفريقيا والعالم العربي، وأنّها دولةٌ متعددة الأعراق والثقافـات والديانات، وأنّ لحظة قيام رئيس حكومة جنوب السـودان الفريق أول سلفاكير ميارديت بإنزال علم السودان الكبير خلال احتفال الدولة الجديدة، ثـم رفع علم الدولة الوليدة، غيرت معالـم كثيرة / ديموغرافية، أو طبوغرافية، وبدلـت خرائط، ومعـادلات جغرافية أخرى، ومعاهدات دولية، واقتسـام ثروات، ومحاصَّات مشتركة، وكذلك مواد دراسية، وموارد مالية وغابية، وهى حقائق كان نظام «الإنقاذ» نفسـه، قد أعلنها عشـية ذلك اليوم، فقد حرصت الحكومة على تبشير السـودانيين اليتامى بالتِّغيُّرات الجديدة والخطيرة، وأشارت إلى «أن مسـاحة السـودان ستتقلص بفقدانها لربع مسـاحتها، وبالتالى تغير وصف السودان بأنه أكبر دولة عربية وأفريقية إلى أنه «ثالث دولة عربية من حيث المساحة بعد المملكة العربية السعودية والجزائر، وبالتالى فهو ثانى دولة أفريقية، فيما فقد السـودان كذلك نسبة ٨٠ ٪ من غطائه النباتي، وتحوّل إلى دولة شبه

صحراوية، مثلما يتغير معانى الكثير من الأغنيات والقصائد الوطنية التى كانت تتغنى بوطـــنٍ واحد ديمقراطي، مترامى الأطراف. وطن مفرداته عند بعضٍ من شـــعرائنا الوطنيين» عشـــة وميري». أو «حلفا ونمولي». «وصديقنا منقو» عاش من فصله! . وقال مدير مصلحة المساحة السّودانية عبدالله الصادق للصحافيين إنه «بانفصال الجنوب فقد السُّودان ٢٥ فى المئة من مساحته حيث كانت مساحته سابقا تبلغ ٢،٥ مليون كيلومتر مربع وبعد الانفصال اصبحت ١،٨٨١ مليون كيلومتر مربع. وشكلت مساحة البر ١,٧٥٢,١٨٧ كلم مربع، ومساحة البحر ١٢٩,٨١٣كلم مربع.

ونتـــج عن ذلك الواقع الجديد أن الســـودان فقد ثلاثاً مـــن الدول المجاورة وهى أوغندا وكينيا والكونغو الديمقراطية». وســـتصبح حدود السُّـــودان الجديد الجغرافية مشـــتركة مع سبع دول بدلا من تســـع. والدول التى ستكون له معها حدود هى إريتريا، وأثيوبيا وإفريقيا الوســـطى وتشاد وليبيا ومصر، وجمهورية السُّـــودان الجنوبي، كما أن حدوده مع أثيوبيـــا تقلّصَت من ١٦٠٥ كيلومترات إلى ٧٢٧ كيلومتراً، أما حدود الســـودان مع أفريقيا الوســـطى فقد تراجعت من ١٠٨٠ كيلومتراً إلى ٤٤٨ كيلومتراً. وصار طول الحدود ٦,٧٨٠ كلم، جاءت مصر مشـــتركة بالحدود بطـــول ١,٢٧٣كلم، إرتريا ٦٣٦ كلـــم، اثيوبيا ٧٢٧ كلم، الســـودان الجنوبى ١٩٧٣ كلم كأطول حدود مشـــتركة، أفريقيا الوسطى ٤٤٨ كلم، تشـــاد ١,٣٤٠كلم وليبيا ٣٨٣ كلم، بينما شـــكل طول الســـاحل البحر الأحمر ٨٧٥كلم وهو فى العرف الدولى لا يعتبر حدود مباشرة. وحدد استقلال الجنوب حدود الشمال؛ بأنها تمتد من خط العرض ٨،٤٥ ش، وحتى خـــط العـــرض ٢٣،٨ ش، وبين خطـــى الطول ٢١،٤٩ ق إلـــى خط الطول ٣٨،٣٤ ق. وقدمـــت وزارة الإعلام الســـودانية، وكان وزيرها فى ذلك اليوم الدكتور كمال عبيد محتفياً بما كســـبته يداه، وبما فعل حزبه، وهو الذى كان قد أعلن أن الجنوبيين بعد الانفصال لن يأخذوا حتى «حقنة»، فى موقف يكشـــف

ضعف الضمير، وموت الحس الإنسانى مع أن الشماليين أنفسهم يموتون بسبب إنعدام أسـطوانات الأوكسجين فى مستشـفيات الإنقاذ الفقيرة، ويعانون من بؤس الخدمات الطبية، رغم أنف دعوات «توطين العلاج» - فى وقت يتسـابق فيه الأثرياء، وبما فيهم المسـؤولون؛ إن مرضوا، والمقتدرون صوب «الأردن»، و» تركيا» للعلاج والفحوصـات الطبية، والاطمئنان على أوضاعهم الصحية، أما من يستطيع بدعم الأسرة والمغتربين فهو سوف يهبط أرض مصر- ووصف المهندس عبدالله الخارطة الجديدة للسُّـودان «بأنَّها جميلة وشـكلها جذاب من الناحية الفنية» !. فما بقى لهذا المسؤول سوى أن يتغنى تغزلاً فى خارطة الوطن الجديدة، بعد أن وضح «الأبعاد المستجدة على الأرض بعد انشطار السودان إلى دولتين.

أمـا السُّـكان فقد أصبـح العـدد (٣٣,٤١٩,٦٢٥) نسـمة بـدلاً عن (٤٠,٠٠٠٠٠٠)، تشـكل نسـبة ٦١,٧٪ منهم الفئة العمرية أقل من ثلاثين عاما، وعلى المستوى الإدارى تراجع عدد الولايات السودانية من ٢٥ ولايةً إلى ١٥ ولايـةً، زادت بعدها الحكومة ولايتين هما ولاية شـرق دارفور وعاصمتها الضعين وولاية وسـط دارفور وعاصمتهـا زالنجي، فيما أصبح عدد المحليات(١٧٦) محلية. واحتفظ السـودان بعلمه ذى الألوان الأربعة (الأحمر، الأبيض والأسـود والأخضر مثلث) وذات النشـيد الوطنى للشاعر أحمد محمد صالح وألحان أحمد مرجان بينما شكل (صقر الجديان) الشعار القومي. وهناك جانب آخر، وهو فى غاية الأهمية حيث كشف خبراء بيئيون أن السُّودان فقد نسبة ٨٠٪ من غطائه النباتى بحيواناته المتوحشـة والفريدة ؛ كالنّمور والأسود والغزلان، والماشـية مثل الأبقار؛ بخروج هذه المسـاحة مع انفصال الدولة الجديدة، والتى ستمتد من مناخات شبه اسـتوائية إلى استوائية غنية لتترك الشمال يترامى فوق ملايين الكيلومترات، معظمها يمتد ما بين السافنا الغنية بالنيل الأزرق، وجنوب كردفان، والسافانا الفقيرة وسطاً وحتى المناخ شبه الصحراوى شمالاً. وخسارةٌ

أخـــرى، وهى التى زادت القنط فى نفوس قوم «الإنقاذ» وجعلتهم يتعاملون مع الدولة الجديدة بحقد، واستعلاء، مع أنهم هم الذين دفعوها نحو «الاستقلال/ الانفصال» دفعاً، وتمثلت الخســارة فى خروج نســبة ٧٥٪ من النفط، ويقدر الإنتاج اليومى للنفط السُّــودانى بحوالى ٥٠٠ ألــف برميل ينتج الجنوب منها ٣٥٠ ألف برميل يومياً، ومع ذلك كان الرئيس البشــير؛ وفى كل مناسبة يعلن أن الشمال لن يتأثر بانفصال الجنوب؛ بل ذهب بعضهم أبعد من ذلك حين شبه الجنوب بأنه «ترلة» - أى مقطورة فى قاطرة مندفعة، وربما تؤخر هذه المقطورة من سرعة اندفاع القاطرة الحقيقية، وهى الشمال.

ثيـران العنصرييـن السـوداء

وســط هذه الحالة اليائسة، والمواقف الملتبســة تلك، والمشاعر الحائرة، كان صوت «منبر الســلام العادل»، هو الصوت الأعلى، وهو أحد المنابر العنصرية ذات الصــوت المرتفــع، و يتزعمه الطيب مصطفى خال الرئيس البشــير، وقد نشــط المنبر، وعبر صحيفته «الانتباهة» فى نشر الكراهية بين السودانيين، وزرع الفتنة بين الشــمال والجنوب، وقد قام المنبر بنحر ثورٍ أســود اللون؛ تعبيراً عن فرحته باستقلال الجنوب، ووزعت كوادر المنبر الحلويات بيوم الفرح الأكبر بعد أن ظنّوا فى استقلال الجنوب «استقلالاً حقيقياً للسودان، وطى صفحات وحدة الدماء والدمــوع»، ولا غَرو أن يذبح قادة المنبر الذبائح ابتهاجاً ببتر أحد أجزاء وطنٍ كبير، وهم من يظنون أن ذلك الجزء «سرطاناً يجب استئصاله» فقد نقلت «الجزيــرة نيت فى تقرير لها من الخرطوم «لم يجد منبر الســلام العادل -حزب الانفصاليين الشــماليين- الذى يقوده الطيب مصطفى خال الرئيس عمر البشير بدا مــن إعلان احتفاله وســعادته باكتمال مراحل فصل جنوب الســودان عن شــماله لمبررات قال إنها «منطقية». وفور إعلان رفع العلم الجنوبى وإنزال علم السودان فى مشــهد بكى له عدد من المواطنين، عمت فرحة هستيرية المحتفلين بالانفصال، بل هلل بعضهم، وكبروا، وتعانقوا، فى مناسبة يرونها من «أسعد

المناسـبات» فى تاريخ السودان الحديث. وعلى الرغم من خلو شوارع العاصمة السـودانية من المارة، ومن أى مظهر للاحتفال بالمناسبة، فقد تجمع عشرات من أنصار منبر السـلام العـادل -الذى يعتقد البعض أنه جنـاح من أجنحة المؤتمر الوطني- للاحتفال بالمناسـبة بمقر الحزب فى مشـهد لم يخل من التأييد حينا، ومن الاسـتنكار أحيانا. وفى تعليقه على حـدث انفصال الجنوب، أكد رئيس الحزب الطيب مصطفى أن السـودان «تخلص من جسـم سرطانى ظل يؤخره لفترات طويلة»، مشـيرا إلى أن الجنوب كان مصدرا أساسيا لأزمات السودان.» وقال مخاطبا العشـرات من مؤيدى حزبه إن «السـودان وبتخلصه من الجنوب سـيصبح دولة رشيدة بعدما تقل عنه أعباء الجنوب»، مؤكدا أن الإقليم الجنوبى «كان مصدرا من مصادر التخلف والحروب والدمار»(١).

وقد لعبت صحيفة المنبر العنصرية «الانتباهة» و» منبر السـلام العادل»، دوراً سلبياً فى علاقة الشمال بالجنوب، والمنبر هو منبرٌ عنصريٌّ، وتحومُ شُكوكٌ قوية حول علاقته بحزب «المؤتمر الوطنى الحاكم»، فالمنبر تشـّكل مع بشريات اتفاقية السلام الشـامل، بين الحكومة السودانية والحركة الشـعبية لتحرير السودان فى عام ٢٠٠٥، وكان زعيم المنبر إلى وقت قريب وزيراً اتحادياً بالحكومة نيابةً عن المؤتمر الوطني، وسـبق أن تقلَّد منصب مدير وكالة السُّـودان للأنباء» سونا»، ومديراً للتلفزيـون، وقد ابتدع الرجل خلال توليه المنصب أسـاليبَ ما عرفها حتى السـلفيون فى حركة طالبان الأفغانية، أو الشباب الصوماليون، فقد ابتدع ما أطلق عليه «الحجاب الإلكتروني، وهو وضع شريط أسود اللُّون على الشاشة البلوية لتسـتر الجزء الواضح من أجزاء بعض الممثلات المصريات، وهى بدعة توضـح نهج تفكيره!، وغلوه، وتطرفه، كما ضم المنبر عدداً من ضباط الجيش السـودانى المتقاعدين، فى محاولة لامتصاص صدمة اتفاقية السـلام الشامل،

(١) الجزيرة نت ٩ يوليو ٢٠١١

وهـــى اتفاقية رفضها عدد من القيادات الحكومية مثـــل قطبى المهدى - وقطبى نفســـه كان يكتب فى صحيفة العنصريين «الانتباهة» ما يؤكد علاقته العضوية، أو الفكرية، مثلما عارض غازى صلاح الدين الاتفاقية بعد إبعاده عن الملف، بل أنَّ مصادر مقربة من الرئيس البشـــير أكدت لى أنَّ وزير الدفاع عبد الرحيم محمد حسين كان يعارض بشدة التوقيع على ترتيبات أمنية وعسكرية مع الجيش الشـــعبي، بل أن عبد الرحيم هذا، كان يحرص علـــى إجراء اتصالات هاتفية يومياً بالمقربين منه ليبشـــرهم بتعثر التفاوض، كلما تأخر المفاوضون فى تجاوز إحدى العقبات التى تواجههم، واســـتحالة التوصل لاتفاق مع الجيش الشعبي، بل أنَّ الرجل، كان من أســـعد الناس بخبر مغادرة الوفد الحكومى فى سبتمبر ٢٠٠٣ منتجع نيفاشـــا قبيل إعلان النائب الأول للبشـــير، على عثمان محمد طه، موافقته على الترتيبات الأمنية والعسكرية، وكان من ضمن المغادرين وزير الدفاع الفريق بكرى حســـن صالح، ومدير المخابرات صلاح عبد الله «قوش»، وربما أن موقفاً معادياً من عبد الرحيم تجاه طه قد يكون ســـبباً فى شماتة الوزير فـــى النائب الأول، والرجل الثانى فى الحكومة، فقـــد كان طه وراء إبعاد عبد الرحيم مـــن وزارة الداخلية بعد فضيحة انهيار مبانى جامعة الرباط، و ما تردد من شـــبهات حول علاقة الوزير بالعمارة، وبالمقاولين الذين شيدوا ذلك البناء الهش!. وبعد ضغوطات إعلامية، وتنظيمية اضطر البشـــير للانحناء للعاصفة لأن مركـــز القوى وقتها كان فى صالح طه، وحوَّل البشـــير صديقه الحميم إلى «استراحة محارب»، وبالفعل ترقى بعدها وزيراً للدفاع!. فكأن شبهات الفساد تزيد الناس درجات فى ســـلالم الترقى فى بلاد السُّودان!، وهذا الرجل (عبد الرحيم) هو قصة أخرى، فهو يثير الغثيان بحديثه عند ساعات الخطوب، لدرجة أن أطلق عليه البعض «اللمبي» وهو الشـــخصية الدرامية البلهاء التى كان يؤديها الممثل المصرى محمد سعد، فهذا الوزير عندما سألته هيئة الإذاعة البريطانية فى اغســـطس١٩٩٨ تعليقاً على ضرب صواريخ توماهوك الأمريكية مصنع الشفاء

ببحري، أكد أن الضربة تمت بطائرات قادمة من الشمال، في إشارة إلى مصر، مــع أنّ الصواريخ كانت قد انطلقت من ميــاه البحر الأحمر، وليس هذا هو المثير وحده، إلا أن الوزير الهمام عندما ســأله المذيع عن هل «رصدت الحكومة الطائرات؟» رد بكل بســاطة، وبلا مســؤولية، أو حياء «شــافوها المواطنين. . شــافوها المواطنين»، وقصص عبد الرحيم كثيرة، لكن نذكر منها تعليقه، وهو وزير دفاع عن اختراق إســرائيل لأجواء الســودان، وتوجيه ضربات فى عمق الشــرق، برر ذلك فى حوار فــى برنامج «حتى تكتمل الصــورة» بقناة النيل الأزرق، أن «الطائــرات جات بالليل والدنيا ظلمــة، والرادارات كانت معطلة لأن الكهرباء قاطعة، والمســؤولين كانوا يصلون فى صلاة العشاء». ولا تعليق. ســوى أن نوجه سؤالاً للقارئ. . ما نوع العقلية التى تحكم السودان، وتتحكم فى مصيره؟؟. وهل لانفصال / استقلال الجنوب علاقة بتفكير هؤلاء؟.

إن علاقة «منبر الســلام العــادل» بالحزب الحاكم، لا تحتــاج منا لكثير عناء كى نكشــفها، لأن الأمر لم يكن ســراً من الأسرار العظيمة، فصحيفة الحزب «الانتباهة» هى التى كانت تنادى بالانفصال نهاراً جهاراً مع أن قانون الصحافة والمطبوعات يحظــر على الصحف تناول قضايا «تمــس الأمن الوطني، وتهدد وحدة البلاد، وسلامتها»، وأن بالقانون الجنائى لسنة ١٩٩١ مادةً واضحة تصل عقوبتها الإعدام، وهى «تقويض النظام الدســتوري. ٥٠- من يرتكب أى فعل بقصد تقويض النظام الدســتورى للبلاد أو بقصد تعريض استقلالها أو وحدتها للخطر، يُعاقب بالإعدام أو السجن المؤبد أو السجن لمدة أقل مع جواز مصادرة جميع أمواله. » القانون الجنائى السودانى لسنة ١٩٩١، الباب الخامس، الجرائم الموجهــة ضد الدولة. وكذلك «إثارة الكراهية ضد الطوائف أو بينها. وردت فى المادة ٦٤- وتنص على أن كل «من يعمل على إثارة الكراهية او الاحتقار أو العداوة ضد أى طائفة أو بين الطوائف بسبب اختلاف العرق أو اللون أو اللسان وبكيفية تعرض الســلام العام للخطر، يعاقب بالســجن مدة لا تجاوز سنتين أو

بالغرامة أو بالعقوبتين معاً« (٢).

وهى التى كانت تثير الكراهية بين السودانيين من خلال استخدام عنف لفظي، محشـــود بالكراهية والاحتقار للجنوبيين، بل كانت سياسة الصحيفة تقوم على إبراز عناوين يومية تؤســـس لهذه الكراهية، وللقارئ أن يرجع إلى أى عدد من أعدادها، للتأكد من أن حديثنا هذا ليس مجرد تعميم، وأنا أقول بملئ فمي.. اقــرأوا أى عدد من أعــداد هذه الصحيفة لتجدوا ما أشــرت إليه، لدرجة أن حصول اشــتباك بين اثنين من المواطنين تتجه الصحيفة إلى منحه الصفة العرقية بقولها «جنوبى يعتدى على مواطن» أو جنوبيون يثيرون الرعب فى الكلاكلة»!. وللمفارقــة ؛ أن ما فعلته «الانتباهة» فى الســـودان هـــو ذات ما كانت تفعل (كانجورا) الصحيفة الرواندية؛ التى حرضت على المجازر بين الهوتو والتوتسى بروانـــدا، و (كانجورا) تعنى بلغة (الكينيـــا رواندا) (الانتباهة)، و بذلك تكون «الانتباهة» فى نسختها الرواندية ساعدت على قتل (٨٠٠٠٠٠) من المدنيين، فهذه «الكانجورا» كانت تصف الناس بأنهم «صراصير» كى تمهد لقتلهم، ، فُقدم فيما بعد مالــك الصحيفة بعد محاكمات الإبـــادة الجماعية إلى المحاكم، لكن «كانجورا «نســـخة الســـودان تجد الدعم المادي، والإعلان، والتوزيع فى دوواين الحكومة، ووحداث الجيش والأمن والشرطة، وتقدم لها الإعلانات، بل يحسب القائمـــون على أمر هذا البلد المخطوف، ألف حســـاب، فصارت أعمدة كتابها مشـــاريع للدولة، وموجهات لا تقبل النقد، ورؤى يحملها مفاوضو النظام فى مفاوضاتهم، بل صارت كتاباً مقدساً لا يأتيه الباطل من خلفه، أو من بين يديه، بالنســـبة للإنقاذيين أوأسرتهم الحاكمة، إلا أن مصطفى ظل فوق أبراج مشيدة، لا يدركهـــا الموت الإنقاذي، وفوق جبلٍ يؤويـــه، ويعصمه من فيضان الغضب الرسمي، بل صُمم له الدُّور بامتياز ليلعب لعبة القط والفأر مع الانفصاليين فى

(٢) انظر القانون الجنائى السودانى لسنة ١٩٩١ ، الباب السابع ، الفتنة.

الجنوب، على طريقة اللِّعب بالبيضة والحجر، وكان المؤتمر الوطنى يقصد بتلك اللعبة الجنهمية اصطيـــاد عدد من العصافير؛ فإن جنح الجنوبيون نحو الوحدة، فلابد أن تتحق «الوحدة» وفق شــروط الحزب الحاكــم، ولو أرادوا الانفصال فالخرطوم هى التى تريده أكثر من جوبا، بل أن هنالك متطرفين «بيننا» يرفضون السلام، والتعايش، ويذكرون الشمال بوحدة الدماء والدموع.

وعلاقة المنبر بالمؤتمر الوطنى يمكن أن نتلَّمســها مثلاً، فى رأى سيد الخطيب، وهــو أحد مفاوضى الخرطوم منذ نيفاشـــا، ؛ فقد كتــب الخطيب فى صحيفة «الســوداني قائلاً بعد أن ألمح إلى أن مصطفى يتملق آخرين نافذين فى السلطة «ولم أعبأ أيضا لأن أمر اتفاق السلام هو أمر الوطن كله، فانتظرت المعنيين فى الدولة والحزب أن يتصدوا بالتوضيح، إزاء ســوء الفهم وسوء القصد. ورابنى مـــن المؤتمر الوطنى صمت طويل، غير حكيم وغير جميل وكأن مقولة صاحب (الانتباهـــة) التى بدأ بها حملته الخرقـــاء تلك صحيحة، ومقولته قائمة على أن اتفاقية الســـلام أو (نيفاشا) كما يسميها هى صنع من سبق أن ذكرت اسماءهم، وكان أول أمـــره يحمِّـــل (وزرها) لنائب رئيس الجمهوريـــة على عثمان محمد طـــه، ومعه هؤلاء، ثم اقتصر بعد فترة علـــى وفد التفاوض بعد أن اختزله فيّ وفى إدريس، ولصمت المؤتمر الوطنى هذا علاقة بالوسوســـة والتحريض اللذين أشـــرت إليهما، وكنا نعرف فى بدايات عهد السلام من تمنّى له الفشل لأسباب شـــخصية، ثم نعرف من بدأ منذ اللحظة الأولى حملة حدها الأدنى أن تستمر الأمور وكأن اتفاق السلام نفسه لم يكن.. أن تظل الأمور، خصوصاً فى معمار الســـلطة، كما كانت.. وفى حبل هـــؤلاء كان يحتطب صاحب (الانتباهة) بل أن انتباهته نفســـها ومنبره من ثمار ذلك العقد الذى قام على أن اتفاق الســـلام فصل آخر فى مسرحية مستمرة الفصول. ولك أن تسألني: لم قررت أن تكتب الآن؟.. والإجابة هى أن الحملة الشريرة المتذرعة بالتدليس والمداهنة والاستعداء المفضوح قد تجاوزت قدرها مؤخراً.. ولا أقصد هنا أن نبرة السباب قد ارتفعت

جداً فحسب، بل أعنى أنها بعد أن صار الانفصال واقعاً، وبالرغم من أن الانفصال كان أمنية لهؤلاء لدرجة أنهم (كرّموا) له، إلا أنهم- بواسطة منبر (الانتباهة) غذوا أولاً مشاعر مرارة (مع أنهم يجب أن يشعروا بالفرح) عامة وبعد ذلك لعبوا عليها بغاية أن تكون العلاقات بين السودانَيْن أسوأ ما تكون. وأحد أهم ميادين هذه اللعبة فى نظرهم هو اتفاقية السلام مرة أخرى.. ومع أن يقينى بأن نظرة عامة أهل الوطن نحو الاتفاق والسلام لم يتغير جوهرها، إلا أن بعض الدوائر تأثرت بهذا الهتر الذى أحل المرارة والرغبة فى الاشتفاء بواسطة (الردح) محل العزيمة الصادقة على جعل انفصال السودانيْن بداية جديدة لكليهما تثمر عافية ونمواً حراً من وَغَر الاحتراب والعداء، وتبادلاً- بالعقل- للمصالح، وسداً- بالتراضي- لأبواب النزاع أن يتجدد» (٣). ثم يضيف «الغريب أن هذه الدوائر التى أشرت إليها ليست هى عامة السودانيين، بل إنها دوائر متداخلة قريبة من السلطة ومن المعارضة، مدفوع بعضها بالطمع أن تكون البداية الجديدة تركة لها، وبعضها بالخوف من المجهول». وعنصرية المنبر وزعيمه لم تكن هى رأى الخطيب وحده؛ فلقد شاركه فى الرأى أيضا محمد مندور المهدى ؛ وهو المسؤول السياسى للمؤتمر الوطنى فى ولاية الخرطوم، فقد قالها بصريح العبارة فى منبر لصحيفة الوطن «لقد كرس للعنصرية والقبلية» (٤)..

إلا أن الشهادة الفصل كانت «من أهلها»، أى من أهل المنبر؛ فقد أصدرت مجموعة من كوادر المنبر الشابة ؛ بياناً كالت فيه الاتهامات للمنبر وقادته، واتهمتهم اتهامات كثيرة، لا تقل خطورة عن قولهم «بسبب تصرفات الحكومة والمنبر.. تحول أبناء الشمال والوسط إلى أعداء للجميع، يسعون لاستهدافهم (لجرم جره قلة من بنيهم).. ويرون أن «القبيلة أصبحت مثل مظلة بمحطة

(٣) سيد الخطيب/ السودانى/ ٣ مارس ٢٠١١.

(٤) صحيفة «الوطن» السودانية/ ٢١يناير ٢٠١١.

مواصلات عامة يستظل بها الجميع . . لا تعبر عن روابط ومركزية قبلية كما نراه عند المجموعات الأخرى، والتى مازالت تتمتع بسيطرة وحس قبلى طاغي، يجعل كل أبنائها يهبون هبة رجل واحد عند الملمات . . كما أن لديها نظمها المقاتلة التى توفر لها الحماية ضد المجموعات الأخرى . . فهل هذا موجود بالشمال والوسط؟ لذا القول بأن هذه المجموعة هى أضعف المجموعات السودانية ليس قول من باب الافتراء . . فما كان أحوج الجميع إلى نظرة جديدة تستلهم الجميع، تعلى المصلحة العامة، تستوعب الآخر دون وصاية أو استعلاء عليه، أن ننشئ دولة القانون الذى يساوى بين الجميع، فنتجنب الاقتتال والحروب الأهلية». وقالت هذه القيادات الشابة فى بيانها الصادر فى الثالث والعشرين من يناير ٢٠١٢ «أنه ليس هناك من جديد، نفس العقليات الخربة، التى تسعى لبلوغ غاياتها الذاتية، وجدت فى المنبر ضالتها، فكان هناك متسع لكل الرذائل التى يجيدونها، من مؤامرات وفتن وما يعف عن ذكرها اللسان من صفات لا تليق بمن يحترم نفسه، ناهيك عن من ينصب نفسه منافحاً وتياراً لجمع صفوف المسلمين، يدعى الحفاظ على الهوية الإسلامية، وتغيير المجتمع لجعله مجتمعاً نقياً يتمثل بأخلاق الإسلام ! كأن السودانيون لم يكونوا مسلمين من قبل !».

إنّ كثيراً من المقربين من الرجل العنصرى يربطون مواقفه من الجنوب بقضايا «شخصية»، ومن تلك مقتل أحد أبنائه فى الحرب ضد الجيش الشعبي، وقد دفع الرجل بابنه دفعاً للقتال، وهو ما سبب له أزمة نفسية داخلية، مع أن العنصرية هى سمة من سمات الفاشيين، ومن سمات الأشخاص قليلى الذكاء، «فقد أكدت دراسةُ علمية «أنّ أصحاب الذكاء المنخفض فى الصغر أصبحوا عنصريين فى الكبر، وأنّ الأشخاص الذين لديهم مستوىً معرفى أقل لديهم علاقات أقل مع أشخاص من عرقٍ مختلف، و أنّ البالغين أصحاب الذكاء المنخفض يميلون إلى تبنّى أيديولوجيات اجتماعية محافظة، و أنّ هذه الأيديولوجيات فى المقابل تشدد على الهرمية ومقاومة التغيير وهى مواقف تقود إلى اتخاذ أحكام مسبقة.»

وقلة ذكاء مصطفى، تتضح فى موقفه المتناقض، فهو يهاجم اتفاقية نيفاشا التى فصلت الجنوب، وحققت له حلمه، ومشروعه الكبير؛ إلا أن ذات الرجل يلعن نيفاشا لأنها أخرجت الجيش السودانى من الجنوب، وأدخلت الجيش الشعبى إلى جوبا، وإلى الخرطوم!. أى أنه يقف انطلاقاً من لاوَعْيِه مع «الوحدة القسرية»، وانتشار الجيش فى أدغال الجنوب لملاحقة الجنوبيين، وقتلهم، وحرق غاباتهم، عبر اتباع سياسات الأرض المحروقة، وبالطبع فإن دافع المنبر هو الحفاظ على امتيازات قديمة، أو التمتع بريع رأسمال رمزى تم اكتسابه من «نقاء العرق»، مع أن دراسة علمية أخرى نحترم مخرجاتها نفت «مسألة وجود «نقاء عرق فى السودان»، و أكد مقدم الدراسة الدكتور هاشم يوسف حسن أنه وبحسب ما نتج عن تحليل الـ DNA أن هنالك (قربى جينية بين مجموعات قبلية كثيرة مما يشير إلى أصلها الواحد). وقالت الدراسة أن الهوسا والفلاتة من هى قبائل أسيوية وأوربية، وأن للبجا صلات (قربى جينية) بالطوارق فى الصحراء الأفريقية، وأن هنالك تشابه بين جينات المسيرية والدينكا. إلى ذلك كشفت الدراسة عن (صلة قربى جينية) بين النوبيين والفور والبرقو والزغاوة. (أما الجعليون حسب الدراسة فإن بعضهم يحمل جينات مثل جينات الهوسا والفولاني، فيما يحمل بعضهم الآخر جينات كجينات النيليين). وأشارت الدراسة إلى تشابه بين جينات النوير والعركيين. (وأن هنالك مجموعات كبيرة من السودانيين فى "الوسط والشمال" تتماثل جيناتهم مع جينات سكان شرق إفريقيا خاصة (الأثيوبيين.)» (٥).

لقد نجح المنبر فى إذكاء نار الفتنة بين الشمال والجنوب، وبناء جدار عازل حال دون تقوية تيار الوحدة داخل جنوب السُّودان ؛ وبالضرورة أن نقول «من العسف تحميل أوزار الانفصال للمنبر كلها وحده، أو حتى للمؤتمر الوطني، فبالطبع؛ فإن هناك تراكمات تاريخية، كانت نتاج ممارسات قديمة ظلت تمارسها

(٥) دراسة قدمت بمركز طيبة للخدمات الصحفية مايو ٢٠١٠.

نُخب المركز ضد الجنوب، وهو أمر ساعد فى تكوين تيارات قومية داخل الجنوب، إلا أنّ قيام المنبر كان بمثابة أحد المحفِّزات التى كانت تُحفِّز مجموعات من السودانيين فى الجنوب من أجل التصويت لخيار الانفصال، وهو ما يدفع الحرج، أو الشعور بتأنيب الضمير لمن كان متردداً فى التصويت للانفصال، كما كان يمنح القوميين هناك أدلةً ومبررات لتقوية مواقفهم، ولذا لم يكن مستغرباً بأن صحيفة «الانتباهة» كانت هى الصحيفة الأولى فى التوزيع فى الجنوب، حسب معلوماتى التى استقيتها من مراكز التوزيع، فيما حلَّت «أجراس الحرية» ثانيةً، وهى صحيفة كانت تدعم الديمقراطية وحق تقرير المصير، وربما يكون قلة المطبوع، والنسخ الموزعة فى الجنوب، سبباً فى هذا الترتيب، ثم كانت «الانتباهة» أول صحيفة تمنع من التوزيع فى الجنوب ذاته بعد الاستفتاء مباشرةً.

خِدعة الأعلام والمعاوضة النفسية ولعنة التاريخ

وإذا ما تركنا موقف «منبر السلام العادل»، أو «الخراب العاجل» جانباً ودلفنا إلى الخرطوم فى ذلك اليوم؛ وهى التى كانت عاصمةً لسودان موحد، ومستقل لمدة ٥٦ عاماً، فسوف يلفت الانتباه ذلك الهدوء، وهو هدوء مشوبٌ بحذرٍ شديد، واستعدادات وسط القوات الأمنية، فيما قامت السلطات الأمنية بتوزيع علم السودان، كنوعٍ من الاحتفاء الشكلى بالعلم، ورفعه فى كل مكان. وقامت المجموعة التىٍ تشكلت بقيادة الفريق عبد القادر يوسف مساعد المدير العام لجهاز الأمن بزيارات للصحف لـ (تبصير الرأى العام بأهمية تعظيم العلم خاصة فى يوم التاسع من يوليو، وإرسال رسالة للجميع بضرورة رفع علم السودان عالياً فى المنازل وجميع المرافق وفى السيارات) كما قامت بالاتصال بالمدارس. وأشار الفريق عبد القادر يوسف فى تصريحات صحفية إلى أن هدف المبادرة هو إعلاء شأن العلم وتكريمه، وأن المبادرة منهم كشعبيين وليس بصفتهم الرسمية – لاحظ التناقض- ضابط كبير فى أخطر الأجهزة فى البلاد يتحدث عن مبادرة «شعبية»! وذكر ضمن أهدافهم من الحملة الطمأنينة

بأن (يوم التاسـع من يوليو فرحة أيضا لأهل الشـمال) وقال «إن جهاز الأمن تبـرع بأكثر من مليون علم بأحجام مختلفة سـتوزع فى جميع محليات ولاية الخرطوم، وكل شـخص سيصله علم من خلال لجنة الحى أو فى مكان عمله أو فى الطريق، وأنّ كرنفال الوفاء للعلم سيتواصل من خلال مهرجان ضخم يوم السبت المقبل بشارع النيل بمشاركة أكثر من ٣٠ فناناً وفنانة أبدوا سعادتهم بالمشـاركة والتغنى بالأناشيد الوطنية كما أنهم سـيكرمون الرموز مثل المهدى والميرغنى ونقد» (٦).

ولا شـك فى أن المؤتمر الوطنى أراد بمثل تلك الخطوة، خداع نفسـه قبل خداع الآخرين بفائدة اسـتقلال الجنوب، فهى «معاوضة نفسـية»، ونوع من «الميكانيزمات الدفاعية، بغرض الالتفاف حول الأزمة الحقيقية، وهى انقسـام وطـنٍ كبير، إلا أن تفكير صنـاع القرار فى النظـام الإنقاذي، كعهدهم، يظـلُ تفكيراً مأزوماً، فهذا النظام منذ أن اسـتولى على السـلطة ظل يعيش أزمات متلاحقة، بل هناك أزمات يصنعها هو بنفسـه باستمرار، فكانت أولى الأزمات هى انقلابه على الشرعية الديموقراطية، ودخوله فى مواجهات مع غير الإسلاميين من خلال تصفيتهم من الخدمة العامة عبر قرارات الفصل التعسفي، ثم جاءت تجربة بيوت الأشـباح سيئة السمعة، وتلتها بعد ذلك أزمات الحصار الإقليمـى بإعلانه العداء على دول الجوار وخلقه لحالات توتر مع معظم دول الجوار مثل إريتريا وأثيوبيا ومصر وأوغندا، من خلال السـعى لنشر مشروعه الحضارى فى داخل تلك الدول بدعم حركات متطرفة، ودعمه لعملية اجتياح الرئيس العراقى السابق لدولة الكويت وضمها إليها، وخلق أزمة دبلوماسية مع المملكة العربية السعودية، ثم أوصلته حالة المراهقة الدبلوماسية تلك إلى التوتر مع الولايـات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا، وهى مرحلة كانت تعد من

(٦) تصريحات صحفية نشرت فى الخرطوم ٨ يوليو ٢٠١١

أســوأ مراحل الدبلوماسية السودانية، وأكثرها انحطاطا، حيث كانت علاقات الدول تدار عبر التعليق السياسى للرائد يونس محمود الذى لم يترك دولةً من الدول إلا شتمها، بسبب أو من غير ما سبب، وعبر مجلس الصداقة الشعبية العربيــة الإســلامية، وما جمعه من متطرفى الأرض، وعبــر وزارة الخارجية ودوائرها المختلفة، وهو ما خلق له أزمة دولية وحصار مستمر، ثم دخل في الســنوات الأخيرة في المحور الإيراني، ووضع نفسه هدفاً لضربات إسرائيلية جوية في بورتســودان والخرطوم في الأعوام ٢٠٠٩ - ٢٠١١ - ٢٠١٢ مع أن الســودان ليس دولة مواجهة، لكنها الأخطــاء التكتيكية الممنهجة والتفكير المــأزوم! . كما كانت أزمة إدارة التنوع الثقافى والتعدد الديني، وتوســع دائرة الحــروب العادلة فى كل أطراف الســودان، وكأن الجماعة الحاكمة هى فريق إدارة أزمات، ولما كثرت الكوارث بلغ الأمر درجة اللامبالاة، وابتسار القضايا الكبيرة بكلمات بسيطة، كعبارات «امتحان وابتلاءات» «ومؤامرة بسبب توجهنا الإســلامي»، والهروب نحو العاطفة، ودغدغة المشاعر، وعدم ارهاق النفس بطرح التســاؤلات العصية، ومواجهة الواقع عبر التفكير العقلي، وهو تفكير ثاقب، وناقد، وعميق.

فأهل الإنقاذ يريدون تسويق الوهم للسودانيين، حول فائدة انفصال/ استقلال الجنوب، مستغلين طبيعة المجتمعات المقهورة، وما تحمله من استعدادت نفسية، وذهنية، تجعلهم عرضةً لشــراء الأوهام، وتســويقها، ويرى الدكتور مصطفى حجازى فى كتاب حملٍ عنوان التخلف الاجتماعى / مدخل إلى ســيكولوجية الإنســان المقهور «إنّ الذهنيــة المتخلفة تغرق فى التخبط عنــد كل مرحلة من المراحل الســابقة. كما تقفز من مرحلة أولية إلــى مرحلة نهائية كى يتضح لها العجز من متابعة الســير فتعــود القهقرى إلى الوراء، وتظــل هكذا بين اقدام واحجــام لا تســتطيع ان ترجح حلاً على آخر. . . الــخ» (٧)، ويرى الدكتور حجــازى «أنّ التخبط واعتباطية الالتباس لا يميزان الفئات غير المتعلمة وحدها؛

وانمـــا على درجة كبيرة من الانتشـــار بين اغلب فئات المتعلمين. ولا شـــك ان نتائج بائســـة ســـتتمخض عن التخبط ابرزها قصور عمليات التحليل والتوليف كخطوتين ومتتابعتين فى بحث المسائل. وهو ما يؤدى فى النهاية الى عدم الربط بين المقدمـــات والنتائج المنطقية (٨)، فالحكومة تريـــد ان تقول لنا إن الجنوبيين انفصلوا بإرادتهم، هكذا، دون أن تحفزنا على إعمال العقل، وطرح تساؤلات، والدخول فى جدل مســـتمر من أجل الحقيقة، وهو لماذا صوت الجنوبيون لخيار الانفصال؟. لكن قصور التفكير الجدلى يقودنا إلى أنهم «حاقدون، ولا يريدون العيش معنا»، أى أن القفز مباشـــرةً إلى اســـهل الطرق لاقنـــاع النفس، أو أن انفصال/ اســـتقلال الجنوب كان مؤامـــرةً أجنبية،. وهى آلية دفاعية تجد طريقاً معبداً نحو الخيال الشعبي، لكى ينطلق من نظرية المؤامرة التى ترد كل الأزمات الى عوامل خارجية. وعزل الاشياء بعضها عن البعض من خلال عملية عزل وفصل المقدمات من النتائج، وهى أســـهل خيارات العاجزين لتبرير عجزهم، واســـقاط ذلك على عامل ليس هو العامل الحقيقي، بل هو عامل يريح النفس من مواجهة التساؤلات الصعبة، إن عملية الإسقاط هى أسهل طرق الفاشلين للبحث عن مشـــاجب يعلقون فوقها فشـــلهم، ولذلك فرفع الأعلام كان هو انتصار لكرامة مفقودة، وإعلاء لســـيادة منقوصة، وتأكيد على قوة متوهمة، و أنَّ كل هذه الوســـائل لا تعدو أن تكون ســـوى حيل خداعية، وهى حيل نجدها فـــى التغنى للهزائم عندنـــا، أو عند تمجيد الطغاة عندما تنعدم الرموز الخيرة فى المجتمعات، ويسود القهر، فينتشر الكذب، والنفاق، والتملق، والخداع، وهو فـــى مثل هذه الظروف هو خداع الـــذات قبل خداع الغير، فمثلاً ؛ إن الذين

(٧) د. مصطفي حجازي، سيكولوجية الإنسان المقهور، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة١١، ٢٠١٠، ص ٢٦

(٨) المصدر نفسه

سـالت مآقيهم بكاءً على الرئيس العراقى السابق صدام حسين وهو يقف أمام فصيل الإعدام، صوروه على أسـاس أنه بطل، وجسد لهم دور الضحية فى تلك المرة، فصدقوا أنه بطل، ونسوا أو تناسوا أنَّ نفس الرجل، وربما فى ذات المكان كان يتبسم لقتل آلاف الضحايا من العراقيين، وأن الساحة التى وقف فيها فى لحظاته الأخيرة، لم يشيدها الرجل لتكون ميادينا للعب الاطفال، او مسارح للعروض المسرحية والسينمائية. أو ليس هو ذات الرجل الذى قتل الآلاف من شعبه، ومن أبناء الأكراد والشيعة؟. ام أنه لم يكن هو ذلك الطاغية الذى غزا فى قمة صلفه دولةً جارة هى الكويت؟.

ولذلك يحرص الإنقاذيون على خداع الناس بحكاية المؤامرة تلك، فالبشـير الذى اعترف بقتل عشرة آلاف مواطن فقط فى دارفور، يتحول إلى بطل قومي، ترفع له شـعارات مثـل «أربعون مليون فداك يا بشـير». وأن المحكمة الجنائية الدولية ليسـت سوى «مؤامرة صهيونية» تستهدف السودان فى رمزه، ثم تكتمل الصورة بأن انفصال/ اسـتقلال الجنوب، هو انتصار لنا ولكرامتنا، لأن هؤلاء كانوا «عبئاً ثقيلاً علينا». ويرى الباحث محمد المهدى «ولكى تتمكن السـلطة من قيادة الجماهير دون مواجهات أو مشـكلات أو اضطرار للحل الأمنى بكثرة فإنها تقوم بتشكيل وعى الجماهير بما يتفق مع مصالح السلطة، وهى تلح طول الوقت بأن ما تفعله هو فى صالح الجماهير، وقد تتمادى السـلطة فى تشـكيل الوعى الجماهيرى حتى تصل إلى تزييف ذلك الوعى خاصة حين تكون أهداف السـلطة غير مشـروعة وغير أخلاقية، لذلك فهى تقوم بتزييف وعى الجماهير حتى يرى تلك الأهداف الذاتية غير الأخلاقية أهدافا عظيمة ومشـروعة ويخيل إليه أن السـلطة تسـعى لصالحه. وبالطبع فإن هذا العمل يتطلب مهارات عالية لذلك يختار أصحاب السـلطة ذوى الكفـاءات فى الإعلام الموجه للإلحاح ليل نهـار على حواس الجمهور من خلال الصحيفة والإذاعة والتليفزيون لإقناعه بما تراه السلطة» (٩).. وقد سعى قادة النظام فى عملية تسويق أوهامهم تلك،

وســـط الشعوب المقهورة، وقياداتها المأزومة، ، فكانت خدعة الأعلام، والثيران المذبوحة خير تأكيد على بؤس التفكير الإنقاذي، وأزمته المزمنة، ولســـنا ندرى إن كانت تلك المظاهـــر الخدّاعة للنفس، وبعض جماهير الإنقاذ، وهتّيفتها قد غيرت طعم المرارة - وهو ما نفترضه فى أصحاب العقول،والأسوياء - الذى كان يشـــعر به الرئيس البشـــير عقب عودته من جوبا، فقد ذهب الرجل، وهو رئيس لكل السودان، وقطعت طائرته الرئاسية حوالى ساعتين فوق أجواء بلاده؛ إلا أن الرجـــل عند أوبته، إلى عاصمته الخرطـــوم كان قد حلقّ فوق أكثر من ثلث تلك المسافة فوق أجواء دولةٍ أخرى، ولن يستطيع بعدها العبور فوق تلك الأجواء من دون الحصول على إذن من الدولة الجديدة، وربما تشكل عقبةً له فى مغامراتـــه مع ملاحقات مدى المحكمة الجنائية الدولية، لأنها أرضٌ غير أرضه، فتضيق مساحات المناورة الجوية، ويقل عدد مهابط الطائرة الرئاسية.

وللبشـــير دون شك غصةٌ أخرى فى حلقه، فقد كان ثمة أمرٍ آخر يخيفه عند الذهاب إلى جوبا، وهو اســـتلام العلم من نائبـــه الأول، والذى صار «نظيره» رئيس الجنوب ســـلفاكير ميارديت، فقد كنت شـــخصياً شاهداً على استعدادات الجنوبيـــين فى جوبا بالاحتفـــال الكبير، وكان من ضمن الفقـــرات إنزال علم السودان، وتسليمه للبشير، وهو أمرٌ سبب للرجل الكثير من الأرق رغم مظاهر الفرح الظاهري، فقد كشـــف سلفاكير فى حفل إفطار رمضانى أقامه للمسلمين فى قصره الرئاســـى فى العشـــرين من رمضان، الموافق العشـــرين من اغسطس ٢٠١١ أن البشـــير ســـأله فى العاصمة الأثيبوية أديس أبابـــا قبل بضعة أيام من الاحتفال، إن كان بالفعل ســـيعطيه علم الســـودان؟. وروى ســـلفاكير أنه أكد للبشـــير رغبته فى تســـليم العلم، ثم أعاد البشير الســـؤال مرةً ثانية فى صبيحة التاســـع من يوليو بمطار جوبا، حيث كان كير فى استقباله، باعتباره نائبه الأول

(٩) الدكتور محمد البشير، باحث وأستاذ مصري في علم النفس، مقال صحفي.

رســمياً حتى تلك اللّحظات، وكان البشــير حزيناً، ومتوتــراً، وهو يعيد ذات السـؤال حول العلم، وعبر عن رفضه لتقديم العلم له، وبرر ذلك بأن الجنوب لم يكن مســتعمراً حتى يسلم العلم للشــمال، إلا أن سلفاكير كان يضمر شيئاً آخر، ففى لحظة انزال العلم الســودانى من الســارية، أعلــن الرئيس الجنوبى أن جوبا ســتحتفظ بالعلم فى المتحف، واعتبــرت أن العلم هو جزء من تاريخ وتــراث الجنوب، فتنفس البشــير الصعداء، وهو موقف متناســق مع احتفاظ حكومة الجنوب باسم السودان إلى جانب كلمة الجنوب، وفى سياق ذى صلة، فقــد كنت أيضا متابعاً اجتماعات المكتب السياســى للحركة الشــعبية «بصفتى الصحفية»، وكشــفت مصادرى الخاصة أن مقترح السودان كان قد قوبل برفض من عدد من أعضاء المكتب السياســى للحركة فى اجتماع اختيار الاسم للدولة الجديــدة فى فبراير ٢٠١١، وقد عرضت لجنة مختصة عدداً من الاســماء مثل «كوش، وأماتونج، والســودان الجنوبي، وقد كان رأى الرافضين لاسم السودان مبنياً على ارتباط اسم السودان بملفات «الإرهاب» من جهة، ولأن التاريخ أيضا شــهد انتهاكات واســعة ضد الجنوبيين، فانحازوا إلى اســم «كوش» وهو اتجاه يدعمه ورود الاســم فى النشــيد الوطنى لدولة الجنوب فى نسخته الأولى؛ إلا أن الرأى الداعم لاسم الســودان انتصر، وكان على رأس الداعمين لهذا الرأى الرئيس سلفاكير ميارديت ونائبه الدكتور رياك مشار.

والملاحظ أن سفر البشــير إلى جوبا لازمه ضجيج عالٍ، وعويل يشبه عويل النائحــات فى بيت بكاءٍ كبير، وكان الطيب مصطفى هو زعيم هذا التيار «حيث أقسم على أن لا يسافر البشير حتى لا يغدر به هناك، وهو أمر لا يقبله منطق، لأن إعتقال البشــير بواسطة الجنوب وتسليمه لمدعى المحكمة الجنائية الدولية يعد إعلان حرب من دولة مســتقلة، وتبلغ من العمر ســاعةً واحدة، فكيف يعقل ذلــك؟. ومن يصدق مثل هذه الترهات؟. إنّ كل ما فى الأمر أنَّ مشــاركة البشير فى احتفالات استقلال دولة السودان الجنوبى تضفى عليه شرعيةً مباشرة،

حتى ولو لم يتحدث عن استقلال الجنوب، وهو أمرٌ لا يريده دعاة الانفصال، لأنهم هم فى حقيقة الأمر كانوا يريدون أرضاً بلا بشر، وموارد بلا أصحاب، فمثل لهم الانفصال لطمةً قويةً، انتزعت عنهم امتيازاتهم، وقللت من مواردهم، وطعنت فى كرامتهم لأن هناك ملايين من البشـــر تحرروا، وانعتقوا من سياسات الاســـتعباد، ومناهج الإقصاء، كمـــا أن العنصريين فى ذات الوقت، وعبر لا شـــعورهم السياسي، كانوا يتخوفون من لعنة التاريخ، لأن ذهاب البشير كان مربوطاً فى الأذهان بحمله لعلم الســـودان، وهو شـــيئ يُعد سُـــبَّةً، وسيسطره التاريخ فى صفحات الفشـــل. وما أعظمه من فشـــل!. إلا أن ذات الرجل، صانع الفشل، لا يأبه بما صنعت يداه، بل واصل رقصه على أشلاء الوطن؛ و أذكر أنّ «صديقنا «الدكتور الحاج آدم يوســـف، نائب البشـــير ؛ حين كان قيادياً فى حزب «المؤتمر الشعبي» المعارض ، قال لى «البشير مثل السبورة، فهى تحتفظ بالكتابة إلى حين قدوم آخر ليمســـح ما كُتب، ويكتب عليها شـــيئاً آخرَ» وهذه العبارة التى ســـمعتها من الحاج آدم فى عام ٢٠٠٤ حين فر هارباً من الخرطوم إلى العاصمة الأريترية أســـمرا بعد اتهامه بقيادة محاوة انقلابية، ظلت تقفز إلى ذهنى كلُّما سمعتُ البشير يتحدث فى خطاب جماهيري، «فهو بالطبع سيتحفنا بعبارات تحتاج إلى قاموس للبحث عنها، لاســـيما بالنســـبة للعرب العاربة، والأصليين؛ لا المســـتعربة من أمثال عروبيى السودان، وربما لذات الأسباب ظل الرجل ظاهرة صوتية، كما قال المفكر المعروف الدكتور عزمى بشارة بأنّ «الفريق عمر البشير الذى دافعنا عنه ضد المحكمة الدولية لأن أهدافها سياسية محضة (وقد حقق لها جزء من أهدافها) هو من الظواهر الصوتية الكارثية القليلة المتبقية عند العـــرب. الرجل ظاهرة صوتية من دون موهبـــة خطابية، ولكنه يجد كل كارثة مناســـبة للخطابة. وحتى حين لم يقم بواجبه الأساسى فى توفير الحماية لما تبقى من بلاده القى خطابا يعتقد هو أنه حماسي. . . .قوات الجنوب احتلت جزء من بلده، وهو يخطب. ســـوف يحتاج كمـــا يبدو إلى خطاب يومى لأن

لديــه مئات القضايا غير المحلولة، أى موهبة هى موهبة التوريط المســتمر لبلده فى قضايا لا يســتطيع أن يحلها، أو فى تحســين وضعه الاســتراتيجى بواسطة خطوات تزيده ســوءا بعد كل إشــكال لا يمكنه الخروج منه؟ لقد تحول جنوبه كما يبدو إلى قاعدة لإســرائيل فهل فى جعبته المزيد من المآثر؟». هذا هو كلام عزمى بشــارة، الذى شرّح لنا خطابات البشير، وبالطبع لم يفهم بشارة الكثير من تلك العبارات الحماســية مثل «ابلوها ويشــربوا مويتا» فى إشارة إلى وثيقة ناكورو خلال مفاوضات الســلام مع الحركة الشــعبية فى عام ٢٠٠٣، إلا أن الرجل عاد وقبل ذات الوثيقة على «جرعات»، ليرقص رقصة السلام مع الزعيم الراحل الدكتور جون قرنق ديمبيور بعد عامين من تلك المقولة الشهيرة، أو مثل «أن المعارضة لو أرادات العودة إلى الســودان «فلتغتســل من المالح» وهو يؤشر بعصــاه نحو البحر الأحمر فى عام ١٩٩٩، فعــادت المعارضة ودخلت القصر فرادى وجماعات، ثم أن أوكامبو وفرنســا وأمريــكا «تحت جزمتي»، وأننا لا نســلم حتى «كديســة» «قط»، فى عام ٢٠٠٨، لأن الكديس بنصنع منو الجزم وهو يعيد إلى الأذهان قصة الصحافى العراقى منتصر الزيدى الذى قذف بحذائه الرئيس الأمريكى الأســبق جورج بوش الابن، ليتلقى البشــير نفسه «جزمةً فى قاعة الصداقة بعد ذلك بأشــهر!. وعبارات مثل «الدغمسة «بالقضارف فى عام ٢٠١٠، وســقطةٌ أخرى وهو يصف رئيس الحركة الشعبية / شمال مالك عقار بأنه «جثة ورأس كبير، وثور»، ثم كانت «الحشــرة» والتى أعادت إلى الإذهان زعيــم ديماجوجي، وممثل بارع، هو العقيد معمر القذافى حين وصف معارضيه فى بنغازى بأنهم «جــرذان» وطالب بقتلهم، ومطاردتهم «زنقة زنقة، دار دار، بيت بيت» ووصفهم «بالمقملين، والمهلوسين»؛ فما أشبه الليلة بالبارحة!. وها هو يكررها مرةً أخرى لكنها فى قالب عنصرى «هؤلاء لا يعرفون سوى العصا» وربنــا خلقهم كدا. نحن نعمل شــنو» وكان البشــير يقول قولــه هذا دون أن يســتغفر ربه، ويتوب إليه، وفى الذهن بيت شــعر المتنبئ، وهو يهجى كافور

الأخشيدى «لا تشترِ العبد إلا والعصا معه.. إن العبيد لأنجاس مناكيد»، وهى أكبر السقطات العنصرية، فالرجل عنصرى حتى النخاع، والغريبة أنه ترك عصاه تلك دون أن يتوكأ عليها وذهب إلى العاصمة الأثيوبية أديس أبابا يستجدى من وصفهم «بالحشرات» للوصول معهم لاتفاق حول قضايا النفط والحدود والأمن والحريات الأربع!، ويبدو أن السبورة التى على قلبه يكتب فوقها خاله الرئاسى كل يوم، وفى غالب الأحيان تنطلق كلمات البشــير فى ذروة الحماس، وعلى إيقاعات الطبول، والتى هى كثيراً ما تكون طبول حرب، وللبشــير مع الحرب عشقٌ، ولو «كلاماً» فلأنه، وفى كل خطاب يعلنه على الملأ، ووسط مجموعات بشــرية كبيرة، مع وجود «حماس ورقص» يعلن عن عدو، ولو بطريقة ضمير الغائب»، حيث يشــير بعصاه تلك نحو «عدو مجهول أو معلوم» ويردد ذات عبارات «هم يستهدفوننا»، لا يردوننا»، نحن «يا جماعة عشان كدة ح نداوسم» والدايرنــا فى الدواس» «والبولع النيران بتدافابا»، ونحن جينا بالندقية، والعايز يشــيلنا إلا يشــيلنا بالبندقية»، وهو كثير الشعور بالعظمة، وهى عظمة تتضح أكثر حين يلّوح بعصاه، وهذا التلويح، أو تلك الحركة المســتمرة تعكس مقدار قلقٍ، أو توترٍ يمرُّ به، وحماس البشير فى غالب الأمر مربوطُ كما قلنا بالرقص و»الدلوكة» وهو ما حللته لنا الدكتورة أســماء بــن قادة، وهى كاتبة جزائرية، وكانت زوجة الشيخ يوسف القرضاوي، فى مقال رصين تحت عنوان «الإسلام والدين والإيديولوجيا - قراءة فى رقصة البشير، ونلخص ذلك فى قولها «عندما يرقص الرئيس السودانى البشير، فالأمر يختلف تماما، إذ عليك أن تتهيأ وتتوقع وتتساءل وتتطلع إلى ما ستنتهى إليه الرقصة البشيرية من قرارات خطيرة، فرقصة البشير دائما رقصة حبلى يعقبها مخاض خطير، والتنبؤ بنوع الجنين فيها صعب، ولكن لك أن تتوقع شــيئا واحدا فقط يكمن فــى أن الجنين إما يولد مريضا أو ينتهى بمفارقة الحياة!.... أما تعبيرات الجسد فى هذه الرقصة فإنها تجر حمولة يتأرجح الإســلام على إيقاعها دوما بين معانى الدين والإيديولوجيا، وإذا لوح

البشـــير بعصاه عليك أن تتنبأ بأن الأمر سيسفر عن مجموعة من القرارات التى تتضمن الكثير من التبريرات الايديولوجية منذ انقلاب ١٩٨٩ إلى اليوم.

القـوى السيـاسية وحـال إخـوة يوسـف

وإذا كانت الحكومة وقفت توزع الأعلام على السودانيين، وتوزع الأدوار مع منبرها العنصري، وهو موقف يتسق تماماً مع تركيبة النظام الحاكم فى الخرطوم؛ إلا أن القوى السياسية المعارضة وقفت كعادتها موقف المتفرج، أو موقف المحلل السياســي؛ وإدانة المؤتمر الوطنى وتحميله المسؤولية، وهم لم يكونوا أبرياء، بل حالهم مثل حال إخوة يُوســف، فهم من ضيعــوه، وتركوه للذئب على حافة الجُب، وهم عصبة، وكانوا خاســرين، وما كان يهمهم أن يأكله الذئب، و قبل أن يســطو البشير وحزبه العنصرى على السُّلطة، وإن كان ثمة شيئ إيجابى فى مواقف القوى السياســية يوم انفصال/ استقلال الجنوب، فهو مشاركة عدد من قيادات قوى «الإجماع الوطني» فى احتفالات الاستقلال، وكنت قد أجريت لقاءً صحفياً نشرته فى جريدة «الشرق الأوسط»، وبثته قناة «إيبونى مع الصادق المهــدى رئيس حزب الأمة القومى ؛ قبل يــوم واحد من الاحتفال فى جوبا، وكان الرجل قد ردَّ على ســؤال وجهته له حول إن كان بريئاً - بحكم رئاســته لمجلس الوزراء أكثر من مرة - من مســؤولية انفصال / اســتقلال الجنوب؛ بقولــه «لا ليس بريئا! ولكن علينا أن نــدرك الفرق بين من قصد الحق وأخطأه وبين من قصد الباطل وأصابه! فنحن أول من أشار إلى أن قضية جنوب السودان ثقافية وليست أمنية وقد أشرت إلى ذلك فى كتابى مسألة جنوب السودان وكان ذلك عام ١٩٦٤م، لقد ســعينا للحلول الســلمية منذ الســتينات وقد كنا قاب قوســين أو أدنى من الوصول الى الحل عبر مؤتمر المائدة المســتديرة ولجنة الإثنى عشــر ولكن انقلاب نميرى أطاح بهذا المشــروع، واتفاقية أديس أبابا بنيت على تحضيرات المائدة المســتديرة ولجنة الاثنى عشر، وانقلاب الثلاثين من يونيو جاء بهدف إجهاض عملية الســلام وعرقلة المؤتمر الدستورى الذى كان مقررا له ١٨

سبتمبر عام ١٩٨٩م، كل مجهوداتنا من أجل السلام فى الستينيات والثمانينيات لو نضجت لبلغت الهدف ولكن دبرت مؤامرات أطاحت بعملية السـلام، وكنا نحن فى مقدمة ضحايا الأنظمة الدكتاتورية، إننا نحتاج لإزالة الغبش، ولذلك أنـا أطالب بإجراء تحقيق يبدأ من عام ١٩٥٦ م لتحديد المسـئوليات.». ونفى الصادق المهدى ما ينسب إليه من تردد فى حسم كثير من القضايا المصيرية، ومن بينها قضايا السلام والاستقرار، ووقف الحرب فى الجنوب فى وقت لم يكن فيه حق تقرير المصير مطروحاً طوال تولى المهدى لرئاسة الحكومة فى الستينيات، ثم فى الثمانينيات» (١٠)، وهو أمر كان قد دفع زعيم الحركة الشعبية الدكتور جون قرنق ديمبيور فى رسـائل متبادلة بينه وبين المهـدى فى يناير ٢٠٠٠، إلى قوله «لقد كنت رئيساً للوزراء، مرتين منذ عام ١٩٦٤م، ولم تتح الفرصة لأى زعيم سياسى أو حزب سـودانى مرتين خلال تاريخنا الحديث لتصحيح الأوضاع فى البلاد، وبددها، مثلما فعلت. وحقيقة، لو كان ما ذكرته صحيحاً، لما تورطت البلاد فى حربين لعينتين.. إن الشعب السودانى لا يعانى من فقدان الذاكرة.. وهـو يعرف حقائق التاريخ. وطالما اخترت أنت، عام١٩٦٤م كبداية، إذن دعنا نراجع الحقائق بدءاً من تلك الفترة.. إن عام١٩٦٤ م معروف فى تاريخ الحرب الأهلية فى السـودان باعتباره العام الذى حدثت فيه ثورة أكتوبر، ومؤتمر المائدة المسـتديرة حول ما يسـمى بـ «مشكلة جنوب السـودان» والنتائج التى تمخض عنها.. وإذا ما كانت هناك جهة واحدة تتحمل المسـؤولية واللوم حول فشـل وعدم تطبيق مقررات المؤتمر ـ بغض النظر عن قيمة تلك المقررات ـ فهى حزب الأمة. إن نصيبك من المسؤولية ـ ياسيادة رئيس الوزراء السابق ـ ضخم وكبير، لأنك أنت من نظم ودبر مع حسن الترابى الدعوة الخطيرة، لأول مرة فى تاريخ

(١٠) حوار أجريته مع الصادق المهدي لقناة إيبوتي، وصحيفة «الشـرق الأوسط» اللندنية ٧ يوليو ٢٠١١

السـودان الحديث لقيام دستور إسـلامى فى بلد متعدد الأديان والثقافات مثل السودان . . ومنذ ذلك الوقت انتكست مسيرة السياسة السودانية وانحدرت حتى وصلت إلى قاع الجحيم مع وصول سلطة الجبهة الإسلامية الفاشية عام١٩٨٩م. إن الشـعب السودانى يتوقع منكم الاعتذار والتكفير عن مسؤوليتكم فى الكارثة التى نعيشها اليوم، بدلاً من الأكاذيب والدعاوى غير الصحيحة عن أن حزبكم ظل يعترف بالتعدد الثقافى والدينى فى السـودان. أما ادعاءاتكم عن أن حزبكم ـ وطبعـاً تحت قيادتكم ـ «ظـل يقوم بمهمة صعبة فى ريـادة الأفكار الجديدة عـن التنوع . . الخ». فهى ادعـاءات زائفة، بقدر ما هى مغيظة. ومن حقنا أن نتسـاءل ونتعجب: من إذن المسـؤول عن الأفكار القديمة؟(١١)». هى أسئلة صاغهـا الزعيم الراحل فى عام ٢٠٠٠، خلال مسـاجلات مع المهدي، لكنها لخصت الأزمة السودانية، وحددت المطلوبات، إلا أن القوى التقليدية جميعها، يعز عليها أن تقر بالخطأ، وتصحح مناهجها، أو تعترف فى سـياق «الاعتراف والحقيقـة والمصالحة» لطى صفحات الماضى الأليمة، وفتح صفحات جديدة من أجل مسـتقبل مشـرق. لقد تحدث المهدي، وقال قوله، وشارك مع الترابي، ومـع الراحل نقد، وزعمـاء آخرين، فيما تغيب كعادته السـيد محمد عثمان الميرغنـي، فلاذ بصمته المريب، فلم يكلف نفسـه عناء البـكاء على الوحدة، وهـى المفردة التى ظل الميرغنى يرددها فـى كل خطاباته على قلتها، لكنه لم يفعـل شـيئاً، ولم يذهب إلى جوبا حتى لزيارة ضريـح صديقه الدكتور جون قرنق، وهو شريكه الخفى فى مفاوضات نيفاشا؛ حسبما كان الميرغنى يردد أيام التفاوض الذى أفضى إلى اتفاقية نيفاشا، ومن ثَم استقلال الجنوب، فيما اكتفى حزب الاتحادى الديمقراطى بزعامة جلاء اسماعيل الأزهرى بتوشيح منزل الزعيم التاريخى بوشاح أسود، ورفع العلم القديم. وعموماً فإن جُلَّ مواقف القوى

(١١) رسائل متبادلة بين الدكتور جون قرنق والصادق المهدي، يناير ٢٠٠٠.

السياســـية السودانية كانت مواقفاً سالبةً، فلم نشعر بتحركٍ ايجابى لتغيير النظام الذى كتب نهاية الدولة السُّودانية، ولا محاصرة الجنرال فى متاهته الأخيرة، وهو يتخبط فى سياساته، ويشـــعل الحروب فى مناطق أخرى من السُّودان، ويصنع جنوباً جديداً، بمشاكله، وحروبه، وهمومه، فوق أنقاض الجنوب القديم.

ولزم بقية الشـــعب المغلوب على أمره الصمت، بمـــا فى ذلك مثقفى المركز، الذيـــن اكتفى بعضهـــم بالكتابة وتحميل الحكومة مســـؤولية الانفصال، وتواطأ البعض الآخر بالهروب، فلم تخرج مظاهرة تدين سياسات البشير، وتفريطه فى جزء غال من الوطن، ولا رأينا، دعوات للاعتذار والصفح عن أخطاء الماضي، وهى أخطاء قادت إلى الانفصال/ الاستقلال، إلا من تحركات معزولة من بعض الناشطات فى منظمات المجتمع المدنى اللائى عبرن عن أحزانهن، وإبتدرت مبادرة «لا لقهر النســـاء «حملة حداد منذ بداية الإقتراع لاستفتاء جنوب السُّودان وحتى إعلان النتيجة، والذى كان واضحاً للمبادرة أن نتيجته ستفضى لانفصال جنوب الســـودان، ولذلك فقد أعلنت عضوات المبادرة حدادهـــن بلبس الثياب البيضاء والتى استصحبت فيها المبادرة الحضور التاريخى للثوب الأبيض فى السُّودان كما ارتدت بعضهن الملابس السوداء فى دعم للتنوع والتعدد الثقافى لطرائق الحزن فى السُّـــودان، ولقد قررت المبادرات خـــلال مؤتمرٍ صحفى «أنهن لن يكتفين بإرتداء الحداد، ولكن ســـيجعلن من حزنهن فرصة للتبصر فى الأسباب التى قادت الى الانفصال والعمل على إحلال الســـلام الاجتماعى «، وأعلن عن تدشين حملة واســـعة وسط نساء السودان تستهدف بناء موقف مشـــترك لكل السودانيات تجاه قضايا الســـلام الاجتماعى والحريات والغلاء، وبناء موقف مشـــترك فى احترام حقوق الإنسان شمالا وجنوبا، لا سيما حقوق المواطنة. وقالت المجموعة: «إن النساء السودانيات سيكن حمائم السلام الاجتماعى ببلادنا، ولن يوقفهن تخويف أو تهديد عن لعب دورهن التاريخى فى هذه المرحلة الحاسمة فى تاريخ وطنهن» (١٢). ، كان التعبير عن الحزن، وتحويل السُّودان إلى «بيت بكاء كبير»، وكانت

هـــذه المجموعة هى أكثر المجموعات التى اتجهت للتعبير عن موقفها الوجداني، ومع الدعوة إلى الحـــزن المتبصر، وضرورة تحويل ذلك إلى مواقف إيجابية بدلاً عن لطم الخدود، وشق الجيوب، وهو ما لم يقم به كثيرون، والملاحظ أنَّ النساء فى الســـوُّدان هن أكثر ثورية فى مواقفهن، ونشير إلى تحركاتهن فى قضايا جلد طالبـــات الأحفاد فى عام ١٩٩٧، وقبل ذلك أســـر شـــهداء ٢٨ رمضان، وهم مجموعة الضباط الذين تم إعدامهم بواســـطة نظام «الأنقاذ» فى سنته الأولى فى أول محاولة للإطاحة بالبشـــير، ثم مجموعة «لا لقهر النساء» على خلفية قضية الصحافية لبنى حســـين فى يوليو ٢٠٠٩، وتقديمها للمحاكمة الشـــهيرة بسبب ارتـــداء بنطلون، ثم وقفاتهـــن الاحتجاجية على محدوديتها فى قضية جلد «فتاة الفيديو الشـــهيرة فى ديســـمبر ٢٠١٠، وهى الفتاة التى تم جلدها بطريقة أدمت كل من فى قلبه ذرة احســـاس، عدا من فى قلبه مرض، حيث تلوَّت وصرخت صرخةً كانت كافية بهدّ الجبال، وقضية اغتصاب الناشـــطة، والتشـــكيلية صفية اســـحق فى مكاتب جهاز الأمن الوطنى والمخابرات، فى فبراير ٢٠١١، وعلى العكـــس تماماً كان هناك من بين الســـودانيين فى الشـــمال، وبينهم من هم فى خارج الســـودان، وفى المهاجر الغربية من عبر بطريقة منبر السلام العادل، ومن اعتبر الحدث ؛ عادياً، وهو بالطبع كان متوقعاً على طريقة «ســـرد أحداث موت معلن»، وأشـــير هنا إلى تعليقات بعض القراء فى جريدة الشـــرق الأوسط على خلفية نشـــر خبر «حداد لا لقهر النســـاء»، لقد قالوا هذا القول، وسوف أضعه دونمـــا تبديل، أو إعادة صياغة، أو حذف، أو إضافة ؛ وكانت هذه هى الأقوال :

عدنان احسان، «الولايات المتحدة الامريكية»، ٢٠١١/٠١/١٧

العكس تمامـــا.. والفرحه انكم خلصتوا.. واليوم يجب ان ينتبه الســـودان لمشاكل مواطنيه... ولازال السودان كبير ويمتد من المحيط للخليج...

---

(١٢) بيان صحفي لمبادرة «لا لقهر النساء» يناير ٢٠١١.

عوض الدراش (السودان)، «السودان»، ١٧/ ٠١/ ٢٠١١

لاحداد فى الشمال على الانفصال كما يروج العلمانيون من بنى وبنات اليسار لانه لو استفتوا الشمال لكانت النسبة اكبر من النسبة المتوقعة للانفصال فى الجنوب. اما بالنسبة للسيد عرمان فمن انت حتى تقرر المؤتمر الدستورى وهيكلة السلطة؟، فأنت وباقان من قسم السودان وجعلتم اهل الشمال احرص الناس على الانفصال ونقول لك كفاية كفاية فقد اصبح اسمك يثير الغثيان للكثير من ابناء جلدك فنقول لك اصمت او ارحل الى الجنوب او الى اى منفى من منافى التأمر ونسال الله ان يتجاوز عنك اما الشعب السودانى فلن يغفر لك مهما فعلت.

صلاح الدين حامد حسن-سودانى-الخبر، «فرنسا ميتروبولتان»، ١٧/ ٠١/ ٢٠١١

من الحسنات القليله للإنقاذ أنها أعطت الجنوبيين حق الاختيار بالوحده أو الانفصال... وهذا كان فى وجود ومباركة كل الأطياف السياسيه السودانيه ومباركة الأيقاد والغرب وأميركا... فلماذا البكاء والعويل والتمثيليات الفارغه. فلتهم هؤلاء النسوه بتربية أبنائهن حب الوطن وحسن الخلق والأمانه وعفة اليد واللسان. ما نراه الأن من سرقات واختلاسات من حكام وغيرهم ما هو الا الفشل فى التربيه من الأمهات(والأم مدرسة اذا أعددتها أعددت شعبا طيب الأعراق).

Khalid، «فرنسا ميتروبولتان»، ١٧/ ٠١/ ٢٠١١

بالنسبة للنسوة فانهن (فارغات) وليس لديهن عمل يقمن به، كما انهن ليس لهن ولاة أمر يأمرونهم بالبقاء داخل بيوتهن ومراعاة شؤونهن، اما جماهير الاتحادى وكما يبدو بانهم قد نسوا تحالفهم مع الحركة الشعبية عندما انضموا لها من قبل وقاتلوا بجانبها الحكومة وابناء الشمال (منسوبى قوات الحكومة) فهل ساعتها كانوا لا يعلمون بما ترمى له الحركة الشعبية؟، أم كان همهم الاول أسقاط الحكومة عبر هزيمتها فى المعارك التى كانت جارية بينهم ومن ثم الاستفراد بالسلطة. ولذا يا جماعة الخير بلا مسيرات وبلا حداد، أتركوهم

يرحلوا غير مأسوف عليهم فانهم كانوا عبئاً ثقيلاً على الشمال، شعب غير منتج ويتحركون كالظلال اينما وجهوهم يتوجهون، بدون دراية بالمصلحة او نقيضها، وربنـــا يوفقهم فى دولتهم الجديدة وكل ما نتمناه ان لا نراهم قد عادوا مرةً ثانية من ضيق ما سوف يجدونه فى دولتهم الجديدة.

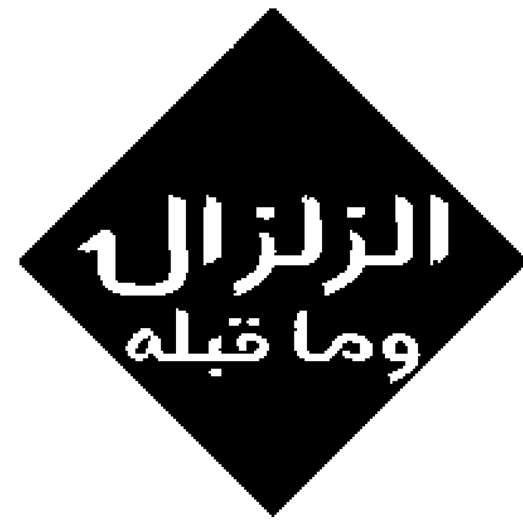
محمد زيدان، «المملكة العربية السعودية»، ١٧/ ٠١/ ٢٠١١

أعتقـــد أن البعض يصور أن انفصال الجنوب ماهو إلا زلزال يفتك بالســـودان ويتباكى بذله على ذالك مع العلم أن الجنوبيون قالو باى باى شمال وتناسوا كل تلك السنين التى عاشوها فى الشمال كان كل الشعب السودانى قام بظلمهم من الأولى أن نقول لهم مبروك..

وهـــذا الأخير بالطبع قد عبر عن بعض من يـــرون أن انفصال الجنوب لم يكن زلزالاً!. مع أنه كان زلزالاً مدوياً، ، لكن ثمة خطأ ما!. خطأ يكمن فى طريقة تفكيرنـــا، أو ربما فى أداة تفكيرنا ذاتها، أى العقل. فيبدو أنَّ فيروســـات خطيرة غزت هذا العقل الجمعي، واقتحمته، و وسببت له دماراً فى بعض خلايا تفكيره، وأدى ذلك إلى اضطراب فى مناهج التفكير، وقصور فى التفكير الجدلي.

إن السودان، منذ بداية تكوينه كدولة حديثة، ولا يزال عرضةً للأزمات، التى تتراواح مـــا بين الحروب الأهلية، وصراعـــات القبائل والأعراق، وما ينتج عنها من حمامات دماء، وما بين انقلابات عســـكرية، واضطراب فى نظم الحكم والإدارة، والفشل فى إدارة التنوع الثقافى والعرقى والديني، وحتى فى اســـتغلال الموارد الطبيعية التى يزخر بها السودان، وهو ما يؤكد الفشل كمتلازمة لأزمة التفكير وتفكير الأزمة.

إن الأحـــداث الكبيرة، هى بمثابة زلال، وأن هذه الزلازل هى بمثابة منعطفات، وتحولات كبيرة. فهل شذَّ السودانيون عن هذه القاعدة؟. أم أن تلك المواقف كانت مربوطةً بحالة احباط عام، ولا مبالاة كانت منتشرة وسط السودانيين، حيث رضخ كثيرون، للاضطهاد، واستسلموا للنظام، وظنوا أن التغيير شيئاً صعب المنال؟.



الفصل الثانى

«جنوب جديد»
أم جراحات قديمة؟

ربما ظن كثيرون أن انفصال الجنوب عن شمال السودان سيكون هو حلقة أخيرة من مسلسل دراماتيكي من الحوار العنيف، والقتال المستمر، ونوافير الدم المتصاعدة خلال أكثر من نصف قرن، وذهب البعض إلى الاستهزاء من وصف انفصال / استقلال الجنوب بالزلزال. ، إلا أن الحقيقة المرة هي أن انفصال الجنوب لم يكن هو خاتمة مطاف الأزمات السودانية المزمنة، بل أن الحقيقة التي يرفضها كثيرون هي أن الحرب في السودان لن تتوقف ما لم يتوصل السودانيون إلى مشروع وطني، وعقد اجتماعي يعبر عن كل السودانيين، ويطوي بالتالي صفحات المرارات والاحتراب الطويل، ويوقف في ذات الوقت دوامة الحلقة الجهنمية، والدئرة المفرغة من حرب إلى أخرى، ومن ديمقراطية هشة إلى عسكرية قابضة، وشمولية شاملة.

وليس غريباً أن تتعالى أصوات هنا وهناك تدين الحرب؛ هكذا الحرب بمراراتها !. وتدعو لوقف نيرانها، في وقت سارع البعض بالإفصاح عن اكليشهات ثابتة، ومعروفة، وهي وصف الحرب الجديدة بالعنصرية، أو أنها حرب ضد الجيش الوطني، وقبل أن نعلق على بعض الآراء والمواقف بما فيها مواقف القوى السياسية المعارضة، أو الديمقراطية، أو الناشطين في منظمات المجتمع المدني، لا بد من أن نشير إلى المواقف الحكومية والرسمية، ومواقف الموالين للحكومة، وهى ذات المجموعات التي أشرنا إليها في الفصل السابق، وحكمنا عليها بأنها «عنصرية».

إن الموقف الحكومي ظل منذ اقتراب انفصال الجنوب يرسـل شارات سالبة، ورسائل تهدد بنسف عملية السلام برمتها، برغم أن عمر البشير كان قد ذكر في أكثر من مناسبة بأنّ شبح الحرب قد ولى نهائياً عن السودان الشمالي؛ بحدوده الجديدة، ورأى أن حكومته اختارت الانفصال بسلام على الوحدة بحرب، وهي مـن أطول الحروب الأفريقية، والتي دارت في أكبـر البلدان العربية والأفريقية مسـاحةً حتى انفصال/ استقلال الجنوب، إلا أن تحت الرماد كان هناك وميض نار، وهو ظهور ما يعرف بالجنوب الجديد، وهو تعريف يرفضه بعض الدارسين باعتبار أن أزمات السودان ظلت واحدة، في كل شماله، وقبيل إعلان استقلال جمهورية السـودان الجنوبي، وقبل أن يجف مداد حبر كلمات البشـير باختيار الانفصال مع السـلام بديلاً لما يسيمها مناصرو البشير من «منبر السلام العادل» الذي يتزعمه خال الرئيس «وحـدة الدماء والدموع»، واحتفال المنبر بالانفصال بذبح ثور أسود، انفجر دوي المدافع مرةً أخرى في ولاية جنوب كردفان، وهي ولاية شـمالية تشـارك في حدودها أربع ولايات جنوبية وثلاث من الولايات الشـمالية. وقد كان البشـير هو أول من هيأ المسرح للعمليات الحربية، ونسف ما يمكن وصفه «بسـلام نسـبي» في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق؛ مع أن كل المؤشرات كانت تؤكد أن الحرب مقبلةٌ لا محالة في ظل غياب الحكمة، والنفوس المشحونة، والأجواء المتوترة، .

وجنـوب كردفان، أو جبال النوبة سـبق لها أن دخلت في أسـوأ الحروب المنسية، في بداية تسعينيات القرن العشرين، وهو امتداد للحرب التي اتشعلت في عـام ١٩٨٥، ثم حولتهـا «الإنقاذ «إلى حرب دينيـة وعنصرية، بعد أن أعلنت «الجهاد «وإعلان عمر البشير اعتزامه تجنيد مليون عنصر لمليشيات «الدفاع الشـعبي»، وقد استخدمت السـلطة المركزية كل أنواع القهر من قتل جماعي وتطهير عرقي، وترحيل قسـري، واغتصاب النسـاء، وحـرق مئات القرى، وقتـل آلاف من المدنيين، «ويؤكد تحقيق أجرتـه منظمة «أفريكان رايتس» في

عام ١٩٩٦ أن الاعتداءات بلغت قمتها «في عام ١٩٩٢، وشمل هذا هجوماً عسكرياً ذت طبيعة ودرجة لم يسبق لها مثيل، وبداية برنامج واسع لإعادة التوطين القسري الذي صُمم لتفريغ جبال النوبة من سكانها، وشهدت هذه الفترة معاناة إنسانية قاسية بصورة استثنائية، وانتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان، وفشل الهجوم، ورغم التفوق الهائل في الاعداد فشل الجيش في الاستيلاء على هدفه الرئيسي، وهو جبل تلشي، وبدأ برنامج التطهير العرقي» محرجاً ومكلفاً، مما أوجب تعديله، ولكن برغم الاستراتيجيات العسكرية، تغيرت فإن الجهاد أعيد تأكيده، واصدار فتوى في عام ١٩٩٣» (١٣). وبما أنَّ الحرب كانت قد بدأت في عام ١٩٨٥، ولذلك لم تكن الحكومة المنتخبة في «الديموقراطية الإجرائية» الثالثة بزعامة الصادق المهدي، وأقصد «بالديموقراطية الإجرائية» - إن فترة الديموقراطية كانت ديموقراطية فيما يتعلق بالمسائل الإجرائية، المتمثلة في الإنتخابات دون اهتمام بجوهر العملية الديموقراطية وما تحتويه من حريات خاصة وعامة، وممارسة حقيقية داخل المؤسسات نفسها، وتبني الديموقراطية كثقافة وسلوك، لا شعارات فوقية وقشرية، فخلال تجاربنا الديموقراطية الثلاثة فشلنا في بناء تجارب ديمقراطية حقيقية، حيث ظلت الطائفية هي المسيطرة، والقبلية هي الموجهة، ومع أن العملية الإنتخابية في حد ذاتها قد تكون «خالية من التزوير «إلا أنها كانت ملطخة بشوائب تزوير إرادة الناخبين عبر تغييب الوعي، ووتزييف الحقائق، واستخدام الوسائل والأساليب الفاسدة مثل شراء الذمم، واطلاق الوعود غير الواقعية، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى انتخاب برلمانات ضعيفة، وتشكيل حكومات متشاكسة، وهشة، ومعزولة عن الجماهير وعودة لحرب جبال النوبة، إن الأحزاب التقليدية تتحمل عبئاً كبيراً من

(١٣) أفريكان رايتس ووتش، نوبة السودان، مواجهة الإبادة، سبتمبر ١٩٩٦، ص٢١.

المسؤولية، حيث شنت مليشيات المراحيل هجماتها ضد السكان المحليين بذات هدف إزاحة النوبة، وإحلال قبائل أخرى في مناطقهم، وكان مسوغ ذلك الأمر هو أن النوبة تمردوا وانضموا للجيش الشعبي لتحرير السودان.

إنَّ الفشـــل المســـتمر، والعجز المزمن فـــي كيفية إدارة «التنـــوع الثقافي والعرقي والتعدد الديني «هو مدخل الصراعات في الســـودان، فهناك من يؤمن إيمانـــاً تامـــاً، بعروبة هذا البلد، واســـلاميته، حتى صار الأمـــر له عقيدة و» آيديولوجيـــا «ويمثل هذا التيـــار حزب «المؤتمر الوطني» الحاكم، ورئيســـه عمر البشـــير، وأنصاره، والمقربون منه، كما لا تختلف القوى التقليدية المتمثلة في حزبـــي الأمة و» الاتحـــادي الديمقراطي»، والقوميون العـــرب، كثيراً مع رؤية الحركة الإســـلامية، أو كل الإســـلامويين الســـودانيين، ويظل الاختلاف هو اختلاف مقدار لا نوع، وجميعها تعبر عن مشروع واحد، إقصائي، استعلائي، فالحكومـــة «الديمقراطية إجرائيـــاً» قامت بردود أفعال عنيفـــة ضد النوبة عقب هجمات شـــنتها وحدات تابعة «للجيش الشـــعبي لتحرير السودان «على منطقة القـــردود، وهاجمت القوة التـــي لم يكن بها عناصر من النوبة معســـكر تابع لإحـــدى قبائل البقارة، فـــي يوليو ١٩٨٥، وتبع ذلك حـــادث ثانٍ، كان له ما بعده، ومنذ عام ١٩٨٥» بداية تكوين مليشـــيات «الدفاع الشـــعبي «باســـم «قوات المراحيـــل» بعد أن أصدر المجلس العســـكري الانتقالي في تلك الفترة برئاسة المشـــير عبد الرحمن سوار الدهب قراراً بتسليح قبائل البقارة وبموجب القرار أنشأ وزير الدفاع الأسبق اللواء فضل الله برمة ناصر مليشيات المراحيل تلك» فلعدة ســـنوات كانت هناك مليشـــيا غير رسمية، تكونت لحماية مصالح ملاك الأراضي من جانب، وكقوة خاصة لآبار البترول لحماية منشـــئآت شركة شـــيفرون للبترول، من جانب آخر فقـــد أفقر الجفاف والمجاعة المصاحبة له في ١٩٨٣- ١٩٨٥ كثيرا من الرعاة، وشجعت عدد كبير من الشباب إلى اللجوء للعنف كوسيلة للدخل، اصبحت قوة المرحيل ذات بأس، وقد أُسست في الأول

لمواجهة الدينكا، ولكنها تحولـت تدريجياً للعمل ضد النوبة» (١٤)، ويضيف ذات المصدر أن سياسـات المليشـيات التي وضعها برمة ناصر لم تتوقف، بل استـمرت أثناء الفترة البرلمانيـة ١٩٨٦- ١٩٨٩ «عندما تولى مقاليد الحكم في كردفان رجال لهم علاقة وطيدة بالميشـيات، ففي ١٩٨٧ – ١٩٨٩ كان الحاكم هو عبد الرسـول النور، ولكونه أحد أبناء المسـيرية، والسـكرتير الشخصي السـابق للصادق المهدي، أصبح مسـؤولاً عن سياسات المراحيل، ومعه فضل الله برمة الذي أصبح أكثر نفوذاً وتم تعيينه وزيرا للدولة ومستشارا لوزير الدفاع عام ١٩٨٨»، كما شـككت المنظمة في علاقة مبارك الفاضل بالأمر، وقد كان آنذاك يشغل منصب وزير الداخلية، وقد أثارت «الجبهة الإسلامية القومية» في تلك المرحلة الحرجة في تاريخ السـودان، الملـئ بلحظات أكثر حرجاً، الكثير من الجدل حول «تسليح المليشيات»، بل اقترحت لذلك «مليشيات باسم الدفاع الشعبي»، عندما تقدم أبناء القبائل المتاخمة لمناطق انتشار قوات «الجيش الشعبي لتحرير السـودان» بمذكرة انطقت من مقر حزب الأمـة القومي في العاصمة، تقول «نحن قبائل التماس من قيسـان شـرقاً إلى أم دافوق غرباً نطالب بإجازة قانون الدفاع الشـعبي وننادي في هذا المقام كل أبناء القبائل المتاخمة في حالة عدم إجازة هذا القانون بالانسحاب فوراً من مؤسسات الدولة وأحزابها التي لا تحميهم، وأن يشـكلوا وحدهم قوة يدافعون من خلالها عن وطنهم وعرضهم ودينهـم» (١٥)، وبالطبع فإن «الجبهة الإسـلامية صاحبة رؤيـة الدولة الدينية والعنصرية، استغلت الأجواء، وسعت لتعبئة الناس بخطاب إسلامي عروبي، وهو ما دفع نائب الأمين العام للجبهة إبراهيم السنوسي عقب المذكرة لأن يعلن

(١٤) المصدر نفسه

(١٥) المحبوب عبدالسـلام، الحركة الإسلامية- دائرة الضوء.. خيوط الظلام، جزيرة الورد، الطبعة الثانية ٢٠١٠ ص ٢٤١

في تصريحات صحفية في الخرطوم نشـــرتها الســـوداني في يونيو ١٩٨٦ «إنَّ الجبهة الإسلامية لا تؤيد مذكرة القبائل فحسب، بل تقف معها بشدة ضد قرنق وأعوانه بالداخل والخارج، إن هذه القبائل أعطتنا أمل الجهاد والموت في سبيل الله الذي كاد أن يقتله أتباع الدنيا ومجاميع الشيطان». (١٦)

وللمفارقة فإنَّ تعريف النوبة جاء من قبل آخرين «وكلمة نوبة ذاتها ليست مؤصلة في أي من لغات نوبة الجبال، وبصورة جوهرية استخدمت كلمة «نوبة» من قبل المصريين والسودانيين الشماليين للإشارة للسودان الذين يقطنون جنوبهم، والذين يمكن استرقاقهم، حتى الاسماء التي تطلق على قبائل النوبة هي نفسها كثيراً ما تكون من صنع العرب الأجانب، وتعكس مواقف عنصرية، والاســـم أصلي لإحدي القبائل «لقاليق «تم ابداله باســـم العربـــي «الكواليب»، وتعني حرفياً الكلاب»، أم اســـم قبيلة الغلفان، فتعني بالعربية «غير المختونين»، (١٧) وظل النوبة يتعرضـــون للتهميش والازدراء من قبل نُخب المركز، والغريب أن تصـــورات المركز لكل ما يأتي من خارجه «عنصـــري»، ولذلك كانوا يصفون محاولات فيليب عباس غبوش للانقلاب على السلطة بأنها» محاولة عنصرية»، وكما ظلـــوا ينعتون بكثر من النعوت لتحقير شـــأنهم، ومن ثمَّ تبرير العدوان عليهم، إلا أن نظام «الإنقاذ» كان أكثر تطرفاً، في رؤيته الأحادية لمسألة التنوع الثقافي والديني هذه، فأضاف من الحطب ما أضاف لإشـــعال الفتنة، واصباغ حروبه في الهامش، لا ســـيما الجنوب القديم بالصبغة الدينية، وإعلان الجهاد في تلك الحرب اللّعينة، والتي كانت نهايتها هي بتر جزء غالٍ من وطن كبير، إلا أن البشير لم يتعظ من اخطائه التاريخية، بل ازداد «مزايدةً» وأكد في أكثر من مرة «أن انفصال الجنوب ســـوف يحســـم هُوية السودان، وقد صدرت عنه

(١٦) نفسه

(١٧) أفريكان رايتس ووتش، مرجع سابق

تصريحات شــهيرة بولاية القضارف في شرق السودان، في نهاية ديسمبر عام ٢٠١٠ حين تعهد بتطبيق «الشــريعة الإســلامية»، وانتهاء عهد «الدغمسة»، وهي في العامية السودانية تعني خلط أشياء متناقضة، في إشارة منه إلى «التنوع الثقافي»، وأكد البشــير أن بانفصال الجنوب أصبح نسبة المسلمين في السودان ٩٧٪، واعلن تمســكه بدستور اسلامي، وهو ما فسره المعارضون بالدخول إلى مرحلــة جديدة لقمــع المعارضين، والمخالفين له في الرأي باســم الدين، لأن النظــام منذ عام ١٩٩١ كان قد أعلن تطبيقه للشــريعة» راجع القانون الجنائي لســنة ١٩٩١، وحتى حروبه المستمرة خاضها تحت غطاء الشريعة، ولم نسمع عنه يوماً أنه جمد قوانينها، لكنا نســمع بــين الفينة والأخرى عن رغبة النظام فــي تطبيق الشــريعة !، وفي ذات الســياق نقل موقع «ويكليكس» الشــهير عن مستشــار الرئيس الســوداني غازي صلاح الدين خلال لقاء له مع المبعوث الأميركي السابق إلى السودان ســكوت غريشن قوله «إنَّ النخبة الشمالية تنظر شــمالا و شرقا وغربا للتحالفات. . . إننا أقرب ثقافيا لمسيحي أثيوبيا و اريتريا أكثر حتى من مسلمي الجنوب» إن جنوب السودان إذا انفصل سيذهب للنسيان لفترة من الزمن وخلال هذ الفترة فإن الشــماليين ســيكون لهم اهتمام محدود بمشاكل مخاض الجنوب. و ختم قوله بان تغطية الصحافة عن الصراع و سفك الدماء في الجنوب ســيكون صداها ضعيفا لدى المواطن العادي في الســودان الشــمالي، وكان التعليــق الأميركي على حديث صــلاح الدين بالقول «يبدو غازي مخلصا في ملاحظته بأن الجنوب سُيسمح له باختيار طريقه ولكنه أوضح أن الشــمال راغب في أن ينفض يديه من جميع القضايا إذا كان خيار الجنوب هــو الانفصال.، ووجهة نظرنا أن هذا من الســهل قوله أكثــر من فعله وأن الاضطرابات في الجنوب من دون شــك سيمتد رشاشها عبر الحدود طارفها و تليدها. إن زعم غازي بأن هنالك تيارا متناميا في حزب المؤتمر الوطني والدوائر الشــمالية بأن الشــمال ســيكون أفضل بدون الجنوب هو زعم خادع ولكنه لا

يعكس ما سمعناه في محادثاتنا في الخرطوم»، (١٨) وما قاله غازي يعبر عن «آيديولوجية» الإسلاموعروبيين»، مع أنه سليل أتراك لا علاقة لهم بالعروبة، إلا أن الرجل يأبي إلا أن يلوي ويكسر عنق الحقيقة، وأن يصرخ «وإن طارت غنماية»، في إشارة إلى قصة شهيرة تروي عن اختلاف اثنين حول كنه جسم أسود بعيد، فأصر أحدهما أن هذا الجسم هو غراب، واصر الثاني على أنه غنماية ولما وصلا إليه طار في الهواء، إلا أن صاحبنا المتطرف، أو المتعصب قال «عليك بالطلاق لو طارت غنماية».

وما قاله غازي يؤكد ما ذهب إليه حتى بعض القادة والسياسيين من خارج البلاد، فقد كان أحد مسؤول إقليمي يتجادل مع زعيم «الحركة الشعبية لتحرير السودان» الراحل الدكتور جون قرنق، في منتصف تسعينيات القرن الماضي، حسب ما روى لي السيد دينق ألور وزير الخارجية السابق، ووزير مجلس وزراء الجنوب، في لقاء معه بمنزله بالخرطوم؛ فكان قرنق يرى أن سياسات المركز تجعل الجنوبيين مواطنين درجة ثانية، إلا أن المسؤول الأفريقي رفض رأي قرنق قائلاً «ليس صحيح يا دكتور، فالمواطنون درجة أولى هم المسلمون الشماليون، أما الدرجة ثانية فهم مسلمو دارفور، ليأتي بعد ذلك اللاجئين الأريتريين والأثيوبيين كدرجة ثالثة، ثم يأتي الجنوبيون كدرجة رابعة حسب تصنيفات «الجبهة الإسلامية القومية»، لكن غازي سارع إلي نفي ما نُقل عنه بتعديل قائلاً أنه ذكر للمبعوث الأمريكي السابق للسودان سكوت غريشن أنه في حالة انفصال الجنوب وقيام دولة جديدة فيه، فإن الخيارات المتاحة أمام السودان ستكون تقديم التواصل والتكامل باتجاه الشرق نحو إريتريا واثيوبيا ونحو مصر شمالاً ونحو تشاد غرباً. . أما كون انفصال الجنوب شيء جيد للشمال فهو رأي مفتحم وليس لي». أفريقيا اليوم ١٢ سبتمبر ٢٠١١.

(١٨) ويكليكس، ترجمة «الراكوبة» سبتمبر ٢٠١١

وليس من الممكـــن عزل خطاب رئيس هيئة أركان الجيش الســـوداني الفريق عصمـــت لرئيس هيئة أركان الجنوب الفريق جيمس هـــوث، عن حالة التوتر تلك، وعملية التحضير لحرب جديدة، تدخل في سياق حروب الهوية والموارد في السودان، فقد أرسل رئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة الحكومية، عصمت عبد الرحمن، خطابا إلى رئيس هيئة أركان الجيش الشـــعبي، جيمس هـــوث، أبلغه أن الحـــادي والثلاثين من مايو ٢٠١١، هـــو آخر يوم للجيش الشعبي في شمال السودان»، وقد كشف نائب رئيس الحركة الشعبية عبد العزيز الحلو في تصريحات نشرتها صحيفة «الشرق الأوسط «اللندنية «أن رئيس هيئة الأركان في جيش الخرطوم، أكد أن قواته ستقوم بتجريد الجيش الشعبي بتاريخ الأول من يونيو الحالي، وتابع: «طبعا حديث البشير أو رئيس هيئة أركان قواته لا يســـتند إلى مرجعية؛ سواء اتفاقية الســـلام الخاصة بالمنطقة، وفي الترتيبات الأمنية أو الدستور»، وقال إن القوات المشتركة، وفق الاتفاقية، ستظل موجودة حتى أبريل (نيســـان) من عام ٢٠١٢»(١٩)، ويبدو أن البشير في سكرة انفصال الجنـــوب قرر محاربـــة الجميع، ولو كانت فتاة صغيرة، مثـــل فتاة ظهرت في شـــريط فيديو، على مواقع «اليوتيوب في ديســـمبر ٢٠١٠، وهي تتلوى من جلدها بواســـطة اثنين من عناصر شـــرطة المحاكم، وكان الجلد بلا رحمة، بل كان تشـــفياً أثار حفيظة كل من شاهد «الفيديو التراجيدي بعد أن قبضتها شرطة أمن المجتمع، إلا أنّ البشـــير وكعادته هاجم الفتاة وحول الضحية إلى مجرمة، تستحق ليس الجلد وحده، دون أن يتذكر واجبات رأس الدولة، وترفعه لصالح المنصب عن الانحدار في الحفر السحيقة، من منحدرات الهتر، واسفاف القول، ووضع نفســـه رأســـاً برأس، وعلى الهواء مباشرةً؛ مع فتاة، ليس وراءها شيئاً غير جراحاتها بعد أن نكل بها جنوده أســـوأ تنكيل باسم «الشريعة الإسلامية»،

(١٩) صحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية، ١٠ يونيو ٢٠١١

لقد كان خطاب البشير الشـــهير في ولاية القضارف شرقي السوداني في أواخر ديســـمبر ٢٠١٠، واحداً من مناسبات كشف المستور، وهو كثير، ويقبع في عقلنا اللاوعي الجمعي، وعبر عنه البشير برفضه أي حديث عن التنوع الثقافي والديني، معتبراً أن ذلك «دغمسة» بعد أن أضحى السودان «عربياً اسلامياً».

ولســـنا هنا في حاجة لكي نذكر الناس بحقيقة التنوع الثقافي في الســـودان، فالســـودان كان قبل انفصال/ اســـتقلال الجنوب يتكون من حوالى ٥٠٠ قبيلة، ويتحدث أكثر من ١٠٠ لغة محلية، بما فيها اللغة العربية، وهي لغة الأغلبية، ولا يزال الوضع قائماً، حيث تنتشـــر عشـــرات القبائل غير العربية في دارفور، ومثلهم في جنوب كردفان، وهناك أيضا في الشـــرق، وفي النيل الأزرق، ولا يمكـــن أن نجادل بعروبة قبيلة مثل «الفور» أو «الزغـــاوة»، أو مجموعات قبائل «البجا» أو «الأنقسنا»، ومع ذلك فهناك عشرات القبائل العربية، أو ذات الأصل العربي، ولا جدال حول ذلك، إلا أن البعض لا يرى أبعد من أرنبة أنفه، ولا يبصر الآخرين إلا بمنظاره، وتصوره الذي وضعه لنفسه.

أما قضية نزع سلاح أربعين ألفاً من جنود الجيش الشعبي الشماليين بجنوب كردفان والنيل الأزرق فهي لم تكن الســـبب المباشـــر فـــي تجدد دورات الصراع السوداني، وانفتاح الجرح الملتهب، وتفجر شلالات الدم السوداني، وإن كانت مثل «القشـــة التي قصمت ظهر البعير» فهناك قضية الهوية، وســـؤالها القديم، والذي فشـــلنا مراراً، وتكرارا في إيجاد إجابة شـــافية لـــه، وهو مربوط بفكرة التنوع الثقافي والديني والعرقي، وطريقة إدارة هذا التنوع. وهو فشـــل يبدو أننا لا نحســـه لدرجة استضافة الخرطوم لمؤتمر حول إدارة التنوع الثقافي في أفريقيا، وقد اســـتضافت الخرطوم المؤتمر في يوليو ٢٠١١ في وقت متزامن مع انفصال الجنوب، واشـــتعال الحرب في جنوب كردفـــان، والغريب أن المنظمين للمؤتمر هدفوا إلى تقديم الســـودان كنموذج جيد للغاية، فلو كان العكس لقبلنا الأمر، ولكانـــت الفكرة ناجحة، إلا أن العقلية التي تصنع الأزمات تأبى أن تخرج عن

تفكيرها المأزوم، وأن تتخلص من تكتيكات الهروب إلى الأمام.

لـــم يكن خافياً علـــى كل ذي بصيرة، أن تجُدد اشـــتعال الحرب في كردفان بالضرورة ســـيقود إلى اشتعال أوارها في النيل الأزرق، ودارفور، وحتى شرق الســـودان لتشابه القضايا والمطالب، مع أن النيل الأزرق وجنوب كردفان يكادان يشـــكلان حالةً واحدةً منقســـمة على ولايتين، فهناك قضية مشـــورة شـــعبية لم تجر، وهي واحدة من مســـتحقات اتفاقية السلام الشـــامل، الموقع في يناير ٢٠٠٥، بين الحكومة السودانية، و»الحركة الشعبية لتحرير السودان»، حيث كان يفترض إجراء مشورة بين سكان هاتين المنطقتين لمعرفة الموقف من اتفاقية السلام بعد انفصال الجنوب، ولايمكن أن تتجاوز المشورة الأوضاع الأمنية، والعسكرية، وترتيب أوضاع عناصر الجيش الشـــعبي الشمالية، ، وهم من المقاتلين القدامي الذيـــن حاربوا جنباً إلى جنب مع رفاقهم الجنوبيـــين، فهم قد حاربوا لقضايا تخصهـــم، ولم يخوضوا حرب العشـــرين عاماً ونيف نيابـــةً عن الجنوبيين، أو بالوكالة لهم، وقادة هؤلاء المقاتلين هم قيادات بارزة في الحركة الشعبية الكبيرة، وفي الحركة الشمالية بعد الانفصال، وسبق أن حذر نائب رئيس الحركة الشعبية عبد العزيز الحلو من مخاطر الحرب، فقد ذكر للمؤلف في عدد من الحوارات «أن الفشل في تحقيق السلام سيجعل السودان مرشحاً لحرب جديدة، وربما تصل مرحلة تشـــظي أخرى مثلما حصل في سيناريو أوروبا الشرقية بعد انهيار الاتحاد الســـوفيتي في تســـعينيات القرن الماضي. وهذا الجنوب الجديد كما تعرفه الحركة الشـــعبية «يضم كل المتضررين من ممارســـات دولة السودان القديم والذين عانوا تاريخيا وما زالوا يعانون من التهميش السياســـي والاقتصادي والثقافي في ظل هذه الدولة، وهو بالطبع تعريف لا يســـتثني شرق السودان، وسيكون هو احد بؤر الصراع المرشحة للانفجار في سياق معادلة وجدلية المركز والهامش.

ومع اقتراب انفصال الجنوب، ظلت عبارة «الجنوب الجديد» تتصاعد، وتكبر، وهي تشير جغرافياً إلى جنوب الشمال، ويشمل دارفور، كردفان، النيل الأزرق،

وأجزاء من الشـــرق، إلا أن الأمين العام للحركة الشـــعبية ياســـر عرمان يرى أن انفصال الجنوب التقليدي ســـيولد جنوباً جديـــداً، وهو من أكثر المروجين للفكرة إعلامياً، وسياسياً، ويذكر أن عرمان المنحدر من شمال السودان كان قد انضم إلى «الجيش الشـــعبي لتحرير السودان» في منتصف ثمانينيات القرن الماضي، وأصبح قياديا، وناطقاً رســـمياً، للحركة التي يوصفها خصومها بانها «جنوبية»، وتحمل أجندة مشروع السودان الجديد لهيكلة الدولة المركزية، بغرض تغيير هويتها العربية والإســـلامية، إلا أن الحركة ترفض ذلك، وتؤكد أن مشـــروع الســـودان الجديد لا يعنـــي الغاء أي مكون ثقافي أو ديني، بل هو مشـــروع يقوم على المســـاواة، والعدالة، والوحدة على أســـس جديدة، ويرى عرمـــان، وهو يحمل حالياً رتبة فريق بالجيش الشـــعبي أن «هذا الجنـــوب يضم من وجهة نظره كل المتضررين من ممارسات دولة السودان القديم والذين عانوا تاريخيا وما زالوا يعانون من التهميش السياسي والاقتصادي والثقافي في ظل هذه الدولة وبالتالي هم أصحاب مصلحة فـــي التغييـــر في بنية هذه الدولة تغييـــرا هيكليا وفق رؤية الســـودان الجديد التي يعتبرها عرمان باقية لأن هناك احتياجا موضوعيا لها ســـواء في الشـــمال بجنوبه الجديد(جغرافيا وسياسيا) أو في الجنوب المستقل، ووفق هذا المفهوم اعتبر عرمان أهل دارفور وأهل الشرق والمهمشين والفقراء في الشمال جنوبيين.

ووســـط هذا الجدل، والمواقف المتناقضة من مفاهيم الوحدة، والتنوع، وهوية الســـودان، وكتابة دستوره، انتقلت الحرب مرةً أخرى إلى ولاية النيل الأزرق، في بداية شـــهر سبتمبر، لتشكل ثنائية معهودة مع ولاية جنوب كردفان، وهما من المناطق المهمشـــة وفقاً لاتفاق سلام نيفاشـــا الموقع في عام ٢٠٠٥، والذي أفضى إلى انفصال الجنوب، وبدلاً عن التفكير في حل الأزمة بواســـطة المناهج العلمية، من استقصاء، وجمع بيانات، ومعرفة المقدمات والنتائج المتمخضة عن تلك الوقائع، سارع «الإنقاذيون» إلى استخدام ذات الأساليب القديمة، المتولدة من «عبقرية «التفكير الأمني والعسكري، وذلك بشق «الحركة الشعبية»، وصنع

قيادات بلا جيوش، أو حتى لا قدرة مثل تابيتا بطرس وزيرة الصحة السابقة، والتي قنعت بمنصب وزير دولة، أو الجنرال دانيال كودي، مع تاريخه النضالي الطويل، إلا أنه سقط في «وحل المركز» ؛ ربما بمرارات شخصية، أو «وعود مثل برقٍ خُلّب» فلا كسب أهله، ولا وجد ضالته في المركز، لكن النظام ظن أن ذلك سوف يقسم أبناء النوبة، وهو ذات الظن الذي ظنه قبل سنوات باتفاقيات الخرطوم للسلام، واستقطاب بعض قيادات النوبة، إلا أن ذلك لم يحقق شيئاً، مثلما لن تُحقق الحلول العسكرية حلاً، لا للنوبة ولا السودان، ولا حتى النظام نفسه، فهو يعيد انتاج الأزمات، وذات السير القديمة من «اتفاقية الخرطوم ١٩٩٧، بالاتفاق مع فصائل منشقة من «الجيش الشعبي «الكبير بزعامة قرنق، لكن الاتفاقية ماتت بعد عام واحد بتمرد القائد كاربينو كوانين في بحر الغزال في فبراير ١٩٩٨، ثم ولى الدكتور رياك مشار وجهه شطر الجنوب عائداً إلى حضن حركته الأم، ليلحق به بعد ذلك الدكتور لام أكول بعد فترة ليست طويلة، واتفاقية «جيبوتي» التي قصمت ظهر بعير حزب الأمة القومي فانقسم إلى جماعات وأحزاب، مع أن رئيسه المهدي كان يقول «ذهبت لأصطاد أرنباً فاصطدت فيلاً» فما كان من فيل سوى الخيبة، وتكرار الفشل، وحتى «أبوجا» ٢٠٠٦، والقاهرة ٢٠٠٥، وأسمرا ٢٠٠٦ ؛ فهي كلها «اتفاقيات مؤودة» ولسنا في حاجة كي نسأل «الموؤودة بأي ذنبٍ قُتلت».

إنَّ الأزمة هي عندي من غير شك تتجلى في مثل هذه الصراعات، وهي صراعات تؤجج عقلية (المركز/ الحكومة)، وما تحمله من عنصرية قبيحة من نيرانها، فقد كانت الحكومة في السابق تحارب الجنوبيين بحجة أنهم مسيحيون أفارقة، في ثنائية ركزت على الحرب بين الإسلام والمسيحية من جانب والعروبة والأفريقانية من جانب آخر. وانفصال الجنوب هو نتيجة لهذا التفكير والسياسات المترتبة عليها، وبالتالي؛ فإن استمرار نفس الأزمة داخل الشمال هو بسبب هذا التصنيف في شقه العرقي (العروبي من جانب النظام) بعد سقوط ادعاء التمايز

الديني في الشمال، وهذه المرة هو تصنيف يقوم على ثنائية عرب وأفارقة. وهي تقابل «أولاد بلد وعبيد»، والواضح للعيان أنه ومن بعد الانتهاء من هذه الحرب سيبحث المركز داخله عن أعداء آخرين لا يتتمون إلى المشروع العروبي. عليه، من السهولة ملاحظة أن مفهوم الجنوب الجديد هو مفهوم متحوِّل، بمعنى أن المركز دائماً سيظل في حالة بحث عن جنوب يحدده من خلاله موقعه الأيدلوجي، ويقود حروباته ضده على هذا الأساس.

ومع تجدد الحرب، وتشابه حيثيات القتال، ونتائجه الماثلة أمامنا في انفصال/ استقلال الجنوب القديم؛ إلا أن عقلية المركز تدور في ذات دوامات المماحكات القديمة، فمثلاً؛ حزب «الأمة القومي» بدلاً عن تلمس الجرح، ومعرفة جذور الأزمة قفز فوق الحقائق بالزانة كعادته، وحذر «من مخطط أجنبي لقوى إقليمية ودولية بقيادة إسرائيل لجر السودان إلى حرب شاملة ومدمرة، وشدد على ضرورة تدارك الأمر مبكراً. وقال الفريق صديق محمد اسماعيل الأمين العام لحزب الأمة القومي في تصريحات صحفية أن الحركة الشعبية وحكومة الجنوب آليات لتنفيذ المخطط عبر شراكتها مع الجبهة الثورية، واصفاً المخطط بأنه مهدد حقيقي لأمن ومستقبل السودان، مشيراً إلى أن السودان لن يستطيع مجابهة تلك المؤامرات إلا بتوحيد الجبهة الداخلية» (٢٠)، وهو حديث ليس على الأمة بغريب، ولا على أمينه العام السابق بمستغرب!، فالصادق المهدي زعيم الحزب نفسه ظل متردداً، ويقف في منزلة بين منزلتين؛ فهو مع تغيير الحكم، ولا يريد إسقاط المؤتمر الوطني!، وهو يرى الجبهة الثورية، أو «تحالف كاودا» جبهة عنصرية، ويحذر من اسقاط النظام عبرها، ولذات المواقف الملتبسة ظل المهدي وحزبه يتقدمون خطوةً لكنهم يتراجعون أخرى، وهو ما سبب تشويشاً للقواعد ولبقية جماهير المعارضة السودانية، وصمتت باقي القوى السياسية الأخرى،

(٢٠) صحية «آخر لحظة» السودانية، ٥ أبريل ٢٠١٢

واكتفى «المؤتمر الشعبي» بزعامة الترابي ببعث رسائل دبلوماسية، لكنه لم ينعت الجبهة بالعنصرية، بل كان يشدد على أن لها «قضية»، وإن كان البعض يرى أن مواقف الشعبي لا تخرج في معظم سياقاتها من حالة «المكايدة للبشير وحزبه، وتعبر عن مرارات أقرب إلى أن تكون شخصية بالنسبة للدكتور حسن الترابي الأمين العام للحزب المعارض. وبقيت قوى اليسار تراوح مكانها، فيما تحركت مجموعة من الناشطين ترفع راية وقف الحرب، فتعاملت مع أعراض الأزمة، لا أسبابها، واكتفت بمخاطبةِ تجلياتها، لا جذورها، فساوت في كثير من الأحيان بين الضحية والجلاد، والمستبد والثائر، وبين السلطة الفاشية، وبين من يرون أن حربهم عادلة، ولكن تبقى الحقيقة في أن الجنوبيين القدامي ذهبوا، وتركوا خلفهم جراحات قديمة، ومتجددة، ودوامةً من العنف، وفصل جديد من المجهول ينتظر الدولة الممزقة. فليس هناك طوق نجاة لحفظ ما تبقى من السودان سوى البحث عن مشروع وطني لكل السودانيين يوقف شلالات الدماء، لأن الجميع يجد نفسه ممثلاً فيه بمساواة تامة.

ورمال دارفور المتحركة تفضح عقلنا الجمعي ولا شعورنا السياسي

وهناك، ليس بعيداً، وفوق رمال دارفور المتحركة ؛ وقعت أبشع المجازر الإنسانية والموت المجاني بعشرات أو مئات الآلاف، وقبيل استشرافنا مرحلة سلام جديدة باتفاق نيفاشا للسلام الشامل، كان جرح دارفور ينزف ؛ ومن تحت الرماد كان هناك وميض نار يشتعل فوق حبيبات الرمال المتحركة، حيث تهيأت الأوضاع تماماً ونضجت عوامل الحريق الكبير الذى تسرب دخانه الى داخل قاعات الأمم المتحدة، وردهات الاتحاد الافريقى، وكواليس الاتحاد الأوروبى، و ثرثرة جامعة الدول العربية، لقد انتشر الحريق، ولم يحسب الكثيرون ان «مقتل حوالى السبعين فرداً بواسطة الجنجاويد فى بئر طويل على بعد ٦٠ كيلومتراً من الحدود السودانية التشادية فى الرابع من مايو ٢٠٠١ فى مناطق الزغاوة» «وحرق قرية بوتيكة وقتل الطفل وليد وآخرين والتمثيل بجثثهم «ستحرك الفتنة

النائمــة، وتلهب جذوة الحرب، وتؤدى الى تكويـــن تحالف معارض من أبناء الزغاوة والفور والمساليت والبرتى والداجو والميدوب وآخرين لمواجهة الحكومة ومليشـــيات الجنجاويد بشـــكل مباشـــر للمرة الاولى. وكانت الأجواء ملبدة بالغيـــوم، «وتردى الأوضاع يحمل نذر الكارثة الإنســـانية التى اعتبرتها الأمم المتحدة «اكبر كارثة فى العالم». ســـوى الخرطوم التي كعادتها كانت تقلل من الكارثة، في بداياتها! . وهو ســـلوك ظلت حكومة «الإنقاذ» تظهره حيال كل أزمة، وإبان كل كارثة، لذلك كانت تصف كارثة دارفور بأنها «نهب مسلح»، وتجاهلاً منهم بحقيقة القرية الكونية فى عصر ثورة الاتصالات، وموجة تدفق المعلومات المنداحة مع الاشـــعة الضوئية المنبعثة مـــن الفضاءات الرحبة؛ التى مكنـــت أي فرد فى اى بقعـــة على الكرة الارضية مـــن معرفة ما يحصل في كرنوى، وسرف عمرة، وكهوف جبل مرة، وكلبس، وصليعة دون عناء. ولما فشـــلت الحكومة المركزية فى تشييد حواجز حديدية تستر ما ترتكبه من فظائع تحت ستارات من الليل البهيم فى مناطق، عند أهلها الكهرباء نوع من الترف، اضطرت الحكومـــة أن تعلن بعد تطور الأحداث دراماتكياً توجيه تهمة الحرب ضد الدولة، والقيام بأعمال نهب، والاستيلاء على أموال، وتدمير آليات؛ لم تذكر أن من بينها ثماني طائرات حربية كانت جاثمة فوق أرض مطار الفاشر. حيث «أعلن وزير العدل السوداني علي محمد عثمان ياسين أنه فوض سلطاته الى نيابة الجرائم الموجهة ضد الدولة لتوجيه تهم جنائية الى نائب الأمين العام لـ«حـــزب المؤتمر الشـــعبي» الدكتور علي الحاج محمـــد، والقيادي في تنظيم «التحالف الفيديرالي» الدكتور شـــريف عبدالله حرير، وزعيم «حركة العدالة والمســـاواة» الدكتور خليل إبراهيم، والأمين العام لـ«حركة تحرير الســـودان»، مني أركو مناوي، والقائدين الميدانيين عبدالواحد محمد أحمد وأبو بكر محمد كادو. ووجهت وزارة العدل ثماني تهم الى المعارضين تتعلق بمحاولة إســـقاط نظام الحكم بالقوة وتقويض النظام الدستوري والحرب والقتل والاستيلاء على

الأمـــوال والممتلكات والأســـلحة والذخائر، وتصـــل عقوبتها الى الاعدام. وذكرت الســـلطات أن المتهمين تحدثوا باسم المهمشين ودعوا الى اسقاط النظام القائم بالقوة وقتلوا وتسببوا في قتل وإصابة عدد كبير من المدنيين والعسكريين وايدوا أعمال التخريب واســـتولوا على اكثر من عشـــر ســـيارات تبلغ قيمتها اكثـــر من ١,١٥٠ بليون جنيه ســـوداني (٤٥٠ ألـــف دولار)، وأموال نقدية تفوق ٤٥ مليون جنيه، والاســـتيلاء على كمية من الأسلحة المختلفة وكميات كبيرة من الذخائر ومئات من أكياس الذرة. وأبلغ مســـؤول حكومي «الحياة» ان السلطات ستلاحق علي الحاج وشـــريف حرير وخليل ابراهيم المقيمين خارج البلاد عبر الشرطة الدولية (انتربول) لجلبهم وتقديمهم الى القضاء لمحاكمتهم. كما ستسعى الى اعتقال الثلاثة الآخرين الذين يقودون العمليات العسكرية في ولايات دارفور».. (٢١)

لقد ســـاد التوتر والتهبت المنطقة، وأصبح الكل مهيئاً نفســـياً وعســـكرياً لاقتراب ساعة الصفر وانفجار القنبلة الموقوتة التى شحنت بمفعول فعال، وزودت بمتفجرات ناســـفة عبر سنوات من الاحتراب القبلى والمشاحنات. وتحولت كل قرى دار فور الى ثكنات عسكرية مدججة بالأسلحة المتنوعة بدأً بالأسلحة الخفيفة مثل الكلاشنكوف والجيم٣، وانتهاءً بالأسلحة المتوسطة والثقيلة مثل الرشاشات و الآر بى جى والهاونات المتوسطة. لقد أعلنت كل القبائل حالة الطوارئ داخل صفوفها، ورفعت درجات الاستعداد إلى أعلى درجاتها، وسعت كل مجموعة الى تأمين نفســـها من خطر القبائل الاخرى؛ بإقامة المعســـكرات لحماية القرى والاراضى والمواشـــى والأموال وسط غياب ملحوظ لسلطة الدولة وتمريغ هيبتها وسط الرمال الدارفورية.

وروجت الحكومـــة أيضا ان اميركا هى التي تؤجج نيران الصراع فى غرب

(٢١) فايز السليك، الحياة اللندنية، ٦ يونيو ٢٠٠٤

السـودان، وأن ما يذكر عن الكارثة الإنسـانية هو تضخيم لا أساس له على أرض الواقع،وأن عدد القتلى لم يصل الى الثلاثين الفاً. ومن يقول غير ذلك فليأتنا برهاناً قوياً مدعماً باسـماء القتلى جميعهم. فقد «قال وزير الخارجية السـوداني آنذاك مصطفى عثمان إسماعيل إن حكومة بلاده «منفتحة تماماً من أجل معالجة مشـكلة دارفور ولكنها غير مستعدة لتمرير الأجندة الأجنبية التي تريد أن تسـتغل قضية إنسانية لتنفيذ أهداف سياسية خاصة». وأكد إسماعيل في مؤتمر صحافـي بعد يوم من اجتماع وزراء الخارجية العرب، أن «مخطط تفجير الأوضاع في دارفور اتخذ قبل فترة وبالتنسيق مع الحركة الشعبية لتحرير السـودان وحكومة اريتريا ومنذ تشـرين الاول (أكتوبر) ١٩٩٨ وبعد ضرب مصنع الشفاء بشهرين». وقال إن «أريتريا قدمت كل ما تريده عـناصر التمرد في دارفـور». ورفض اسـماعيل ارسال قوات عربية أو افريقية إلى دارفور، وقـال: «نحن نقبل مراقبين في دارفور ولكن القوات مرفوضة لان لدينا أكثر من ٤٠ الف جندي سـوداني ونخشى ان تدخل القوات القادمة في مشكلات مع شرائح سـكانية في دارفور، كما أن القوات الخارجية يمكن أن تدخل في مشـاكل مع القوات السـودانية لأنه سيكون لدينا جيشـان وقيادتان». وقال «إن ازمة دارفور لم تؤد سـوى الى مقتل خمسـة الاف شخص، بينهم ٤٨٦ شرطيا، منذ نشوبها قبل ١٨ شـهرا. ونفى الوزير بشدة الارقام التي قدمتها المنظمات الإنسانية والامم المتحدة عن سقوط ما بين ٣٠ الى ٥٠ الف قتيل. وقـال إن «على مـن يعطي هذه الارقام أن يقدم أسـماء ويدلنا على قبور»، ووجه النائب الأول للرئيس علي عثمان محمد طه تحذيراً شديداً لجهات تحاول التدخل في السـودان قائلاً ان «الذين يريدون سوقنا بعصا سنكسرها». وقال في خطاب امام حشـد في مدينة بارا في اقليم كردفان المتاخم لدارفور حيث حضـر افتتاح طريق يربط بمدينة الابيض عاصمـة كردفان «تعاملنا مع العالم واضـح. واذا وضعوا حجرا امامنا فسـنزيله، ولا احد يخيفنا. ومن يظن ان

دارفور مدخل لتركيع السودان فهو واهم بإذن الله» . » (٢٢) وهذا الخبر المنشور فى كل الصحف الســودانية ومعظم وسائل الإعلام الإقليمية والدولية، يلخص عقلية أهل الحكم فى الخرطوم وطريقة تعاطيهم مع الأزمة. لكن الأمر والأدهى هو القول ان القتلى بلغ عددهم خمســة الف فقط!. كم من القتلى يريد هذا الوزير؟. وهل خمسة الف هو عدد قليل من الضحايا خلال ١٨ شهراً؟.

والمضحــك المبكي؛ علــى طريقة الملهاة المأســاوية أو «التراجوكوميديا؛ هو المطالبة باســماء القتلى. وهل سيقدم لنا قائمة باسماء القتلى الخمسة ألف التي ذكرهــا كما هى؟. فيما أعلن الفريق عمر البشــير فى ولاية الجزيرة فى الثانى والعشــرين من يوليو من العام نفســه ونوه الى «تفويــت الفرصة على الأيادى الأجنبيــة التى تحاول زرع الفتنة بين أبناء الوطــن». (٢٣) وهو منطق فاقم من الأزمة، وصعّب من إمكانية حلها جذرياً. فالحكومة لا تريد الاعتراف بالواقع؛ فمرة تهرب نحو النهب المســلح، ومرةً تتكئ على شــجرة المؤامرة الخارجية؛ المستندة على اسرائيل واميركا واريتريا.

كان حملة السلاح في حركة تحرير السودان، أو حركة تحرير دارفور قد تعاملوا بتبسيط هم ذاتهم للأزمة؛ ففي يوم ١٨ مايو تقدم ثلاثة من شباب الزغاوة بمذكرة احتجاج لوالى شــمال دارفور الفريق ابراهيم ســليمان فى مدينة كرنوى بعد أن جــاء لتقديم واجب العزاء الى أســر ضحايا بئر طويل، وقام الوالى بدفع مبلغ عشــرة مليون جنيه سودانى (أقل من أربعة ألف دولار اميركى) كواجب عزاء لأهل الضحايا كما يفعل السودانيون فى مناسبات اتراحهم وأفراحهم. و طالبت مذكرة الثلاثة الذين أسســوا بعد ذلك مع آخرين حركة مســلحة معارضة بثلاث مطالب عادية للغاية «والنار من مســتصغر الشــرر» من اجل حماية الزغاوة من

---

(٢٢) «الحياة» اللندنية، ١٠ أغسطس ٢٠٠٤

(٢٣) وكالة «سونا» ٢٠ يوليو ٢٠٠٤

غارات «الجنجاويد»، ومن قوات المراحيل؛ لكن سرعان ما تناسلت تلك المطالب الثلاث بسرعة بعد تطور المواجهات المسلحة الى مطالب سياسية مشروعة لقسمة السلطة والثروة ورفع التهميش عن دار فور. وكانت المطالب الثلاثة؛ هي وقف نشاط الجنجويد وتجريدهم من السلاح وتجريد قوات حرس المراحيل؛ أو تسليح قبائل الزغاوة لحماية أنفسهم ووقف عمليات حرق القرى والقتل العشوائي.
وكان الشباب الثلاثة هم منى أركو مناوى الأمين العام ل»حركة تحرير السودان» والقائد عبد الله ابكر القائد الميدانى الذى سقط فى احدى معارك ابوقمرة قرب كرنوى نفسها، وخاطر تور الخلا الذى انسلخ عن الحركة فيما بعد. وكان الشباب الثلاثة من أعضاء «التحالف الفدرالى الديمقراطى السودانى» بزعامة احمد ابراهيم دريج والدكتور شريف حرير، والذى كان يقاتل فى شرق السودان ضمن «قوات التجمع الوطنى الديمقراطى». وحرير من الناشطين فى المجال العسكرى وتحصلت على وثيقة كتبها بخط يده فى عام ١٩٩٢ يخاطب فيها قيادات المجتمع فى دار فور ويدعوهم الى التمرد المسلح ضد السلطة المركزية.
وكانت المذكرة بمثابة نزع الفتيل عن القنبلة فى دار زغاوة فى شمال دار فور.
وقد رفعت السلطات درجات الاستعداد، واتخذت قرارات سريعة على مستويات الإدارة الأهلية والأجهزة الأمنية «بتحويل معسكرات القرى الى معسكرات للدفاع الشعبى او انهاء تلك المعسكرات، وعززت السلطة الغائبة قواتها بعناصر من المراحيل والجيش والاحتياطي المركزي والشرطة فى مدينة ابوقمرة».

وفى الجزء الآخر من الإقليم الذى كان يعيش فوق شحنات ناسفة من المتفجرات؛ كان الفور يعدون العدة ويخططون لعمل منظم، تحرك الشباب واقنعوا الأعيان بضرورة جمع السلاح وتسليمه اليهم فى معسكراتهم بجبل مرة فى ذات الوقت الذى هاجم فيه الجنجويد مناطق مثل كورنوى وغيرها حول جبل مرة، وقد اجتمع الفور واقترحوا فى مايو من نفس العام تعزيز قوات مليشياتهم بحوالى ٧٥٠ فرداً من ابناء الزغاوة لصد غارات الجنجويد.

لكـــن ؛ ومع مرور الأيام ارتفعت ألســـنة اللهب، وهو مـــا أضطرّ الحكومة اضطراراً إلى أن تجلس مع قادة حركة تحرير الســـودان، فالســـلام لم يكن هدفاً استراتيجيا؛ بقدر ما كان الهدف هو وقف اطلاق النار بأي ثمن؛ فهي بعقليتها الأمنيـــة تلك كانت تغالط الواقع، وتعد لتحقيق انتصارات عســـكرية، وتوجيه ضربات ساحقة ضد حملة السلاح، إلا أنها حين فشلت سعت إلى حيلةٍ أمنية أخرى، فهي تريد شـــراء القادة تارةً، وتريد تارات أخر تقســـيم الحركات، وقد تجلّـــت تلك الحيل بجلاء خلال أول تفاوض جرى بين الحكومة وحركة المقاومة في مدنية أبشـــي التشادية، وقد جرت المفاوضات في سبتمبر ٢٠٠٣، وكشف لي الأمين العام لحركة تحرير الســـودان حينها مني أركو مناوي في مقابلة خاصة «لقد مارس الوســـيط التشـــادي ضغوطاً كبيرة دون حتى اخفاء عدم حياديته. ووصل الأمر أن طلب الرئيس ادريس ديبي من القائد عبد الله أبكر الاتصال بى لإقناعي بالاتفاق بعد أن عرض عليه وزير الشـــئوون الأمنية حينها اللواء طبيب ركن الطيـــب ابراهيم محمد خير رغبة الحكومة في حل المشـــكلة بمنح قيادات الزغاوة وزارات مهمة وتعيين البعـــض ضباط فى الجيش وترك القبائل الاخرى وحدها دون نصيب من الغنائم التى يوزعها المستشار الامني للرئيس السوداني. كان عبد الله يضحك بشدة حتى احترت فى الامر. قلت له هل منحوك رئاسة الجمهوريـــة؟. ثم وضح لى ســـبب ضحكه. قلت له تظاهـــر بقبول العرض، ففعل ذلك وعندما عاد إلى ديبي ســـلمه حقيبة بملغ خمسن مليون فرنك تشادي تعادل حوالى مائة ألف دولاراً عرفنا أنها رشوة من الحكومة إلى عبد الله لقبول العرض؛ قمنا بتوظيفها فى عملنا العسكرى» (٢٤).

وفي ذات السياق يذكر مبارك عيسى، وكان خلال تلك الفترة أحد المقربين من مني أركو مناوي» أن مسؤولاً أمنياً اتصل به قبل ابشي الثانية فى الخرطوم» ذهبت

(٢٤) مني أركو مناوى، مقابلة خاصة، أسمرا، ٢٠٠٤

اليه فى مكتبه وطلب مني الاتصال بمني اركو مناوي ومعرفة ماذا يريدون. اتصلت واخبرتهـــم بالطلب فقالوا لي نحن لا نثق فى الحكومة لانها لا تنفذ ما تلتزم به. ونطالب بتجريد الجنجويد من السلاح كخطوة اولى لاثبات حسن النيات. صمت اللواء ثم قال مســألة تجريد الجنجويد صعبــة للغاية لأن لهم قوى ضاربة، وهى ساعدتنا فى الحرب بعد ان فقدنا ستة الوية فى القتال مع المتمردين فى دارفور لكن لو اتفقوا معنا واتحدنا مع بعض سنضرب الجنجويد فى عمليات مشتركة» (٢٥).

لم تتخل الحكومة من نهجها الامنى فقد «التقت الحكومة بحركة «العدل والمساوة» خمس مرات فى فرنسا وهولندا، وكان التركيز منصباً على القضايا الامنية.» (٢٦) انا اعرفهم جيداً وهم يعرفونني واعرف مداخلهم لكننا نجلس املاً فى السلام رغم هذه الحقيقة». وفي ذات الســياق سبق أن أعلن البشير ثلاث مرات انتهاء العمل المســلح في دارفور ودحــر المتمردين في يونيو ٢٠٠٣، وفي ديســمبر ٢٠٠٣، ويونيــو ٢٠٠٤ وأصدر اعلاناً يدعو فيه إلى عقــد مؤتمر أهلي لأهل دارفور، و دعا أجهزته الأمنية إلى مطاردات الخارجين من تورابورا وباشمرقة وجنجويد.».

ولم ينس البشير تأكيد اهتمامه الخاص بأمن تشاد الشقيقة، ومنع العناصر المعادية من التســلل عبر الحدود الســودانية الى انجامينا فى غزل واضح لنظيره ديبي الذى اتفــق معه ثلاث مرات على نشــر قوات مشــتركة على الحــدود كان آخرها فى العاشــر من يوليــو ٢٠٠٤ فى لقاء مدينة الجنينة فى غــرب دارفور، وقد طغت قضية «الجنجويد» على مباحثات الرئيســين تلك المرة بعد ان شــعر ديبي بالخطر المحدق، وقيام المليشيات العربية بغارات على قرى تشادية، كما ان ديبي جاء الى المباحثــات ومرارة تمرد صغير من قواته لم تفارق فمه، وكانت ابرز قضايا التمرد مسائل مطلبية حول المعيشة والمرتبات، إلا أن قضية دارفور برزت هى الأخرى بين

(٢٥) نفسه

(٢٦) مقابلة مع د. خليل إبراهيم، أسمرا، ٢٠٠٤.

القضايا الداخلية، فزغاوة تشـــاد غير راضين عن معالجة زعيمهم للأزمة السودانية في دارفور، لا سيما وأن المسلحين من أبناء قبيلتهم، وأن من بينهم مقاتلين كانوا قد حاربوا مع جيش ديبي نفسه إبان حربه ضد هبري، ونقل المتمردون امتعاضهم أيضـــا من تحركات الجنجويد داخل حدودهـــم وحرق قراهم وقد دارت معارك ؛ كان أشهرها فى منطقة كلبس فى الخامس من مايو فى نفس العام وقُتل فيها ٦٠ عنصراً من عناصر «الجنجويد» وجندى تشـــادى وســـبعة مدنيين، وتم اسر اثنين من المليشـــيات. وقد استشعر ديبي خطورة الموضوع فاشارت معلومات لم نستطع تأكيدها من مصادر أخرى» أن البشير عرض على ديبي قائمة بسبعة عشر الف من الجنجويد التشـــاديين لتسليمهم إلا أن ديبي طالب بتجريدهم اولاً من السلاح ثم اســـتلامهم، لأن استلامهم، وهم مسلحون يعني حرباً جاهزة لا سيما أن بعض المجموعات كانت تعمل فى معارضة ديبي من داخل الأراضي السودانية.

وفي ذات الســـياق الأمني للمعالجة الحكومية للازمة جدد المدعى العام الموقف الســـابق لحكومته بفتح بلاغـــات بجرائم النهب ضد قادة المســـلحين فى داخل وخارج السودان. رغم ذلك أرسل البشير وفده برئاسة وزير الاستثمار الشريف عمر بدر فى ابريل ٢٠٠٤ إلى أنجامينا للتفاوض مع المسلحين من حركتى تحرير السودان والعدل والمساواة. وقد صاحبت المفاوضات التي لم تكن مباشرة خلال أيامها السبعة صعوبات جمة وضعتها على حافة الانهيار، فالحكومة رفضت فى البدء اشـــراك ممثلي الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة فى التفاوض، ومنعتهم من حضور الجلسة الافتتاحية درءاً للتدخل الدولي، فيما كان المسلحون يصرون على أشراك المراقبين الدوليين في المفاوضات.

لم يكن الموقف الحكومي ســـوى ؛مغالاة، ومناورة ثـــم تنازلت عن موقفها بقبـــول مراقبين من الاتحـــاد الأفريقي، ثم كانت هناك خلافات حول مســـائل إجرائية، وبعـــد تجاوز تلك الخلافات برزت مليشـــيات الجنجويد بخيولها في داخل قاعات التفاوض وتحول الحريق الحقيقي في الخارج إلى اشـــتعال سياسي

في داخل الردهات، وتدخل الرئيس التشادي إدريس ديبي شخصياً، وبحث في قاموس اللّغة الإنجليزية، والفرنسية؛ ليجد مفردةً تكون مقابل لكلمة الجنجويد فى تلك اللغات دون جدوى. ثم خرج الرئيس بين تفاؤل وتشاؤم إلى الوسطاء لتقديم اقتراحه الجديد؛ وذلك بالإشـارة إلى المليشيات المسلحة «بالمنفلتة» دون ذكر أى شـئ آخر فى نص الاتفاق على أن يوضح فى كلمته الختامية شـفاهة «أن المقصود «بالمنفلتة الخارجة عن القانون كما نصفها الحكومة و الجنجويد كما يصفها المسـلحون»، وحتى خلال جـولات التفاوض، والتي دخلتها الحكومة مرغمةً ؛ فقد سـعت إلى تقسـيم الحركات المسلحة، وإلى تعزيز الشروخ بين المحاربـين، والعزف على وتر التناقضات والتباينات. فهى مع مناوي إن أرادت اسـتقطابه بوصفـه «الزعيم الأقوي». ومع نـور إن أرادت التقرب منه بصفته» الرجل الجانح نحو السـلم، والمرن وصاحب الأجندة الوطنية» حسـب فهمها الخاطئ، مع أن الأيام اثبتت أن عبد الواحد لم يتعامل بأقل درجة من المرونة مع المؤتمر الوطني، بل ظلّ هو الوحيد الذي لم يوقع اتفاقاً مع الحكومة، في حقيقة الأمـر ظلّت الحكومة تقف ضد الجميع، وتسـعى نحو تحقيق أجندتها الأمنية بكل السـبل لأنها تؤمن بنجاعة الحل العسكري للأزمة، والقضاء على الحركات المسلحة دون اعتبار أنها ستعجز عن حل الأزمة حتى ولو نجحت في ذلك.

كانت دارفور امتحاناً آخرَ من الامتحانات لعقلية السـلطة في المركز، وكذلك عقلية نخبه السياسـية، فهـي، وإن حاولت توظيف القضيـة في صراعها مع «المؤتمـر الوطنـي» من أجل السـلطة؛ إلا أن هذه القوى تحمـل في لا وعيها السياسـي «مخاوف المركز من قوى الهامش»، وبحسب متابعاتي لملف دارفور من خلال عملي الصحفي كمراسـل لصحيفة «الحياة «اللندنية من أسمرا؛ فقد كنـت قريباً من مواقف التجمع الوطنى باعتبـاره مظلةً عريضةً ضمّت أكثر من عشر فصائل مسلحة، وسياسـية، فالتجمع هذا التحالف العريض بضم قوى سياسـية، متناقضة المصالح ومتباينة التطلعات، ومن بين فصائله ما يعارض من

أجل السلطة، ومنها ما كان يعارض من أجل التغيير الشامل.

وعندما رنّ الهاتف في الغرفة ١٠٣ بفندق امباســويرا في العاصمة الأريترية الأنيقة أســمرا في صباحات أحد أيام شــهر فبراير من سنة ٢٠٠٤. كان وقتها الأســتاذ فاروق ابوعيسى مســاعد رئيس التجمع ينفض عينيه من النعاس. فقد أخبرني أبو عيسى أنه أُصيب بالدهشة عندما أخبره الطرف الآخر، المتصل بأنه منى اركو مناوى. ولما أبلغه مناوى برغبة حركته في الانضمام إلى التجمع نقل أبو عيســى الخبر مباشرةً إلى أعضاء هيئة القيادة قبل بدء الجلسة. وكان مناوى قد أبلغنى أنا كذلك بحكم تواصلنا شبه اليومى عبر الهاتف بالخطوة، وطلب رأى الخــاص فيها وتحدثنا طويلاً في الموضوع، وكان الحديث امتداداً لنقاشــات طويلة قبل عدة اشــهر، وقلت له أن انضمام الحركة إلى التجمع سيغلق الباب امام ادعاءات الحكومة بانكم قطاع طرق، وحين عُقدت الجلســة التى قُدم فيها الطلــب، لم يحضر رئيس التجمع محمد عثمان الميرغني الجلســة، وهي أحد صفات الميرغني، فهو غالباً ما يتحاشــي حضور جلسات تحمل أجندة ساخنة، فكثيراً ما ســافر الرجل إلى مدينة مصوع الســاحلية للاســتجمام، ولو في عز الصيــف وارتفاع درجات رطوبة البحر؛ كلمــا كانت هناك مواجهة تحتاج إلى مواقف حاسمة، فقد فعل ذلك خلال خلافات التجمع مع حزب الأمة القومي في مارس ٢٠٠٠، كما أن الميرغني لم يشارك بشخصه في مؤتمر أسمرا للقضايا المصيرية في يونيو ١٩٩٥، بل أنه لم يوقع على اعلان المعارضة للمقررات، وقد وقع نيابةً عنه المرحوم أحمد السيد حمد في يناير ١٩٩٦.

وفي الجلســة المخصصة لطلب حركة تحرير السودان طلب الميرغني من قياداته بالتجمع التحري في صحة الطلب، ؛ تفادياً لأية مفاجأة في الطريق، ووجود فخ تم نصبه بإحكام شديد، . وقد كشف لي أن القيادي الاتحادي أحمد سعد عمر اتصل به عبر هاتف الثريا، وســأله إن كان هو قد اتصل بأبو عيسى، ولما تأكد عمــر من صحة الموضوع اضطرّ إلى تقديم طلب مناوي لهيئة القيادة، وقد قُبل

الطلب بالإجماع، وقوبل بالتصفيق الحاد من المشـــاركين في هيئة القيادة مع أنّ ظلالاً قاتمة تمددت في نفوس البعض مخافة أن يشرب اتفاق جدة الإطارى الموقع بين الميرغنى والنائب الاول للرئيس على عثمان محمد طه من البحر الاحمر في تلك الفترة. وقد استغلت الحكومة الموضوع، وصدقت تكهنات البعض، وأعلن النظام رفضه مواصلة التفاوض مع التجمع لضمه متمردى دارفور. ولهذا الأمر تراجـــع حماس البعض فى التجمع، ولم يخفوا امتعاضهم من وجود مســـلحى دارفـــور فى اجتماع يوليو ٢٠٠٤، وهو أول اجتماع يشـــارك فيه المســـلحون، وحضرت كذلك «حركة العدل والمســـاواة» الجلسة الافتتاحية كمراقب. وقد برر الرافضون مواقهم من خلال نظرتهم المريبة إلى رئيس «حركة العدل والمســـاواة» الدكتور خليل إبراهيم ؛ باعتباره كان وزيراً فى دارفور حتى عام ١٩٩٩، وأثاروا الشـــكوك حول علاقته بزعيم «المؤتمر الشـــعبي» الدكتور حسن الترابي ، وأفرد المعارضـــون صفحات من تاريخ خليل، وأكدو أنه كان أحد أُمراء المجاهدين فى حرب الجنوب فى عام ١٩٩٥ ضمن مليشيات «الدفاع الشعبى».

كان اجتمـــاع هيئة القيـــادة في يوليو ٢٠٠٤ اجتماعاً مفصلياً كشـــف طريقة تفكيـــر قادة المركز المعارضـــين في التعامل مع قضية دارفـــور، وكان «الاتحادى الديمقراطي» أكثر تلك الفصائل ارتباكاً من وجود حركة «العدل والمساواة»، وغير شـــك فإن وجود عدد من قيادات «المؤتمر الشـــعبى» بقيادة الدكتور على الحاج محمـــد عاملاً آخرَ من عوامل ازدياد حـــالات التوتر والارتباك داخل هيئة قيادة «التجمـــع الوطني الديمقراطي»؛ فالحزب الاتحادي لا يخف حرصه على اتفاق جدة، بل كان يتحسّـــر حتى على ضم «حركة تحرير السودان» المسنودة من قبل «الحركة الشـــعبية»، إلى «التجمع الوطني الديمقراطي»، وقد أدى ضم «حركة تحرير الســـودان» إلى تأخيـــر التفاوض مع الخرطوم ثمانية أشـــهر من الوقت المضروب، وليس خافياً على أحد أن لا وعي العقل السياســـي يختمر في قاعه فكرة أن ضم حركة «العدل والمســـاواة» سوف يزيد الامور تعقيداً، وسوف يغلق

الباب أمام أى بادرة أمل لجلوس الحكومة معهم؛ لا سيما وأن على عثمان كان قـــد اتصل بالميرغنى، ونقل له رغبته «الصادقـــة» فى تفعيل اتفاق جدة، ونقل التفـــاوض إلى العاصمة المصرية القاهرة ؛ ومعروف أن درجات حرارة الهواتف القادمة من الخرطوم الى أســـمرا كانت ترتفع قبيل كل اجتماع هيئة قيادة تحمل الوعود بالســـلام والبشارات بالمناصب، الا أن هذه الدرجات سرعان ما تخفت بعد انفضاض سامر القوم.

وحـــرارة هاتف طه، حملها معـــه وفد أمانة «التجمـــع الوطني» القادم من الخرطوم فانعكست ظلال ذلك على أجواء المناقشات ؛لا سيما النقاش حول الأزمة الســـودانية فى دارفـــور، فقد تردد «التجمع الوطنـــي الديمقراطي» فى إصـــدار إدانة ضد الحكومة، وقد بدأت بوادر الازمة تطفو على الســـطح عندما شـــكلت لجنة برئاسة المهندس هاشم محمد احمد لمناقشـــة الأوضاع بدارفور، وأذكر هنا أن الدكتور شـــريف حرير كان قد قرر الانســـحاب من اللّجنة ؛ إلا أنه طلب من شخصي تقديم تنوير لأعضاء اللّجنة حول حقيقة الأوضاع فى الإقليم المضطرب، وكنتُ أنا قد عدت قبيل الاجتماعات من هناك خلال رحلة صحفية شـــاهدت فيها بنفسي حجم الانتهاكات، وحرق القرى، ونزوح ولجوء مئات الآلاف من مناطقهم بسبب هجمات مليشيات الجنجويد المدعومة من قبل الحكومة.» تحقيقات صحفية في صحيفة «الحياة اللندنية» يوليو ٢٠٠٤.

حضرتُ إلى فندق امباســـويرا، فوجدتُ اثنين فقط من أعضاء اللّجنة الخمسة ؛هما المهندس هاشـــم والاســـتاذ محمد وداعة ممثل حزب البعث فى الداخل. نقلـــت اليهما ما رأيته فى رحلتى المرهقة، لكن رئيس اللجنة طار إلى لندن بعد سماعه لتقريري بساعات، وتبخرت كلماتى فى الهواء.

لقـــد فجرت الأزمة الســـودانية في دارفور أزمةً أخـــرى فى داخل صفوف المعارضة. حيـــث كان الاتحاديون في كامل حرصهم على إبداء حســـن نواياهم للنظام في الخرطوم، وعلى تقديم صك براءة من أى تصعيدٍ عســـكرى، أو أي

تصلــبٍ فى المواقف، فيما كان قادة الحركات المســلحة في دارفور يرفضون أى تساهل إزاء القضايا الجوهرية، وهي قضايا مرتبطة بالحقوق الطبيعية في الحياة، والأمن، والاســتقرار، لا حقوق مدنية وحدها، بل أن القضية تشــابكت مع الشرق في أحد المنعطفات الكثيرة، حين صاح الميرغني ذات مرة قائلاً «الشرق دا بتاعى أنا» خلال مناوشــات مع بعض قادة الشــرق، بعد أن ســرت حمى التفاوض، ومراثونات المنابر، فكان أن ضرب أحد قادة الشــرق، وهو مسؤول العمل الإنساني الأســتاذ فكي علي طاولة الاجتماعات بيده، احتجاجاً فسرى التيار الكهربائى الصاعق وســط قاعة الاجتماعات فتم رفعها خوفاً من انفجار الوضع، ومن تكتل قادة المهمشــين من جانب ضد الميرغني وقيادات الداخل، وســعت الحركة الشعبية لتلطيف الأجواء عبر قفشات وكاريزما الراحل الدكتور جون قرنق ديمبيور وديناميكية ياسر عرمان.

وبعد فترة هدوء نســبي، تصاعدت الحرب من جديد، حينما وصف الناطق باســم «التجمع الوطني» في الداخل المحامي على السيد فصائل الشرق والغرب بأنهــا «فصائل عنصرية وجهوية وتعمل ضد مقررات التجمع الذى اختار طريق الســلام والتفاوض، لا طريق العنف والســلاح». واقترح السيد تجميد عضوية تلك الفصائل. لقد طفح اللاشــعور السياسى للاســلاموعروبيين فى المعارضة من جديد. وتنكروا لإرث تلك التنظيمات، بل تناســوا في غمرة اللهث نحو الســلطة أن أراضى أهلنا فى الشــرق كانت هى محور معارك طويلة وشرسة، واحتضنــت تحت ترابها مقاتلين من كل الســودان، ومدنيين من الشــرق، لقد طفحــت الأيدولوجيــا، وغلبت المصالــح، ليصبح مجرد الجلــوس مع الوفد الحكومى المفاوض برئاســة رجل الأمن القوي الدكتور نافع على نافع هدفاً أهم من معالجات الأزمات الإنســانية فى دارفور، والغريب أن اللجنة المكلفة بدراسة الأوضاع في دارفور وكانت تضم الســادة المهندس هاشــم محمد أحمد رئيساً، أحمد ســعد عمر، والتوم هجو من «الاتحادى الديمقراطى»، محمد وداعة من

أمانة الداخل و محمد مرسـال من «حركة تحرير السـودان»، وقدمت اللجنة مشـروعاً مهادناً رفضه ممثل الحركة محمد مرسـال، وطالب اللّجنة إما باصدار قـرار قـوي، أو الصمت على طريقة «فليقل خيـراً أو ليصمت»، وبعد نقاش طويـل قبل القرار الذى يديـن الحكومة ويطالب بتقـديم المتورطين فى جرائم الحرب والإبادة إلى محاكمات. إلا أن هيئة القيادة لم تضمن هذه القررات فى البيان الختامى، و الذى اكتفى بإشـارة خجولـة إلى «إدانة التدهور فى دارفور» وللمرة الأولى اسـمع بادانة التدهور وليس من تسبب فى التدهور. وفى المؤتمر الصحافى حين حوصرت قيادة التجمع بأسـئلة الصحافيين حول موقف التجمع من الأوضاع فى دارفور؟، ردّ الناطق باسـم التجمع الأستاذ حاتم السر قائلاً» كيف ندين من نتفاوض معه؟.

كان موقف التجمع ازاء الأزمة فى إقليم دارفور موقفاً ضعيفاً، وذلك بسـبب التهافت على التفاوض، وكان مخيباً للآمال، الا أن الموقف كان ينسجم تماماً مع آيدولوجيا الكثيرين من قياداته. وهو الذى لم يكتف بتجاهل تقديم الدعم، الى اهل دافور ولو اسـتقطاعاً من فتات مخصصات هيئة القيادة والمكتب التنفيذى والموظفين التى تبلغ عشـرات آلاف الدولارات شهرياً فحسب، بل سعى بعض قياداته إلى اجهاض مطالبهم المشـروعة، أما حـزب الأمة بزعامة المهدى، فقد قدم رسـالةً الى اوباسنغو قبيل مفاوضات ابوجا فى اغسطس ٢٠٠٤ يشكو من تجاهل الحكومة وأهل الحل والوسطاء للحزب الذى فاز بحوالى الخمسة وثلاثين دائرةً فى انتخابات ١٩٨٦ البرلمانية، وسـبق أن اتصل المهدى بقادة حركة تحرير السـودان، يؤكد رغبته في المساهمة في حل الأزمة، دون أن ينسى أن يذكرهم بدوائره التى فاز فيها متناسـياً، او متجاهلاً ان الذين يحملون السلاح اليوم لم يكونوا قد بلغوا السن القانونية التى تسمح لهم بالتصويت فى الانتخابات المعنية خلال آخر انتخابات ديمقراطية.

هذا هو موقف القوى السياسـية والحكومـة من الأزمة التي هزت ضمير العالم

كله، لكنها لم تهز ضمير أهل الوسـط، فهم يخرجون في مظاهرات محشـودة للتضامن مع الفلسـطيين، ويندِّدون بقتل الأطفال في غزة، أو حتى الشيشـان، لكنهم لا يذرفون دمعةً على آلاف يموتون في وطنهم السودان!، بل أن البعض لا يخف تعاطفه مع آلة الموت الإنقاذية، ويرى في تقديم البشير وعناصره إلى المحكمة الجنائية الدولية محض مؤامرة ضد السودان، ممثلاً في رمز كرامته، وعزته.

إن مواقف الشـمال النيلي من قضايا الهامش، لا سـيما دارفور تكشف لنا عمق حالة من التشـظي التي نعيشها في السـودان، فليس من الممكن ؛ أن لا يؤثر مقتل آلاف من أبناء الوطن في الآخرين، ولا يمكن أن لا تستفز صرخات النسـاء المغتصبات صمت المركز المتواطئ، بل هي حالة ولا تصور لنا مشـاهد التنافر الوجداني بين مكونات ما يسـمى بالدولة السـودانية، التي لا تزال تنتج ذات برامـج القتـل، والترويع، والتهميش، فبالطبع ثمة علـةٌ ما، أو أزمةٌ ما مرتبطة بالعقل السوداني، أو العقل الجمعي.



الباب الثانى

إحداثيات العقل الجمعي السوداني

وطنٌ يتقسم، وجراحات تتجدَّد، وشعبٌ يتفرَّج، وأزمةٌ مزمنةٌ تحاصر ما تبقى من وطن، ومع كلِّ ذلك يلفنا السُّكون!، وكلما ضاء نورٌ فى الأفق البعيد، أو فى آخر النفق، ينطفئ هذا النور، ويختبئ هذا الوميض، وهو ما يجعلنا نتساءل عن سر ذلك، وعن سر اضطِّراب دورات الحكم فى بلادنا، وتقلبات الأنظمة السِّياسية، وركود الأحوال الإجتماعية. ، وفشلنا فى استغلال مواردنا الطبيعية الثرة التى يزخر بها السُّودان، من مياه، وأراضٍ خصبة، ونفط، ومعادن أخرى، إن كل ذلك يؤكد وجود أزمة بنيوية، مرتبطةً بطبيعة تفكيرنا، أو فلنقل عقلنا ذاته، أى عقلنا الجمعي.

إن الأزمة الأزمة فى جوهرها هى أزمة تفكير، وأزمة مناهج، وضبابية رؤى، وغياب إرادة، وانعدام مشروع وطني، وتعثر عملية ولادة «كاريزما» ليقود السودانيين نحو أفاق مستقبلٍ مشرق، وبلا شك، فإن السودان افتقد «الزعيم الكاريزما» بعد الإمام محمدٍ أحمد المهدي، الذى وحد السودانيين، بمختلف أعراقهم، وطموحاتهم، وقاد أول ثورة تحرر فى تاريخنا الحديث، ثم جاء الزعيم الراحل الدكتور جون قرنق ديمبيور، لكنه رحل عند أخطر المنعطفات الحادة التى يمر بها السودان، وفى وجهة نظرى فإن ولادة شخص «كاريزماً فى السودان يعد أمراً عصياً، أو أقرب إلى المستحيل، بسبب تنوعنا الثقافى واختلافاتنا العرقية والدينية، وحالة التشظى الكبيرة التى نمر بها، وتيه هويتنا، وفقداننا لمشروع الدولة الوطنية الموحدة.

وفى يقيني، أن الأزمة السودانية في جوهرها هى أزمة تفكير، أو ذهنية، أو عقل، والعقل هو منتج الأفكار، أو هو أداة التفكير، فالعقل «مُنتِج» بضم الميم، وكسر التاء، أى على «اسم فاعل بوزن مُفْعِل» أما الأفكار، فهى «مُنتَجَة »، بضم الميم وفتح التاء، أى أنها مفعولة، وللعقل تعريفه فى اللُّغة، كما ورد فى لسان العرب لابن منظور «الجامع لأمره، مأخوذ من عقلت البعير إذا جمعت قوائمه، وقيل «العاقل» الذى يحبس نفسه ويردها عن هواها، أخذ من قولهم قد اعتقل لسانه إذا حبس ومنع من الكلام والمعقول ما تعقله بقلبك ، والعقل التثبت فى الأمور والعقل: القلب، والقلب العقل، وسُمى العقل عقلاً، لأنه يعقل صاحبه عن التورط فى المهالك، وبهذا يتميز الإنسان عن سائر الحيوان، ويقال: لفلان قلب عقول، ولسان سؤول، وقلب عقول: فهم. وعقل الشيء يعقله عقلاً أى فهمه).

وللعقل كذلك تعريفه فى علم النفس، انطلاقاً من وظائفه ونشاطته الفكرية، والنفسية، وكذلك في «البيولوجي»، أو علم الأحياء، انطلاقاً من وظيفته الحيوية، كما اجتهد فلاسفة قدماء فى مسألة تعريف العقل، فهو عند ديكارت «العقل أعدل قسمة بين الناس... إن قوة الإصابة في الحكم وتمييز الحق من الباطل- و هى فى الحقيقة التى تسمى بالعقل أو النطق تتساوى بين كل الناس بالفطرة. إنى أميل إلى الاعتقاد بأن النطق أو العقل، مادام هو الشيء الوحيد الذى يجعلنا أناسا ويميزنا عن سائر الحيوان، هو بأكمله فى كل إنسان“. وضع ديكارت أربعة قواعد لحسن استخدام العقل، وهي:

أ - قاعدة البداهة: وهى تعنى أنه لا يجب أن نقبل من الأحكام والأفكار إلا ما يبدو بديهياً، واضحاً ومتميزا بحيث لا يرقى إليه الشك أبدا.

ب - قاعدة التحليل: يجب على أن أُقسِّم المسألة إلى أبسط عناصرها وأن أبدأ بمعالجة كل عنصر على حدة حتى يسهل على حل المسألة كلها.

ج - قاعدة التركيب: وهى تعنى انه يجب الانطلاق من البسيط إلى المركب

بشكل منظم ومرتب يمكننى من حل المسألة بسهولة.

د - قاعدة المراجعة: وهى تعنى أنه يجب على أن أقوم بمراجعات وإحصاءات شاملة للنتائج حتى أتأكد من أننى لم أغفل شيئا.

لكن جون لوك يختلف مع ديكارت فى مفهومه الفلسفى للعقل، ويرى لوك «لو كان الناس يولدون وفى عقولهم أفكار فطرية لتساووا فى المعرفة».

- «لو سألت الإنسان متى بدأ يعرف لأجابك متى بدأ يحس». فيما يختلف الفيلسوف ايمانويل كانط عن ديكارت ولوك، فى مفهومه للعقل، ويميز كانط فى عملية إنتاج المعرفة بين ثلاث ملكات رئيسية:

أ - ملكة الحساسية : وهى تحتوى على صورتين قبليتين هما المكان والزمان، و وظيفتها هى تلقى الانطباعات الحسية.

ب - ملكة الفهم : تحتوى على المقولات القبلية، و وظيفتها هى تحويل وتنظيم المعطيات الحسية التجريبية لإنتاج معارف كلية وضرورية.

ج - ملكة العقل الخالص: و تحتوى على ثلاث مبادئ متعالية: الله، العالم والنفس، و وظيفتها إعادة تحويل وتنظيم المعارف التى يحتوى عليها الفهم.

- «ليس فى العقل شيء لم يمر قبلا بالحواس».

كلها تعريفات «إجرائية للعقل» وهو مصطلح يستعمل، عادة، لوصف الوظائف العليا للدماغ البشري. خاصة تلك الوظائف التى يكون فيها الإنسان واعيا بشكل شخصى مثل : الشخصية، التفكير، الجدل، الذاكرة، الذكاء، وحتى الانفعال العاطفى يعدها البعض ضمن وظائف العقل، وفى تعريف «اليوكوبيديا «للعقل تلخص «نظريات العقل الفلسفية والنفسية فى قولها «من أهم مساندى الرؤية الجوهرية كان جورج بيركلى فى القرن الثامن العشر الميلادي، الذى كان فيلسوفا واسقفا انجليكانيا، ادعى بيركلى انه لا يوجد شيء اسمه مادة على الإطلاق. و ما يراه البشر ويعتبرونه عالمهم المادى لا يعدو ان يكون مجرد فكرة فى عقل الله. و هكذا فإن العقل البشرى لا يعدو

ان يكــون بيانا للروح. قلة من فلاســفة اليوم يمتلكون هــذه الرؤية المتطرفة، لكن فكرة ان العقل الإنســاني، هو جوهــر، وهو أكثر علوا ورقيا من مجرد وظائف دماغية، لا تزال مقبولة بشكل واسع، و آراء بيركلى هوجمت، وفى نظر الكثيرين نســفت تماما، من قبل توماس هنرى هكسلي، وهو عالم أحياء وتلميذ لداروين،

إننــا، فى هــذه الرؤية لا نود الحديث عن العقــل «الفردي»، بل نقصد بمدخلنا هذا العقل الجمعى لمجتمع أو مجتمعات تشترك فى كثير من الخصائص مثل التراث المشترك، والوجدان، والتاريخ، والجغرافيا، أو أولئك الذين تضمهم «افتراضياً دولة واحدة »، لكن هل فى مثل هذه الحالة، يمكننا اســتخدام، عبارة «عقول ســودانية»، أم مصطلح «عقل ســوداني»؟. باعتبار أن لكل فرد خصائص شــخصية، تتجلى فى طريقة تفكيره، ومزاجه الشــخصي، وسلوكه الخــاص، ورؤيتــه للكون، وللنــاس، وتصوراته الخاصة لــكل ما هو حوله، لذلك ســوف نســتخدم «عقل سوداني» إشــارةً إلى «العقل الجمعي»، والعقل الجمعى «هو مجموع الخصائص المشتركة التى تكونها تصورات موحدة حول كل المســائل الحياتية والوجودية، وبالطبع فــذإن هذا التصور، ينطلق من منظومة مرجعية تُشكَّل قاعدته، ونقطة انطلاقه، ومعروف أنَّ لكل مجتمع خصائصه، وبصماتــه، وهى محصلة لمكونات ثقافية، وبيئية، وجينية، تجعله يُفكَّر، وفق إحداثيات هذه المرجعيــة، ويرى الدكتور محمد عابد الجابري، فى كتابه «نقد العقــل العربي/ تكوين العقل العربي» التفكير بواســطة ثقافة ما؛ معناه التفكير من خلال منظومة مرجعية تشكل إحداثياتها الأساسية من محددات هذه الثقافة ومكوناتهــا، وفى مقدمتها الموروث الثقافي، والمحيط الاجتماعي، والنظرة إلى المستقبل، بل والنظرة إلى العالم، إلى الكون، والإنسان، كما تحددها مكونات تلك الثقافة، وهكذا، فإذا كان الإنســان يحمل معه تاريخه، شاء أم كره، كما يقال، فكذلك الفكر، يحمل معه شــاء أم كره، آثار مكوناته، وبصمات الواقع

الحضارى الذى تشـــكل فيه، ومن خلاله» (٢٧)، ويربط كثير من المفكرين مثل الجابـــرى بين العقل والفكر، أى أن العقل هو مُنتج للفكر، أو مكوِّن، وبالتالى اعتباره وســيلة تفكير، أو أداة إنتاج، أما العقل المكــوَّن، فهو الذى تم انتاجه بواســطة منظومة معرفية محددّة، وهو العقل الســائد، أو هو «جملة المبادئ، والقواعد التى تقدمها الثقافة، للمنتمين إليها كأساس لاكتساب المعرفة، أو لنقل : تفرضها عليهم كنظام معرفي، أما العقل المكوِّن فسيكون هو تلك الخاصية التى تميز الإنســـان عن الحيوان، أو القوة الناطقة، باصطلاح القدماء، وبذلك يمكن القول إن الإنســـان يشترك مع جميع الناس، أياً كانوا، وفى أى عصرٍ كانوا فى كونـــه يتوفر على عقل مكوِّن، وينفرد هو ومن معه إلى نفس الجماعةً الثقافية، بعقل مكوَّن، والذى هو عبارة عن النظام المعرفى «مفاهيم، تصورات». . الذى يؤسس الثقافة التى ينتمون إليها». . (٢٨)

وبالطبع هناك علاقة تأثير وتأثر فيما بين العقل الفاعل، والعقل السائد، وعندى فإن الفصل، أو التمييز بينهما هو فصل «إجرائي»، ولاعتبارات منهجية. والنظام المعرفـــي، يمكن أن نعتبره «ثقافة»، والثقافة لها تعريفات مختلفة؛ أبرزها «الكل المركب الذى يشـــتمل على كل أنواع المعرفة، بما فـــى ذلك العادات والتقاليد، والمعتقدات»، وعند آخرين «هى ما يبقى فى الذهن عند نسيان كل شيء»، وهى هنـــا أقرب إلى تعريف علم النفس إلى العقـــل الباطن، حيث إن العقل ذاته عقلان، واعي، وباطن، ويعتبر التحليل النفســـى أن النفس الإنسانية تُقسَّم إلى قســـمين أساسيين، النفس الواعية، وتســـمى «الوعى»، «الشعور»، وهى مركز العمليات الذهنية العادية، من تفكير وإدراك، وإحســـاس، وإرادة، وتخطيط،

(٢٧) د. محمـــد عابد الجابـــري، نقد العقل العربي، تكويـــن العقل العربي، مركز دراسات الوحدة الطبعة ١١، بيروت ص ١٣.

(٢٨) الجابري نفسه.

وتفاعــل مع العالــم، والنفس اللّاوعية، وهى التى تضــم كل القوى النزوية، وكل الميول الطفلية، والبدائية، ذات الطابع الحيوانى التى لا تعرف المنطق، ولا الزمان، ولا المكان، هذه القوى تظل بعيدة عن إدراكنا، ولكنها تؤثر فينا، توجه ســلوكنا وعلاقاتنا، واختياراتنا بدون أن نــدري، حتى أنها قد تقتنع باعتبارات عقلانية منطقية، واللّاوعى فى رأى التحليل النفســى يشكل الجانب الأكبر من الحياة النفســية، وتأثيره حاسم فى بنية الشــخصية وتوجهاتها الأساسية، تظهر محتويــات اللاوعى المكبوتة بشــكل مقنع فى الأحــلام، والأعراض المرضية، والهفوات، وفلتات اللســان» (٢٩)، ويــرى بعض علماء النفس أن اللّاوعي، أو العقل الباطن هو كل ما يغوص فى الماء من كتلة جبل الجليد، أما ما يظهر منها فهو الوعي.

وغالباً ما يظهر العقل الباطن عند المنعطفات التاريخية، والسياســية، ولذلك ســنتناوله عند تناولنا للعقل السياسى السوداني، «لكن ربما يسأل أحدُ هل هناك «عقل ســوداني، وآخر غير سوداني؟» وهو سؤال طرحة المفكر المغربى الدكتور محمــد عابد الجابرى فى مؤلفه القيم «نقد العقل العربي/ تكوين العقل العربى عند تعريفه للعقل العربي.

العقل السودانى تفكير أزمة أم أزمة تفكير؟.

إن التفكير هو نشاط ذهنى يتفاعل فيه الإدراك الحسى مع الخبرات، والذكاء، مــن أجل الوصول إلى هــدف معين، وهو أيضا عمليــة ذهنية يقوم عبرها «المفكِّر»، بعملية إنتاج، أو توليد أفكار تشكِّل رؤية الفرد، وتصوراته لما حوله، أو لنفســه، ومجتمعه، والتفكير بمعنــى آخر مثلما عند ديكارت يعنى الوجود، بقولــه «أنا أفكر اذاً أنــا موجود»، وهذا يعنى أن التفكيــر هو بصمة الفرد فى الحيــاة، أما التفكير الجمعي، فهو بصمــة المجتمع كله، وهو الرؤية الكلية، أو

(٢٩) من مفاهيم التحليل النفسى.

الجمعيــة «collective thinkin»، أو التصـــورات والمفاهيم التى يولدها العقل الجمعـــى بباطنه، وظاهره، وهى النظام المعرفي، الذى يتحرك فى ســـياقه أفراد مكونين لمجتمـــع مُحدَّد، والنظام المعرفى هو منصة انطـــلاق المجتمع التى كان يستند عليها قبل انطلاقه فى الفضاء.

وبالتالى هناك علاقة جدلية، وهى عملية تأثير وتأثر بين التفكير والفكر، وبين العقل السائد، والعقل الفاعل، وبين المكوِّن، والمكوَّن.

ماذا تعنى أزمة تفكير؟.

أزمة التفكير، هى موضوع بحثنا هنا، وفرضيتنا الأساســية فى مبحثنا هذا، والتى وضعناها على أساس أنها هى سبب ونتيجة للأزمة السودانية المستفحلة، ومتلازمـــة للتفكير المأزوم، أو تفكير الأزمات، والتـــى تمثلت فى «انفصال/ اســتقلال الجنوب، حرب الجنوب الجديد، الأزمة فى دارفور،، وفشل القوى السياسية فى خلق استقرار للسودان منذ الاستقلال، و متلازمة دوامة الاضطرابات والدائرة الجهنمية، والحلقة المفرغة من تقلبات أنظمة الحكم، وفشـــلها السياسى والاقتصادي، ظاهرة التشـــظى السياســـى والاجتماعي، الفشل فى صنع تغيير شـــامل، وقيام نظام حكم ديمقراطي، وبســـط الحريات العامة، والخاصة، بعد اســـقاط نظام الجنرال عمر البشير، التشـــوهات الهيكلية فى الدولة السودانية، طغيان القبلية على الوطنية، ســـيادة العنصرية، انتشـــار روح اللامبالاة، وعدم التفاعل مع قضايا مصيرية، بل قضايا مثل قضايا الحرب والســـلام، الانقسامات المجتمعية، والاضطرابات الوجدانية والذهنية، الفشل فى صنع مشروع وطني، وتأســـيس كيانات جامعة، أو خلق مؤسسات قادرة على استيعاب واقع التعدد الدينى والثقافى الســـودانى كحد أدنى، ومن ثم التفاعل مع هذا الواقع. ضعف منظمات المجتمع المدني، وعجز المثقفين فى التفاعل مع القضايا الوطنية، واختيار الحلول الخاصة على العامة، والسهلة على الصعبة، وطرق الخلاص الفردى على الخلاص الوطني.

إنَّ كُل هذه القضايا فى نهاية المطاف تشـــكل عندى أزمة واحدة، وهى أزمة التفكيـــر، والتى كثيراً ما تجرفنا نحو تفكير الأزمة، أى أن الوطن ظل فى حالة أزمـــة دائمة، يتم ترحيلها من نظام حكم إلى نظـــام حكم آخر، وأزمة التفكير تعنى غياب التفكير العلمي، والمنهجي، لحل الأزمات، وبطريقة، هى اضطِّراب النشاط الذهني، وفشل تفاعل الإدراك الحسِّى مع التجربة والذكاء، وهو ما يعنى عجزنا عن إنتاج تصورات ذهنية، ومنظومات معرفية قادرة على مســـاعدتنا فى حل مشاكلنا، والتفاعل مع واقعنا. وهو باختصار شديد يعنى خطأ التفكير، أو التفكير غير السليم.

إن التفكير السليم، أو المنطقي، أو العلمى هو الذى يقود إلى نتائج منطقية، وســـليمة، بناءً على علـــم المنطق، وهو أن المقدمـــات الصحيحة منطقياً، تقود بالضرورة إلى نتائج ســـليمة منطقيـــاً، وبالتالى فإن وجود علة فى تفكير فرد، تعنى بالضرورة وجود اضطِّرابات نفســـية، أو عقلية، وهو عندى خلل بنيوى ومفاهمـــي، نتج عنـــه خلل هيكلي، وكيفي. ، وبـــذات المفهوم يمكن أن نقول إن وجـــود علة فى التفكير الجمعى تعنى وجـــود اضطِّراب، أو خلل فى النظام المعرفي، وكذلك فى النســـق الثقافى الذى يُشـــكِّل منصـــة انطلاق هذا العقل، وهى علة نتجت عن «الفشل فى حسم الهوية السودانية وسؤال الانتماء، انقطاع دورات الحضارات، غياب مشروع الدولة الوطنية، وسيطرة العقلية الرعوية على تفكيرنا الجمعي، ، العقلية المعيارية وغياب العقل الجدلي، ويشير الدكتور بركات موســـى الحواتى إلى تركيبة العقل السودانى وتعقيداته «إذ لجأنا فى فلسفة عربية إلـــى الجزئيات دون الكليات التـــى انبثقت عنها، وهو ما يؤدى بالضرورة، وقد أدى فعلاً إلى التضـــارب فى الفهم، بمعنى تجاوز الكليات، واضطراب الإدراك بما لا يحقق وحدته المفترضة، أو على أســـوأ التقديرات ينســـف الفهم المشترك افتراضاً»، ويضيف «لعل غياب المنهج، وبالتالى قصور الحركة وجمودها والركون إلى دائرة من لذاذات الحوار، لا يســـبقها كل، ولا يلحقها وعي، وهو ســـجن

جهنمى ســبقتنا إليه الكثير من دول العالم الثالث، وهى تبحث عن ذواتها، اذ ظل المطروح هلاماً تتناوله النخبة، رفاهاً تسترقه أذن بعد أخرى» (٣٠).

١ - الهـوِّية المنشطـرة

الهُوِّية تعنى الذاتية، وهى مجمل الخصائص النفسية، والاجتماعية، والعقدية التـى تميز مجتمعاً مـا عن مجتمع آخر، وهى خصائــص يمكننا إعتبارها بمثابة «بصمــة المجتمع المعنــي»، أو كما عرفها قاموس ويســتر الأنجليزى فإنّ الهُويَّة هى «تماثل الخصائص الجينية الأساســية فى عــدة أمثلة أو حالات أو تماثل كل ما يحدد الواقع الموضوعى للشــيء المعين: تماثل الذات، الواحدية، تماثل تلك الأشــياء التى لا يمكن التمييز بين آحادهــا إلا بخصائص عرضية أو ثانوية».. فهناك شــعوب حســمت هُويتِّها بأنها «عربية»، أو «أفريقية»، أو أميركية»، أو صينيــة، وهى هوية تتنظهر فى الوعى الجمعي، والمزاح العام، وأن أى مجتمع بــلا خصوصية يعتبر مجتمعاً فاقــد اللون والطعم والمزاج، أو ربما يصل مرحلة وصفه «بالتيه»، أو حتى «الهلامية».

ولا شــك أنّ دراسة العقل السُّــودانى هى قضيةٌ مرتبطةٌ ارتباطاً وثيقاً بمسألة الهُوِيِّة، ومحدِّدَاتها، باعتبارها أهم مرتكزات منصة انطلاق العقل فى نشــاطه، وسكونه، اضطرابه، وصحته، و يرى الدكتور منصور خالد فى محاضرة بمركز الخاتم عدلان للاســتنارة والتنمية البشرية، فى ســبتمبر ٢٠٠٧ «إنَّ عجز أهل السودان عن ابتداع هُوِّية وطنية جامعة وتحقيق وعى ذاتى متوازن هو الذى رمى بهم إلى ما هم فيه من فرقة وشــتات.. ولأن يقع هذا فى وطن تقتضى عبقرية

(٣٠) د. بركات موســي الحواتى، الذاتية الســودانية، دراســة في المكان والإنســان والأحداث، ص ١١٥.

الزمـــان والمكان أن يكون برازيـــل إفريقيا فإن فى ذلك عبثـــا كبيراً»، ويضيف «والهُويِّـــة فى جوهرها هى مجموعة من الخصائص الروحية والوجدانية والمادية التـــى تميز قوم عن قوم ، وفى السُّـــودان أقوام تتعدد أديانهـــم وتتنوع ثقافتهم وتختلف أنماط حياتهم ، وقد أفرزت هذه الخصوصيات تمركزا فى الذات شـــوه الوعـــى الجمعى وخلق يقينا زائفا ومدمـــرا ، وأى دمار أكثر من حرب الإخوة الأعداء ، أنا الصواب والآخر مُخطِىء . . هذه النظرة الطاؤوســـية للذات تعبر عنهـــا أحداثنا وأحاديثنا وبعض قيمنـــا المعيارية وهذا ميدان آخر يتطلب حضورا معرفيا، إلى ذلك الدين . . وما نعنيه بالدين هنا هو الدين كما يفســـره البعض ويحتكم إليه بعض العاجلة وما ابتنوا عليه يقينيات حياتية لقنوها لمن لقنوها ولا يقـــين بالتلقين ، فى تلـــك اليقينيات ما لا يثبت عند مجابهة الواقع ، والثوابت التـــى لا تدرك المتغيرات من حولها هى ثوابت تعيش فى الوغوم »(٣١) (٣٢) ، إلى ذلك يشـــير الدكتور الحواتى إلى أن «لدراسة العقل السودانى ونقده علاقة مباشـــرة بالحضارة فى مضمونها الأشـــمل فى زمان ما، فى مكان ما، تواصلاً واتصـــالاً إذ يظل لهذه الحضارة فى جناحيهـــا المادى والمعنوى – حضور وإيقاع تبثه فى طريقة «تفكير» و«اســـتجابات»، أفراد ومجتمعها، وبالتالى يظل مفهوم الدولة، وتبدو معانى «الخير» و«الحق» و«العدل» و«الظلم» وســـتكون رؤيا الأنا فى مواجهة الآخر والعكس صحيح تماماً، وعندها يكون الصراع بكل درجاته،– كمـــا يكون الحوار ويبدد «التعارض» (٣٣)، كمـــا يظهر التكامل فى إطار ذلك الفهم». ومع أن الحواتى ينتقد الفكر الغربي، بل يصف كلية غردون، وهى أول كلية للتعليم العالى فى السودان، وتأسست عام ١٩٠٢، ثم تحولت إلى جامعة

---

(٣١) د. منصور خالد، ندوة بمركز الخاتم عدلان، الخرطوم سبتمبر ٢٠٠٧.

(٣٢) الوَغوم، جمع وغم وهو الحقد. وطلب الثأر.

(٣٣) الحواتى نفسه.

الخرطوم؛ بأنها راجمة فكرية للعقل السوداني، إلا أنَّ الحواتى طام قد أغفل أنَّ أحد أسباب أزمات تفكير العقل الجمعى السودانى هو انحياز نُخبه للمكوِّن العربى على حساب بقية المكوِّنات الأخرى، ومع أنَّ كلية غردون رفدت هذا العقل بكثير من الإيجابيات، باعتبارها فتحت الآفاق نحو الفكر الغربي، وكان يمكن أن تُشكِّل فرصةً للانفتاح على الآخر بوعي، لكن الكُلِّية للأسف الشديد هدفت إلى خلق موظف بروقراطى ليكونَ ترساً من تروس عجلة الاستعمار، وبل ساهمت فى خلق جيل من المتعملين كان بعضه متعالياً على مجتمعه، ومنفصلاً عنه. وحتى لا نُلقى القولَ على عواهنه نتساءل عن حجم الانتاج الفكرى والمعرفى الذى رفد به خريجو تلك الكُلِّية المكتبة السُّودانية؟. وعن دورهم فى مقاومة الاسىتعمار، ومواقف مؤتمر الخريجين.؟؟.

إنَّ السُّودان بلد متعدد الأديان، والثقافات، والتقاليد والعادات، وهو تنوع تشكل عبر قرون طويلة، وأزمنة قديمة رسمت لنا لوحة «التنوع التاريخي»، و»التنوع المعاصر «حسب ما وصف الزعيم السودانى الراحل الدكتور جون قرنق التنوع فى السودان؛ إلا أنَّ فشل النُّخب السياسية فى إدارة هذا التنوع هى ما تسببت فى انفصال / استقلال الجنوب فى يوليو ٢٠١١ بقدرٍ كبير، بعد أن صوَّت السودانيون الجنوبيون لصالح خيار دولتهم المستقلة فى استفتاء يناير ٢٠١١، لشعورهم بأنَّ الدولة السُّودانية لا تعبر عن هذا التنوع، ولا تستوعب ثقافاتهم مع بقية الثقافات فى بلد متعدد الثقافات، وهو ما انعكس كذلك فى الحروب الطويلة فى دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، وشرق السودان، وكذلك فى حالات المواقف السلبية من مقاومة أهل تلك المناطق للاستبداد، والعنصرية، بل أنَّ تعاطف أهل المركز كثيراً ما ينعدم مع أهل الهامش فى أحداث مأساوية ألمت بهم، مثل حوادث القتل المنهج، والإبادة الجماعية، والتطهير العرقي، إن لم تقف نخب المركز من هذه القضايا مواقف قد تحوِّل الضحايا إلى مذنبين فى بعض الأحيان، وهو موقف يشكل أسوأ أنواع التواطؤ

مع المجرمين، وذلك بالتبرير لجرائمهم، وقد يصل هذا التبرير درجة «يتساهلوا لأنهم خارج القانون، أو أنَّ هذه السيدة أصلاً بلا أخلاق، حال تعرض فتاة لجلد من عناصر النظام العام، وهناك من يحيك الراوايات كي يبرر صمته، وتواطؤه، ولذلك فإن جلدها له مبراراته!، أو أنَّ هؤلاء يكرهوننا..!.

لقد سعت النُّخب المتصارعة في السودان في سعي محموم لاختطاف هُوية البلاد، والتَّشديد على تعريفها حسب تصورات كل مجموعة، ووفقاً لمنظومتها المرجعية، وما تحققه لها من تطلعات ومكانة اجتماعية، ومصالح سياسية، واقتصادية، وظل الجدل محتدماً زمناً طويلاً حول «العروبة وثنائيتها الإسلام» و» الأفريقانية وثنائيتها المسيحية»، لا عن طريق الحوار السلمي والرأى والرأي الآخر، لكنه حواراً دموياً، تستخدم فيه نُخب المراكز كل أدوات السلطة من أجل فرض تصوراتها، يقابله في ذات الوقت عنفٌ منظم في سبيل اثبات الوجود، والدفاع عن الثقافات المهددة، وربما تظهر في ذات الوقت رغبات فرض التصور مثلما فعلت نخُب المركز ؛ مما أدى إلى تمزيق البلاد، ولا يزال يهدد ما تبقى من كيان بالتشظي، لا سيما في سياق إصرار جماعات عنصرية على فرض هيمنتها الثقافية، وتهميش الآخرين، وبسط رؤاها وتصوراتها عن السُّودان وقضاياه بالقوة، وإقصاء الآخرين، وهى النُّخَب الحاكمة، أو ما يصطلح على تعريفه بالمركز، ويعرف الدكتور محمد جلال هاشم «المركز ليس إلا مجموعة من الصَّفوة المُعاد إنتاجها ثقافياً، ومن ثمَّ أيديولوجيا داخل حقل الثقافة العربية الإسلامية، عبر عملية من الأدلجة والتشكيل، الأمر الذى يُفضى في النهاية إلى شيء لا علاقة له بإنسانية هذه الثقافة نفسها وبذلك ينسفها، بهذا لا يكون المركز مرتبطاً بعرق ما أو جهة، وما تصويره على أنه كذلك إلا مجرد خدعة، فالمركز مركز سلطوى صفوى يحتكر السلطة والثروة، وفي سبيل تأمينهما يسخر الثقافة والعرق والدين والجغرافيا، كإشارات مرور للطامعين في بلوغها فأضحى تبنى الأيديولوجيا الإسلاموعروبية هى بوابة العبور نحو دواوين الحكم واكتناز

الثروة» (٣٤). ويستخدم هاشم منهج التحليل الثقافي، فيما يرى أبكر آدم اسماعيل موضوع «الهُوية» فى منهج الجدلية الثقافية «بقوله «فيما يختص بسؤال الهوية، فإن أهم الإشكاليات، هى آثار ما نسميه بـ(عقدة النقص) تجاه العروبة لدى الكيانات الإسلاموعربية فى السودان. وهذه ـ فى رأينا ـ مرتبطة بظروف تاريخية معينة؛ حيث إن الغالبية الساحقة من الناقلين للثقافة الإسلاموعربية للسودان هم من (الأعراب) الذين يمثلون الكيانات الهامشية بين العرب، وهم ليسوا ذوى جاه ولا علم، فكان من الطبيعى أن ينقلوا معهم واقعهم مؤسطراً، وبالتالى اختلاط الحقيقة بالادعاء على مستوى الفكر والأنساب. ومع مرور الزمن وإعادة إنتاج «النوستالجيا» لذلك الزمان وذلك المكان الماورائيين المقدسين أصل و(مركز) الثقافة الإسلاوموعربية التاريخي، كان الناتج تضخم الوعى الأسطوري. بيد أن تطور العلوم فى العصر الحديث كشف الحقائق المتعلقة بهم مما أدى فى تقديرنا إلى خلق عقدة النقص تجاه العروبة، ومن ثم التشدد فيما لا يستدعى تشدداً، خاصة فى قضية «الهوية السودانية» ومحاولة التأكيد على (عروبة) السودان بمناسبة وبدونها» (٣٥).

وهؤلاء؛ وعلى مدى حوالى ستين عاماً ظلّ وعيهم الجمعى يرفض مجرد فرضية وجود مكوِّنات أخرى ضمن مكوِّنات النسيج السودانى غير مكوِّنهم هم، ويهدفون من ذلك التشدد والتطرف الاحتفاظ بامتيازاتهم التى يحصلون عليها من أوهام نقاء العرق، وفرض الهيمنة الثقافية على المجموعات الأخرى، باستخدام القوة، ، ولا يقبلون على الإطلاق ، وعبر ممارساتهم الإقصائية مجرد تخيل أنَّ السّودان دولة تعايش مواطنة، لا دولة احتراب، وحوار سلمى لا

---

(٣٤) د. محمد جلال هاشم، جدلية الحرب والسلام، مركز الخاتم عدلان سبتمبر ٢٠٠٧.

(٣٥) د. أبكر آدم إسماعيل، جدلية المركز والهامش، مركز الخاتم عدلان ٢٠٠٧.

قتال، وجدل ثقافى لا صراع مسلح.

ومعروف أن السُّــودان كله كان عبارة عن دويلات وممالك تكونت عبر قرون طويلــة، وكانت مملكة كوش فى عام ٧٢٥ ق. م قد مثلت أول نطفة دفقت فى رحم الســودان البلد الإفريقى موقعاً وأصلاً، إلا أن البعض سعى عن سبق إصرار وتعمد فاضحــين إلى طمس هذه الحقيقة لانها تصطدم مع ما يحملونه من مشــاريع آيدولوجية تؤسس رؤاها على دعاوى التأصيل والبعث الحضارى والعودة الى الجذور. وهو أمر يصطدم بتطلعات شــخصية، ومشاريع سياسية أبرزها تلك التى تمارس التدليس والتلبيس فى خطاب غوغائى يحاول ترســيخ فكرة أن ميلاد الســودان الحقيقى بدأ مع دخول العرب السُّــودان فى عام ٦٥١ بعد نجاح حملة القائد العربى المســلم عبد الله بن أبى الســرح، وعقد معاهدة البقط التى أملاها منتصر على مهزوم، بشــروط المنتصر وإجبار الضعيف على دفع الدية والعبيد والســماح ببناء المســاجد قرب الكنائــس. ويرى الدكتور منصور خالــد أن «المؤرخ الذى يزيف الوقائع، بطمســها أو تغييبها، يخدش ضمير التاريخ نفسه. وكثيراً ما يكون تغييب الحقائق ناجماً عن تحيز منهجى أو معرفــى يدفع المؤرخ إلى انتقاء الوقائع التى تثبت موقفه المنحاز واســتثناء تلك التى تتعارض مع ذلك الموقف» (٣٦).

وهنا أقصد أن الإســلاموعروبيين ممثلين فى المشروع الحضارى الذى طرحته «الجبهة الإســلامية القومية» منذ استيلائها على الســلطة فى الثلاثين من يونيو ١٩٨٩ بواســطة انقلابها العسكرى هو محاولة لتزييف الحقائق التاريخية وذلك بالقفز فوق الأزمنة بوثبات القرون، وحرق المراحل، فعجلة التاريخ، قد بدأت دوران عجلاتها عندهم مع القرن الســادس الميلادى فى محاولة يائسة لتزييف

(٣٦) د. منصــور خالد، أهوال الحرب وطموحات الســلام، قصة بلدين، دار تراث لندن ٢٠٠٣ ص ٣٠

التاريخ. وتناســوا أن التأصيل والعودة الى الجــذور تعنى الانطلاق من مملكة كــوش الافريقية التــى كانت تعد من أقوى الممالك فــى العالم فى تلك الفترة الزمنية الضاربة فى القدم، فقد أسســها الملك كشتا الذى بدأ فى ضم مصر إليه فأكمل ابنه بعانخى الحلم بحكم السودان ومصر معاً. وحفيده تهراقا الذى امتد جنوباً نحو أفريقيا. لقد امتد مشروع كوش إلى نبتة ومروى فى القرون السابقة. ولا تزال صروح أهرامات البجراوية وكرمة، و صهر الحديد تؤكد شــموخ تلك الحضــارات الضاربة فــى عمق التاريخ. فهى حضــارات ؛ كانت تمثل بدايات التركيب والتكوين للمجتمعات السودانية، وأثرت فى التاريخ البشري.

وهذا الموضوع ذو علاقة لصيقة بصراعات المركز والهامش، وأسباب الحروب فى الســودان بما فيها الحرب فى دارفور، واســتمر المشروع النوبى عشرة قرون حتى قدوم الملك الحبشــى عيزانا من أثيوبيا ودكه بطريقة همجية للصروح المادية لأقوى الحضارات فى تلك الحقب الزمنية. وبعدها انقطع الســودان عن» الدورة الحضاريــة العالمية اللاحقة للحضارات المتوســطية، لم يســتطع أن يوجد تلك المركزيــة التاريخية التى كانت لكوش. لم يكن لديه ما يعطيه تلك الفترة فعاش لنفســه فى شكل كيانات مجزأة غير قادرة على ممارسة أى نوع من التأثير خارج حدودها الإقليمية. . لقد نشــأت ثلاث ممالك ســودانية، الأولى مملكة نوباتيا النوبية فى الشــمال وتسمى مملكة المريس أيضا وعاصمتها فرس المغمورة ببحيرة النوبة» ناصر» حالياً، والثانية مملكة المقرة وعاصمتها دنقلة وقد اتحدت المملكتان بعد وقت قصير من نشــوئهما، ثم المملكة الثالثة وهى علوة فى وسط السودان وعاصمتها ســوبا» (٣٧). ولم تستطع الممالك النوبية والمسيحية الصمود طويلاً نســبةً لدخول العرب الســودان بعد قرن من قيام تلك الممالك التى قامت على

(٣٧) أبوالقاسم حاج محمد، السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل «جدلية التركيب» المجلد الأول، دار ابن حزم للطباعة والنشر ١٩٩٦ ص ٤١

أنقاض كوش ونبتة ومروى وشـــروع المشـــروع العربى فـــى التمدد وهو مغلف بالدين الإسلامي؛ لا ســـيما فى الشمال والوسط النيلى وتراجع الأفارقة النوبة نحـــو الجنوب والغرب. وقد تمخض هذا التمدد عن تحالف بعد عدة قرون بين الفونج والعبدلاب فى مملكة ســـنار أو الســـلطنة الزرقاء فـــى عام ١٥٠٥ كأول ســـلطنة إسلامية تبذر بذورها فوق أرض السودان الخصبة. وهى مملكة تقسمت مهامها بين الحلفاء من الفونج فى سنار، والعبدلاب فى قرى شمالاً.

ويرى الأستاذ أبوالقاسم حاج حمد أيضاً «أنَّ البناء العربى الحديث للسُّودان قـــد تم ضمن ظـــروف تاريخية حملت كل مظاهر الانحطاط بالنســـبة للحضارة العربية الإســـلامية وعلى مستوى العالم العربى الإسلامى ككل» (٣٨). مستدلاً بســـقوط غرناطة فى الأندلس فى عام ١٤٩٢ ونهايات المماليك والشراكســـة فى مصر وسطوة العثمانيين الأتراك وتوسعهم فى الشام ومصر ثم قيام الإمبراطورية الفرنسية. وحتى السلطنة الزرقاء ذات العرق العربى المكون لأحد الحليفين متمثلاً فى العبدلاب لم تستطع السيطرة إلا على أجزاء صغيرة فى الوسط النيلى. ففى السُّـــودان كانت هناك ممالك الفور والمســـبعات وتقلى وممالك الداجو والمساليت والتنجـــر وغيرها حتى وصول الحملة التركية العثمانية فى عام ١٨٢١ تحت مظلة الإســـلام تبحث عن الرجال الشـــجعان من الســـود كأرقاء وجهادية فى الجيش الغازى فى وقت كان يسيلُ فيه لُعاب الأتراك العثمانيين لذهب بنى شنقول.

ولـــم تصمد الدويـــلات الضعيفة أمام الغزاة القادمين من الشـــمال عبر بلاد الشايقية والجعليين وكانت رسالة الملك بادى الخامس آخر ملوك السلطنة الزرقاء الى الجيـــش التركي» لا يغرنك انتصارك على الجعلين والشـــايقية فنحن الملوك وهـــم الرعية». فرفرة مذبوح وتهديدات جوفاء مثل كل تهديدات الضعفاء على شـــاكلة «بغداد ستكون مقبرة الغزاة» و «أمريكا روسيا قد دنا عذابها». ودارفور

(٣٨) نفسه.

دار القرآن مقبرة للامريكان».

وتســاقطت الممالك واحدةً تلو اخرى عدا ســلطنة الفور. وقامت الثورات ضــد الغزاة وأبرزها ثورة الإمام محمد أحمد بن عبد الله الملقب بالمهدى المنتظر وهي تسمية شيعية أراد بها الامام السنى إقناع الناس بأنه المنقذ الذى يملأ الارض عدلاً بعد ان ملئت جوراً. ونجح المهدى الجديد فى حشد الكثيرين باسم الدين، وآخرين بسبب الضرائب الباهظة، وبطش التركية، وآخرين بسبب خلافات مع زعامات محلية، ومن بين من أقنعهم المهدى باســم الدين أولئك أهل الغرب بواسطة الخليفة عبد الله التعايشي، وهو من قبيلة التعايشة ذات الأصول العربية رغم أن هذا العربى وُوجه بحملةٍ شرسة من قبل ما يسمون بالأشراف أو أولاد النيل فى مقابل «الغرابة». وهذه اللفظة هى إشارة الى تحيُّز عرقى صارخ من قبل أهل الشمال السياسي، أو أهل الوسط النيلى تجاه أهل غرب السودان حتى ذوى الأصول العربية. فعرب الغرب هم هامش لعرب الوســط وكلاهما مســتعرب وهامــش لمركز الثقافة العربية الإســلامية فى مكة المكرمة والثقافى فى المشــرق ومصر الفرعونية.

والقبائل العربية الوافدة إلى السُّــودان مع جحافل القائد الإسلامى عبد الله بن أبى الســرح، أو تلك التى جاءت بعده تباعاً مــن الجزيرة العربية، أو بلاد المغــرب العربي، أو من مصر، لــم تحمل معها حضارة فاعلة؛ فهم بدو رُحَّل ورُعاة؛ والجميع يعلم أنّ الحضارات العريقة انطلقت أعمدتها الراسخة من مواقع الاســتقرار والزراعة والصناعة، لا مناطق الرعى منذ الحضارة الاغريقية وكوش والفرعونيــة وبابل؛ وهى مرتبطة بالأنهــار، والعمل الزراعى أكثر من الارتباط بحياة البداوة، و التنقل بــين وهاد الصحارى وفيافيها المترامية. فلم نلحظ إلى اليوم فى السُّــودان معالم حضارة فى المعمار، أو المدنية، وتطوير حياة الناس، وعلومهم.

لكن القبائل العربية الوافدة إلى الســودان حملت معها اللُّغة العربية، واللُّغة

هى حامل معرفى ووسيلة للاتصال والتواصل وليست ثقافة فى حد ذاتها، ولا تعنـــى بالضـــرورة أنها هوية لمن يتحدث بها، فليـــس بالضرورة أن من يتحدث اللُّغة الأنجليزية، هو بريطاني، أو أمريكي، ومن يتحدث اللُّغة الفرنسية بطلاقة هو فرنســـي، مع أن لللغة تأثيرها فى تشكيل المنظومة المعرفية للفرد، أو طرائق تفكيره. إلى ذلك بشـــر هؤلاء الوافدون الجدد بالدين الإســـلامي، وتعاليمه، وقيمه، فى أنحاء كثيرة فى السُّودان لا سيما فى الوسط والشمال والغرب وقد وجدت الثقافة العربية شـــروطاً أكثر من غيرها من الثقافات لا سيما فى عهود الدولـــة الســـودانية الحديثة، والثّقافة هى الكل المركـــب الذى يحوى كل أنواع المعرفة، أو هى ما يبقى فى الذاكرة عند نســـيان كل شـــئ، أو هى اللّاشـــعور الجمعي، والثّقافات ليست هى جمادات ساكنة وثابتة؛ بل هى كيانات متحركة ومتبدلة ومتداخلة، تؤثر وتتأثر بما فى محيطها، . وإذا فشـــلت فى ذلك سوف تصاب بالموات بسبب الانغلاق بمرور الزمن، او تصبح ذاكرة خارج العصر، غير مواكبـــة لما يحيطها من حراك ثقافى. ومن خلال التثاقف السِّـــلمى، أو العنيف أضحت العربية لغة أغلب أهل الوســـط والشـــمال والغـــرب، ولغة تفاهم بين القبائـــل الجنوبية؛ فيما احتفظت معظم قبائل تلك المناطق بلغاتها القديمة؛ وهى مـــا يطلق عليها العروبيون «رطانة دليل علـــى ضعفها »،(والرِّطانة كل كلام لا يفهمه العرب، كما جاء فى لسان العرب لابن منظور) كما دانت معظم القبائل بالديانة الإســـلامية مع الاحتفاظ بنمط حياتها القديم فى طقوس الزواج والموت والختـــان خاصة للفتيات، وهذه المظاهر تتمظهر فـــى تلك الطبول، وأصواتها الواضحـــة فى المدائح النبوية، وفى عادة قطع الفرع وزف العرســـان الى النيل، وفى الاســـبار والكجور التـــى انتقل جوهرها إلى الطـــرق الصوفية» ولقد تأثر الســـودانيون باتجاه المتصوفة اكثر من تأثرهم فى اتجاه الفقيه ولعل ذلك الى قلة العلـــم من ناحية والتضارب بين طبيعة القبائـــل الزنجية التى تزاوج معها العرب النازحين حيث تميل إلى التحرك فى جماعات وتجد نفســـها ترحاباً بشعائر الذكر

والطرب الذى يتحقق بموسيقى وايقاع النوبة الصاخب والحركات التى تشمل ايقاع الرقص الضارب الجذور فى الثقافة الافريقية عموماً» (٣٩). ولانتشار الإسلام الصوفى والشعبى فى الغرب كان أبناء غرب السودان هم أكثر المساندين والمناصرين للإمام المهدى بتأثير من رمزهم التعايشي، وهو أول وآخر شخص من غرب السودان حكم الخرطوم وعاصمتها الوطنية ام درمان خلال أكثر من قرن، دون أن يحالفه الحظ فى السيطرة على مقاليد الحكم لأسباب داخلية تتعلق بالصراعات بين الأشراف وأولاد البحر وثورات فى عدة مناطق ضد المهدية. وما ارتكبه خليفة المهدى من أخطاء، ولعوامل خارجية كذلك مرتبطة بتمدد الدول الكبرى، وتوجهاتها الاستعمارية، لتتلقى الدولة المهدية، وهى فى المهد صبية، الضربة القاصمة من الشمال رداً على طموحات الخليفة التعايشى بالتوسع على حساب الامبراطورية البريطانية التى لا تغرب عنها الشمس فى ذاك الزمان.

ودخل الإنجليز إلى أم درمان بعد معركة كررى التى يتغنى بها السودانيون رغم أنها كانت بوابة الدخول التى ولج عبرها الاستعمار البريطانى المصرى إلى السودان. البعض يرى أن التغنى كان لقيم الشجاعة والبسالة، رغم أن حوالى عشرة ألف من جنود المهدية لقوا حتفهم فى تلك المعركة الحاسمة. وتجسدت الشجاعة فى استشهاد التعايشى وأركان حربه فوق سجادات صلواتهم، وكيف قابل المهدويون الجيش المتقدم تقنياً ببسالة فى كرري، إلا أن الحقيقة المرة تبقى هى أن كررى كانت خسارة عسكرية فى محصلتها النهائية، وكانت هى البوابة التى دخل عبرها السُّودان مرحلةً ثانيةً من مراحل الاستعمار البريطانى المصرى فى عام ١٨٩٨م.

إن سؤال الهُويِّة فى السُّودان ظل لفترة طويلة من أهم أسئلة المصير السُّوداني،

(٣٩) شمس الدين السنوسى، ثقافات سودانية، ورقة، المركز السوداني للثقافة والإعلام، ١٩٩٨، القاهرة.

وقد أدى الفشل فى اجابة هذا السؤال إلى خلق منظومة فكرية مهتزة، لا تقف على أرض صلبة، وإلى حالة من الصراعات الدموية، والاستقطاب الحاد، وانتشار العنصرية التى صارت سمةً لازمة فى ظل الانحطاط الفكرى والسياسي، والديني، وشكلت وجدانا شائها، وانتماءً زائفاً، وشخصيةً مُدعيِّةً، وعقلاً مسطحاً.

وليس من الغريب أن تسمع السودانيين يتبادلون النعوت العنصرية فيما بينهم فى وضح النهار، بل وحتى فى وسائل الإعلام، والتى تحوَّلت هى إلى أبواق للسُّلطة، ونُخبها الحاكمة، ومفارخ للجهل والتجهيل؛ بدلاً عن أن تتحول إلى منابر استنارة، ووسائل وعي، ومعرفة. وصرنا كلنا لا نقبل بعضنا البعض، فإنسان الوسط يصف أبناء غرب السودان جميعاً بما فيهم ذوى الأصول العربية «بالغرَّابة» و» العبيد»، وإنسان الغرب يسخر من أبناء الوسط والجزيرة بوصفهم «عرب جزيرة»، وجميعهم يسخرون من أبناء الشرق، وجميعهم يسخرون من أبناء الجنوب، والجنوب يسخر منهم كلهم!. والغريب! أن كل السُّودانيين يسخرون من الآخرين، فى العالم،!. وفق صور نمطية ثابتة، وإكليشيهات جاهزة، صار يتبادلها عقلنا المعيارى جيلاً بعد جيل، حتى نعظم «الأنا «فينا أكثر، ونضخم «نحن» والتى تعنى «المركز» بنقائه العرقى المتوهم، ومميزاته التى لا يوجد مثلها فى كل العالم. وقد ضاعف نظام «الإنقاذ «ودولته الدينية العنصرية من حالة الاستقطاب القبلي، بعمل ممنهج، فقد صار سؤال القبيلة هو السؤال الأساسى فى التعيينات للوظائف الحكومية، بما فى ذلك جهاز الأمن والشرطة، بل الأخطر من ذلك أنْ ضمنت السلطات سؤال القبيلة فى تلك الورقة التى تملأ عن مغادرة مطار الخرطوم، وعند التقديم «للرقم الوطني» والجنسية» وحتى فى بلاغات السجون، أو فى التحرى مع المتهمين، وقد سبق أن ردت مجموعة «لا لقهر النساء» عندما تم اعتقال أربعين منهن فى مارس ٢٠١٠، بسجن أم درمان «أن القبيلة سودانية» فتفاجأ الشرطى من الرد، ثم

أدرفن قائلات «ألم تسمع بالبطل على عبد اللطيف فى عام ١٩٢٤ حينما سأله الأنجليز عن قبيلته رد قائلاً «ســوداني»؟؟. ، بــل أن «القبيلة دخلت «بطاقات التموين وتوزيع سلعة السُّكَر.

وتقصد السلطات العنصرية من هذا السؤال تصنيف الناس حسب قبائلهم، لكــى تحدد بعد ذلك كيفية التعامل؟. وفى ذات الوقت لتصفية الحســابات مع بعض القبائل، إلا أن الأهم من كل ذلك هو أن يســجن السودانيون فى داخل القبيلة، ولتكون هى عنوان التعامل فيما بينهم، حتى لا تتم عملية انســجام بين الشعوب الســودانية فتتوحد ضد النظام وتعمل على إسقاطه، وليس ببعيد عن هذا الاتجاه بأن بجهاز الأمن الوطنى والمخابرات شــعبة تحت اسم «أمن القبائل» تزيــد من نيــران الفتنة، وتدعم واحدةً ضد أخرى مثلمــا يحصل فى دارفور، وكل ذلك من أجل «فرِّق تسُــد»، وبمناســبة الســجون والتحرى فقد ذكرى لى الأمين «العام للحركة الشــعبية» فاقان أموم، بعد ســجنه مع مجموعة من قيادات الحركة فى ديسمبر ٢٠٠٩، فى أكبر فضائح النظام الدستورية حيث كان من بين المعتقلين رئيس كتلة الحركة بالبرلمان ياســر عرمان، ووزراء ودستوريين آخرين؛ وقد تعرض عرمــان لضرب مبرح دون الآخرين، ولما احتج رفاقه من ذلــك، رد أحد الضباط بصلــف وعنجهية» لأن عرمان هو مــن أتانا بالعبيد» ولو لاه لما رأيتم الخرطوم»،، وهو ســلوك، غير مســتغرب من نظام عنصري، بنى سياســاته للتكريس لهذا الواقع، مســتفيداً من تلك الصفحات المظلمة فى تاريخ الســودان القديم والقريب، والتى تعزز ثقافة «الاسترقاق»، وهى واحدة من أهم أســباب انحطاط الدولة السودانية، وضعف انسجام شعوبها، وما نتج من ذلك من أحداث لاحقة كانفصال/ اســتقلال الجنوب، وحروبات الهامش المســتمرة، فالتراتبية الاجتماعية التى يحددها العرق، هى ســمة قديمة، لكنها برزت بدرجة أكثر افتضاحاً فى القرن التاسع عشر، عندما صار «الرق تجارةً «له تجاره المعروفون، وهو ما يســتغله إلى اليوم كثير من نُخب المركز لكى يتحصلوا

علـــى «امتيازات ورأس مال رمزي» يجعلهم هـــم «الأعلون»، ويرى الدكتور منصور خالد «من التداعيات ذات الصلة بواقع السُّـــودان الذى عايشناه الى عهد قريب، خلـــق تراتبية اجتماعية قمعية يحددهـــا الأصل العرقى وتحجر طبيعتها على الترقى الاجتماعى للمقدوح فى أصله. التراتبية هذه لم تكن بنفس القدر مـــن الحدة التى كانت وما زالت عليها فى بلد عربـــى آخر هو موريتانيا (وهو بلد يشبه السودان فى كثير من صور الحياة)، ولكنها ظلت مرئيه فى أمور مثل الحـــرف التـــى يمتهنها ذوو - الأصول الوضيعـــة - ، والمواقع الاجتماعيه التى يطمحون إليها أو فى حقوق الإرث. فبالرغم من أنَّ الأرقاء فى السودان أصبحوا «ن الناحيه النظريه» عيالا على الأسر وكانوا ينسبون لآبائها إلا أنَّ هذا لم يمنحهم أى حق فى الميراث باعتبارهم فى رأى ســـادتهم متاعاً يورث حسب منطق الفقه السائد ؛ فالعبد قد ينسب لسيده ولكنه لايرث ماله أو جاهه» (٤٠).

إن نظام الإنقاذ ســـعى للتكريس لهـــذه العنصرية، والقبليـــة باعتراف نائب البشـــير، ورجل القانون على عثمان محمد طـــه، وقد أكد هذه الحقيقة، والى ولاية القضارف الســـابق كرم الله عباس الشيخ خلال أزمته مع الحكومة، والتى أنتهـــت بدفعه لتقديم اســـتقالاته، وقال كرم الله «لما قلت لـ(شـــيخ) على ان الحكومة أصبحت عنصرية رد علىّ وقال نحن محاصرون من الخارج يعنى قوات الهامش التى تمردت ونحن مضطرون لهذه القبلية من أجل تقوية حزبنا ودعمه» (٤١)، هو من يظن أن به حكمة، وبه تروي!، فماذا عن بقية القوم من الفاقد التربوي، والمهلِّلين والمكبرين بلا تفكير!، مع أن كل قرائن الأحوال تؤكد غرق النظام فى وحل القبلية والعنصرية، وقد شـــهد شـــاهدٌ آخر من أهل «الإنقاذ»

(٤٠) د. منصور خالد، جنوب الســـودان في المخيلـــة العربية الصورة الزائفة والقمع التاريخي، الطبعة الثانية، مدارك، القاهرة ٢٠٠٩ ص ٤٢٦.

(٤١) كرم الله عباس الشيخ ، حوار هويدا سر الختم ٥ مايو ٢٠١٢.

وهو والى ولاية شـــمال كردفان، معتصم ميرغنى زاكى الدين والذى قال فى حديثـــه عن ذات العلة «المؤتمر الوطنى يعانى من امراض الجهوية القبلية والولاء للذات والنزعات الشخصية، هذه مشـــاكل وامراض يجب الاعتراف بها، ولكى اؤكد صحة وجهة نظرى فلنأخذ مايحدث بشـــمال كردفان مثالا، انا مؤتمر وطنى والذين يعارضوننى ومعظمهم دوافعهم شخصية وهم ايضا مؤتمر وطني، وهناك من تدفعه النزعـــة الجهوية والقبلية وهكذا، وامراض الجهويـــة والقبلية والذاتية لم تصب القواعد وحســـب، بل طالت معظـــم القيادات العليا للحزب، والمرض استفحل واستشـــرى وهذا يحتم اجراء تغيير شامل للقيادات لان معظمهم كما اشـــرت موبوئين بامراض القبلية والجهوية والذاتية، والاستعاضة عنهم بالشباب مع اعمال نهج الحركة الاســـلامية فى التربية» (٤٢). وهو ما ســـيؤدى فى نهاية المطاف إلى حالة من الاســـتقطاب الحاد بين الســـودانيين على الأساس العرقي، وقد ينســـف كل ما تبقى من استقرارٍ هش، ويضع كل السودان فوق نار محرقةٍ ســـتزيد من حالة التشـــظى التى يمر بها، وتحويله إلى «رواندیات صغيرة»، فى وقت ظلتّ فيه مســـألة الوقوف مع الذات عصيـــة علينا لفترات طولية وكان لا بد للسودانيين العاقلين، والوطنيين، والذين يريدون خير هذا البلد، أن يتوقفوا مع أنفســـهم، بأمانة وشفافية للبحث عن «هُوية جامعة»، وهو أمر لا يعيب إذا مـــا تم عن «وعي»، وتقصٍّ علمي، وبحـــث دؤوب، وموضوعى وفق مناهج تســـاعد فى إيجاد حل للأزمة، لا تعقيدها، فالهوية هى عنوان الإنسان، وهى عقله، ووجدانه، ومكون أساسى من منظومته المعرفية، لأنها أحد ركائز منصة الانطلاق نحو آفاق المستقبل، لا السجن فى سجون الماضي، والتيه، والتخبط، والجهالة.

إنَّ النُّخب الحاكمة أرادت أن تحسم سؤال الهُويّة وفق تصوراتها هي، وأن تجيب

(٤٢) صحيفة «الصحافة السودانية» ١١/١١/٢٠١١.

على هذا السؤال المصيرى بالقوة، وأهملت عن سابق إصرار وترصد مُكوِّنات أساسية من مُكوِّنات الشعوب السودانية، واختارت أن تكون «عربية» ولو كره الآخرون، فكان أن صرنا هامشاً للعالم العربى ذاته، وفقدنا الاتصال مع العالم الأفريقى فى ذات الوقت ليصبح السودان هامشاً عربياً، وهامشاً أفريقياً، .لكن لأن النخب تريد الحصول على امتيازات من هذا الانتماء الأحادي، والحصول على رأس مال رمزى تحقق عبره مكاسب سياسية واقتصادية واجتماعية، باعتبار أن العروبة تعنى «نقاء العرق»، وأن العروبة فى العقل الباطن هى الطريق نحو السلطة، وهو أمر مربوط كذلك بالفقه الإسلامى القديم حول شروط الحاكم، وهو الخليفة عند السنة، و الإمام عند الشيعة، وقد أغلقوا الباب فى شرط هوية الإمام فى «انحداره فى بيت سيدنا على بن أبى طالب كرم الله وجهه، أما السنيين فقد حصروا الشرط فى «العروبة و أن يكون قرشياً»، وننقل هنا رأى الدكتور راغب السرجانى عن شروط الخلافة فى الإسلام فى مقال له بتاريخ ١٥ مايو ٢٠١٠ بموقع «قصة الإسلام» الالكتروني، وهو المشرف على الموقع «ولما كان منصب الخليفة أو أمير المؤمنين أو رئيس الدولة المسلمة، من أهم المناصب على الإطلاق؛ فبه تقوم «حراسة الدِّين وسياسة الدُّنيا»[١]، وجدنا فقهاء ومجتهدى الإسلام يضعون مجموعة من الشروط الواجب توافرها فيمن يتولى هذا المنصب، وقد حددها الإمام الماوردى بسبعة شروط، وهي:

الأول: العدالة على شروطها الجامعة. والثاني: العلم المؤدِّى إلى الاجتهاد فى النَّوازل والأحكام. والثالث: سلامة الحواسِّ من السَّمع والبصر واللِّسان؛ ليصحَّ معها مباشرة ما يدرك بها. والرابع: سلامة الأعضاء من نقصٍ يمنع عن استيفاء الحركة وسرعة النهوض. والخامس: الرأى المفضى إلى سياسة الرعية وتدبير المصالح. والسادس: الشجاعة والنجدة المؤدِّية إلى حماية البيضة وجهاد العدوِّ. والسابع: النسب وهو أن يكون من قريشٍ لورود النصِّ فيه وانعقاد الإجماع عليه.

٢ - مواسم الهجرة نحو القبيلة وغياب مشروع الدولة الوطنية

حين تندلع «مظاهرات» فى الخرطوم مثلاً، قد يتمنى كثيرون منا سقوط الحكومة بعد هبة واحدة، فيسارع الكثيرون، ولو بسبب «تفكير رغائبي» فى توزيع باقات «الأمل «عبر الموبايلات، والابتسامات»، لكنهم فى ذات الوقت، قد لا يشاركون هم بأنفسهم فى «مثل هذا النشاط»، فهم يريدون آخرون، وليس هم، ليصنعوا لهم هذا الإنجاز، وليمنحونهم الحرية، ولينجز «الآخرون» لهم كلُ شيء، ، وحين يسقط «شهيد» فى إحدى ساحات «الوغي، او المواجهات» لا يتأخر طرف الشهيد من نصب سرادق «الاحتفاء» بهذا الحدث العظيم، لكن ذات المحتفين لا يفضلون أن يكون «الشهيد» من بين معارفهم، أو من أهلهم، أو أصدقائهم، مع أن ذات القوم سيكتبون القصائد، ويغنون الأشعار، ويذرفون الدمع سخيناً ؛ ابتهاجاً بهذا «النصر العظيم»، وربما يهتفون» مليون شهيد لعهد جديد، أو ربما لفدى التوحيد».

وقصدت بذلك أن أشير إلى حقيقة غياب الاحساس بالانتماء إلى الوطن، فنحن نريد وطناً بلا تضحيات، وحقوقاً بلا واجبات، لأننا نفضل الشخصى على العام، والجهة على الوطن، والقبيلة على الشعب، وهى سمات واضحة لا تحتاج منا إلى بحوث للاستقصاء، والاستطلاع لاثباتها، فهى متمثلة فى العجز عن مقاومة السلطة الفاشية لربع قرن، وهى تبدو كذلك فى ظاهرة الانقسامات الكثيرة داخل القوى السياسية، والمنظمات، لتصل حالة التشظى هذه حتى ما يسمى «بالدولة السودانية «ذاتها، حتى صارت الانقسامات سمة من سماتنا، وطالت حتى الفرق الفنية» عقد الجلاد» «وهيلاهوب» المسرحية مثالاً، فليس هناك من عمل منظم فى السودان قائم على المؤسسية، واحترام الآخر، وهو ما يؤكد فرضيتنا حول علة العقل السوداني، وقد أشرنا سابقاً إلى

أزمة الهوية، حيث لا توجد هوية جامعة، والهوية مربوطة بالوجدان العام، أو الإرث الحضارى الذى يربط بين شعوب وطنٍ واحد، وبالتالى إمكانية خلق أمة. ومع أهمية الهوية، وما تفعله من فعل سحرى فى توحيد الناس فوق رقعة جغرافية محددة، وكى يعيشون فوقها سلمياً، إلا أن هناك قضية أخرى فى غاية الأهمية، وهى أزمة الوطنية، أو الوطن. ونبدأ هنا بطرح تساؤلات حول تعريفات الدولة، والوطن، وعلاقة الدولة بالوطن، ومن ثم صفة الوطنية؟. وأول أسئلتنا هو هل الدولة هى أرض؟ أم هى فضاء عريض يشكل محددات الناس والحكومة والمؤسسات الأخرى؟.

لقد وردت تعريفات الدولة فى الفكر السياسي، و فى علم الاجتماع، وفى مفاهيم التنمية منذ أن بدأ الإنسان يفكر فى تأطير علاقته مع الآخرين، لتحقيق مصالحه، ومصالح أسرته، وعشيرته، وقبيلته، حال وجود آخرين يختلفون عنه فى تلك الكيانات الأسرية والعشائرية والقبلية، وهى كيانات تربط المجتمعات المقيمة فى حيز جغرافى معين، وترتبط مصالحها ببقائها على وئام، أو التوافق على حد أدنى من التعايش، وظهر المصطلح قبل آلاف السنين فى الفلسفة الأغريقية، بجمهورية أفلاطون، «يوتوبيا»، وهى نظرة مثالية تقوم على كيان يتم تقسيمه إلى حاكم فيلسوف، وحراس مساعدين، وعمال يدويين، فيما جاءت رؤية الفيلسوف الإسلامى الفارابى فى مدينته الفاضلة ترجمةً لفلسفة افلاطون والتأكيد على دور الأخلاق فى السياسة، ثم كانت رؤية ابن خلدون القائمة على العصبية، فى تقسيم المجتمعات، إلا أن نقلةً نوعية شهدتها أوروبا ؛ لا سيما بعد أن طوت حقبة الانحطاط الفكري، ودحرجت أركان الدولة الدينية «الثيوكراتية»، أو الكهنوتية»، وهى أزمنة كانت توظف الدين فى لعبة السياسة فى تحالف الأباطرة والكهنة، وممارسة الخداع وتغييب الوعى بواسطة صكوك الغفران، وقد مثل عصر النهضة طفرة نوعية كبيرة فى بنية العقل الإنساني، ونشر المعرفة والتنوير، واستعادة الوعى المخطوف بواسطة دهاقنة

قرون الظلام تلك، لتدخل أوروبا عصراً جديدا، رفدت بعده الإنسانية بمعارف فكرية وإنسانية لا تزال محل جدل، ابتداءً بتنظير «ميكفايلي» فى كتابه الأمير، والتأسيس للانتهازية، وفصل الأخلاق عن السياسة، مروراً بعهود توماس هوبز، وديكارت وكانط، وجان جاك روسو وما أسس له من مبادرات العقد الاجتماعي، والتأطير لعلاقة الفرد بالدولة، والحاكم، والمجتمعات، وصولاً إلى جدل هيقل وماركس، والمادية الجدلية، والمادية التاريخية. ويرى المفكر العربى الدكتور محمد عابد الجابرى أن «النظريات الأوروبية حول الديمقراطية وحول المسألة الإجتماعية وحول العلاقة بينهما كانت نظريات تؤطِّرها وضعية تاريخية معينة قوامها جملة أسس وأركان من أهمها ما يلى: وجود الدولة الوطنية القومية، وجود بنى صناعية حديثة متنامية، وجود طبقة برجوازية متمسكة بالقيم اللبرالية، وجود طبقة عاملة يتزايد عدد أفرادها يوماً بعد يوم، وجود أحزاب تؤطِّر الأفراد وتتقاسم النخب» (٤٣)، ويضيف «أنَّ اختفاء القبيلة وذوبانها «فى المجتمع الأوروبى» كإطار يستقطب ولاء الأفراد كان شرطاً لقيام نوع آخر من الولاء هو التبعية للسيد الإقطاعى أولاً ثم للحزب أو النقابة بعد ذلك» (٤٤).

إنَّ الإنتماء، هو حاجة طبيعية وغريزة نفسية تضطّر الفرد اضطراراً طبيعياً إلى البحث عن كيانٍ ينتمى إليه، وهذا الكيان قد يكون فى منظمات المجتمع المدنى مثل النقابات المهنية، والاتحادات، والروابط الثقافية والفنية والأدبية، والجمعيات الدينية والأحزاب السِّياسية، و أنَّ منظمات المجتمع المدنى هى مؤسسات فاعلة وسط المجتمعات المتمدنة والمتقدمة، وهى أوعية مهمة كى

(٤٣) د. محمد عابد الجابرى، نحو إعادة بناء الفكر العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٤ ص ١٣٩.

(٤٤) نفسه.

تســتوعب طاقات الأفراد فيها، ولكى تشــبع غريزتهم فــى الانتماء، كخطوة مهمة من خطوات تحقيق الذات، فراعى الأبقار ســيكون ســعيداً لوجود اتحاد رعاة يقاســمه همومه اليومية والحياتية، والمزارع فــى حاجة إلى اتحاد مزارعين لمتابعة مشاكل الزراعة، وهناك من يبحث عن منظمة تدافع عن حقوق الإنسان، أو تقديم الخدمات الطوعية، وهناك من يســعد بالاشــتراك فى نادى رياضي، أو جمعيــة ثقافية، وطلاب المدارس والجامعات يكونون ســعداء حال توظيف طاقاتهم الشــبابية فى أنشطة يقدمون عبرها الخدمات لأهلهم، وهناك من تشبع غريزته السياســية والانضمام إلى حزب سياسي، إلا أنّ مثل هذه الأوعية قد يصعب وجودها فى دول ما قبل «الرأســمالية»، أو ما قبل هذه المرحلة ذاتها، وهو أمرٌ بالطبع لا يتحقق فى مناطق نائية فى الســودان بدرجة نســبية، نســبةً لغياب مؤسسات الدولة الحديثة، والدولة هى الإطار العام الذى يضم الحكومة والأحزاب والمنظمات والمجتمع». ويشير الدكتور تيسير محمد أحمد على برؤية ماركســية إلى أنِّ «الدولة ليست مجرد مؤسسة فقط أو مجرد تركيب، بل هى مركب علاقات معقد خلقته اختلافات وصراعات العلاقات الاجتماعية واشكال التنظيم الاجتماعى المتطابقة معها، ولذلك، الدولة ليســت مستقلة عن الطبقات الاجتماعية أو عــن صراعاتها، بل هى فى ذاتها نتاج حقائق الواقع الاقتصادية والاجتماعية. ولكن هناك فى المجتمع. بشــكل عام مصالح متنافســة وصراع مرير من أجل الهيمنة» (٤٥). ، إلا أنَّ الدكتور أبكر آدم اسماعيل بنحو منحىً ثقافيــاً فى تعريفه لعلاقات المجتمعات الســودانية مع الكائن المســمى الدَّولة، ويقول «إن السُّــودان دولة مصنوعــة وقصيرة التجربة - أقل من قرنين منذ قيام الدولة الحديثة فيه - وهذه الدولة الحديثة مجرد شكل تم إلباسه على مجتمعات

(٤٥) د. تيســير محمد على، زراعة الجوع فى الســودان ديســمبر ١٩٩٤، الترجمة العربية، ص ٤٧.

تقليدية مختلفة ثقافياً، ومتفاوتة تاريخياً تم جمعها حســب مقتضيات خارجية متمثلة فى مصالح الاســتعمار وتوجهاته فى الأســاس، ولما ذهب الاسىتعمار خلف شكل الدولة وراءه لهذه الكيانات للتنازع حوله كل بأسلحته القديمة، التى ليس من بينها مالك لافق يستوعب ضرورة التوازن من أجل التعايش السلمى، التوازن بين حاجة الدولة الى النظام وحاجة هذه الكيانات إلى التعبير والممارسة والتطلــع. وبرغم صحة التنظير أن التعدد مصدر للإغناء، الا أن الواقع يســير بعكس ذلك خاصة على مستويات السلطة والاقتصاد والإعلام، ولأن كل حزب بمــا لديه فرحون فقد بــرزت النزاعات الدامية حول الســلطة والحروب الأهلية وأزمة الهوية» (٤٦). كما يواصل أبكر رؤيته فى مقال آخر (قراءة نقدية لخطاب المهدية الجديدة «وهى المجتمعات القرابية (قبائل، قوميات، طوائف، عصبيات) ووجودها الاجتماعى يخفى طبقيته الرأسية فى أشكال أفقية من مراكز وهوامش لا تكون الهيمنة فى أساس الفوارق فيها لعلاقات الإنتاج فحسب، وإنما تتداخل الأبعــاد الأخرى؛ العرقية، الدينية، المذهبية.. إلخ» (٤٧). ويشــدد أبكر فى رؤيتــه القائمة على الجدليــة الثقافية»ولا يعرف النظــام الاجتماعى هنا التمايز الواضــح بين البنيتين التحتية والفوقية، بــل الغالب فيها هو تداخل عناصرهما بصــورة تجعل نظام المجتمع برمته عبارة عــن بنية كلية واحدة مما يخفى الصراع الطبقي، وبالتالى ضعف الوعى الطبقي. وأبرز سمات هذه البنية هي:

ـ هيمنة العلاقات الطبيعية (القرابة، العصبية، القبيلة) والعلاقات الإيديولوجية (الدينية، الطائفية، والمذهبية..).

ـ ســيادة (الوعى الفئوي)[٧] (العصبية القبلية، التعصب الطائفي، التضامن الحرفــي/ أو الإقليمى أحياناً). ب/ المجتمعات ماقبل الرأســمالية المشــوهة:

(٤٦) أبكر آدم، مرجع سابق.

(٤٧) نفسه.

التراتبية المزدوجة: هى الطابع العام لمجتمعات الدول التى صنعها الاستعمار، المكونة من مجتمع أو مجتمعات قرابية متعددة أُلبست شكل الدولة الحديثة، فصارت لا هى تدار بالشكل الذى يتناسب وبنيتها وإمكانيات تطورها الداخلية، ولا هى استطاعت تغيير بنيتها لتتناسب مع شكل الدولة الحديثة، فأصبحت حقلا من التناقضات الرأسية الطبقية، والأفقية الإثنية الثقافية (الكلية)، وهو ما نسميه تناقضات المركز والهوامش. أى أن التراتبية الاجتماعية ذات طابع مزدوج، فصعود الفرد يحدده البعد الرأسى المتعلق بعلاقات الإنتاج وفى نفس الوقت يحكمه وضعه الإثنى الثقافى (القرابي) فى الوضعية/ الدولة (٤٨).

إذاً، ومن كل ما سبق يمكن أن نخلص إلى أن الدولة بمعناها المفاهيمى والوظيفي، هى كيان محدد، فوق رقعة جغرافية يسكنها أناس يحملون موروث حضارى / موروثات ثقافية، ومعتقد / معتقدات دينية، يوحدهم المصير، والمستقبل، والمصالح المشتركة، و يمكن تحديد هوية هذا الكيان بمدى فاعليته فى رسم خطوط هندسة اجتماعية، تضع حدوداً بين الهياكل المعنية بالتشريع، والقضاء، والحكم، والخدمات، وتوفير الأمن، للأفراد، والمجتمعات فى داخل هذا الكيان، وفض النزاعات فيما بينهم، ويشترط لفاعلية هذا الكيان هيكلته على أسس ديمقراطية، تراعى قيم المساواة والعدالة الاجتماعية، وتوفر شروط الحرية، للجميع، دون تحيز إثني، أو ديني، أو طبقي، وفى حال اختلال هذه المعايير يتعرض هذا الكيان إلى تهديد، وقد يتعرض للنسف من أساسه، فلو؛ مثلاً كانت هناك جماعات مختلفة ثقافيا، وحضارياً، ودينياً، فقام أحد هذه المجموعات باستغلال هذا الكيان لمصالحه، فهذا يعنى إلغاء حقوق الآخرين، وهم بالتالى إما أن يستسلموا للأمر الواقع وفق موازنات القوى فيرضخون للقهر، ويسلمون للاستبداد، أو يقاوموا هذا الاستغلال، أو يخرجوا عن مظلة

(٤٨) مرجع سابق.

هــذا الكيان، أو يتواطأ بعضهم مع من هو أقوى، أو يشــعرون بلا مبالاة، أو إحبــاط من واقعهم. وفى كل الأحوال فإن هــذا الكيان معرضٌ للاهتزاز، أو التأرجح، أو الانهيار اذا ما كان ؛ هشاً، أو مصنوعاً.

إن الدولة هى آليــة لتحقيق المصالح، وإدارة الصراعات وفق عقد اجتماعى يطلق عليه «دســتور»، وهو الذى يحدد هوية الدولة وشكلها، وعكس تنوعها الثقافى والدينى والعرقي، وإذا ما فشــلت الدولة فى أن تكون مرآة يرى الجميع أنفســهم خلالها، فهى بالطبع لا تشــعرهم بأنها دولتهم، إن لم يصفوها بأنها «دولة عنصريــة»، إن كانت متحيزة إلى جماعات إثنية محددة، أو دينية، فى حال تعبيرها عن ديانة واحدة، أو قبلية، فى حال الفشل فى أن تكون هى دولة للجميع، وبالتالى ســقطت عنها صفة «المدنية»، و» الديمقراطية»، وهما كفيلان بإسقاط سمة «الوحدة عنها.

إن حدثاً مثل انفصال/ اســتقلال الجنوب يكشــف بجلاء الضعف والهشاشة فى ما يســمى بالدولة السودانية، وتصويت السودانيين الجنوبيين لخيار الانفصال فى اســتفتاء حق تقرير المصير فى يناير ٢٠١١، مثَّــل الضربة القاضية الأولى لهــذا الكيــان، أما لا مبالاة الآخرين بخطورة مثل هــذا الحدث، أو أن المعبد ســوف ينهد من فوق رؤوسهم، فهذا يعنى فقدان الوجدان المشترك، حتى فى ظل وجود مصالح مشتركة لا يمكن تجاوزها حتى بعد قيام دولة أخرى جديدة. فالعنصريون لا يشــعرون بالخطر، بل يشــعرون بالفرح انطلاقاً من إحساسهم بالخجل من وجودهم مع آخرين وفق تصوراتهم لهم «أقل شــأناً منهم» أو على أقل تقدير لا يشــبهونهم، ، فوجودهم معهم فى كيان وحيد حسب ظنهم، هو تقليل من شــأنهم، لا سيما؛ من يشعرون بنقاء العرق، وبضرورة صفاء زجاج المرآة!. وسيكولوجياً فإن من يعاد إنتاجه، كمثال على ذلك العرب المستعربة فى السُّــودان، تشعر بالدونية حال وجود آخر يكشف لها عدم صحة تصوراتها عن الدولة ومكوناتها، هذا الآخر يذكرها بمعاناتها فتسعى للأنقضاض عليه، بطريقة

أشـــرس من طريقة الأصل نفسه، وفى معظم الأحيان فإن المتطرفين والمتعصبين عادة ما يكونوا يعانون من عاهات نفسية.

وهذا الموقف السلبي، وردود الفعل المتراوحة ما بين الكراهية لدى العنصريين، والصفويـــة لدى من يدعون بأنهم «ديموقراطيون»، وهو أمر لا يختلف فى ذات الوقـــت عن ضعف التفاعل مع تطـــورات الأوضاع فى مناطق الجنوب الجديد بالنيل الأزرق، وجنوب كردفان، ودارفور.

إنّ أزمة الدولة الوطنية، هى واحدة من أزمات العقل السُّـــودانى السياســـي، فاضطـــراب الهُويـــة، وغياب الدولة الوطنية، هو ما يقود إلى انتشـــار النعرات العنصرية، والانتماءات القبلية، والدينية، وهو أمر يؤدى إلى بروز أهمية القبيلة وعلو كعبها فوق كعب الإقليم، والتعصب للإقليم على حســـاب الدولة، فكان الانحيـــاز للعرق والجهة، وانعـــدام الانتماء للكيان الجغرافـــى الجامع، بهياكله المتحللة، لأنهـــا تداخلت فيما بينها، وعجزت عـــن عكس هوية الجميع، وهى ظاهرة تاريخية، فحقا فإن السُّودان أُلبس لباس الدولة الحديثة قسراً.

لقد بدأت الدولة السُّـــودانية الحديثة فى التكوَّن فى القرن التاســـع عشر، أى مع بدء الحملة التركية المصرية لاســـىتعمار السُّودان من أجل «المال والرجال»، فقد دخل الأتراك بجيوشـــهم فوجودوا دويلات صغيرة، مثل السلطنة الزرقاء، وســـلنطة الفور، والمسبعات، بعد أن سيطروا على الشمال، وحين أرادوا التقدم نحو النيل الأزرق، رد عليهم الملك بادى الســـابع، وهو أحد ملوك الســـلطنة الزرقـــاء، «لا يغرنكم انتصاركم على الجعليين والشـــايقية، فنحن الملوك، وهم الرعيـــة»، وهى تأكيد علـــى تناثر كيانات قبلية، لا رابـــط وطنى بينها، فهزيمة مجموعـــة من المجموعات لا يثيـــر حمية وطنية لدى الآخريـــن لنجدتها، بل يختصرون الطريق بأن هؤلاء «رعية»!.

والســـلطنة الزرقاء، أو سلطنة سنار، هى واحدة من روافد العقل السُّوداني، ولو بشـــكله الإقصائي، أو القبلي، فهى مملكة «١٥٠٤م - ١٨٢١م» نشـــأت

فـــى تحالف بين قبائل عربية وأفريقية وافدتـــين، هما العبدلاب، وزعيمهم عبد الله جماع، والفـــونج، وزعيمهم عمارة دنقس، وتختلف الروايات على أصل الفونج، فيرى البعض أنهم شـــلك، فيما يعتبرهم البعض بأنهم من بنى أمية، كما تســـمى المملكة باســـم «السلطنة الزرقاء»، فى إشـــارة إلى لونهم الأسود، والملاحـــظ أن السُّـــودانيين يطلقون على اللون الأســـود «أزرق»، أو «أخضر»، ويصف البعض هذا بأنه «عقدة نقص وهروب من الوصف بالســـواد»، لتصل الســـمة ملازمة لكثير من الســـودانيين، برغم أن بلادهـــم مربوطة بهذه الصفة» الســـودان»، وقد يكون الوصف بالخضرة وجها من أوجه النزوع إلى العروبة فى نفوس الســـودانيين لأن أحد العرب القحاح وصف نفســـه بالخضرة فقد جاء فى كتـــاب (الكامل فى اللغة والأدب لأبى العباس المبرد) وكتب أخرى قول الفضل بن العباس بن عتبة بن أبى لهبٍ :

وأنا الأخضرُ من يعرفُني أخضرُ الجلدةِ فى بيتِ العربْ

كما تســـمى السلطنة كذلك «ســـنار» وهى العاصمة، أو «الفونج» كتعريف باســـم أهم السكان المكونين، حيث قسم المتحالفون سلطنتهم ما بين «الفونج، ، وعاصمتهم سنار، والعبدلاب وعاصمتهم «حلفاية الملوك»، كما قسمت السلطنة بقية أطرافها على أســـاس اثني، ومهما تفاوتـــت الروايات حول أصول الفونج وتاريخ الســـلطنة التى قامت على أرض حضارة سنجة القديمة، جنوباً، أو انها امتداد لمملكة مروى فى الجزء الشـــمالي، أو المقرة وعلوة، التى كانت عاصمتها سوبا، إلا أن السلطنة تبنت اللغة العربية، وكوَّنت أول مملكة إسلامية سودانية. وســـاهمت فى عملية التعريب والأســـلمة التى انتشرت فيما بعد. لتتحول إلى أيدولوجيا «اسلاموعروبية» حاولت نسف ملامح السودان الكوشي، أو النوبي، وهـــى أول من وضع لبنة مفهوم «بوتقة الانصهار، وتكوين قومية ســـودانية، محصلتها إعادة إنتاج كل المكوِّنات السودانية الآخرى فى سياق ثقافى واحد.

كما قامت ســـلطنة الفور فى الفترة من ١٤٤٥ م – ١٨٧٤ م»، وهى ظلت

عصية على الاســتعمار التركى لأكثر من عشــرين عاماً، حتى تمكن الزبير باشا «أحد تجار الرقيق المشهورين فى مناطق بحر الغزال من هزيمة الفور وضم سلطنتهم «رمزيا»، وتحت إدارتــه إلى الإمبراطورية التركية، «وما أن أنجزت عملية الغزو حتى بدأ الحُكم الجديد فى تنفيذ سياسات اقتصادية بعضها سريع العائد وبعضها بعيد المدى» (٤٩). و قد» كان النهب هو الســمة الغالبة فى سياســات الأتراك الاقتصادية، وهو نهب يتم عبر الأتاوات والضرائب والجبايات بغرض الحصول علــى أكبر قدر من الموارد المالية والعينية، بما فى ذلك الذهب والبشــر، وكان البشر أحد أسباب فتح محمد على باشا للسودان، و فى «سبيعنات القرن التاسع عشر قد تبلورت طبقة من أمراء تجارة العبيد الأقوياء الذين حولوا هذه التجارة بواسطة استيعاب التجار المنافســين ذوى الموارد المحدودة «بزرايبهم» كما أعادوا تنظيم عملياتهم لتصبح بمثابة مشاريع كبيرة أقرب إلى الشركات، وذات شبكات لوجســتية معقدة لاقتناص الرقيق ونقلهم، فيما تفاوتت محاولاتها لوقف نشاط تجارة الرقيق ما بين المد والجزر، حيث تشــدد أحيانــًا، وتغض الطرف أحايين مقابــل الولاء والطاعة مــن قبل تجار الرقيق وكان أبــرز التجار الأقوياء محمد أحمــد العقاد فى منطقة شــرق بحر الجبل بالمديرية الإســتوائية، والزبير رحمة منصــور فى بحــر الغزال» (٥٠)، ومع أن الأتراك ســعوا إلى تكوين أول دولة بمعناها الحديث فى الســودان، فقد واجه الاســتعمار التركى صعوبات جمة؛ لوجســتية، وطبيعية، وسياسية فى عملية بناء وتكوين دولة حديثة فوق أرض بــلاد مترامية الأطراف، متنوعة المناخات، ومخلتفة الضاريس، التى تتدرج من الصحراء إلى الغابات، ومن الســهول إلى الوديان، فى وقت كانت فيه وسائل

(٤٩) د. محمد سعيد الغزال، تاريخ السودان الحديث، ص ٩٣.

(٥٠) روبرت أوكلينز، تاريخ الســودان الحديث، ترجمة مصطفي الجمال، القاهرة، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، ٢٠١٠.

الاتصـــال والمواصـــلات لا تزال متخلفة، إلا أن الأتراك أسســـوا نظم إدارية باســـتجلاب موظفين وعمال أوروبيين، وأتراك، ومصريين، كما اعتبروا اللغة التركية لغة التواصل والعمل، مع وجود ضعيف للغة العربية، وحاولت التركية تطويـــر الزراعة، والعمل التجاري، أما الإســـلام؛ فقـــد «هيمنت عليه تقليدياً طقوس الصوفية الشـــعبية التى لا تعترف بها البنية الشرعية للإسلام فى مصر، ولذا فإنه بعد الفتح التركى – المصرى حاول كل حكام مصر اصلاح الإســـلام الســـوداني، بواســـطة تعيين رجال دين من مصر ليحتلوا أعلى المناصب المتعلقة بالمسائل الإســـلامية، وقد عمل هؤلاء لاستبعاد كل الصوفيين الذين ازدروهم باعتبارهـــم جهلاء، ومروجى خرافات غير أن صوفية الأولياء الشـــعبيين هذه هى نفســـها التى أصبحت المحرك الحيوى للمهدية التى ســـتقضى فيما بعد على الحكم التركى – المصرى فى الســـودان، كما لا تزال الصوفية حتى اليوم عميقة الجذور فى الحياة الدينية للريفيين على عكس من الإســـلام السلفى الذى يعتمده الإســـلاميون، وقد جرى تدريجياً خلال فترة الحكـــم التركى التحويل الدينى للسودانيين كى يقبلوا بالإسلام الرسمي» (٥١). ورغم كل ذلك فأن الإستعمار التركى كان بداية علاقة السودان بالدولة الموحدة.

ثـــم جـــاءت الثورة المهديـــة ١٨٨١ م – ١٨٩٨ م، وهـــى حركة مقاومة شـــعبية، نجحت فى توحيد قطاعات واسعة من السودانيين تحت زعامة الإمام محمد أحمد بن عبد الله المهدي، الذى توفى بعد أن ســـيطر على الخرطوم، وأنهى الحكم التركى بعد أشهر قليلة ليخلفه خليفته عبد الله التعايشي، وكان أبرز ملامح الفترة المهدية هى قيام دولة إســـلامية ضعيفة فاقدة الســـيطرة على الأطراف وســـط حروبات أهلية، ونمو صـــراع ذو منحى عنصرى قائم على ثنائية «الأشـــراف»، و» الغرابة» أو «أولاد البحـــر»، و»أولاد الغرب»، وهى

---

(٥١) روبرت أو كولينز، مرجع سابق.

نزعة تعكس ثنائية مستمرة فى السودان، وبالطبع فإن الخليفة التعايشى فشل فى فرض سلطته المركزية بسبب الحروبات الداخلية والخارجية، فقد دخل الخليفة عبد الله التعايشى حروباً داخلية معظم فترة حكمه، فلقد حارب الخليفة الكبابيش، والداجو، والمساليت، والفور، هذا عدا خلافاته الكبيرة مع «الأشراف» «وبالرغم من يمين الولاء الذى أقسمه كل من «الأشراف» و»اولاد البحر» فإنهم لم يكونوا مستعدين للمرة بقبول حكم الخليفة عبد الله، وبادروا على الفور بالتآمر والاطاحة به باستدعاء جيش المهدى الكبير فى الغرب بقيادة محمد خالد، وهو دنقلاوى من أولاد البحر، وابن عم المهدي، ومن ناحية الخليفة قد تحرك بحزم حيث عزل خالد، وأمن الجزيرة بإمدادها من الجنوب لأم درمان، وفى أبريل ١٨٨٦، أمر الخليفتين الآخريين بحل الحاميات الشخصية، المسلحة، ووضع أفرادها تحت إمرة الخليفة قائد فرقة «الراية السوداء» أخيه غير الشقيق، وأقرب مستشاريه «يعقوب محمد طرشان» (٥٢)، كما حاول التعايشى التمدُّد فى اتجاه الحبشة شرقاً، ومصر شمالاً، فى وقت تعانى فيه دولته من ضعف الإمكانات المالية والبشرية، وهو ما خلق دولة بعمر قصير لم يتجاوز ١٤ عاماً انتهت باستعمار بريطانى من جديد، وقيام دولة «كولينيالية» ركزت خلالها الإدارة البريطانية على انشاء مشاريع زراعية فى مشروع الجزيرة ودلتا طوكر بغرض رفد أسواق الامبراطوية بالقطن لمنسوجاتها، فيما أقامت السلطة الاستعمارية مشاريع طرق وسكك حديدية لتخدم ذات الغرض. وفى ذات السياق يشير الدكتور صفوت فانوس فى مقال نشرته صحيفة «الأحداث» قائلاً» شرعت الحكومة البريطانية فى عملية تنمية اقتصادية راسمالية فى أواسط السودان، وذلك بغرض جعل السودان مكتفيا ذاتيا من الناحية الاقتصادية، ولضمان تزويد مصانع الغزل والنسيج البريطانية بالقطن. وصاحبت تلك

(٥٢) روبرت، مرجع سابق.

التنمية الراسمالية – كما يحدث دائما- تطور فى جوانب متعددة شملت إنشاء خط للسكة الحديد وموانئ وطرق معبدة ومصادر للطاقة ومؤسسات تعليمية. تفضى التنميـــة الاقتصادية دوما إلى تفاوت (تفاضـــل) طبقي، وأهم طبقتين فى المجتمعات الرأســمالية هما الطبقة المالكــة للثروة، والطبقة العاملة، وبين الطبقتــين توجد قوى اجتماعية أخرى مثــل البيروقراطيين والمهنيين.»، ويرى فانوس «أن المشــهد الاقتصادى والاجتماعى والسياســى الحالى فى الســودان لا يمكن فهمه إلا فى ســياقه التاريخي، أى فى ســياق التطور الرأسمالى فى البلاد أثناء وبعد الحكم الاســتعماري (٥٣)، والملاحــظ أن البريطانيين ركزوا على مشاريع اقتصادية فى الوسط أكثر من بقية أطراف السودان، مثل مشروع الجزيــرة فى عام ١٩٢٥، والذى هدف لزراعة القطــن لتصديره إلى مصانع لانكشــير فى بريطانيا، وربط المشروع ووسط السودان وشرقه بخطوط سكك حديدية للمســاهمة فى التصدير، كما ســعى الاســتعمار البريطانى المصرى لتوطيد أركان حكمه إلى ترســيخ القبليــة، واثارة العنصرية الموجودة أصلاً ما بين الشــماليين أنفسهم، أو بين الشــمال والجنوب بواسطة سياسات «الأرض المقفولة»، وقد كان السير هارلود مايكل، السكرتير المدنى البريطانى فى الفترة من ١٩٢٤- ١٩٣٤، هو من نصح الحاكم العام الســير جون مافيرى بضرورة حكم الســودان من بعد، بدعم السلطات المحلية والقيادات التقليدية، وصدر مرســوم ســلطات المشــايخ عام ١٩٢٧، و» على العكس من تطبيق الحكم غير المباشــر فى الشــمال كان لتطبيقه فى الجنوب أهــداف أبعد مدى، ذلك أن البريطانيين كانوا قد وطدوا العزم على مســاعدة الإرســاليات المسيحية فى التصدى للتغلغل الإســلامى بالجنوب، وفى عــام ١٩٢٢ أصدرت الحكومة مرسوماً لجوازات السفر والتصاريح، بمقتضاه أُعلن كل الجنوب منطقة مغلقة،

(٥٣) صفوت فانوس، صحيفة «الأحداث» السودانية.

ومن ثم إبعاد أكثر دعاة الإســلام تأثيراً، ويقصد بهم التجار «الجلابة» (٥٤). والغريب أن الاســتعمار البريطانى كان يدعم التعليم الدينى عبر الخلاوى فى الشــمال، وعبر الإرســاليات فى الجنوب أكثر من التعليم الرسمي، فيما كان يفرض استخدام اللغة الإنجليزية شرطاً للعمل، وهو أمر ساهم فى المستقبل فى إضعاف الوحدة الوطنية بين طرفى الســودان، والهجرة المباشرة وغير المباشرة نحو القبيلة، أو الجهة أكثر من الانتماء إلى رقعة جغرافية بمســاحة مليون ميل مربع، يتعايش فوقها سكان مختلفون عرقياً ودينياً.

ثم نال الســودان استقلاله فى يناير ١٩٥٦ م على طبق من ذهب» و» صحن صينى ما فيهو شــق ولا طق» على حد توصيف الســيد إسماعيل الأزهرى أول رئيس ســوداني، وكان الاستقلال نتيجة موازنات دولية دفعت بريطانيا بالتخلى عن عدد من مســتعمراتها، ومن ضمنها الســودان، وتم ذلك دونما مقاومة، أو تضحية كبيرة ســوى من تحركات معزولة هنا وهناك أكبرها ثورة اللواء الأبيض فى عام ١٩٢٤، وما أفرزته من إشــكالات الهوية، ومأزقها، الذى أراده بعض النخبة «باسم الشعب العربي»، فيما أصر على عبد اللطيف بجذوره الأفريقية، وهو منحدر من الدينكا «الشــعب السودانى النبيل» مع أن الثورة لم تخرج هى ذاتهــا من عباءة وحــدة وادى النيل، وردود أفعال ثورة ١٩١٩ م فى مصر، ثم تحركات مؤتمر الخريجين، وهى مطلبية فى أغلبها.

لقد خرج الاســتعمار وخلف وراءه دولة «كولينيالية» هشة المشاعر الوطنية، ومضطربة الهوية، ويرى البروفيســور تيسير محمد أحمد على فى ورقة بعنوان «الســودان. . . . الاستقلال ومأزق المشــروع الوطني» «فى غالب الأحوال ما يكون الاستقلال المرحلة الأولى فى عملية البناء الوطني، مربوطة بالشعور بنمو الحقوق السياسية والتحرر من السيطرة. ولابد أن يتضمن، ليس فقط التخلص

(٥٤) صفوت، سابق.

من المستعمر، بل التحرر الكامل من كافة العلاقات، والبنى، والهياكل، وحتى المفاهيم التى خلفها المستعمر، واستبدالها بأخرى تأطر لمشروع وطنى كامل يقابل احتياجات الشعب والدولة المستقلة. إن بلادنا اليوم تقف على مفترق طرق، جراء السياسات التى مارستها هذه النخب، والتى أوصلت الدولة إلى الدرك الأسفل، والمجتمعات السودانية إلى نقطة تفضيل خيار الانفصال همساً أو علانية، وسيطرة المنظمة الأممية على مايربو من ثلثى مساحة السودان(دارفور، الجنوب وجبال النوبة)، فماذا تبقى إذن؟(٥٥)؟ ، فيما يشير د. الحواتى إلى أن «ثقافة كلية غردون التذكارية، مما تشبع الخريجين وآلية الثقافة الخديوية، ولا أقول المصرية، مما كانت تحكم رتاج الفعل الوطنى الخلاق- بسياج قوي- من أوهام الصفوة فى ذات الوقت، وإن صح التعبير فقد اختنقت العمامة بين قضبان البرنيطة والطربوش، وكان النيل رهين المحبسين فى القاهرة ولندن، وما أتيح لسواقى الخرطوم غير التدجين والترويض، ظلت لغة «التبرير» والمساومة هى الأكثر هيمنة ونفوذا- وظل «الحلم الوطنى فى عقول النخبة «خطوة لا تستدعى الاقتحام، وإن استدعت الاختراق حكما وتوسطا - وعلى هدوء السطح ظلت الأعماق- مكانا وزمانا تمور بالإنفعال - وهو انفعال اكسبته الأحداث فيما بعد خصوصية الشتات والمواجهات الدامية» (٥٦) أما مؤتمر الخريجين فقد كان عبارة عن جمعية لنخبة محدودة من المتعلمين، الذين انشغلوا فى المناظرات الأدبية والثقافية، وحتى مذكرتهم الشهيرة فى عام ١٩٤٢ م كانت تركز على التعليم والصحة والخدمات.

وفى ذات السياق يرى الدكتور حيدر إبراهيم «لم يهتم السودانيون بعد الاستقلال ببناء دولتهم الوطنية، والتى كان لا بد أن تكون دولة وطنية، ديمقراطية، تعددية

(٥٥) د. تيسير محمد على، ورقة، الاستقلال ومأزق المشروع الوطنى.

(٥٦) الحواتى، مرجع سابق.

الثقافــات، وعلمانية أو مدنية، ولكن الســـودان خضع لعمليـــة طويلة ومركَّبة لتوظيف الدين سياســـياً، ابتدرته القوى الطائفية التقليدية، وأكملته قوى جديدة محافظة» الإخوان المســـلمون بمسمياتهم الســـودانية المختلفة، ومع زج الدين فى السياسة وجعله أساساً ممكناً لأى دولة سودانية قادمة، كانت هذه مقدمة لتهميش كل العناصر غير المسلمة واعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية، وفى هذا التوجه وأد لفكرة الدولة الوطنية الموحدة، ومن هنا أسس حكم الإسلامويين بقصد، أو لا وعى للتفكك الحتمى للدولة السودانية قبل أن يكتمل بناؤها الذى تعطل منذ الاســـتقلال» (٥٧). إن الدولة بمحتواها المفاهيمى والوظيفى فى الســـودان بدأت تتشكل مع الاســـتعمار التركي، ثم البريطاني، حتى ورث السودانيون دولةً من بريطانيا دونما عناء، أو تضحيات كبيرة، فكان نتاج ذلك نشـــوء ذهن كســـول، لا يبحـــث فى الأعماق، بل انخـــرط هذا الذهن فى صراعات طائفية، فكان أن شـــهد السودان حالةً من الفوضى السياسية، وظلت السلطة تُتَداول عسكرياً، أو عبر انتفاضة شـــعبية بين نخب المركـــز، دون اختلاف فى البرامج، والرؤى، بل أن الفرق بين النظام العســـكرى وذاك الذى يجيء عبر انتخابات، وهى مســـألة «اجرائيـــة» (٥٨) فى مفهوم الديمقراطية»، لم يكن ســـوى اختلافات كمية،، لا نوعية، أو هى عملية تنقل وتأرجُح؛ ما بين الاســـتبداد العسكري، والاستبداد الطائفي.

ولاشـــك أن غياب مشـــروع الدولة الوطنية كان أحد عناصـــر تقوية أواصر القبلية فى البلاد والانتماء إليها لدرجة التعصب، وكلما انحسر وجود منظمات المجتمع المدنى أضطر الأفراد للهروب نحو مؤسسات اجتماعية راسخة، لحمايتها

(٥٧) د. حيدر إبراهيم، كتابات سودانية، العدد ٥٣، أكتوبر ٢٠١٠.

(٥٨) إجرائية، نقصد به المسائل المتعلقة بالانتخابات وإجرائها وتشكيل المجالس النيابية والسلطة التنفيذية، والفصل بين المؤسسات.

من الآخرين، لا سـيما فى غياب الدولة بمؤسساتها الخدمية والأمنية، فالدولة فى ولايات السـودان النائية لا تعنى سوى آلة قمع لجمع الجبايات والضرائب، وممارسة الاستبداد، والتدخل فى خصوصيات الناس، أو قد تظل غائبة، فلا تظهـر إلى حيز الوجود إلا عنـد الكوارث مثلما يحصل فى دارفور بانحيازات الدولـة فى الصراعات القبلية، والجهوية، ودعـم مجموعات ضد مجموعات أخرى باتباع سياسـة فرق تسد، من جهة، أو من موقف آيديلوجى من جانب آخر، ومع حاجة الإنسـان للانتماء، وهى غريزة طبيعية وحاجة نفسية، يتقوقع السـكان المحليون داخل قوقعة القبيلة، وليشـبعوا غريزة الانتماء من أثدائها، ووفقاً لنظريات علم النفس «وهرم إبراهام ماسلو» فإن الفرد يحتاج إلى إشباع الحاجات الأساسـية كالأكل، والشرب، والمسكن، والملبس، ثم بعد ذلك يفكر فى الانتماء إلى أسـرة، وقبيلة، أو حزب سياسي، أو أى جمعية من جمعيات المجتمع المدني، ومن ثم إشـباع الغرائز الأخـرى مثل الحب والإبداع وتحقيق الذات فى قمة الهرم.

إنّ الفرد السودانى غالباً ما لايستطيع تلبية حاجته الطبيعية فى الانتماء، عبر انتمائه للدولة، ولذلك نجده يهرول مسرعاً نحو حضن القبيلة، وتفسير ذلك هو أنَّ فترات الحكم العسـكرى الطويلة التى شـهدها السُودان محت كل ما هو مرتبط فى ذاكرته بالأحزاب السياسـية، وأدوارها، وأنّ آليات تلك الأنظمة كرست للتشـويش على مفهوم الديموقراطية كفكرة، ومنهج والخلط بينها وبين الممارسات الحزبية، وفشل تلك المنظومات فى ممارساتها، فصارت الديموقراطية تعنى «الأحزاب»، وبالتالى صار من العسير العزل بين الفكرة والممارسة، وفى ذات الوقت فإنَّ عجز هذه الأحزاب قوى من هذا الاعتقاد، وسـاعد الجماعات الشـريرة، ذات الأجندة الضيقـة، والتطلعات الصغيرة، فـى انجاح مغامراتها فى الانقلاب على الديموقراطية والإنفراد بالحكم، وممارسـة القهر والاسـتبداد على الناس باسـم مصلحة الوطن العليـا، أو الدين، أو العرق، كما أنَّ كثرة

القيود التى تفرضها الحكومات المستبدة على النشاط الطوعى تؤدى إلى ضعف منظمات المجتمع المدني، أو المنظمات غير الحكومية أو «NGOs»، يحدث ذلك فى وقت تظل فيه الدولة غائبةً فى معظم الأحيان، فلا أثر لها سوى عند جباية الضرائب، أو ممارســة القتل والتعذيب، أو اثارة الفتنــة بين القبائل ذاها، أنّ الطبيعى فى مثل هذه السياقات التاريخية وفى مثل هذه الظروف التى تتسم فيها «الديموقراطية الإجرائية «بضعف الأحزاب، وقوة زعيم الطائفة، وضعف الدولة وأدوارهــا فإنَّ القبيلة هى التى تحمى الفرد من مخاطر داخلية وخارجية بما فى ذلك اعتداءات القبائل الأخرى، وأفراد العشــيرة هم الذين يقفون مع الفرد فى الأتــراح والأفراح، ولذلك فإنَّ الدولــة بمعناها المفاهيمى والوظيفى فى مخيلة مثل هذه الشــعوب، تكون هى أشبه بالكائن الخُرافي، أو قل هى طائر الرخ، الذى نسمع به ولا نراه، هى شيئ هُلامي، بلا ملامح، بلا وجود، بلا تأثير، فلذلك ينسحب ولاء الشــخص منها إلى الجهة، أو الطائفة، أو القبيلة، وفى داخل القبيلة يبحث الفرد عن البطون والفروع، والعشائر والأسر الممتدة، وهى ليست ظاهرة فى الأرياف القصية وحدها، بل صارت ظاهرة لا نستثنى منها حتى المدن، والجامعات ؛ حيث تنتشــر روابط القبيلــة وأنديتها، ولا تزال فى العاصمة ذاتها نسمع عن روابط وأندية المحس، والزغاوة، والشوايقة، ويسمى الدكتور أبكر هذه العلاقة بنمط الأســرة البطرياركية» فإذا عرفناها بأنها الأسرة الممتدة التى تحتوى أكثر من جيلين، وتعتبر الأســرة النووية – أى علاقة القرابة مــن الدرجة الأولى – مجرد فــرع من فروعها او امتداد من امتداداتها، نجد أن هذا النمط هو الســائد فى أغلب بقاع الســودان (لا نفرق بين أحد من قراه أو مدنه). ولدى كافة الكيانات الثقافية والاثنية التى يفوق عدد الأســرة الواحدة فيها المائة فرد كما عند بعض القبائل فى جنوب الســودان. ومشكلة هذا النمط أنه يربى الفــرد غالباً على نوع من التبعية الصارمة، يصل إلى أحيان كثيرة إلى درجة إلغاء اســتقلاليته فى أمور هى إلى الخصوصية أقرب، مثل اختيار الزوجة

بالنســبة إلى الرجل أما بالنسبة للمرأة فلا قياس». وهذه التبعية الصارمة تتجلى فى اللاوعى الجمعى، أو ما يصطلح على تسميته بعقلية القطيع، حيث يتبع كل الأفراد سلطة القبيلة. فالدولة فى السودان لم تتشكل بالمعنى الحقيقى للدولة الى اليوم. «والسودان من اكثر الدول تعددية فى الأعراق والثقافات، فهناك أكثر من ٥٠٠ قبيلة ومائة لغة، إن التعدد ليس هو المشــكلة فى حد ذاته. لكن المشكلة هى كيفية إدارة هذا التنوع، وانعكاسه فى هوية الدولة، وهو ما يرفع أو يخفض درجات الوطنية.

إنَ غياب الدولة الحديثة ســاهم فى نمو القبلية، و غرس شــعور اللامبالاة، وضعف الانتماء لمجموع كلى اسمه الوطن، والوطن هو أرضٌ وبشر، وهياكل، وحقوق، وواجبات، وعبر الحقوق والواجبات تأتى صفة «الوطنية». . ومفهوم «الوطنيــة كثيراً ما يقود النــاس إلى منزلقات حرجة، أو مطبات نفســية تحت ضغوط الابتزاز السلطوي؛ ترهيباً أو ترغيباً مثلما يعرض نظام الإنقاذ كثيراً من المواطنين لمثل هذه المواقف، مثل الدفاع عن البشــير، ودعمه حتى فى أخطائه، أو جرائمــه، كقضية المحكمــة الجنائية الدولية حيث تقتضــى «الوطنية «وفق عرف «الإنقاذيين» مســاندة البشير، ورفض قرارات المحكمة ضده باعتباره رمزاً للســيادة الوطنية ، هكذا، وبلا مقدمات، أو مسوغات مقنعة، أو طرح أسئلة من شــاكلة من هو البشير؟. كيف جاء للســلطة؟. وماذا ارتكب من جرائم؟ وما هى المبررات التى تجعلنى أدافع عن شــخص يدعى أنه هو الوطن؟. ولماذا تماهــى الرئيس فى الوطن؟ وكيف الفصل بينهما؟ ودون اخضاع الذهن لعملية نشاط وتســاؤلات ونقد؛ وفى غياب العقل النقدى والجدلى فإن كثيرين يقعون فى فخاخ هذه الابترزازات العاطفية، ويقع ضمن الكثيرين حتى عناصر تُصنف على أنها «ديمقراطية مثلما حصل فى حرب هجليج. فهى كانت حرب البشير لا الوطن، بل كانت هى ما طفا من جبل جليد أزمات البشير الكثيرة، مثل الضائقة الاقتصادية، والصراعات الداخلية، والاحتقانات بين المواطنين، وهى التى قادته

إلى الحرب لكى يشكل موقفاً «لا صوت فوق صوت المعركة».

لقــد ابتذل الإنقاذيون معنى «الوطنية» ومفهومها، وصاروا يُوزِّعون صُكوك الوطنيــة، لمن يُريــدون، وينتزعونها عمن يكرهــون، وكأن الوطن هو ضيعة خاصة بهم، وكأن ســكان هذا الوطن ليس ســوى عبيــدٌ يأتمرون بأمر الحاكم باســم الله فى الأرض، ويلبون له رغباته، ونزواته، فإن رفضوا فهم «عملاء» أو «مرتزقة» دون أن يفهم الإنقاذيون أنه من العسف، واللامعقول أن تقنع فرداً بالدفاع عن أرض، أو عن زعيم، فى وقت تُنتزع فيه كل حقوق المواطنة منه، فهو غير حر، أو أســير الزنازين الحقيقية والمجازيــة، منزوعٌ منه حق التعبير، وحق العمل، وحق الحياة نفسها، وهل الوطنية هى شعارات، وأغنيات فارغة المحتوى والمضمون؟.

فماذا نتوقع من شــخص لم يجد فى الرقعة الجغرافية المســماة السودان سوى القمع؟. وأنه لا يعرف معنى الحقوق، ولن أكون مغالياً إن قلت إن هناك آلاف النساء بولاية الجزيرة مثلاً مع أنها ولاية وسطية؛ لم يقمن طوال أعمارهن علاقةً مع هــذه الدولة، فهنَّ لا يحملنَ حتى أوراق انتمــاء مثل البطاقات، وجوازت السفر، أو شهادات التعليم؟. وهناك من هن فى شرق السودان أضعاف ذلك من النسوة اللائى لا يعرفن شيئاً اسمه الدولة لكنهن يدنّ بالولاء لشيخ مثل سليمان على بيتاي، أو لناظر الهدندوة الشــيخ تِــرِك، أو لناظر البنى عامر دقلل. وهو بالطبع قولٌ لا ينطبق على النســاء وحدهن بل يشــمل كل الناس هناك، فالقبيلة أقوى من الحكومة، وناظر القبيلة أهم من المعتمد، أو حتى الوالى نفســه، وفى الجنوب يعرف الناس الســلاطين أكثر مــن معرفة المحافظين، وفى دارفور حتى نزاعاتها نجدها تأخذ المنحى القبلي، و «النزاعات فى دارفور قديمة قدم القبيلة، ومن خلال استقرائنا لتاريخها منذ العام ١٤٤٥ وهو تاريخ تأسيس سلطنة الفور الإسلامية. كانت دارفور بشكلها القبلى منذ ذاك التاريخ بل من قبل ذلك بكثير. فقد كانت مســرحاً لحروبات الداجو وتأسيسهم لمملكتهم بإزاحة قبائل الميما من

فروقـــى وايرنقى وتمبيرى وغيرها من القبائل بدارفـــور»(٥٩). و تعد القبيلة فى دارفـــور واحدة من أبـــرز مكونات المجتمع الدارفورى نســـبةً لبدائيته من جهة، ولمســـاحاته الشاسعة من جهة اخرى، ولفشل السلطة المركزية فى أداء دورها فى خلـــق مناخات التنمية والاســـتقرار، وتوفير الأمن للســـكان. فهناك فى دارفور يقســـم الناس إلى «ديار» وتعنى وطن مثل «دارفور» فى الجنوب، و«دار زغاوة» فى الشمال، و «دار مساليت» فى الغرب، و «دار رزيقات فى الجنوب الشرقى». ومـــع أن المنطقة تســـمى دارفور مما يعنى أنها أرض قبيلـــة الفور، أكبر مجموعة اثنيـــة فى المنطقة، إلا أن المنطقة تنقســـم فعلياً إلى تقســـيمات فرعية يطلق على كل منها اســـم دار وتعنى وطن، وكل دار تشـــكل الهوية الاجتماعية والسياسية والثقافيـــة للمجموعة المحددة ـ إذ ترى فيها تجســـيداً لمكانته الاجتماعية وحياتها الجماعية وحيزها الثقافى. ولذلك رغم التقسيم الرسمى للمنطقة إلى محافظات ومجالس... إلخ فان التقسيمات التقليدية إلى دار تظل هى الأكثر أهمية فى إطار الجماعات السلالية (الإثنية)»(٦٠) والقبيلة بأعيانها وسلاطينها لها إدارتها الأهلية التى قد يفوق نفوذ ســـلطاتها السلطة المركزية أو الرسمية فى الإقليم بما فى ذلك سلطات الولاة، وذلك لطبيعة المنطقة الجافة والقاسية. فللإدارة الأهلية صلاحيات حفظ الأمن، والنظام العام، وتحصيل الضرائب، والبت فى النزاعات. وتشـــمل تلك الصلاحيات ســـلطات قضائية تمنح للنظار والسلاطين والشراتى والأمراء. ومثال لذلك «جبال النوبة»؛» وطبقاً للعادة، لم تجلب الزعامات القبلية التماسك

(٥٩) أحمد عبد القادر أرباب – تاريخ دارفور عبر العصور ، مطبعة جامعة الخرطوم، الطبعة الاولى ١٩٩٨ ، ص ٣٢ -٣٣ – منقول عن على أحمد حقار ، البعد السياســـى للصراع القبلى فى دارفور ،٢٠٠٣، ص ١١٧

(٦٠) د. محمد ســـليمان محمد ، الســـودان حروب الموارد والهوية ، ٢٠٠٠ ، دار كمبردج للنشر، ص ٣٤٧.

الاجتماعــى بين مجموعات النوبة، ولكنه تحقق بفعل وســائل أخرى مختلفة، وهــى الكهنة التقليديون (الكجور)، ومجموعات الأنداد (تنظيم المتســاوين فى العمــر)، فالعديد مــن المجموعات النوبية كانت عبارة عــن «مجتمعات بدون دولة»، وتُحكم بواســطة العرف والإجماع والشورى، ولكن البريطانيين كانوا فى حاجة للزعامات فبدأوا فى خلق مؤسســات عشــائرية، وانتخاب الزعماء لها، أو (دعم المرشحين للانتخاب الشــعبي)(٦١) »، ومع وصول جماعات التطرف الدينى بالتحالف مع المؤسســة العســكرية اكتملت حلقات الإقصاء فى السُّودان باختطاف كل مشروع الدولة لصالح شريحة صغيرة من نخبة المركز، إلا أنها هى أكثــر النُّخب تطرفاً، علاوةً على أنّها نُخبٌ تنقصها الكفاءة الأخلاقية، والوطنية لإدارة بلاد فى حجم السُّودان، لأنها ضيقة الأفق، ومستبدة، وفاشية، زاوجت بين السُّــلطة الدينية، والعســكرية، ومعروف أن الجيش السُّودانى تخصص فى حروبات داخليــة، وأهلية، ومارس القتل والعنف الممنهج ضد المدنيين؛ إلا أنَّه جيش لم يشارك فى أى حرب وطنية، لحماية السيادة، بل ظل يتدخل فى الأمور السياســية، ويترك مهامه فى الدفاع، وقد تورّط الجيش السُّودانى فى حوالى ١٦ انقلاباً ومحاولة انقلابية عسكرية منذ الاستقلال، وكان محصلة هذا التزاوج بين المجموعات الفاشية، والآلية العسكرية نزيف مستمر، ودوامة من الحروبات التى لا تنتهي، وسقوط شنيع لمشروع الدولة، فانحدرت فى مستنقع الفشل الآسن.

٣ – الـدَّولة الفاشـلة

ومفهوم الدولة الفاشلة» جاء نتيجة حوارات. ولكن من روج له وأعطاه شعبية هو الكاتب الكندى مايــكل ايقانتيف فى كتابه The warriors Honour ا

(٦١) نوبة السودان، مواجهة الإبادة، أفريكان رايتس، سبتمبر ١٩٩٦، ص ٧٨.

الـــذى يصف لوردات الحرب والمليشـــيات والجيوش غير النظامية التى تعمل فى أجزاء من افريقيا والبلقان والقوقاز وآســـيا الوســـطى». ويشـــير الدكتور حيدر إبراهيم فى هذا السياق فى مقال صحفى بصحيفة «الصحافة «إلى أنَّ العلامات الإنذارية الدولة الفاشـــلة» تبدأ الدولة فى الفشل عند عجزها فى السيطرة على حدودها الدوليـــة، أى ترابها الوطنى، عندما يتدهـــور إجمالى الدخل المحلى ومؤشـــرات الأمم المتحدة للتنمية البشـــرية التى توضح تدنى مســـتوى المعيشة وتلبية الحاجات الأساســـية. كذلك عنما ينتشر الفســـاد وتبدأ القيادة فى فقدان شرعيتها وشعبيتها. أما المرحلة الحرجة فهى التحول التدريجى من عنف داخلى منقطـــع إلى حرب أهلية كاملة. ويصنف حســـب التعريف الســـابق عدداً من الدول باعتبارها فاشـــلة أو ذات قابلية للفشـــل مثل الصومال وليبريا وسيراليون وجمهورية الكنغو الديمغراطية وانجولا والســـودان وكولومبيا والبوسنة وكوسوفو وافغانســـتان(طالبان) واليمن وجورجيا». ويعتمد المقياس للدول الفاشلة على مجموعة من المعايير والمؤشـــرات العلمية ويشرف عليها عدد من علماء السياسة المعرفون عالمياً، حيث تتراوح مؤشـــرات القيـــاس بين حالة الاقتصاد فى الدولة المعينة، حقوق الإنســـان، الخدمات العامة، حكم القانون، إضطهاد المجموعات المحليه، بالإضافة إلى عدد المعاير الأخرى.

ويذكر ان السُّـــودان ظل محافظاً على مرتبته، بين أكثر ثلاثة دول فشـــلًا فى العالم، طوال السنوات ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ - ٢٠١١، بينما تصدر القائمة كأفشل دولة فى العالم فى العام ٢٠٠٧ حسب تقارير «فوريسن بوليسى «الأمريكية.

الدرجات التفصيلية التالية توضح القضايا التى تســـتند عليها مؤشرات قياس نسبة السودان كدولة فاشلة :

٩,٩ - من عشرة...... فى النزوح الداخلى واللجوء

١٠ - من عشرة..... فى الاضطهاد المنهج ضد مجموعت بعينها

٧,٣ - من عشرة..... فى الانهيار الاقتصادي

٩,٥ – من عشرة. . . . . فى انعدام سيادة القانون
٨,٥ – من عشرة. . . . . . فى الخدمات العامة
٩,٤ – من عشرة. . . . . . فى حقوق الإنسان
٩,٥ – من عشرة. . . . . فى التدخل الخارجى فى الشؤن الداخلية
٩,٧ – من عشرة. . . . . . فى ممارسة الأجهزة الأمنية للقمع

٤ – الـذاكرة المثقـوبة وتوقـف تعـاقب دورات الحضـارات

لكل إنســان ذاكرته الخاصة، وهى تمثل ما عاشــه من تجارب، وما تلقاه من معلومــات، وتفاصيل، وما اســتطاع تخزينه منهــا، وقدرته بعد ذلك على اســتدعاء هذه التفاصيل فى الوقت المحدد، ، وقد تســاعد هذه الذاكرة الإنسان فى الخروج من بعض مآزق راهنة، أو حتى فى رسم وتخطيط لرؤى مستقبلية مســتفيدأ مــن معلوماته وتجاربه، وقدرته بعد ذلك علــى التحليل والتوليف، والمقارنة والاســتنتاج والاســتقراء، واذا ما عممنا مسألة الذاكرة هذه، وحوَّلنا الفرد إلى مجتمع، أو إلى شــعب، فبالضرورة فإن لكل شــعب ذاكرته، وكل ذاكرة هى عبارة عن وعاء يعج بمخزونات حضارية، تمثل تراثه المادى والمعنوي، والنفسي، وذاكرة الفرد حسب تعريف أندرسون للذاكرة Anderson ١٩٩٥ : «أنها دراســة عمليات استقبال المعلومات والاحتفاظ بها واستدعائها عند الحاجة «كمــا تُعــرّف الذاكرة : «بأنها جزء من العقل البشــري، وهى مســتودع لكل الانطباعات والتجارب التى اكتسبها الإنسان بواسطة تفاعله مع العالم الخارجي، وبواســطة الحواس وهى إنطباعات توجد على شكل صور ذهنية، وترتبط معها أحاســيس ومشاعر سارة أو غير سارة للإنسان»، وحين يصبح الفرد بلا ذاكرة/ فهــذا يعنى أنه بلا تاريخ، أو ماضٍ، وأن ذاكرته مثل غربال لا تحمل كثيراً من التفاصيل المهمة، وبالتالى ســتتصعب مهمته فى الحياة، وفى مواجهة معضلات

يوميـــة، أو كيف يخطط لمســـتقبله، فهو قد يعيش حالةً من التخبط، ويتســـم سلوكه بالعشوائية، يخطئ ويصيب بلا تخطيط، بل يترك أمره للصدفة وحدها، وللظـــروف المحيطه به، أما حين يكون مجتمع بلا ذاكرة فهو يعنى بلا تاريخ، ولا حضارة، فهو مجتمع يعانى من مرض انقطاع دورة الحضارات!.

وبلاد السودان، هى بلاد سبقت كثير من دول العالم فى حضاراتها، والكل يعلـــم عراقة حضارات وادى النيل، وهى تبدو فى الجزء الأعلى، أو الشـــمالى منه، فى مصر الفرعونية مثل شـــمسٍ تشرق كل صباح، لترسل الحياة والضياء والأمـــل، إلا أن فى وادى النيل الأدنـــى تكاد تكون هذه الحضارة مجرد أطلال متناثرة هنا وهناك، أو جينات فى دماء الســـودانيين، الممتزجة بحضارات كوش ومروى والمقرة، وسنجة، والشـــهيناب، وسنار. لكنها تبدو مثل طيفٍ يظهر، ويتلاشى مع أمواج الزمان. وليس من الصحيح أن نقول إن بلاد مثل السودان هى بلاد بلا حضارة، فهو قولٌ لا يقبله منطق التاريخ، إلا أن ســـؤالنا هو عن اســـتمرار دورات تلك الحضارات، وانعكاسها فى حياتنا، ومدنيتنا، ومعمارنا، وهويتنا، وفى حاضرنا، ومستقبلنا، وبالطبع، وبعيداً عن العواطف كانت مملكة نبتـــة أو «كوش» من أعظم ممالك ذلك الزمـــان العريق، فهى مملكة تمددت من «الشـــلال الرابع، بالقرب من كريمة وجبـــل البركل حتى حدود مصر، وتعاقب على حكمها ملوك أقوياء مثل بعانخي، وشبكا، وكاشـــتا، وتهراقا، أو ترهاقا، وهـــو كان صاحب طموح، غزا به الأشـــوريين، والمصريين، ثم هناك حضارة مـــروي، وهى حضارة عرفت علـــى مر التاريخ بصهر الحديد، واســـتخدامه فى صناعة الأســـلحة، والآلات الزراعية، وهى حضارة ممتدة من شمال مدينة شـــندي، وتدل الحفريات، والآثار القديمة، من أهرامـــات، ومعابد، وأوانى فخارية فى مروي، والبجراوية، والمصورات على عظمة إنســـان هذه الحضارة، ثم تلت حضارة مروى حضارات ممالك نوباتيا أو فرس، وعاصمتها والمريس، والمقرة وعاصمتها علوة، وهى أول مملكة ســـودانية تعتنق المســـيحية لقربها من

مصر، ثم بعد قرون، وشـــمالاً قامت الســـلطنة الزرقاء، وغرباً سلطنة الفور، وفى كردفان قامت مملكة المسبعات. ، وبالطبع فإن لكل مملكة أو سلطنة من هذه السلطانات أو الممالك حضارتها، إلا أن ما يلفت الانتباه هو أن تلك الحضارات لم تقم وفق تسلســـل زمانى ومكانى لينتج عنه عملية تراكم، أو تلاقح، وخلق إرث صلب تبنى عليه الحضارات اللاحقة أعمدتها فى بناء الحضارات السودانية، فمملكة مروى بعظمتها كانت قد انهارت تحت ضربات مملكة أكســـوم الأثيوبية، وملكها عيزانا، والذى قام بتدمير كل آثار الحضارة المروية المعمارية، والإنتاجية، وجاء ذلك بعد مناوشات داخلية مع مجموعات من نوبة الجبال، وبجا الشرق، لتكون الضربة القاضية بيد الأثيوبيين، فتنســـف أسس حضارة شامخة، فتضيع علـــى الســـودانيين فرص تراكم التجارب، كمـــا أن كل مملكة من هذه الممالك والســـلطنات قامت، وبينهـــا فواصل زمانية ومكانية طويلـــة، فنجد أن نوباتيا ودنقـــلا قامتا جنوبا لمروي، وأن علوة كانت تقـــع جنوباً لهاتين المملكتين، بل وبعـــد فاصل زمنى امتد قرونـــاً طويلة، ثم تلى ذلك عملية تجريف مســـتمرة من قبل الســـلطات الســـودانية المختلفة ؛ بمحاربة تلك الحضارات، إما بإهمال متعمد، أو غير متعمد، أو بواسطة سياسات ممنهجة، وواعية، تهدف إلى فصل الذاكرة الســـودانية ومحمولاتها الحضارية، ومـــا تحمله من مكونات مهمهة للغاية فى مســـألة تشكيل الهوية الســـودانية، فنلاحظ ضعف اهتمام الحكام، بمـــا يتطلب حفظ التـــراث الحضاري، مثل المتاحـــف، و حماية وصيانة وحفظ الآثار، أو حتى تشـــجيع الناس على استخدام أسماء أسلافهم، وما تشير إليه من مدلولات، بالإضافة إلى تشـــجيع اســـتخدام اللغات القومية، والبحث فى الجذور، وبـــث فنون الحضارات والثقافات المختلفة عبر وســـائل الإعلام، أو تضمـــين تلك الحضارات فى مناهج التعليـــم بطريقة منهجية، ونحن على هذا التجاهـــل لحضاراتنا القديمة يوصلنا نظـــام المؤتمر الوطنى قمة الانحطاط عبر ما أطلق عليه «المشـــروع الحضاري» وهو مشـــروع أحادي، وإقصائي، وشمولي،

ومُعَادٍ للتاريخ، وللحضارات السابقة، و يتبنى منهجاً تأصيلياً، يرد أصلنا إلى الإســـلام والعروبة، بإقصاء المكونات النوبية والمســـيحية والزنجية، بل احتقارها ومحاربتها بضراوة باســـتهداف رموزها، وتاريخهـــا، ومكوناتها الثقافية، وقد اســـتخدم نظام «الإنقاذ» فى حربه الضروس هـــذى أيدولوجية الدين والعروبة، ولذلك حصلت عملية منظمة، وسياسة ممنهجة لفصل الذاكرة الجمعية، وتفريغها من محتوياتها الحضارية، وتؤكد الباحثة الأمريكية الدكتورة ســـاندريلا هيل فى ندوة فى صحيفة «أجراس الحرية» فى يونيو ٢٠٠٨ استخدام العنف فى عملية فصل الذاكرة خلال النزاعات الســـودانية، وتشـــير إلى أن سياسات العنف تجاه الذاكرة تتمثل فى «تغيير الاســـماء، والأماكن قســـراً، إزالة المعالم التاريخية، وطمـــس المدافن، حجب التعليم، ومنع اســـتخدام اللغات واللهجات المحلية، وفرض التعاليم و التفاســـير الدينية، منع التحدث باللُّغات واللَّهجات المحلية، فـــرض عادات مجموعة محددة أخرى مثل عـــادة ختان الإناث، إبادة المثقفين، إعـــادة توطين الناس بعيدا عن مواطنهم الأصلية وإجبارهم على العيش وســـط إثنيات مختلفة عنهم»(٦٢).

وهى كلها آليات اســـتخدمتها نخب المركز فى الســـودان بشكل عام، إلا أن الاســـتخدام الواســـع، والممنهج لهذه الآليات، ظهر فى سنوات نظام الإنقاذ، وهى عملية بدأت من تغيير أســـماء المـــدارس الابتدائية والثانوية، حيث غيرت السلطة الفاشية معظم الأسماء وبدلتها بأسماء صحابة، وصحابيات إسلاميين، وأسماء إسلامية أخرى مثل ؛ مصعب بن عمير، وثويبة، وسمية بنت الخياط، وخولة بنت الأزور، لفرض هوية جديدة على كل الســـودان، وشملت الحملة بعض الأحياء، والشـــوارع، مثل «الأندلس» و» يثـــرب» و» أبوبكر الصديق»، وحتى «عمر المختار»، وتقول الطرفة إن ســـودانياً سافر قبل استيلاء مجموعة

(٦٢) ساندرا هيل، ندوة بصحيفة «أجراس الحرية» ، يونيو ٢٠٠٨.

الإنقاذ على السلطة في يونيو ١٩٨٩، وعاد إلى مدينته بعد عدة سنوات، فلفت نظره أن سائق التاكسي أخبره بان هذا شارع «القعقاع»، وهذه مدرسة «الخنساء»، وذلك مسجد خالد بن الوليد» فتلفت الرجل يمنةً ويسرى، وقبل وصوله منزله صرخ بأعلى صوته «يا أهل قريش. . يا أهل قريش أين هى داري»؟ فخرجت زوجته له، وهى غاضبة وتسأله «ياراجل جنيت؟ فقال لها «لا يا امرأة ظننت أننى فى بلاد قريش».

إن عملية تجريف الذاكرة السودانية، من تراثها القديم، ومن الارتباط بحضاراتها النوبية والمسيحية، وصلت حد إطلاق اسم أبودجانة على أحدى داخليات جامعة الخرطوم بديلاً عن اسم البطل التاريخى «تهراقا» ، وأبو دجانة هو أحد عناصر الحركة الإسلامية الطالبية ممن قتلوا خلال الحرب فى الجنوب، وجبال النوبة. وكان يمكن أن يسمى النظام باسم عناصره أى منشآت جديدة تم انشائها مع الإبقاء على الذاكرة القديمة، ومخزونها الحضاري، والتاريخي، لكنه الرعى الجائر، وعقلية البدويين، بل أن النظام، وفى كل حركة، وفى كل قرار، ظل يؤسس للترسيخ لهوية جديدة، بغرض محو ما فى الذاكرة الجمعية من حضارات، أو حتى خبرات نضالية، مثل التجمعات والعصيان المدني، بغرض فرض سيطرته، وذلك بتكسير النقابات العمالية والمهنية، وإحلالها بأخرى تحت السيطرة، ويتمثل هذا فى عملية تجريف ممنهج للعقل السوداني، بإبعاد الكفاءات المهنية، والوطنية، والإدارية فى سياق عملية «التمكين»، والنزيف بالتخطيط لأبعاد آلاف العقول، حتى صارت بلادنا «بلاداً لتصدير الأطباء، والنبق» على حد وصف وزير المالية السيد على محمود، وهو صاحب تقليعات غريبة، ومثيرة.

لقد تم فصل مئات الألاف، بينهم أساتذة جامعات، وأصحاب تخصصات مهمة لتنمية البلاد، كما تم تدمير منظم للسكة الحديد، والقطارات، والعمال، ومشروع الجزيرة بمزارعيه وعماله ومحالجه. كما شملت عملية التجريف

ترحيل قســرى لمئات الآلاف فى إقليم دارفور وجنوب كردفان وشرق السودان، فى ســياق عملية «إبدال وإحلال» لتغيير «ديموغرافية «المنطقة، وإبعاد الســكان المحليين، وإبدالهم؛ بمهاجرين جدد، وفى الغالب يكونون من حملة أيديلوجيا الإســلاموعروبية، لاحتلال الأراضى الزراعية، وتأســيس حلف مع النظام، باعتبارهم دروعاً بشــرية لــه، أو وحدات هجوم متقدمة فــى عمليات جرائم الحرب، والإبادة الجماعية.

وأسس النظام لسياسات تجريف الذاكرة من الانتماءات الوطنية عبر عمليات غســل دماغ ممنهج، وذلك بحظر بث أغنيات وطنية تتحدث عن انتفاضات، أو ثــورات جماهيرية مثل أكتوبر ١٩٦٤، وأبريل ١٩٨٥، وعزل الأجيال الجديدة عن تاريخها واستيعاب الخبرات القديمة، فلا عدنا نسمع أغنياب للعمالقة محمد وردى «مثل أكتوبر الأخضر»، وكيف يكسر الثوار حواجز السجون، ولا ملحمة محمــد الأمين، ولا أغانى عركى ومصطفى ســيد أحمــد برمزيتهما الوطنية، وحبهما للوطن والحرية والسلام، فالنظام يهدف إلى فصل هذه الذاكرة الجميلة، وحشــو الذاكرة بغناء مغاير، وأفكار مغايرة، وبنــاء أجيال «جهادية» لا تغنى ســوى أغنية واحدة، وبصوتٍ مشروخ، ولا ترسم سوى لوحة واحدة، وبلون باهت، ولا ترى ســوى النظام، ولا تفكر حتى فى محتوى شعاراتها الساذجة مثل «أمريكا روسيا دنا عذابها، على إن لا قيتها ضرابها».

وتشمل عملية فصل الذاكرة عمليات الترحيل القسرية لسكان مناطق السدود، وقد بدأت منذ حلفا القديمة، ثم أمرى وكجبار. وغمر تراث إنسانى عريق، و» عندما أعلن عن إنشــاء السد العالى تدافعت البعثات الأثريّة عند نداء اليونسكو لإنقاذ آثار النوبة وقضت بضع سنوات تنقب وتنقل آثار المناطق المهدّدة بالغرق. ولكن لم يكن هذا كافياً. ولدى جمعية الدراسات النوبية بالسودان وثيقة تاريخية هى عبارة عن محاضرة ألقاها الراحل البروفسير نجم الدين محمد شريف، فى مؤتمر (الإنســان والإبداع فى بلاد النوبة) عام ١٩٨٥م تحت اســم (الصراع مع

النيل لإنقاذ آثار النوبة) يحكى فيها عن تلك التجربة.

ولكن الآثار التى غرقت وعلى رأسـها الجزء الأكبر من كنيسة فرص وكنسية دبيرة الأثريّة وتماثيل سـمنه وبوهين وآثار جزيرة مينارتى وآلاف المناطق الأثرية ذهبت بلا رجعة رغم الجهود التى توفرت بمشاركة معظم البعثات الأثرية المهتمّة بالتراث النوبى فى العالم وقتها. وما يُلخّص هذه المأسـاة ما قاله عام ١٩٥٦م أسـتاذ التاريخ الشهير بكلية الآداب بجامعة الخرطوم دكتور هيكوك الذى قال: (حتى لا نُفاجأ بإقامة سدٍّ آخر علينا أن نعمل من اليوم استعداداً لذلك). لكنّ شـيئاً كهذا لم يحدث. وفى عجالة حدّدت مسـوحات سـدّ الحامداب ٧٦٢ موقعـاً اثرياً إلا أنّهم لم يتمكنوا من إنقاذ أكثر من ٣٨ موقعاً (والمواقع التى لم يتم اكتشـافها لابد أعظم. أمّا الآثار الواقعة تحت مقصلة كجبار ودال فهى بلا شـك أعظم بكثير. هل سمعنا - فيما يُثار عن هذه السدود- يوماً من يتحدّث عن آثار صاي؟.. أو آثار مسـيدة، أو عن أهميّة دراسة أو إنقاذ هذه الآثار فى الولاية الشـمالية؟، إنّ إغراق هذه الآثار التى بقيت لآلاف السـنين، ستكونُ جريمة نكراء ليس فى حقّ المنطقة النوبية أو الولاية الشمالية أو السودان فحسب، بل جريمة فى حق الإنسانية»(٦٣).

إن عملية غمر الآثار بالمياه، بسـبب إنشاء السدود، هى من أخطر عمليات السـطو على حضارات عريقة، وهو ما يسـاهم كذلك فى عملية فصل الذاكرة الجمعيـة، وهـذه العملية تتم كل يوم، وعبر تفاصيـل صغيرة حتى مثل حظر الأحزاب السياسـية، وايقاف الصحـف، واغلاق مؤسسـات كاملة، فما أن يسـتولى نظام عسكرى على السلطة فى السودان حتى يسارع بإغلاق كل المنابر التى يعبر الناس عبرها عن مواقفهم، ليبدأ فى التأسـيس لصحافة جديدة، وبلا

(٦٣) صلاح محجوب، «سـودانيز أونلاين» ، ندوة بالرياض عن الآثار والسـدود، أبريل ٢٠٠٨.

ذاكرة قديمة، وبأجيال مختلفة، فيفقد السودانيون مسألة تعاقب الأجيال، وتراكم الخبرات، وتبادلها من جيلٍ إلى جيل بدلاً عن البدايات الصفرية.

أما آثار سوبا؛ فقد لفتت انتباهي لها الصحفية النشطة لبنى عبد الله حينما كانت تعمل معنا بصحيفة «أجراس الحرية» في قسم التحقيقات، وقد لمست حماساً من الأستاذة لبنى تجاه قضية الآثار، فصرتُ بحكم مسؤوليتي أتعمد إبراز هذه التقارير والتحقيقات المميزة بتلخيص أهم ما فيها في الجزء الأعلى من يسار الصفحة الأولى، ثم الإشارة إلى التحقيق في الصفحات الداخلية، وقد أعدت الصحافية المثابرة لبنى كذلك تحقيقات عن الاعتداء على طوابي أم درمان، الواقعة على الضفة الغربية لنهر النيل، بتكسيرها أو أزاحتها كي تتم زراعة «الجرجير «في أماكنها!، بوعي أو بجهل، دون معرفة أهمية هذه الأثار، و التي تعكس جزءاً مهماً من تاريخ الدولة المهدية، وقوتها العسكرية، وتخطيطها الحربي، إلا أن «بدويي القرن الحادي والعشرين يعكسون لنا حالة التيه والضياع التي تحاصر السودان في ماضيه، وحاضره، ومستقبله، وبالعودة إلى تحقيقات «الخراب الثاني لسوبا (٦٤) «نجد أن «هنالك العديد من التقارير التي رفعت عن حالات الاعتداء، ولكن الجهات المسؤولة تغض الطرف. وثمة تواطؤ في مسألة حماية الآثار شاركت فيه جهات متعددة... و «التقارير المرفوعة تفيد بقيام مزارع ومجمعات سكنية، في مساحات واسعة من المدينة الآثارية(بسوبا شرق) الشاهد الحضاري لمملكة علوة المسيحية.. أما وزارة الزراعة ولاية الخرطوم فحدث ولاحرج، رغم نفيها قبل ثلاثة أعوام ان تكون قد منحت تصاديق بقيام تلك المزارع، وحمَّلت مسؤوليتها لهيئة الآثار، إلا أنه وبشهادة أصحاب المزارع فإنَّ لديهم تصاديق زراعية تخول لهم ممارسة الأنشطة الزراعية.. ويستمر التحقيق في كشف حقائق مثيرة «ففي مدخل المدينة تطالعك لافتة ضخمة، كتب

(٦٤) تحقيقات نشرت بصحيفة «أجراس الحرية» في الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١١.

عليها باللونين الأزرق والأصفر: (ولاية الخرطوم ووزارة الشئون الاجتماعية).. وسهمان يشيران إلى المدينة، أسفلهما معلومات عن الموقع الأثرى باللغتين العربية والإنجليزية. وغير بعيد عن اللافتة تظهر الأكوام الأثرية التى بدأت فى التلاشى [وهى تشبه القباب.] وذكر لنا: الأستاذ/ بشرى إسماعيل، مدير إدارة الآثار بأن أصحاب المزارع لا يلتزمون بعدم التعدي، رغم معرفتهم بأن هذه المنطقة أثريَّة.. داخل ذات المزرعة وجدنا أحد المزارعين، وهو يقوم بحراثة الأرض. ذكر بأن لديه تصديق بذلك. أيضا عامل الحرث على (التراكتر) أفاد بانه: مجرد عامل بأجر، ولا يعنيه الأمر كثيراً (يقصد أمر الآثار). حاول خفير المزرعة منعنا من الدخول للمزرعة، لولا وجود موظف الآثار، ورجل الشرطة التابع له؛ كان يمكن للخفير طردنا عنوة. ويبدو ان أصحاب المزارع يمسكون بزمام الأمور، ويمنعون موظفى الآثار من تأدية واجبهم فى هذه المواقع. وقد حدث أن تعرض موظف الآثار للضرب من قبل.. وحينما كان الطريق المؤدى للمدينة (تُرابِّي) كان مدير الآثار السابق المرحوم د. / أسامة عبد الرحمن النور يقوم بعمل أعمدة خرصانية، كدليل للعربات المتجهة نحو (مدينة العيلفون) حرصاً وحفاظاً على تلك الأكوام الأثرية القيمة، ولكن الآن بدأت أحزمة الاشجار، والمزارع، والمنازل فى حرم المدينة تجعل الزائر يفقد معالم المدينة الأثرية، التى بدأت تطمس بالتدريج، حيث أن الأعمدة المتبقية من(الكنيسة) التى كانت تمثِل أكبر كنيسة فى إفريقيا قد أخذت الأحزمة الشجرية تزحف نحوها، حيث تحتلّ مزرعة وحظائر (الكردي) مساحة واسعة، فى الاتجاه الشرقى للمدينة. فى الاتجاه الغربى توجد مزرعة أخرى.. كما تنتشر بعض المساكن التى أخذت فى الاتساع بصورة كبيرة، مدمرة الجزء الأكبر من المدينة.. أيضا أثناء جولتنا كان هناك عامل يسوق تراكتر، ويقوم بحراثة الأرض.. وقد كان معنا مسؤول من وزارة البيئة والآثار، فدلفنا إلى داخل المزرعة وما أن رأه العامل حتى لاذ بالفرار بصورة سريعة، لكن لحقته عربة الآثار حينها قام بتخبئة (الجرَّار) فى مزرعة

الكردي. وعندما رأى الموظفين أوضح أنه لا ذنب له فهو مجرد عامل!.. ذكر موظف الآثار: لمواطن يدعى / بشير على بشير بأنهم قد قاموا معه بحرث أرض عبارة عن (١٠) افدنة بها آثار، فذكر المواطن: انه لم يعط موانع.. وأوضح أن المسئول بوزارة الزراعة طلب منه؛ أن يقوم بحراثة الأرض اولاً ومن ثم تقوم وزارة الزراعة باعطائه (شهادة بحث) فهى مشروطة بحرث للأرض.. وزير وزارة البيئة والآثار ـ «حينها» الأستاذ/ ابو عبيدة عبد الرحيم الخليفة.. ستوضحناه عن دور وزارته فى ما يتم من تعديات على الآثار!؟ أوضح بقوله: أن قضية سوبا شرق من القضايا التى واجهت الوزارة خاصة وأن هنالك تعديات كبيرة حدثت بالموقع، وهو موقع يرجع تاريخه إلى ١٥٠٤م (القرن السادس عشر) وبهذا الموقع توجد ـ (مملكة علوة المسيحية..) وأوضح: أنَّ الموقع واضح للعيان، وبقايا الأعمدة هى أعمدة لكنيسة موجودة على السطح. كما توجد لافتة توضيحية، توضح أن هذا الموقع أثريٌّ. كما أكَّد أن التعديات الموجودة تمت بواسطة المواطنين، الذين أقاموا عددا من المزارع. وكثير من هذه المزارع فى حالة توسع مستمر بالطبع!.. ويقول الوزير: قمت مع أمين أمانة الكشف الأثري: بزيارة للموقع، ومنه اتصلت مباشرة بوزير الزراعة، عبر الهاتف. وتم اجتماع مع وزير وزارة الزراعة، وهيئة الآثار بوزارة البيئة والآثار. وتم تكوين لجنة من كل الجهات ذات الصلة.. ومن هذا الاجتماع تفهَّم الإخوة فى وزارة الزراعة ضرورة وقف التعديات، واتخاذ السياسات اللازمة لحماية الآثار، وتم تكوين لجنة لمتابعة هذا الأمر. ويؤكد الوزير: على أنه وجد الآثار فى وضع (وصفه بالمخيف) وأوضاعها بالمتردية فى كافة النواحي. وهنالك تهديد بانقراضها/ سواء كان بالأسباب الطبيعية، من أمطار وخلافها، أو تعرضها لعدم الصيانة، أو بفعل الإنسان بما يحدث من تعديات زراعية وعمرانية. خاصة ولاية الخرطوم التى يوجد بها ما يقارب الـ ٢٠ موقعا أثريا، و فى ١٨ يونيو ٢٠٠٨م نشرت صحيفة (حكايات) العدد (٣٣٨) خبرا، بعد ان عُثِر على (زير) مليئى بالذهب

بالمنطقة . . كشــفت مصادر مُطَّلِعــة عن: اتجاه رجال أعمال معروفين لشــراء اراض، بمنطقة (ســوبا شــرق) بعد أن أظهرت الحفريات، أنَّها جزء من (مملكة سوبا المسيحية) وفيها كنوز تعود لتلك الحقبة . . !! نلاحظ جشع القطط السمان فى أزمنة المشــروع الحضاري، وولعها الشديد بكنز الذهب والفضة، وبالطبع لا تنفقها فى سبيل الله، وفى ذات الوقت تنهب أهم مخزون للإنسان، الحضارة، والتاريخ، والذاكرة القديمة، والعريقة!، لكنه زمن الانحطاط والردة، والتردي. وقال مصدر [فضل حجب اســمه] إن المنطقة المعنية المحازية لمدينة العيلفون قد كشــفت عمليات البناء التى يقوم بها المواطنون فيهاعن كنوز وآثار تعود لمملكة ســوبا . . و قد دونت الشرطة، بمحلية شرق النيل بلاغاً عن العثور عن (جرَّة) مليئة بالذهب و (حِجل) لإحــدى الملكات، يفوق ثمنه الثلاثة ملايين جنيه . . ولفت المصدرالنظر الى ضرورة الانتباه لتلك المنطقة، التى تعد من المناطق الأثرية فى الســودان، ووجوب المحافظة عليها، باعتبارها من التراث القومي . . انتهى الخبر . ! وتأكد التعدى الذى يقوم به المواطنون على مرأى ومســمع من الجهات ذات الصلة . . أو فى حقيقة الأمر هم عناصر الحكومة ذاتها؛ إن لم يكن قادتها الحقيقيون! .

ـ مدير عام ادارة الآثار بوزارة البيئة والآثار: الأســتاذ/ بشــرى إســماعيل يوضح: أنه بعد قيام الوزارة كان من أولوياتها ملف سوبا . وقاموا بمجهود لكنه لن يكلل بنجاح؛ ما لم يتم قيام نقطة شــرطة دائمة بمدينة ســوبا شــرق . وأن المواطنين يقومون بالحرث والزراعة بدون تصاديق فى ضرب من الفوضى . .

وفــى تقرير آخر للزميلــة لبنى عبد الله عن ذات الموضوع، ونشــر فى عام ٢٠٠٩، بــذات الصحيفة نخلص إلى أن من المشــاهد المادية الحضارية النوبية المسيحية، الكنائس، المدافن، والرسوم الحائطية التى تزين جدران الكنائس التى عندما مر الرحالة روبينى ديفيد فى العام ١٥٢٣ وصفها بأنها كانت مبانى عظيمة وتتمتع بمعالم تاريخية مميزة وجد أن الخراب قد أصابها من قبل ووجد أن الناس

يسكنون فى أكواخ من الخشب. كما أكدت ذلك الحفريّات التى أجريت فى سوبا ١٩٥٠ -١٩٥٢ علـــى أنها مدينة ذات مبانٍ عظيمة من الطوب وتتمتع بحضارة عريقة وقد مكنت المقتنيات الموجودة معرفة مبانى وحضارة القرن التاسع الميلادى والخامس عشر ولكن عدم وجود مدوِّنات خلاف الكتابات البسيطة الموجودة على قطع الفخار لم تكن بالقدر الكافى وذكرت باسم الوديا فى الكتابات المسيحية فى العصور الوسطى، كما ذُكرت باسم علوّة فى الكتابات العربية مثل كتابات (بن سليم الأسواني) الذى ذكرها باسم سوبا وذكرها فى العصور الوسطى اليعقوبى فى أواخر التاســع الميلادى وكذلك (المقريــزي) ومن أهم ما وصل من الأخبار فى الكُتب ما كتبه ابن ســليم الأسوانى عن مدينة ســوبا وهو من كُتَّاب القرن العاشر الميلادى وقد وصف ابن سليم سوبا عاصمة علوة بأنها كانت فيها حسان ودور واسعة وكنائسها كثيرة الذهب، وبساتين مخضرة يزرع بها الكروم والعنب وكانت أعظم جيشاً وفيها الخيل البيضاء. كان هذا الوصف أساساً استندت عليه جميع الأخبار التى جاءت فيما بعد، وهذه الأخبار تصفُ ســوبا أيام ازدهارها ولا توجد بها أخبار عن سقوطها الذى يقترن مع مجئ الفونج فى القرن السادس عشر وسقطت نتيجة تحالف عمارة دنقس ملك الفونج وعبد الله جماع فى العام ١٥٠٤م. مدينة سوبا شرق ووفق إشارات العديد من المُختصّين أنها الأغنى من حيث الإرث الأثري، وقد بدأ التنقيب فيها بواســطة مدير الآثار بيتر شينى فى الخمسينات، وأصدر حينها نتائج التنقيبات فى كتاب صدر باللغة الإنجليزية عام ١٩٥٥م الطبعة الأولى، وكانت الثانية عام ١٩٦١م، تم طبعه بواســطة مصلحة الآثار السودانيّة، حينما كانت فى وقت قوتها، ويحتوى الكتاب على ملحق به خارطة توضع موقع المدينة الأثرية؛ بهدف منع التغوُّلات عليها، وإعلام من لا يعلــم بحدود المدينة الأثرية، والمعنى بالأمر فى المقام الأول مصلحة الآثار، أمّا الخارطة الملحقة مع الكتاب فقد أصدرتها مصلحة المساحة السودانية فى ١٩٥٥م موضحاً فيهــا حدود الموقع الأثري، وبعدها لم يتوّقــف التنقيب؛ إنما تواصل

بواسـطة المتحف البريطانى شرق أفريقيا وقام فى عام ١٩٨١ بواسطة د. دريك ولسبى ودانيال الذى وجد ثراء عظيما للمدينة من حيث الإرث التاريخى المتمثل فى التماثيل والشيح والتحف النادرة.

سوبا شرق؛ هى الأكثر ذخراً بالإثار، ذلك وفق ما أشار له كثيرٌ من المختصِّين، لكن رغم الجهود المزعومة من قبل الوزارة فى عمليات التنقيب والإنقاذ للمواقع الأثرية، يبقى السؤال قائماً ماهو مصير ومستقبل المواقع الأثرية فى تلك المنطقة؛ خاصة أن المنطقة عرضة لقيام مزيد الطرق والجسور والمنشأت؛ والتى تمثل تهديداً لمستقبل الآثار فى السودان، وتظل المخاوف التى أبداها الآثاريون من ضياع وفقدان الموقع الأثرى بسوبا ليحلق بركب الآثار الزائلة فى بقاع السودان المختلفة.

وتؤسس عملية فصل الذاكرة إلى خلق جيل بذاكرة بيضاء، يكتب عليها من يريد ما يريد، ويشكل الأجيال الجديدة وفق تصوراته هو للعالم، وللكون، ولإدارة الأمور السياسية، وهى ذاكرة، لا وجود بداخلها فى معظم الأحيان سوى لصور رجل إعرابى يشق صحراء العتمور، ويمتطى جملاً، ويحوم به فى كل السودان؛ بما فى ذلك الغابات الإستوائية، أو كما كانت، لينصب خيامه غصباً عن أنف تضاريس التاريخ، والجغرافيا، والمناخات، ليؤكد لنا «عروبتنا»، أو اسلاميتنا، حيث لا نرى صوراً أخرى فى ذهنيتنا لآثار سوبا، أو كوش، ومروي، ولا نسمع عن أفكار لبناء متاحف، تحفظ هذا الإرث، وتجعلنا قبلةً للسياح، و تروى عظمة التاريخ، لكن، وللمفارقة! فإنَّ ذات النُّخب فرضت علينا أسطورة «العودة إلى سنار»، ولو على خلفية خراب سوبا!.

إنَّ فصل الذاكرة، وآليات نُخب المركز لقهر الهامش والمتمثلة فى إقصاء، وتعليم وترميز تضليلي، واعادة إنتاج، وما يصاحب ذلك من عنف وعنفٍ مضاد، من قبل المجموعات المهمشة، والجماعات المقهورة، ، جميعها تساهم فى خلق عقلنا الجمعي، وما به من تشوهات، وعلل، من بينها؛ اضطراب

منهجية التفكير، حيث سـوء التنظيم الذهنى فى التصدى للواقع، فالعشـوائية والفوضى والتخبط فى اتخاذ القرارات هى وقائع معروفة داخل كل المؤسسات. يرتبط التخلف بمسـألة انعدام المنهجية وقصور التحليل العلمي، لذلك «ينكفئ الإنسـان المقهور على الملاحظة السـاذجة والانطباعات الأولية. يتسـم الذهن المتخلـف بالقصور فى الفكر النقدى إنه متحيـز فى أولية تفكيره فإما أن يكون مع أو ضد، كما يتسـم بانعدام المثابره.. التركيز فى أمر محدود زمنياً سرعان ما ينال منه التعب والتشـتت لذلك تنعدم الخطط البعيدة المدى فى تفكيره. كما أنه من السـمات البارزه انعدام الدقة والضبط كل شـئ يسـير بشكل اعتباطى ومعرض للتهاون والتراخى والاسـتهتار. أو بشكل أكثر وضوحاً العالم النامى يعيش ليومه فقط»(٦٥)، و هى سـمات يمكن ملاحظتها بسهولة، وبلغت ذروة تجليها فى سياسـات حكومة المؤتمر الوطني، حيث لا سياسات ثابتة، ولا رؤية مسـتقبلية، بل تعتمد العشوائية منهجاً، والتخبط سياسةً، فمنذ بيانها الأول فى يونيو ١٩٨٩، ثم سياسـات النقد الأجنبـي، ويكفى أن الحكومة الوليدة وقتها أعدمت شـابين هما مجدي، وبطرس بتهمة الاتجار فـى العملة الأجنبية، ثم عادت لتفتح الصرافات فى الشـوارع، وتحرر العملة تماماً، لتعود وتضع بعض القيود، وهكذا، وفى ذات موضوع العملة يكفى الإشـارة إلى أن السودان فى عهـد الإنقاذ بـدل عملته الوطنية ثلاث مرات خلال حوالى عشـرين عاماً من «الجنيه القديم» إلى «الدينار» فى سياق سياسات الأسلمة، ثم الجنيه الجديد بعد اتفاقية السلام الشامل فى عام ٢٠٠٥، لتعود إلى عملة جنيه آخر بعد انفصال، استقلال الجنوب فى عام ٢٠١١، مع الإشارة إلى أن العملة سبق أن تغيرت مع الديمقراطية الثالثة فى عام ١٩٨٥،، وهو أمر طبيعى لأن أحد الانقلابيين، وهو جعفر نميري، وضـع صورته على العملة، بعد أن غير عملات قبلها، وهو ما

(٦٥) حجازي، مرجع سابق ص ٦١.

يكشف التخبط الذى تعيش فيه النخب الوطنية، تجاه قضية مهمة، ووطنية مثل العملة، التى هى من رموز السيادة الوطنية.

وكذلك عشرات المشـــاريع التى تقوم فى لحظات انفعال، مثل «ترعتى كنانة والرهد»، والتوســـع فـــى الأراضى المزروعة قمحاً، وموضـــوع زراعة القطن، والسياســـات الزراعية المتقلبة من نفرة إلى نهضة رزاعية، وخضراء، وشعارات ديماجوجيـــة تدفع برئيس بلد ليرقص حتى ولو قص شـــريط «ترعة صغيرة مثل ترعة الإنقاذ» فى شـــمال الجزيرة، بمحلية الكاملـــين، وهى ترعة صغيرة تقدر مســـاحتها ببضع كيلومترات لكن «الإنقاذ» باســـتخدام دعايتهـــا الممجوجة فى مشـــاريع التنمية صورت أن «الترعة «ســـتكون مثل نهـــرٍ عظيم، أو مثل رقص الرئيس عند افتتاح أى كبارى من الكبارى التى تربط بعض المدن فى العاصمة ببعضهـــا البعـــض، وهو أمر يمكن أن يقوم به معتمـــد، أو وزير الطرق. لكنها الدعاية، والغوغائية، والتعامل مع التنمية كأنها منة تقدمها الحكومة لشـــعبها، وهناك من يشيد بانجازات الحكومة هذي، لكنه لا يسأل عن أكثر من ٧٠ مليار دولار كانت تمثل عائدات النفط خلال عشـــر ســـنوات، وفيما وُظِّفت؟. وكم يبلغ حظ الولايات من هذه الطرق والجســـور؟وللمفارقة، فإن معظم المشـــاريع التى يرقص فوقها الحكام تم تشـــييدها بقروض أجنبيـــة!. إن هذه الغوغائية؛ هذا يعكس لنا ببســـاطة، عدم الثقة فى النفس، والتخوف من المعارضين على وهنهم، وهو ما يبدو فى كل خطابات الرئيس، «ســـنضربهم»، «سنسحقهم»، «يتربصون بنا»، «أعداء الدين والوطن»، «يشـــربو من البحر المالح»، ويغتسلوا منه، فالبشـــير ظل فى معاناة طوال حكمه، وفى أزمة مســـتمرة قادت إلى أزمة شـــاملة لكل الوطن، الذى صار هو رهين له، وأصبح مستقبل أربعين مليونا، هو مستقبل شخص واحد، وهناك دليل مهم على التخبط الإنقاذي، هو ترهل الخدمة المدنية، وجيوشـــها الجرارة، لا ســـيما فوق قمـــة الهرم الوظيفي، حتى أوشك أن يكون الهرم مقلوبا، ليصل عدد الوزراء فى الحكومة الاتحادية وحدها

٧٧ وزيراً ووزير دولة، و١٢ من المســاعدين والمستشــارين بــلا مهام، ونائبان كذلك، وتقدر التقارير عدد الدستوريين من الوزراء والمستشارين والمساعدين فى الخرطوم والولايات حوالى ٨٢٨ دستورياً بدرجة وزير، أو وزير دولة، فى حين أن دولة مثل الولايات المتحدة، تبلغ مســاحتها أكثر من ثلاثة أضعاف السودان قبل الانفصال/ الاســتقلال، وعدد سكانها أكثر من ٣٠٠ مليون نسمة، لكن يبلــغ عدد الوزراء الاتحاديــين ١٤ وزيراً، مع كل هذا الحجــم من الاقتصاد، والصناعات، والمهام. أما التخبط والعشــوائية داخل مجتمعاتنا السودانية، يمكننا تقديم أمثلة من «عقلية يــوم الوقفة»، وتحديد المواعيد عندنا «بعد الفطور»، أو «بالنهار»، أو بعد صلاة العشــاء»، وهــى حالة عقل رعوي، أو زراعي، ليس له ســقف زمنى فى يومه، فهو يخرج إلى «حواشته» بعد صلاة الفجر، ويعود «الضحــى»، لينام نومة القيلولة، فيخرج فــى «الظهرية»، ولذلك لا غرابة أن كانت مواعيدنا «سودانية»، حتى الخطوط الجوية السودانية «سودانير» اشتهرت فى كل العالم بعدم الانضباط، وعدم احترام المواعيد، وكأن الجهات المســؤولة عن هذه المؤسســة تعتبر هذه الميزة» أمراً مقدســاً واجب الحفاظ عليه»، وطرق العاصمة تقدم دليلاً على الاســتهتار، وانعدام الحس الوطني، وســيطرة العقل المضطرب منهجياً فى التفكيــر، وفوضى لا تعرف النظام، إنّ حياتنا تحيط بها الفوضى من كل جانب، فوضى فى الســوق، وفوضى فى السياســة، وأيضا فوضى فى المعمار وفى الشــوارع، وهو حكم لا يحتاج الى اجتهاد، فقط تأمل وأنت فى حافلة مواصلات، أو أنّك تقود ســيارةً خاصة، أو عامة؛ كيف يعبر الراجلون الطرقات؟. وكيف تتخطى الســيارات الاشــارات الحمراء؟. وكيف يوقف الكثيرون سياراتهم وكأن الشوارع هى ملكهم، وحين تستفسر ربما يشيعك المخطئ ببذيء القول، والإساءات والتجريح، وكأنك أنت المخطئ، لا اعتراف بالخطــأ ولا اعتذار عن الخطأ! . هى فوضى عامــة، و نضيف إلى ذلك صغير تفاصيل مثل، أكياس النايلون الطائرة، وقوارير المياه المرمية فى قارعة الطرق،

وتشـــوهات ضد البيئة والخضرة، ومع انتشار ظاهرة الميادين الفسيحة المخضرة، وهى ظاهرة تستحق الثناء، تفجعك بعض المناظر مثلاً بشارع أفريقيا، تجد تطوراً فى شـــارع أفريقيا قرب المطار، لكن تفجعك «الساحة الخضراء»، وكأن اسمها للمفارقة، مثل أن تســـمى شخصاً شـــريراً الخير، أو لصاً تسميه «الشريف»، أو أن تسمى رجلاً اشتهر بضر الناس، وتعذيبهم فى بيوت الأشباح «نافع» و فصل الخريف مناســـبة لكشف عورات مدينة تتمتع بموقع جغرافى مميز لكنها تغرق فى شـــبر ماء، وتنتزع «هبوب خفيفة «ما تتستر به من مكياج رخيص وألوان باهتة. ودوننـــا الحفر وجيوش الذباب والناموس فى وســـط الخرطوم، و يل يكفى أنَّ التقاريـــر تصنف الخرطوم بأنَّها هى الأســـوأ من بين مئـــات المدن وقد وضعت دراسة تم نشرها على مواقع الكترونية «تسعة معايير هى كلفة المعيشة والمستوى الثقافى والمعرفة التكنولوجية ووسائل النقل والنمو السكانى والقوة المالية والقدرة على تشـــجيع المبادرة الاقتصادية وأسلوب الحياة والأمن. والحقائق التى يعلمها الجميع أنَّ الخرطوم تظل مدينة ريفية الملامح، وشعبية الطباع، وتخلو من ملامح الجمال، ويكفى جولة قصيرة بين أحياء الطائف، والمنشية، والرياض، والخرطوم (٢) وليس أطراف العاصمة لأن هناك عوالم أخرى تقف خلف البوابات الخلفية للمدينـــة، لقـــد تريفت لأن أهل الريف فروا إليها بعـــد أن جف الزرع، ويبس الضرع، فيما فضل أهل المدينة الهروب إلى منافى أخرى لأن المدينة صارت لهم أضيق من خرم إبرة بسبب القهر والاستبداد وضيق العيش.

إنَّ العقـــل الـــذى يكون بلا ذاكرة مضيئة، أو أنـــه مصاب باضطراب منهج التفكير، هو عقل معيارى «يتعامل مع القطعيات، والحتميات بلا تفكير، فكيف لكم أن تفسروا قولنا «نحن أكرم شعوب الدنيا»؟ نعم الكرم السُّودانى مشهود، لكن هل الكرم هو صفة سودانية حصرية؟. وما هى معايير الكرم؟. وهل هى معاييرنا نحن أم هى معايير باقى شعوب الدنيا؟، أو أننا أشجع الناس؟. أو أننا أفضل الشـــعوب»؟ أو أذكى. . . . أو أن أؤلئك أغبياء»، أو «مستهبلون»؟!. أو

أن هذه الجريمة لا تشبه المجتمع السودانى حسب توصيفات الصحف الخرطومية التـــى تزيد هى من الجهل والتجهيل عمداً أو غبـــاءً، وهى ذات الصحف التى تحتفى حين يســأل أحد مندوبيها ضيفاً قادماً للبلاد» ما رأيك فى السُّـــودان؟. أو الشـــعب السُّـــوداني؟» وهو سؤال ســـاذج يجعل دمى يفور، لأنه لا يحترم الضيف من جهة، ويدخله فى حرج ليقول كلاماً «دبلوماسياً محفوظاً من شاكلة الشعب السودانى طيب، وكريم، وأنا أحب السودان، ولى أصدقاء سودانيون، والســـودانيون مثقفون!. هذه الإكليشـــهات الجاهزة التى يرد بها كل من تسأله صحافتنا الغبية هذا الســـؤال الغبي!.وهو ســـؤال من جهة أخرى يعكس عدم الثقة فى النفس، وبالتالى البحث عن شهادة دولية لاثبات أننا شعب طيب، أو محترم، أو نبتسم برغم حرارة الطقس!.

أو ترديدنا لمقـــولات مفخخة؛ ظللنا نرددها كالببغـــاوات «القاهرة تكتب، بيروت تطبع، والخرطوم تقرأ». أو ليست هذه محنة؟. وأزمة؟. تعكس تفكير مأزوم لعقل مأزوم؟!. فهب أننا «نقرأ» فلماذا نكون كالحمار يحمل أســـفاره؟ لنظل مجرد «مستهلكين للمعرفة، لا منتجين لها، ومجرد سوق، نقرأ الكتب فقط «للبريســـتيج» الاجتماعي، و ولكى يقال أننا مثقفون!. لكننا لم نفكر فى مثـــل هذه المقولات المفخخة، وهى مقولات تضلل عقلاً يأخذ بالقطعيات مثل «اللوكس أفضل صابون حمام»، و» سيقنال٢، هو أفضل معجون أسنان»، و» الكوريلا أفضل ســـيارة، وبالمناسبة ففى كثير من الأحيان فإن من يقيم أفضلية الســـيارات هم «سماسرة الكرين» وفق مزاجهم لا بناءً على معلومات، أو بناء علـــى أفضليات صناعية. أول مثل من يردد «غناء الزمن الجميل» فى إشـــارة لأغنيات الحقيبة، أو أغنيات فنانى الستينيات، والخمسينيات من القرن الماضي، مع أن لكل زمان فنانه، ولكل جيل ذوقه الخاص، وهى مسألة مربوطة بالتطور الطبيعي، وفى التحولات الاجتماعية التى تجتاح كل المجتمعات، لكنه العبث والتخلُّف، وقصور الخيال، وانتهاء الالهام، وهى أنانية أجيال ســـابقة تحاول

ســـجن كل السودان فى دائرة مزاجها هي، لا سواها ، وتريد أن تفرض على الجميع ذوق جيلها، وعدا ذلك هو ذوقٌ فاسد، وهابط، ومتردي!، مع أنَّ لا شـــيئ فى الكون ثابت سوى الثبات نفسه! لكنها رغبة تحنيط الأجيال الجديدة فى زمن الآخرين، فهى ازمان ســـابقة، وراكدة لمن يأتى بعد ذلك، فهم جيل بمكونات مختلفة، وتصورات مغايرة، لا يمكن أن تأسرهم فى كهوف الماضي، فهـــم جيل له أغنياته، وله اهتماماته، ولـــه همومه، وعصرهم هو ليس هو «العصر الذهبي» لعصر الســـابقين فى كـــرة القدم؛ مثلاً، مع أنَّ هذا العصر لم يحقق فيه السُّـــودان ســـوى إنجاز واحد، وهو فوزه ببطولة أفريقيا فى عام ١٩٧١ ، وكانت كل الفرق المشاركة فى البطلولة، لا يتعدى عددها منتخبات لفـــرق أفريقية. مع حقنا للاحتفاء بذلك النصر اليتيم، لكن ليس من مصلحة التطـــور أن تتوقف عقارب زمن الجمال فى محطاته فقط. أما «قصور التفكير الجدلى فهو لب الذهنية فهى جامده قطعيه تتبع مبدأ السببية الميكانيكيه عاجزه عن العمل تبع مبدأ التناقض، تنطلق من مبدأ الثبات فى كل شئ بينما المنهج الجدلى يقول بالديناميه والصيرورة، كما أنها تنطلق من مبدأ السببيه ذات الاتجاه الواحد : سبب محدد يؤدى إلى نتيجة محدده، التأثير يأتى من السبب ويؤدى إلى النتيجة، أما الحركة فى الإتجاه المعاكس (تأثير النتيجة على الســـبب) فغير متصورة. ومن أخطر أوجه القصور العجز عن رؤية قانون التناقض»(٦٦)، وهى ســـمة من سمات العقل المأزوم»، وما ينتجه من تصورات فكرية، ومنظومات سياسية، ومؤسسات اجتماعية مأزومة هى الأخرى، وهنا أمثلة كثيرة على مثل هذا الخلل، فمثلاً حين تقوم حرب أهلية بين «الجيش السُّوداني»، ومجموعات مسلحة، أعلنت تمردها على النظام فى الخرطوم، يخرج العقل الجمعى بأغنية واحدة، وبلحنً واحد، وهو أن هذه جماعة خارجة على القانون، وأنها تريد

(٦٦) حجازي، مرجع سابق، ص ٦٧.

حل المشاكل بالسلاح، ونسمع التغنى للوطن، وضرورة وقف الحرب، والتى لا تعنى ســوى وقف القتال، دون الغوص فى أسباب الحرب، ودون التفكير فــى أنها قــد تكون نتيجة، أو حتى أحد أعراض مرضٍ عضال؛ و أنَّ الحرب فى حد ذاتها، وفى بلد مثل السُّودان، سواء حرب الجنوب القديم، أو الجديد فى دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان «جبال النوبة» هى نتيجة، أو نتيجة وسبب وليست سبب، فهى نتيجة للتهميش، وللقهر الطويل، وغياب العدالة الاجتماعيــة، والحرية، لكن العقل المعيــاري، يعجز عن الجدل، ولا يتحمل عناء البحث فيما وراء الظواهر، أو النتائج، بل يقوم بمساواة الجانى والضحية، إن لــم يحول الجناة إلى جلادين، وخونة، ومارقين، وعملاء!. بل فى مثل هذه الظروف يجمع اللاشــعور السياسى لنُخب الشمال السُّودانى على أن من يعتدى على «المؤتمر الوطني»، هو معتدى على الوطن، وأنَّ الجيش السُّوداني، هو جيش وطني، ومؤسســة قومية، ولا نرضى بمحاربتها، بل أنَّ الاســتعانة بالأجنبــى أمرٌ مرفــوض، والغريب أنَّ من يردد مثل هــذا الكلام «الصادق المهــدى رئيس حزب الأمة القومــى كان قد حارب ذات الجيش بالاســتعانة بليبيا القذافى فى عام ١٩٧٦، ومعه ذات القوم، وكان منســقهم عثمان خالد مضــوي، وكانت تحركات غازى صلاح الديــن، وإبراهيم أحمد عمر، لكن حينما ضرب زعيم «حركة العدل والمســاواة «الراحل الدكتور خليل إبراهيم أم درمــان بعد ٢٢ عاماً كان المهــدى أول المنددين بالغزو الغادر، وصفق له ذات القوم الذين كانوا معه، وبنفس المنطق» على الوطن يتآمرون»، كما أن ضابطا مثل عبد الرحمن الصادق المهدي، يتســنكر تحركات «الجبهة الثورية السودانية» ضــد الجيش والتعاون مع دولة الجنوب، دون أن يتحرك العقل الجمعى ويقول له» وماذا كنت تفعل أنت أيها الأمير فى اريتريا فى منتصف التسعينيات؟».

واليســار نفســه، لم يخرج عن ذات المأزق، وهو الانزلاق فى وحل العقل الجمعى العنصري، وما يعانيه من أزمات قصور التفكير الجدلي، والعلاقة ما بين

الحرب العادلة والحقوق الضائعة، والاستبداد والتحرر، السلام والاستسلام، والوطن، والحزب، والحزب والدولة، والجيش والمليشيات، وهنا أشير فقط إلى ما ورد فى بيان للحزب الشيوعى السودانى حول غارة جوية تعرض لها مصنع اليرموك للتصنيع الحربى فى جنوب الخرطوم فى يوم ٢٤ أكتوبر ٢٠١٢، كانت أبرز عباراته «إننا نستصرخ شعب السودان لهبة واسعة للدفاع عن السيادة الوطنية ودفع العدوان الإسرائيلى ونطالب الحكومة باطلاع الرأى العام السودانى وأحزاب المعارضة على التفاصيل المرتبطة بالعدوان وإحاطة الجميع علماً بحقائق مصنع اليرموك وتسليط الضوء على الأسرار المتعلقة بهذا المصنع ودوره ومهامه بدلاً عن ترك الأمر للحدث والحرز والأقاويل»(٦٧). فبدلاً عن الطعن فى الفيل يطلب منا الحزب الطعن فى الظل، بل يطالب الحكومة بتمليك المعلومات، وهو اعتراف صريح بشرعيتها وقانونيتها، وليس ثمة شك فى أن «الحزب الشيوعى «هو حزب ذو تاريخ طويل فى النضال الجماهيرى والعمل السلمي، وقد تعلم كثيرون النضال والصمود من الحزب وأدبياته، إلا أن الفترة الأخيرة كشفت لنا أن الحزب «وصل مرحلة شيخوخة متأخرة» وهى مرتبطة بذلك «الحرس القديم الذى يرفض مجرد حوار «الإصلاح والديموقراطية، وتجديد الأفكار، والعقول وضخ الشرايين المتصلبة بدفقات جديدة من الدماء. وهو ما جعل الحزب الذى تعلمنا من أدبياته حب الوطن والوطنية، يسقط فى فخ التعريفات المضللة، والتهويمات التى لا تفرق بين «الوطنية «و» المؤتمر الوطني» و» الدولة والحزب»، والحكومة «و» الشعب»، وهو ما أثار غباراً كثيفاً، وغبش رؤية الحزب التقدمي، وحجب «حقيقة مصنع اليرموك» والذى ينتج أسلحةً لم نسمع أنها وجهت يوماً ما إلى صدر عدو، خلال فترات انشائه، بل سمعنا، ورأينا تصويب الأسلحة نحو صدور السُّودانيين، لا غيرهم، فى الجنوب، والنيل

---

(٦٧) بيان « الحزب الشيوعي السوداني، ٢٧ أكتوبر ٢٠١٢

الأزرق ودارفور وجنوب كردفان، والشرق، وكجبار، وأمري، والمتظاهرين فى الجزيرة والخرطوم وبورتسودان، فسالت الدماء غزيرةً فوق التل وتحت الجبل وفوق البحر، والنهر سواءً، لكنا لم نسمع بدماء دفقت من «الأعداء» !، إلا أن الحزب تناسى كل هذه الحقائق، وتماهى فى عقلية القاهر، واستخدم ذات لغته، وخطابه، وعبر عن «العقل الجمعي، لكل أحزابنا السياسية» وهو العقل العروبى بمفرداته القديمة، والثابتة، والمكرورة، وليت الحزب كان قد دعا السُّودانيين لهبة لاسقاط النظام بدلاً عن الدفاع عن السِّيادة المزعومة، والمرتبطة هنا بدفع العدوان الصهيوني»!، ولسنا هنا فى دفاع عن اسرائيل، ولسنا فى حاجة لتوضيح الموقف، ولا نستبعد أن يخرج علينا «الديماجوجيون» الكلام عن سياقه، وهو أمر يتماشى مع العقليات المسطحة، والتى أشرنا إليها، أكثر من مرة، فلا سيادة فى بلاد تنتهك فيها حقوق مواطنيها، ولا سيادة فى وطن يحرمك حتى من حق «الحياة الكريمة» ناهيك عن «حق التعبير والتنظيم والتظاهر!، لكن العقل المعيارى لا يرهق كاهله بمسائل التحليل والتوليف، والعلاقات ما بين الجزء والكل، وتعريفات الوطن، وأن الوطن ليس أرضا، ولا جغرافيا، بل هو كذلك بشر، وحقوق وواجبات، ولا تكتمل الدعوة الوطنية بدونها، فماذا يفعل شخص بأرضٍ، وفوق ذات الأرض يرى ألسنة اللهب تتصاعد من داخل قريته؟، وهى نار أشعلتها مليشات الحزب الحاكم؟. وكيف يدافع فرد عن أرض تحولت بالنسبة له إلى سجن أضيق من خرم إبرة؟. وكيف تدافع عن نظام نهبك حقك فى حرية التعبير، أو سلب منك الوظيفة، أو صادر حقك فى الحياة ذاتها؟. وهناك قصة مكرورة، تغلفها الدعاية السياسية، وتستثمر فى الجهل، وتزيف الحقائق، وتغييب التفكير المنطقي، وهى مثل «حكاية ياسر عرمان وبلل والأقرع» حيث يصر الإسلاميون والعنصريون على أن عرمان هو من قتل عنصريهما برغم أن المحكمة لم تورد على الإطلاق اسم عرمان ضمن المتهمين، بل أنه سافر عبر مطار الخرطوم إلى العاصمة الأثيوبية

أديس أبابا، ولم يعترض أحد طريقه، ثم عاد، وعبر ذات المطار «محمولاً على الأعناق»، وقضى ست سنوات كاملة يتجوَّل فى شوارع الخرطوم، بل ومحاكمها، ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية، والقوم يتربصون به الدوائر، ويكيدون له المكائد، ولو كانت هناك شبهة تورط لما تركوه، لكن رغم ذلك يصر الدوقمائيين على تورُّط عرمان فى الحادثة التى حصلت فى عام ١٩٨٦ بجامعة القاهرة فرع الخرطوم قبل أن تتسودن وتتحول إلى جامعة» النيلين «، وفى ذات السياق كان أحد المتهمين، وهو عادل عبد العاطى قد أكد براءة عرمان من دم بلل والأقرع، إلا أن جماعة المنبر العنصرى ما انفكوا يرددون القول ترديداً، وللأسف يردد وراءهم جوقةً من الهتيفة، والرجرجة، والدهماء ذات الأغنية المشروخة، دون أن يسأل أحدهم، لو كان الرجل متورطاً حقاً فلماذا لم توجه له اتهامات خلال فترة حضوره للخرطوم؟.

إنَّ قصور التفكير الجدلي، يتجلَّى فى تعامل الفرد مع الحقائق بالإطلاق، الحقيقة المطلقة هى التى يمتلكها هو، ولا مكان لشيئ اسمه النسبية، وبذلك يقع ضحيةً للتضليل، مثلما يسعى هو إلى تضليل الآخرين، وذلك من خلال التعميمات المُضرَّة، والتبسيطات المُخِلَّة للقضايا، أو تلك التى تأخذ الأمور مُعممةً تعميماً بلا منطق، أو إعمال الذهن، والتفكير بمنطق للبحث فى تناقضات الأشياء، وصراعاتها وديناميتها، فمثلاً يأخذ مثل هذا النمط من التفكير كل البشر ككتل صماء، فلا تسمع سوى «حاقدين» لمن يطالب الحقوق، دون أن يطرح سؤال، من يحقد على من؟. ولماذا الحقد؟. ومن هو السبب؟. أو ذلك الذى يقف فى المقابل، فيرمى قنبلة عنصرية، هى ذاتها ناسفة، مثل «الجلابة» لكل أهل الشمال، لا يفرق بين أحد، ولو كان يناصره فى القضية، من ديموقراطيى المركز، أو من سياسيى الشمال!. فهى جميعها تتوزع ما بين فعلٍ باطش، ورد فعلٍ طائش؛ قد يصل إلى التخبط، وغياب الرؤية، والمنطق. هو العقل المعيارى وقصور التفكير الجدلي.

هناك سمةٌ أخرى من سمات الاضطِّراب الذهنى فى المجتمعات المقهورة، أو المعــاد إنتاجها، بما فى ذلك نُخب المركز، وهـــو طغيان الإنفعالات، و تغييب التفكيــر، وتعطيل التأمل، والتفحص، وهو قد يصل مرحلة العقم، أو الخصاء الذهنــي، حيث لا تفكير، ولا منطــق، ولا حوار، فالكلمات عنيفة، والحوار ســباب، والآخر غير معترف به، وهى تزعــم أن لها قدرات خارقة، ولا تقر بهزيمة؛ لأن هناك آلية للدفاع، هى الإســقاط، والإســقاط النفسى هو تحويل الهزيمة إلى نصر، أو ســبب الفشــل إلى ســبب خارجي،، والجنوح الجنونى نحو عقلية المؤامرة، ففشــل منتخب رياضى فى كرة القدم فى الســودان، هو «الحكم»، وبانتظام فى السودان «التحكيم فاشل»، أو «الكجور» و» الأناطين»، و» العمل»، أو أن وراء ســبب محكمة الجنايات الدولية هو اســرائيل، أو لأن الغرب يكرهون الســودان، دون أن يقنعنا أحدهم، ولماذا السودان دون غيره؟. وأن انفصال الجنوب ســببه إســرائيل وأوغندا، ودول أخرى، ومع اشتداد أزمة نظــام الإنقــاذ بعد انفصال/ اســتقلال الجنوب، كثرت مثل هــذه التهويمات، والتعميمات، والتى أشهرها تلك المفردة التى تسمى؛الجمهورية الثانية؛ ويريدون بها جمهورية القمع، والاســتبداد، والعنصرية، ويســتمر قــادة الإنقاذ وعلى رأســهم؛ على عثمان طه النائب الأول للبشــير وصحبه يتحفوننا بالتهويمات، والتعميمات التى تفتقر لمنهج، ولرؤية، ويســعون إلى قمعنا بالعام من الكلام، مثل؛البرنامج الثلاثي، وفارغ الشعارات، وما يحتويه من انشاء، ويريد من كنا نظن أنه؛عراب؛ الإنقاذ بعد أن فقدت بوصلة شيخها الترابي، وأبيها الروحي، أن يقنعنا بكثير تعميمات، وشــعارات، وإكليشهات؛، كلها تصب فى تفكير؛ المؤامــرة، الجميع يعرف أن طه هو من وقَّع اتفاق نيفاشــا، وكان يعلم أن هذا الاتفــاق ربما يفضى إلــى انفصال، وأن لتحقيق الوحدة الجاذبة شــروط تتمثل فى الحكم الرشــيد، والشفافية، والتحول الديمقراطي، والتنفيذ الكامل لاتفاقية الســلام الشامل، وكان طه أحد عرابى هذا الاتفاق؛ إلا أنه وسط أجواء النيران

الكثيفة التى تعرض لها من زعيم «منبر السـلام العدال «– الخراب العاجل، و خال البشـير، دخل الرجل فى مارثون المزايدات الإنقاذي، وبدلاً من أن يحمل المسـؤولية لحزبه وعنصرييه الذين أسسـوا منبراً للخراب العاجل، وبث سموم الكراهية بين السودانيين فى الشمال والجنوب، رمى طه باللائمة على موسفيني، والقذافي، وغيره من المتآمرين على السودان حسب ظنه، وفى يقينى ليس هناك متآمراً على السـودان أكثر من البشير وطه، وحزبهما، فهما من وضعا مقدمات خاطئة أدت إلى نتائح غير سـليمة على حسـب قوانـين المنطق، وعلى عثمان محمد طه لم يقدم سوى هلامى الرؤى، وفارغ الشعارات، فتارةً يرد الانفصال إلى؛ مؤامرة؛، وتارةً يحدثنا عن حل الضائقة المعيشية بتفكير رغائبي، ومرات يقدم لنا المحاضرات عن أزمة العالم،، ويشـير إلـى المظاهرات التى اجتاحت ألف مدينة لأنها بعدت عن سـنة رسول الله، وكتابه الكريم، فحل بها البلاء، والمظاهرات، فى وقت لا تضرب فيه تلك المظاهرات بذات الطريقة التى تعامل بها عناصره فى الخرطوم، كما أنه لا يحدثنا عن سر أزماتنا الخانقة، أهى بسبب البعد عن شرع الله مثلما يتحدث عبد الحى يوسف، ؟؟. فمن يطبق شرع الله؟. ومن المسؤول عن بلائنا؟.

ومن آفة تفكيرنا؛ إطلاق القول على عواهنه، مثل من يرى فى على عثمان طـه مفكراً خطيراً، أو سياسـياً محنكاً، فهذا الرجل، ليس سـوى «براقماتى «مصاب بشـهوة السلطة حد الجنون، ويكفى أنه طوال عمره ظل يتقلد الوظيفة العامة تلو الوظيفة، من رقيب مجلس شعب نميري، إلى زعيم معارضة البرلمان فى الحكومة التى انقلبت على النميرى فى ثمانينيات القرن الماضي، ثم كان أول المنقلبين على السلطة الديمقراطية، فظل تنفيذياً مع نظام «الإنقاذ» حوالى عشرين عاماً، وقبلها كان هو من يدير الأمور، وراء حجاب، فى غياب شـيخه الترابى الذى ذهب إلى السـجن حبيساً، فى السنة الأولى من عمر الإنقاذ، ولم نسمع للرجل مؤلفاً فى السياسة أو الفقه، أو حتى فى القانون، بل إن القانون كان أول

ضحايا الرجل، وهو دارس القانون فى جامعة الخرطوم، فدعنا عن مشاركاته فى حكم نميري، أو مشاركته فى تدبير الانقلاب على نظام حكم ديمقراطي، بل أن للرجل تصريحات شهيرة مثل «shoot to kill «أى أطلق النار لتقتل»(٦٨) ، وهو يرفع لبرلمانه الصورى قانون بإعلان الجنوب دولةً عدوةً، وهو ذاته من وقع السلام مع الجنوب، لكنه فى حمى المزايدات السياسية، والعمل على نيل رضاء العسكرى البشير، لا يتورع رجل القانون عن التهديد بسيفه، مثلما قالها خلال المفاصلة بين شيخه الترابي، ورئيسه البشير، فى اجتماع شهير قال فيه «سيوفنا مع البشير»، وظل يرفع سيفه كلما شعر بخطر يدنو من كرسيه، وظل يمارس النفاق، والتلفيق فى أسوأ صور لسياسي، أو رجل متعلم، ودارس قانون، ومع ذلك هناك من يرى أن شيخ على رجلٌ مفكر!، أو «وطني»، مع أننا يمكن أن نطلق عليه «سياسى تقليدي» بمفاهيم ميكيافيلي. شارك فى إدارة البلاد فى أسوأ عصور انحطاطها. واضطراب مناهج التفكير أيضا يقود إلى التعميم مثل قولنا «فلان كوز كبير، أو عضو مجلس أربعيني» وهذا «شيوعى خطير»، حتى ولو لم يكن عضواً فى الحزب، أو حتى صديقاً، يؤمن ببرامج الثورة الديمقراطية، وهو أحد مؤشرات التخبط فى التفكير، والعشوائية فى المناهج، والجهل فوق جهل الجاهلين، وكما قلنا هو حال من تأخذه العزة بالإثم، وهى العزة التى تجعل السادة الإنقاديين يكررون ان الخرطوم، ليست القاهرة، ولا طرابلس، أو تونس، وحقاً هى كذلك، لكنهم لا يتذكرون أن وزير خارجية مصر الأسبق أحمد أبو الغيط كان يصرخ أن القاهرة ليست تونس، فكان مصير مبارك أسوأ من مصير بن علي، ومصير القذافى أكثر سوءاً من مصير سابقيه، ولا تزال الثورة مستمرة، ومثلما قال القذافي؛ وكما تكرر

---

(٦٨) راجع الصحف السودانية في كل شهر أبريل ٢٠١٢، خلال أزمة هجليج بين الشمال والجنوب.

قناة العربية؛ الدور جاييكم كلكم فتظهر صورة البشير مباشرةَ بعد هذه العبارة!. فلا ندرى السر فى ذلك؟. لكنه هو عصر الانحطاط حين تتساوى عقول القادة السياسين مع مشجعى المساطب الشعبية فى مدرجات كرة القدم، وهو لا تقليل من شأنهم، لكنا نعلم أن هناك فى العقل الجمعي، عقل القطيع، وفى المباريات يخرج الناس للمتعة، وللتشـــجيع، لا استخدام العقل، بل للهتاف الجماعي، وللفوز المعنوي، والمعاوضة النفسية لإحباطات الحياة، وهزائمها الأخرى، إلا أن القادة السياسيين يفترض أن يكونوا مختلفين، لأنهم يجب أن يتمتعوا بالعقلانية فى التفكير، والحكمة فى أوقات الجنون، والحلم ساعة الغضب، والصمود فى أوقات الشـــدة، لا الهروب فوق ظهور جمال الجزيرة العربية، ليبكوا «الأندلس المفقود»، ويملؤوننا عواطف بعبارات التدجين المكرورة» اسرائيل وراء كل نكبة، وتل أبيـــب وراء كل خيبة. وهى انفعالات تجعل شـــاعرنا الكبير محمد أحمد المحجوب يكتب الشعر من دمه بكاءً على «الفردوس المفقود» أو الأندلس، لأننا «كنا سادة الدنيا»، إلا أن ذات الذاكرة لا تحفظ شيئاً عن انهيار مملكة مروي، أو ضياع حضاراة سوبا العتيقة!.

وهذا «الفردوس المفقود» يوضح لنا ركود زماننا وسباته، و ضحالته الفكرية، وهو ما يظهر جلياً لنا تزايد حركات التطرف الإسلامية، وما تقوم به من تكفير وحرق كنائس، وما تمارسه من انحطاط دينى وفكري، جعل كل التفكير السلفى ديدناً لحياة كثيرين، والتفكير الســـلفى مربوط بالعقليات المأزومة، وهى عقليات تعجز عـــن مواجهة الحاضر، لأنهـــا مقهورة، ومأزومة، وبائســـة، ومحبطة، فتضطـــر إلى التماســـك بالهروب إلى الوراء، بدلاً عن البحث فى المســـتقبل، تتقهقر للوراء، وتعيش الحاضر والمستقبل فى أزمنة الماضي، وهذه حريتها، لكن المصيبة الأكبر هى أنَّ هذه الجماعات تريد أن تُجرَّ الجميع معها إلى تلك الأزمنة، ومـــن يرفض الرضوخ لرغباتها تلك فهو كافر، ومن يقاوم يســـتحق القتل بدمٍ بارد، لأن الأفق مسدود.

٤ - تجـريف الطـبقة الوسطـى

كارثةٌ أخرى من كوارث سياسات فصل الذاكرة، مارسها نظام «الإنقاذ»، وهى مرتبطة بذاكرة الحاضر والمستقبل، وهى مسألة التجريف المتعمد للبلاد، وإفراغها من عناصر الطبقة الوسطى، والمتعلمين، والمثقفين، والعاملين فى أجهزة الخدمة المدنية والعسـكرية، بغرض إفراغ البلاد مـن كفاءاتها العلمية والوطنية، وإلغاء دور الطبقة الوسـطى، وما تحمله من جذور وطنية، وجذوة تتقد من حينٍ إلى آخر، تهفو للحرية والديموقراطية، فاستخدم البدويون الجدد معاول الهدم، عبر سياسـة «الفصل للصالح العام»، و» التمكـين» فقامت بعمليات إبدال وإحلال أفقدت البلاد ما تبقى فيها من عقلٍ يفكر، أو على أقل تقدير، يسـتطيع إدارة المؤسسات البروقراطية، بكفاءة أفضل من كفاءة القادمين الجدد من أهل الولاء، لا أهل الكفاءة، وبشهادات «المجاهدات» لا بالشهادات علمية، كل فى مجاله، وشـهدت بداية تسـعينات القرن العشرين مهزلة إدارية لم يشـهد لها السُّودان مثيلاً، خلال معاينات التقديم للوظائف الحكومية، وشروط التوظيف، وطريقة معاينات الاختيار للوظائف فى المؤسسـات الحكومية. (ومما يتندر به السُّودانيون فى هذا الشـأن أن شـابا مواليا للسلطة دخل معاينة فسأله مدير المؤسسة، الذى أوصى بتعيينه مسبقا، سأله من هو مؤلف كتاب البداية والنهاية لابن كثير؟)

وهى سياسة جاءت متناسقة مع رغبة الإسلامويين فى اختطاف الدولة كلها، والسيطرة على مقاليد السـلطة، وتم ذلك عبر عملية «إحلال وأبدال»، بفصل العناصر غير الإسـلامية، وحل محلها بكوادر موالية للنظام، وهو بذلك يحقق غرضين؛ إرضاء الكوادر، وضمان اسـتمرار الولاء، من جهة، والتحسب لأى محاولات عصيان مدنى أو إضراب سياسى فى المستقبل تقوم به هذه الشرائح، وفى الذهن تجربتى أبريل ١٩٨٥، وأكتوبر ١٩٦٤، وهنا يشير الأستاذ المحبوب

عبد السلام فى سفره «الحركة الإسلامية . . دائرة الضوء . . خيوط الظلام» قائلاً «لأول عهد الثورة، ومع تصاعد شــهية المعارضة التى استفاقت تماماً على طبيعة التغيير لإسقاط النظام، نشطت حملة لتصفية الخدمة المدنية من العناصر المناوئة، وافــت رغبة حقيقية من المنظرين لدولة الإنقــاذ الوليدة فى تحجيم جهاز الدولة الذى بدى مترهلاً يستهلك أضعاف مما ينتج، لكن مهما تكن الجدوى الاقتصادية بتخفيض العمالة يومئذٍ فإن فصل الآلاف كان يحتاج فى اقراره وإنفاذه إلى درس معمــق لتأمين خطوات الانتقال التى تبدو ضــرورة فى بعض الحالات، إلا أن اشتباك الرغبتين، أدى إلى ما يشبه «المجزرة العشوائية» فى الخدمة المدنية، فكثير من الأســماء أودعت القوائم بدوافع لا علاقة لهــا بالعمل، أو بتأمين الثورة، لكن بغضب بعض عناصر الحركة الإســلامية فى الخدمة المدنية، أو خوفهم من بعــض العاملــين، أو لهم عليهم تحفظ حزبي، أو موجدة شــخصية، فجاءت القوائم مفتوحةً بلا تمحيص، وتســلقت جماعة الوصوليين يســتغلون سذاجة الثورة بحســهم النفعي، وســلوكهم الانتهازي، يصفون حســاباتهم، بالتأثير على عناصر الحركــة، وأجهزة المعلومات إنما تســتقى معلوماتها من عناصرها فــى التنظيم، وهكذا انتظمت الحملة فى كل أجهزة الدولة تحت اســم الصالح العــام»(٦٩)، وتُقدر الأرقــام عدد المفصولين مع بدايــة الهجمة الهمجية على الخدمة العامة بحوالى «٢٠٠» ألف من العاملين بالدولة لوظائفهم تحت مســمى «الصالــح العام؛ وهــو يتوزع ما بين «إنهاء الخدمة، وانتهــاء مهام الوظيفة فى ســياق إعادة هيكلة المؤسسات، وبيعها للمقربين من الإسلامويين فى الداخل، أو من المهاجرين إلى «الدولة الإســلامية من عناصر الحركات الإســلامية، بما فى ذلك جماعات القاعدة، فكان ذلك يمثل أكبر مجزرة فى تاريخ الســودان،

(٦٩) محبوب عبد السلام، الحركة الإسلامية ، دائرة الضوء . . خيوط الظلام، مكتبة جزيرة الورد، الطبعة الثانية، ٢٠١١، ص ١٠٣.

فذهب مئات الآلاف ؛هكذا إلى بيوتهم لأن الدولة اســتغنت عنهم، وقد كان ثمن هــذه المجزرة التاريخية، هو النزيف المتواصل لهجرة الكفاءات، واختصار التوظيف فى وظائف الشــعب بشــهادة الولاء، وليس غريباً أن يكون شرط من يتقــدم لوظيفة «مهندس» مثلاً ؛ هى حفظه لآيات من القرآن الكريم، لا درجاته العلمية، أو خبراته هى المؤهل، أو أن يكون شرط الطبيب للعمل فى مستشفى هــو معرفته بفقه الحيض والنفاس، لا معرفته بعلــوم التوليد، أو الجراحة، أو الطفولــة، وأن يعرف الصحافى المتقــدم للعمل فى التلفزيون فرائض الوضوء، دون أن يعــرف فن كتابة الخبر، أو مدارس الإخراج التلفزيوني، كما شــملت الحملة التضييق على رجال الأعمال الوطنيين، وإخراجهم من السوق، وتعطيل صناعاتهم، حيث توقف نسبة ٨٠٪ من الصناعات فى السودان، وإغراق السوق بالصادرات الأجنبية رغم أنف شعار «نأمل مما نزرع ونلبس مما نصنع»، واضطرار عــدد من أصحاب العمل للهروب بأموالهم أو بأنفســهم على أقل تقدير، فى وقت ساهمت فيه السياســات الإقتصادية «الرأسمالية» فى ابتلاع بعض عناصر الطبقة الوسطى، وهبوطهم اضطرارياً إلى الطبقة الدنيا بمفارقات الأجور والعمل والوظائف، للتكون طبقة جديدة هى عناصر الإســلاميين من القطط السمان، والطفيليــين، والأثرياء الجدد، ليرتفعوا هم بمصعد الولاء نحو قمة الهرم المالى فــى الدولة المنحطة، ويصاحب ذلك ســلوك غريب فى الاســتهلاك والصرف البذخي، المتناقض مع أوضاع ملايين من السودانيين.

إن حملة تصفية الخدمة المدنية، وتجريف الطبقة الوسطى منها، لم تنته مع انتهاء الأيام الأولى بغرض التأمين، لكنها اســتمرت، فشملت موظفين كبار فى الخارجية، وأســاتذة مرموقين بالجامعات، والمــدارس، و كفاءات فى المصانع، والشــركات الحكومية، والمصارف والبنوك، واتسعت الدائرة، وشملت القوات النظامية، فى ســياق أســلمة الدولة، وأجهزتها، ويوضح المحبوب فى مرجعه نفسه بقوله: «كما شــملت «المجزرة الجيش والشرطة، فكانت المرحلة الأولى

قد عجت بكشـــوفات الإحالة إلى الصالح العام، وشـــملت مئات من الضباط بمختلـــف الرتب العســـكرية، وتلازمت تلك المجازر مع مشـــروع «تجييش كل الشعب، وإعادة صوغ الإنسان السوداني» وفق أطر ومفاهيم المشروع الحضاري، وشـــعاراته، «كما اســـتبقت بعض مكاتب للحاجة إلـــى وظائفها فى مرحلة ما بعد الثورة والتمكين، شـــأن أجهزة التوثيق والاختيار لكليات الحرب والشرطة، أو الأمـــن، أو الســـجون لانتخاب العناصر التى تغذى تلك المعاهد ثم تشـــغل الوظائف والمهام التى كانت مهمة نحو التمكين لإتمامه وتأمينه، لكنها مهمة فى التمكين لحفظ المشـــروع لا وجوداً فحسب، بل أهدافاً وغايات»(٧٠)، وهنا لا نود أن نقول «شـــهد شاهدٌ من أهل الإنقاذ» فى عشريتها الأولى، بقدرما نحيى فى الأستاذ المحبوب اجتهاده، وتأسيس طريق نحو نقد التجربة، إلا أنّ ما نأخذه عليه هو تركيزه على خلل الممارســـة، أكثر من إشـــاراته لأزمة الفكرة ذاتها، فالمسألة ليست كما وصفها صديقنا محبوب فى حديثه عن خلافات الإسلاميين فى الفصل العاشـــر من كتابه المُهِم ؛ فى صفحة ٣٥١، «المُفاصلَة ـ طريقان. . مُســـتقيم وأعوَج»، فالقضية أكبر من هذا التوصيف، ولا يمكن أن يستقيم الظل والعود أعوج، فماممارسة الإسلامويين سوى ظلٍّ لفكرتهم المُعوَّجة، وهى فكرة فـــى أصلها مأزومة من حيث المبدأ؛ فكرة الدولـــة الدينية، التى تفرخ التطرف والإرهاب، وتصادر الرأى الآخر، والتى تلبس القدســـية لكل وســـائل ورموز القمع، وتقســـم الناس ما بين مسلم وكافر، ومع الله أو مع الشيطان، وتطمس فى ذات الوقت عن ســـابق اصرار وترصد واقع التنوع الثقافى والدينى فى بلد كالســـودان، هذا هو جوهـــر الفكرة باختصار، أما وســـيلتها التى بررت الغاية فهى الوصول إلى الســـلطة بواسطة الانقلابات العسكرية، وهى لم تزدِ الأمور فـــى البلاد ســـوى تعقيداً، وفكـــرة التمكين فى حد ذاتها هى فكرةٌ شـــمولية،

(٧٠) المحجوب، سابق.

وإقصائية، تكشــف طبيعة العقل الذى أنتج هذه الفكرة، وبالطبع فإن الدكتور الترابى بصفته الأب الروحى للحركة الإسلامية هو المسؤول الأول عن مثل هذه الأفكار المُدِمرة، بما فى ذلك «أســلمة وتعريب المجتمع بالقهر، والاســتبداد، وفرض أيديولوجية إســلاموعروبوية على بلد متنوع الثقافات، متعدد الأديان، هــذا بالإضافة إلى مأزق طرح الدولــة الدينية كنظام حكم، وهو ما تجلى بعد ذلــك فى الأزمات المتلاحقــة، والكوارث المتتالية التى عصفــت بكيان الدولة السُّــودانية، الهش أصلاً، وليس هناك من شــيئ، سوى تفشى صفة الكذب بدلاً عن الشــفافية، وانتصار الخرافة على العلم، وسطوة العاطفة على العقل، وتمثَّل ذلك فى انتشار ظاهرة اطلاق اللَّحي، بهدف تملُّق الحُكام، وإظهار الولاء لهم، والتقرب منهم، وشــمل ذلك المؤسسات العســكرية، وبدا لبعضهم أمر إطالــة اللحى أهم من الاهتمام بفنون القتــال، أو حماية الوطن، وهى ظاهرة عمت كل القطاعات، وشملت كل أنحاء الحياة فى النصف الأول من تسعينيات القرن العشــرين، فكان الاهتمام ببناء المساجد وأوقات الصلوات أهم بكثير من الاهتمام بتقديم الخدمات للمواطنين، فصار من العسير أن تُقضى حاجةٌ لمواطن مهمــا كانت خطورة الأمر، إذا ما جاء المواطن المغلوب على أمره فى وقت كان فيه الموظف غارقاً فى حصة تلاوة، أو خرج من عمله كى يشــارك فى مظاهرة هتافية، تهتف «أمريكا روســيا قد دنا عذابها، على إن لاقيتها ضرابها». فترك الموظفــون مهامهم التى جاءوا من أجلها للخدمــة، وتحولوا إلى تروس فى آلة الدولــة الإنقاذية، فمات الخيال، وقلّ الإبــداع، فنقص الإنتاج، وأنهارت كل أجهــزة الدولة المدنية، والعســكرية، بعد أن أضيف إلــى الولاء الحزبى الولاء القبلي، فصارت كل وزارة ضيعة لقبيلة الوزير، أو المســؤول المتنفذ، أو النائب الأول، أو مدير الأمن والمخابرات، أو زير الطاقة والتعدين، وهو ما أحيا مرض القبلية العضال، وهو أحد أمراض العصر فى السودان، وأحد أعراض التخلف الكبير، والجهل الذى نعيشه.

لقد تفرق أبناء الســـودان من أصحاب الكفاءات والعقول، وسعوا فى مناكب الأرض، حتـــى صاروا جلداً لها، وتشـــتتوا فى المنافى والشـــتات، ومنهم من اغتـــرب ليعود، لكنه يعجز عن ذلك، ومنهم مـــن هاجر، ولا أمل فى عودته بعد أن اختار له وطناً آخرَ، وصار الســـودان له ذكرى، وقد تكون ذكرى سيئة، بظلمها، وبيوت أشباحها، وتجربة مؤلمة بحربها، وجرائمها، ولا نعلم كم تبلغ أعداد المهاجرين والمغتربين والمنفيين، والهاربين من من جحيم «الإنقاذ، و الشيئ المؤســـف حقاً، فشلنا فى الحصول على احصائيات بعدد السودانيين الذين تمت ازاحتهم قســـرياً من وظائفهم، وهو قول ينطبق أيضا على عدد السودانيين الذى أجبرتهم الظروف السياســـية والاقتصادية على الهجرة، فى أكبر مواسم النزوح عـــن «الوطن» بين مزدوجـــين، ويقول الأمين العام لجهاز الســـودانيين العاملين بالخـــارج خلال مؤتمـــر المغتربين الرابع فى عـــام ٢٠١١ «، انهم فى حاجة الى رفع مســـتوى الوعى العام بقضايا الهجرة، مشـــيراً إلـــى عدم وجود احصاءات دقيقة للمهاجرين الســـودانيين، وذكر أنه ليســـت هناك رؤية مســـتقبلية للهجرة والمهاجر السوداني، فالصورة تبدو غير واضحة، فإلى متى تظل الصورة قاتمة؟» وهـــو ما يعكس حجم الأزمة الحقيقي!، فدولة تنشـــئ جهازاً، مهمته شـــؤون العاملين بالخـــارج، وللمفارقة فذات الجهاز لا يعرف عددهم، وبالتالى مواقع انتشـــارهم؟. وبالطبع فإن هذا الوضع لا يشـــمل أولئك المهاجرين فى أوروبا، واســـتراليا، والولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وهم فى الغالب فروا بجلودهم لأسباب سياسية، ونالوا جنسيات تلك البلدان، مع أن هناك من استغل الظروف السياسية لتحسين أوضاعه الخاصة، برغم أنه يناصر النظام!.

لكـــن الحقيقة المرة، هـــى أن البلاد افتقدت مئـــات الآلاف من العقول، ممن صوتوا بأرجلهم لتقرير مصيرهم، هرباً من العطالة، وبيوت الأشباح، والتعذيب الجســـدى والنفسي، وقد شهدت تســـيعينات القرن العشرين، انتهاكات جسيمة فى حقوق الإنسان، تركزت على الناشطين فى المركز، والعاملين فى النقابات،

والحركات الطلابية، ولمفارقة الموضوع أن من كان يقوم بتلك الممارسات البشعة، هم الذين تمت اعادة إنتاجهم فى المشـــروع الإســـلاموعروبي» من أبناء دارفور، وجبـــال النوبة، وبعض أطراف الجزيـــرة، فقد كانوا آلةً فعليـــة فى تنفيذ تلك الجرائـــم، بعد أن تماهى هؤلاء فى قيـــم، وعادات، وعدوانية النخب الحاكمة، وقد شـــهدنا بأنفســـنا كيف كان طلاب تلك المناطق المهمشـــة يُشكِّلون كتائب العنف الإسلاموى فى الجامعات، ويقودون أحداث العنف، والضرب بالسيخ، والمدي، وكل الأســـلحة البيضاء. وقد مثلت تلك المرحلة قطيعة نفسية بين كثير من أبناء المركز، والهامش، لكن من المجحف التعميم، فهناك شـــباب ثائر من بـــين أبناء تلـــك المناطق، وبدأ منذ إعلان الإنقاذ لبرامجها يقف بشراســـة ضد الإنقاذ منهجاً وسلوكاً، وكان أول ضحايا هذا النظام، من بين أبناء نُخب المركز نفســـه، من أمثال الدكتور على فضل، خلال اضراب الأطباء الشـــهير، والذى حكمـــت فيه محكمة صورية بإعدام الدكتـــور مأمون محمد أحمد، إلا أنها لم تنفذ الحكم نسبةً لتعرضها لضغوطات خارجية.

لقد نتج عن موجة نزوح العقول هذه، فصلاً كاملاً لذاكرة الدولة الإدارية، فحرمت البلاد من خبرات، ومن نهج إدارى مهما كانت الملاحظات حول أدائه، وبـــدلاً من الاعتماد على التجربة والتراكم؛ اتخذت الدولة «الإســـلامية» منهج «التجربة والخطأ»، وهو منهج يعتمد على «العشـــوائية»، وهو قد يصيب، وقد يخطئ، مثل أن يجرب شخص، يعمل فى مجال الميكانيكا، لكنه بلا خبرات صيانة أجهزة حديثة لم يرها من قبل، فكم مرة يخطئ، كى يصيب بعد ذلك، أو ما هو حجم الدمار الذى قد يلحقه بهذا الجهاز، أو بنفســـه؟. أو أن يجرب طبيب بلا خبرات، أو مؤهلات إجراء عملية جراحية دقيقة؟. أو أن يقوم شاب حديث التخرج بتدريس طلاب فى جامعة كبيرة؟. وهكذا، فكلُّ حلقة تُشكِّل حلقـــةً أخرى، وكلها حلقات تقوم على الخطأ والصواب، وهى «عشـــوائية»، خلقت فى نهاية المطاف جهازاً إدارياً عشـــوائياً، وبدت نتائجه تتمظهر فى حالة

الانهيار العام، فالطرق والجسور فى الخرطوم تتم عملية تشييدها بلا كفاءة، ولا ضمير، ويموت عددٌ من المرضى فى المستشفيات بسبب أخطاء طبية مثل «التخدير الخطأ»، أو نقص الأكسجين»، أو حتى بتر عضو حساس فى بعض الأحيان، وقد يقول قائل أن هذه الحالات هى حالات فردية، يجب أن لا توقعنا فى خطأ التعميم، وهو ما نعمل ضده، لكننا نقول «إن وزير المالية نفسه كان يفخر أن السودان يصدر النبق والأطباء»، ودوننا هجرات الأطباء خلال عشرين عاما، ففى عام واحد هاجر حوالى ٣٨٠٠ طبيب وأخصائى إلى دول الخليج، فى ظاهرة تعكس خطورة الأوضاع، واستمرار سياسة تجريف البلاد من العقول، ونزيف الوطن، وهجرة الكفاءات، وكثيراً ما تنبؤنا الصُّحف عن «شروع ألفى اختصاصى وطبيب عمومى يتبعون لوزارة الصحة فى إجراءات الهجرة إلى خارج البلد، وشهدت (التيّار) تجمع آلاف الاختصاصيين والنواب والأطباء بالصالة الدولية، حيث يتم إجراء المعاينات لهم توطئة للتعاقد مع وزارة الصحة بالمملكة العربية السعودية.، وأرجع كل الأطباء الموجودين هناك بأنّ ضعف المرتبات والمخصصات التى تمنحها لهم وزارة الصحة دفعهم للسعى لتحسين أوضاعهم عبر الاغتراب. واشتكى بعض الأطباء الذين يعملون بالولايات من تلكؤ وكالتى السفر المصرح لهما بإكمال المعاينات الشيء الذى جعلهم يتأخرون عن وردياتهم فى المستشفيات الطرفية التى يعملون بها، من جهته رفض أحد أصحاب الوكالتين الإفصاح عن العدد الحقيقى للأطباء المقدمين للهجرة فى ذات الوقت الذى أكد فيه تجاوزهم لألف طبيب فى تخصصات الباطنية وطب الأسرة والنساء والتوليد والتخدير»(٧١)، وقد سبق هذا العدد هجرة ١٨٠٠ طبيب واخصائى إلى خارج السُّودان!.

وتبدو كذلك عملية النزيف الحاد، فى وسط العمل الإعلامى والصحفي،

---

(٧١) صحيفة «التيار» السودانية، ٧ أبريل ٢٠١١.

وســيطرة جهاز الأمن والمخابرات على سياســات الصحف، وتمويلها، وتعيين رؤســاء تحريرها، فقد هاجرت كفــاءات، عملت، ولا تــزال تعمل فى أكبر القنوات والصحف العربية، والدوليــة، فهم يعملون فى قنوات «العربية»، و» الجزيرة»، و»البى بى ســي»، و» الحرة»، و» اسكاى نيوز» و» الحياة «و»الشرق الأوســط» اللندنيتين، وصحف الخليج العربي، فى قطر، والإمارات، والمملكة العربية الســعودية، والكويــت، والبحرين. وهو أمــر طبيعى فى ظل ظروف العمــل الطاردة، وغيــاب الحريات، وتدهور بيئة العمــل، وحظر الكتاب من الكتابة، كما لم يسبق طوال عشرين عاماً أن تولى صحافى معارض رئاسة تحرير صحيفة يومية ســوى، بضع حالات، أضافةً إلى رؤساء تحرير الصحف الحزبية مثل «الميدان»، «رأى الشعب»، «الأمة»؛ فيما يتجاوز عدد الصحف اليومية فى الخرطوم المائة صحيفة منذ اســتيلاء الإســلاميين على السلطة عسكرياً فى ٣٠ يونيو ١٩٨٩، وهو قول ينطبق تماماً بل أكثر على أجهزة الإذاعة، والتلفزيون، والفضائيات الأخرى، واذاعات موجات الإف إم».

وبعد تجربة بيوت الأشــباح، والموجة الأولى من النزوح الســوداني، جاءت الموجة الثانية مع اتســاع دائرة الحروبات فى الجنــوب، ودارفور وجبال النوبة، والنيل الأزرق، حتى صار السودان الدولة الثانية أفريقيا، والثالثة عربياً والرابعة عالمياً فى نســبة اللجــوء وفق تقارير الأمم المتحدة، و» ذكــرت المفوضية العليا لشــؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة فى تقرير أصدرته أمس الاول، أن عدد النازحين فى العالم ارتفع بدرجة قياسية خلال عام ٢٠١١ وبشكل غير مسبوق منذ عام ٢٠٠٠./ أما الأســباب فتعود إلى نشوب صراعات فى عدد من دول العالم مثل ســاحل العاج وليبيا والصومال والســودان ومناطق أخرى، ولاحظ التقرير أن اغلب اللاجئين يتوجهون عادة إلى الدول المجاورة بينما ينجح بعضهم فى الانتقال إلى الدول الغربية للحصول على حق اللجوء والاستقرار فيها، غير أن عــدد من يبقون فى أماكنهم اكبر من المغادرين إلى الغرب، وجاء فى التقرير

أن العراق ما يزال يحتل المرتبة الثانية فى قائمة الدول الأكثر إنتاجا للاجئين بعدد يقارب مليون ونصف المليون، بينما جاءت أفغانستان فى المرتبة الأولى إذ قارب عدد اللاجئين فيها ثلاثة ملايين شـــخص، بعد العراق تأتى الصومال برقم مليون ثم السودان بنصف مليون شخص»(٧٢).

٥ – اخـتطاف الدَّولة وعصـر الإنحطـاط

عصر الانحطاط

ليس ثمة شـــك في وجود «علة»ما، وهى بالطبع علةٌ مزمنة فى السُّـــودان، فلـــم يكن الجنوب هو الجـــرح الوحيد، ولا الجنوب الجديد ســـيظل هو الجرح النازف، فالمركز هو ذاته مر بأكبر أزماته فى العشـــرين عاماً الأخيرة ؛ فالإنقاذ لـــم تترك أخضرَ إلا وأكلت منه، ولا حتى يابس إلا فكرت فى القضاء عليه، وقد استخدمت «الإنقاذ» الدين وسيلةً من أجل بسط سيطرتها على الأوضاع، واختطاف الدولة الســـودانية الهشـــة بكل مكوناتها، ثم تحويلها إلى دولة دينية، وعنصرية. ومنذ الثلاثين من يونيو ١٩٨٩ ســـارت الأحوال فى الســـودان نحو هاويةٍ ســـحيقة، بعد انقلاب «الجبهة الإســـلامية القوميـــة» وبدء وضع اللبنات الأولى فى مشـــروع دولة التطرف، والإرهاب، أو مشروع «طالبان أفريقيا»، بل هو السابق لتجربة طالبان أفغانستان فى توجهه الأصولي، ومشروعه الإقصائي، وسياساته المتطرفة، وكانت البداية فيما يسمى «بالتمكين» بعد أن هلّت ليلة القدر على الإسلاميين فى ساعات غيبوبة القوى الديمقراطية، ولا مبالاة حكومة السيد الصادق المهدي، والذى وصلته رســـائل عدة بنوايا «الجبهة الإســـلامية القومية» فى الإطاحة به والاســـتيلاء على السطة، والانفراد بالحكم، بل وصلت المرحلة

(٧٢) صحيفة «الصحافة» السودانية، ٢٠ يونيو ٢٠١٢.

حد الاستفزاز بطلب الجبهة الإسلامية من رئيس الوزراء بالمشاركة فى انقلاب عسكري!، ويشير هنا القانونى المعروف والكاتب الكبير كمال الجزولى فى مقال نشره بموقع «الجزيرة نيت» إلى أن نوايا الانقلابيين وصلت إلى المهدى صراحةً، لا تلميحاً، ويقول الجزولى «حدثنى السيد الصادق المهدى أواخر ١٩٩٢م، قال: «كنا، فى مارس/آذار ١٩٨٩م خارجين لتوِّنا من أزمة ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٨م، وسببها زيادات كنا اعتزمناها فى الأسعار، وكانت الأجواء ملغومة بـ»مذكرة الجيش» لمجلس السيادة فى ٢٠/٢/١٩٨٩م، عندما جاءني- فى ما حسبته للوهلة الأولى زيارة اجتماعية- أحمد سليمان القيادى فى الجبهة الإسلامية المؤتلفة معنا وقتها فى «حكومة الوفاق». وأثناء أنسنا سألنى فجأة:

ـ «ألا توافقنى فى أننا معاً الأكبر تفويضاً شعبياً»؟! فهمت أنه يشير لحزب الأمة والجبهة الإسلامية مجتمعين، فأجبته:

ـ «بحسب صناديق الانتخابات.. نعم».

ـ «حسناً.. أنا لا أرى مخرجاً من هذه الأزمات ما لم نحسم قضية السلطة عسكرياً، ونتحول إلى النظام الرئاسي، ونغلق البلد لعشر سنوات انتقالية، نعالج خلالها مشكلة الجنوب، ونصفي ديوننا، وننعش اقتصادنا، ونرمم علاقاتنا الخارجية، ونحسم الفوضى الحزبية والنقابية والصحفية، فنهيئ البلد بالتدريج لديمقراطية راشدة؛ ولا أرى أنسب منك طوال الفترة المذكورة رئيساً للجمهورية»!

ومضى المهدى يقول: «لم يخطر ببالى -أثناء حديث الرجل- سوى أنه مَن ورَّط الشيوعيين فى انقلاب مايو/أيار ١٩٦٩م، وها هو يريد أن يسوِّق للجبهة الإسلامية ولنا معها مغامرة أخرى، فقلت له: قد تبدو الخطة نظرياً براقة، لكنها عملياً ليست كذلك. انظر.. بالديمقراطية عالجنا أزمة ديسمبر/كانون الأول، وأزمة الحكم التى فجرتها «مذكرة الجيش»، وهذا لا يعيب النظام الديمقراطى لكونه من طبعه، أما النظام الشمولى فيركز -وفق قوانينه الباطنية- على تأمين

نفســه، من تضييق إلى تضييق، ومن عسف إلى عسف، مع ما يجره ذلك من إنفاق بلا حدود على الأمن والدفاع، وهيهات أن ينجح مع ذلك فى تحقيق أى استقرار».

وختم المهدى روايته قائلاً: «بعد أيام وأثناء مناسبة عائلية، اقترب منى الترابى هامســاً: هل جاءك أحمد؟! ففكرت برهة، لكنى حين أدركت المقصود والتفت إليه ألفيته فص ملح وذاب!، هكذا بلغتنى الرسالة واضحة: ننتظر ردَّك»!(٧٣)، ويدعم الجزولى روايته بالإشــارة إلى مقال للكاتب الإسلامى المعروف الدكتور الطيــب زين العابدين فى صحيفة «الوطن بقوله «أما د. الطيب زين العابدين، العضو الســابق فــى مجلس شورى الجبهة، فقد قطع حول مــا إن كان لأحمد سليمان موقــف مغايــر للترابى فى موضــوع الانقــلاب، بقــوله: «على العكس تماماً، أحمد ســليمان ساهم حتى فــى إقناع الترابى نفسه بالموضوع ده!، وكان يردد قولته المشهورة: الانقلاب زى الموزة، أحسن حاجة تأكلها أول ما تنضج، مش قبل ما تنضج أو بعد ما تنضج خالص!» (٧٤).

وليس خافياً على أحد أن فكرة الانقلاب العسكرى الإسلامى كانت قديمة، ولــو أنهم برروها بفوضى الديمقراطية، ومذكــرة الجيش فى فبراير ١٩٨٩، أو تحركات لأحزاب أخرى للاطاحة بالنظام الديمقراطي، ويشــير الكاتب المحبوب عبد الســلام فى كتابه «الحركة الإســلامية «..دائرة الضــوء.. خيوط الظلام قائلاً» العام ١٩٧٩، غير بعيد عن شــاطئ النيل الأزرق، جلس بضع عشرات من طلاب العام الأول لبضع جامعات ســودانية يرهفون الســمع لمحدثهم تلك الليلة، الأســتاذ على عثمان محمد طه، المحامى يومها» نحن اليوم فى الحركة الإســلامية أشبه ما نكون بالمؤمن الذى قطع شــهر رمضان صياماً وقياماً، وقد

---

(٧٣) كمال الجزولي المحامي. جزيرة نت ١٩ يناير ٢٠١٢.

(٧٤) د. الطيب زين العابدين، «الوطن» السودانية، ٧/ ٢/ ٢٠١٢).

دخل فى العشــر الأواخر، يتحرى ليلة القدر، لقد قطعت الحركة الإسلامية فى السودان غالب أشواطها، وهى تتقدم اليوم حثيثاً لتشهد ليلة القدر»، وليلة قدر الإســلاميين عَّبرت عن شــهوة الســلطة وجوع للمال وظمأ للجاه، وتفكيرهم الإقصائي، والذى جعل من «ليلة قدرهم يوم قيامة للدولة السودانية»، وبالفعل مثلما يقول محبوب نفســه، عن الجماعة الشرهة» اســتقرَّت فى أمان الدولة، واستلذَّت حُضنها، واستجابت وجاهتها، وامتيازاتها، ثم يُلبس الشيطان عليها مالها الخاص مع مال الشــعب العام، فتأخذ منه جميعاً بغير حساب، أو تخلط بنوده وموارده ومنصرفه، يحذوها خُلق الدكتاتورية الواحد الذى يكره المؤسســة والمحاسبة»(٧٥).

ورغم علم الحكومة الديمقراطية المنتخبة برئاسة الصادق المهدي، بخطة «الجبهة الإســلامية لتنفيذ انقلاب عسكرى على السلطة، لدرجة أن «البجاحة «وصلت حد دعوة رئيس الوزراء للمشــاركة فى الانقلاب على حكومته؛ إلا أن المهدى كعادته عند المواقف الحاســمة يقف فى منزلة بين منزلتين حتى وقوع «المحظور» وليــس غريباً أن يكون أحد قيادات جهاز أمــن الحكومة ؛ وهو العميد ابراهيم نايل إيدام كان أحد قادة الانقلاب العســكري، وربما ســعى إلى تضليل المهدى وحكومته ببعث الطمأنينة فى نفوســهم، والتأكيد بأنّ أية معلومة عن تحركات عسكرية لا تعدو محض تكهنات، لا أساس لها من الصحة.

وبعيداً عن الجدل حول هوية الانقلابيين الجدد، وعلم الحكومة المنقلب عليها، أو عدمه فإن المحصلة النهائية هى أن الانقلاب وقع، ولم يجرؤ أحدٌ على مقاومة الانقلاب برغم التوقيع على «ميثاق للدفاع عن الديمقراطية، فلا الحكومة القديمة تحركت، ولا الأحزاب قاومت، ولا الشــعوب السودانية احتجت، بل بالعكس فإن كثيريــن هللوا وكبروا للحركة الجديدة، حتى قبــل معرفة هويتها، فكيف

(٧٥) المحبوب ، مصدر سابق.

ندعم شـيئاً لا نعلم هويته؟. وأى عقلٍ هـذا الذى يراهن على «مجهول»، أو ضابط مغمور قام بانقلاب على السلطةً؟. وهل هذا يعنى أن «ثقافة الديمقراطية» معدومة فى نفوس، وعقول السـودانيين؟. وأين كانت تلك القوى السياسية؟. ومـاذا فعلت بمواثيقها وأحاديثهـا عن حماية الديمقراطيـة؟. وأين كان رئيس الوزراء؟. ووزير الدفاع؟. ومسؤولى الأمن؟. ووزارة الداخلية؟.

ومنذ أيام انقلاب «الجبهة الإسلامية القومية» الأولى، حول الانقلابيون الجيش إلى مليشيات، وصارت الشرطة أداةً من أدوات القمع، وقتل المدنيين، وتصفية الحسابات السياسية، بل بدلت الشعار «الشرطة فى خدمة الشعب» إلى «الشرطة لقتل الشـعب»، فهى فى ذات الوقت صارت أخطر أدوات التفريخ العنصري، والجهوي. فقد ظلت تتعامل بقسـوة مع النازحين فيما يصطلح تسميته «السكن العشوائي»، فى سوبا وفى أم درمان، وفى مناطق أخرى، حيث تهاجم السكان بالرشاشـات، وتحرق البيوت، وتقتل الأطفـال فى قلب العاصمة، كما فعلت ذات الفعل فى كجبار، وفى أمري، وفى بورتسودان.

وتؤكد الإحصائيات أن مليشـات النظام فى الأمن والشرطة، اصطادت أكثر مـن من ١٢٠ طالباً من طلاب الجامعات والمدارس حتى شـهر يوليو من عام ٢٠١٢. هذا غير أكثر من سبعين طالباً بالمدارس الثانوية ابتلع النهر بعضهم، واصطـاد الرصاص آخرين منهم فى شـهر ابريل ١٩٩٨ فـى حادثة مجزرة العيلفون الشـهيرة. كما أن بعضاً من هؤلاء اليفع استشـهد بخناجر، ومدى زملائهم من الطلاب الإسـلاميين فى مشاهد مكررة من حمامات الدم.، وفى فورة الحماس «الجهادي»، وشـعارات «فلترق منهم دماء، أو ترق منا الدماء»، أو تـرق كل الدماء» فى لوثة الانفعال الرومانسـى المرضى بالدين وشـعارات خاوية، وهى شـعارات قتلت وطناً، لكنها لم تقتل ذبابة ترُّك فوق هذا الجسـد المتحلِّل.

إن السُّودان الآن «دولةٌ فاشلةٌ»، موصومة بسمة العنصرية، وصارت الوزارات

فــى أزمنة التمكين الحضارى توزع على القبائل، والبيوتات، مثل وزارة الطاقة كمثــال حيث صارت» حصرياً» على قبيلة بعينها، إلا من رضى عنه الجماعة، فســقطت الشعارات المشــروع الحضارى البراقة، فى منعطف التطبيق، وتهافت الإسلامويون على السلطة، والكراسي، رغم أنف شعارات «هى لله هى لله لا للسلطة ولا للجاه»، وكانت مرحلة اختطاف الحركة الإسلامية للدولة السودانية على هشاشتها يمثل قمة الانهيار السياسي، والأخلاقي، والاقتصادي، فالحركة الإســلامية لم تكن تحمل برنامجاً سياســياً واضح المعالم، فهو لا يعدو سوى «تهويمات» و» شــعارات جوفاء» تســتند على «نص قرآنــي، أو حديث نبوي» بطريقــة تلفيقية؛ مثلما كان يردد نائب رئيس مجلس قيادة الثورة» الزبير محمد صالح فى عام ١٩٩٤، حيث تبنت الدولة «اليوم العالمى للجري»، وأراد الزبير تحفيز الســودانيين على رياضة الجري» بقوله «وســارعوا إلى مغفرة من ربكم» وكأنّ المؤمن حين يريد مغفرة من الله ســبحانه وتعالى ما عليه ســوى إســراع الخطى، والهرولة، ثم الجرى لكى يلحق المغفرة، وهذا يعنى أنّ من لا يستطيع الجري، فهو لا يســتطيع الوصول إلى رحمة الله! . (وحتى أناشيدهم الجهادية كانت مبتذلة وتقليدا للأدب المستهلك والغناء الهابط مثل نشيد يا سلام يا سلام قوموا نرمى لقدام، فهذا النشيدوتقليد أعمى لأغنية تصف مفاتن المرأة : يا سلام يا سلام الوزِّين بصديرو عام)

لقد مثل المشــروع الحضارى قمة «الانحطاط المعرفي، وهو أشــبه بحقب القرون الوســطى التى ضــرب ظلامها كل أوروبا، حين تزاوجت الكنيســة والسلطة، وسادت ثقافة «صُكوك الغفران»، فشهدنا التصحر الفكري، والموات الثقافى والفني، ولنا فقط أن نتأمل فى عاصمة مثل الخرطوم كانوا يقولون إنها «تقرأ»، إلا أن عدو المكتبات العاة لا يتجاوز أصابع اليد فى أحســن الأقوال للأطــلاع وتقديم الخدمات المجانية لطالبى المعرفة، وكذلك يمكن أن يتســاءل المرء عن المسارح، ودور السينما، والفنون، فكان أن ارتمى كثير من السودانيين

فى حالة يأس فى حضن ذلك المشـــروع، فســـادت قيم اللامبالاة، وصار من الطبيعى فى مثـــل هذه المرحلة أن تجد من يتعامل مع «المال العام» كأنه ضيعة خاصة له، ورثه من أسرته. لأن الدولة فقدت ملامحها، وتماهت مع الحزب الحاكم، وتماهى الحزب مع الرئيس، ليضعونا كلنا فى سجن اسمه «الوطن»، فصـــار الرجل هو الدولة، والدولة هو عبر أكبـــر عملية اختطاف فى التاريخ المعاصر لدولة من قبل التنظيم العالمى للإخوان المسلمين، ومعروف أن الدولة فى فقه كثير من الإسلاميين هى عابرة للحدود، ولا تلتزم بالجغرافيا لأنها هى ملكية حصرية لأمة الإســـلام. وكل ذلك يتم باســـم الدين، لقد صار الدين تجارةً وسمســـرةً، لتحقيق الثراء الدنيوى العريـــض، وصار الدين كذلك آليةً للقمع لتثبيت أركان الحكم، وكل ذلك يتدثر بشـــعارات حماسية ورومانسية مرضية، على شـــاكلة «لا لدنيا قد عملنا، نحـــن للدين فداء، وليعد للدين مجـــد، أو ترق منهم دماء، أو ترق منا الدمـــاء، أو ترق كل الدماء»، وهى «لله هى لله لا للسلطة ولا للجاه»، ويهدف إلى «تمكين نخب دينية متطرفة، لتدير الدولة بعقلية اتحادات طلاب الجامعات، فليس هناك مؤسسات، سوى مؤسسات القهر، ولا سياسات سوى ما يحقق مصالح الفئة المعنية، ولا مكان للآخـــر، بل هو كله «أنا» أو نحـــن» المتضخمة، أما الآخر فهو «هم»، وهم الأعـــداء، والمتآمرين، والعملاء، ولترق منهـــم دماء، أو ترق منا الدماء، أو ترق كل الدماء!.

وبدأت المهزلة الإســـلامية، ومسخرة المشـــروع الحضارى بإعلان الجهاد فى الجنوب، وتبنى قوانين ســـميت إســـلامية فى عام ١٩٩١، وهى قوانين قصد المشـــرع منها إرهاب الناس، وإســـكات أصواتهم، بوضع مـــواد التقطيع من خلاف، والقتل، بســـبب معارضة الســـلطة، «راجع القانون الجنائى السودانى لســـنة ١٩٩١. ولكن للأمانة فإن مسألة أسلمة الدولة كانت قضية قديمة طفت على الســـطح منذ الســـتينيات إبان حكم الصادق المهدى فى الفترة من ١٩٦٦

إلى ١٩٦٧، بعد أن تحالف مع صهره، زعيم «جبهة الميثاق الإسلامية» الدكتور حسـن الترابي، واتفقا على تمرير دستور إسـلامي، مثلما تحالف الترابى فيما بعد مع المشير جعفر نميري، وأعلنا الشريعة الإسلامية، وقوانين سبتمبر ١٩٨٣ الشـهيرة، وهى كانت بداية عصر الهوس الدينى فى السودان، ووضعت أولى خطوات البـلاد نحو هاوية الانحطاط، فكانت القوانـين تنفذ بطريقة لا تمت للحضـارة بصلة، وذلـك؛ باعلان تنفيذ العقوبات عبـر الإذاعة والتلفزيون، والصحف السـيارة، ليتفاخر النميرى وأعوانه بتوجههم الإسلامي، بل وصل الهوس قمته حينما بايع الترابى وآخرون المشـير نميرى «إماماً على المسـلمين، ومجدداً للدين الإسـلامي»، و «الإنقاذ» بدأت بتحالف بين الترابى والبشير، والترابى بشخصيته الكاريزمية بين «الإسلامويين»، وباعتباره «مرجعية التشريع، وربما التنفيذ ذاته، ما من فكرة فى بداية الإنقاذ؛ لا سـيما المرتبطة بالسياسات العامة، والموجهات يمكن أن تمر بدون أن يبصم عليها، فبصمة الرجل لا يمكن أن نخطئها فى عموميات القانون الجنائى لسنة ١٩٩١، وما شمله من عقوبات لتهـم قد تكون فضفاضة، مثل «تقويض النظام الدسـتورى «المادة ٥٠» فى القانون، وعقوبتها الإعدام، وجرائم إثارة الفتنة الطائفية والحرب ضد الدولة، فى أسـوأ نماذج الدولة «الثيوقراطية»، ثم ذهب المشرع أكثر من ذلك باستخدام عقوبـة الجلد، فى كثير من الجنح، أو مـا يعرفها القانون بأنها جرائم، وليس بالضـرورة أن تكون جريمةً حدية، بل هناك «الزى الفاضح» والفعل الفاضح، وقانـون النظام العام، أو أمن المجتمع، وتعريض الآلاف من الفتيات والنسـاء للجلد، وأخذهن عنوةً إلى سـجون وزنازين «النظام العام»، فسمعنا عن قصة الصحافيـة لبنى أحمد حسـين، فى عام ٢٠٠٩، لأن لبنـى صحافية معروفة فى السـودان، وكانـت تهمتها ارتداء البنطال، وقدمتها السـلطات للمحاكمة للحكم عليها بالجلد، إلا أن السـلطة خافت، وتراجعت عن العقوبة وسـط الضغط الداخلى والدولي، وضوضاء الإعلام الذى صاحب القضية الشـهيرة،

لكن، ما يحزُّ فى النَّفس، أن آلاف النســاء تعرضن لمواقف مشــابهة لقضية لبني، والصبية ســلفيا كاشف، ورأينا بأم أعيننا كيف تُجلد النساء، مثلما نقلت مواقع «يوتيوب»، حيث ظهر شــريط فيديو تبــدو فيه فتاة تتعرض للجلد من قبل شــرطيين، الأمر الذى أثار اســتياء كبيرا فى الداخل والخارج. وتذهب معظــم الفتيات اللاتى يحكم عليهن بالجلد لأقســام الشــرطة بصمت، ومن دون ضجيج، خوفا من «الفضيحة الاجتماعية» وإثارة الشــكوك حول السلوك الخاص. وقد أعدت جماعة حقوقية تقريراً عن أوضاع النســاء فى السودان، و تحصلت على نسخة منه ونشرت بعض من أجزائه بصحيفة «الشرق الأوسط»، ويكشف التقرير أنَّ «الكثير من النساء تذكرن بوضوح أول لقاء لهن مع قانون النظــام العام، وتحدثن عن الخــوف والإذلال الذى أحاط بهذه الحادثة، وعبرن عــن غضب خاص تجــاه قانون النظام العام حرك بداخلهــن إرادة الوقوف فى وجهه ومقاومته». وتحدث التقرير عن «انتشــار إحســاس متزايد وسط النساء بالضعف وعدم اليقين من ســلامتهن فى الفضاء العام فى الســودان، وشعور وسط النساء اللاتى شملهن المسح أن النساء لا يتحدثن حول تجاربهن مع قانون النظام العام بســبب الخوف من العار الأســرى والاجتماعى من جراء تجاربهن مع قانون النظام العام». وذكر التقرير أن واحدة من النساء تحدثت حول تجربة إحدى صديقاتها «طبيبة أســنان محترفــة تعرضت لصدمة نتيجة لإلقاء القبض عليها داخل باص، وأخذها إلى محكمة النظام العام، ولم تستطع الذهاب إلى عملها لمدة أسبوعين». ويقول التقرير أيضا إن «واحدة من النساء قالت إن ابنتها ذات السبع سنوات أخبرتها إحدى زميلاتها فى المدرسة بأنها إذا ارتدت البنطال وخرجت للعب خارج المنزل قد تتعرض للاعتقال.. وأصبحت تخاف الخروج واللعب خارج المنزل»(٧٧).

إن «مليونا وســتمائة جلدة ألهبت ظهور النساء السودانيات خلال عام واحد وفقا لقوانين النظام العام، وهو اســتناداً لتصريح مدير شرطة ولاية الخرطوم فى

عام ٢٠٠٩ بإشارته إلى إلقاء القبض على أكثر من ٥٠ ألف سيدة وفتاة بقانون النظام العام، ويقول المحامى نبيل أديب «إن الجلد موجود فى قانون النظام العام الـــذى ينظم الحفلات العامة، وموعد انتهائها»، ويضيف «لا تقف العقوبة على تلك المفصلة فى القانون الجنائى لســـنة ١٩٩١، والتى تشمل الزى الفاضح، أو الأعمال الفاضحة وشرب الخمر، والمتاجرة فيه، وكذلك الميسر، وإدارة المحلات العاملة فى هذه الأنشـــطة، إلا أن الجلد يشـــمل كذلك غسيل سيارة فى مكان غير مخصص لها؛ مع العلم أنه بالسودان لا توجد مواقف للسيارات فى معظم الأماكن، ولا لغســـيلها». ويرى أديـــب أن «الجلد أصلا عقوبة مهينة ولا يجوز التذرع بالشريعة فى موضعه، لأن الجلد لم يذكر فى القرآن إلا فى موضعين من سورة واحدة، ويتصل بعقاب جريمتى الزنا والقذف». ويضيف أديب أن «القصد من العقوبة إذلال الجاني، ولا يجوز التوســـع فى هذه العقوبة فى جرائم أخرى وإلصاقها بالشـــريعة الإسلامية». والقانون الجنائى لسنة ١٩٩١، وهو ما يصور حجم العنف الذى يتعرضن له من قبل الحكومة» (٧٨).

إن «الانحطـــاط «فى الســـودان اقتـــرب من نموذج دولة طالبـــان الأفغانية، وكادت أن تكون صورة ريشتا صورة مقابة للواقع السوداني، فالمرأة هى العدو، والخصـــم فى معظم مواقف «الإنقاذ»، وهـــى مواقف أصولية ومتطرفة، وفى ذات الوقت تهدف إلى شل التفكير، بشل نصف المجتمع، وهناك أسئلة حائرة حول حساسية الإسلاميين تجاه المرأة، وربما يرد علينا البعض أنهم ينطلقون من تفكيرهم من بنية الوعى التناسلي، واعتبار المرأة مجرد كتلة من الرغبات الجنسية تمشى على الأرض، وتدفعها الشياطين لأغواء الرجال الأبرياء، إلا أن هناك ما أبعـــد من ذلك وهو ما يحتاج إلى بحث علمى دقيق حتى لا نلقى القول على

(٧٧) صحيفة « الشرق الأوسط» اللندنية، ٧ يناير ٢٠١١.

(٧٨) المصدر نفسه.

عواهنـــه، وفى ذات الوقت يجب علينـــا أن نتذكر أن امرأة المجتمعات المقهورة هى «مهمشـــة المهمشـــين»، وتعانى من القهر والتســـلط الاقتصادى والجسدى والجنسى والمعنوى من قبل السلطة ذاتها، أو السلطة الذكورية التى تفرغ طاقات كبتها، وقهرها من آخر على المرأة باعتبارها هى الأضعف، وهى وضعية تصور علاقات القمع التراتبية، ولذلك ليس مدهشـــاً أن تكون النساء هن أكثر ضحايا أنظمة الاســـتبداد، وهناك عشرات القصص التى حصلت وتروى مقدار القمع ضدها، إلا أنه، وفى ذات الوقت فإن النســـاء فى السودان سجلن مواقف قوية فى المقاومة، ودخلن السجون سواسيةً مع الرجال، وظللن يبتدعن فى وسائل مقاومة كلما طالت ســـنوات القهر، ولذلك فإن أى ثورة فى المســـتقبل سيكون للنســـاء فيها دور كبيرا، وقد حولهن القهر إلى «متمردات أكثر شراســـة» كى يحافظن على وجودهن وكرامتهن.

وأوضاع طالبان ترويه إحدى الناشـــطات قائلةً «لقد اعتادت طالبان فى كل يوم جمعة، اقفال المحال التجارية والشوارع فى كابول وإلزام كل الناس، بمن فيهـــم الأطفال، التوجه الى الملعب المـــدرّج للتفرج على إحلال عدالة طالبان فى مشـــاهد لا يمكن وصفها إلا بالوحشـــية. شاهدت سارقين تقطع أيديهم ويعلقون ساعات على الأشجار، علماً أن حكم طالبان أوصل هؤلاء الى فقر مدقع ودفع بهم إلى الســـرقة، شاهدت نساء يرجمن بالحجارة حتى الموت لرفضهن زيجات مدبّرة، شاهدت فتاة فى السادسة من عمرها تتعرض لضـــرب مبرح لمجرد أنها تجرأت على حمل كتبها المدرســـية فى الشـــارع، شاهدت شـــاباً يدفن حياً مع ابنة عمه لأنهما شـــوهدا معاً فى السوق. . . قـــادة طالبان يخطفون الفتيات ويغتصبونهن فتصبح الضحية مجرمة، ينبذها المجتمـــع ويتبرأ منها ذووها. وتضيف فريشـــتا: فى كل مرة أشـــهد فظائع طالبان، أكاد أصاب بإغماء، ولكنى سأواصل عملى طالما أنا قادرة على نقل حال شعبى البائس الى العالم. آمل أن أعيش لأشهد إقصاء هؤلاء المجرمين

عن الحكم. وفى السـودان يقولون إنهم خائفون على «شـرف النسـاء»، والذى هو مثل «عود الكبريت»! فى تشبيههم، لا يشعل سوى مرةً واحدة، لكن، ومن ذات هذه الزاوية نبصر أن «مركز الدراسـات والبحوث الجنائية والاجتماعية » كشف فى عام ٢٠٠٧ أن «٤٠٥» أطفال لقطاء عثر عليهم بولاية الخرطوم خلال الفترة من يونيو ٢٠٠١م وحتى مايو ٢٠٠٢م، بزيادة بلغت «٣,٢١٪» من العام الذى يسـبقه الذى شـهد «٣٠٤» لقطاء!! منهم «٣٤٨» ذكـراً و «٥٧» أنثى و«٢٥٣» لقيطاً حيـاً و«١٥٣» متوفين والارقام تشير أيضا إلى أن عدد بلاغات الأطفال اللقطاء بولاية الخرطوم خلال الفترة مـن يونيو ٢٠٠١م وحتى مايـو ٢٠٠٢م تمثل «٩٣٪» من إجمالى بلاغات الاطفال اللقطـاء الذين عثر عليهم فى بقية الولايات الأخرى!!»(٧٩). مع العلم أن ولايـة الخرطوم هى الأولى من حيث عدد الاطفال اللقطاء. لكن كم تبلغ نسـبة من أجهضوا سـراً؟. او من قتلوا بعد الولادة؟. هذه أرقام، وهى من ملفات أجهزة الدولة الرسـالية؛ فى وقت كان كل شئ لله بما فى ذلك المنصب والعمل والدسـتور والقانون. ولا نود أن نشـير هنا إلى نوع المضايقات التى تعرضت لها النسـاء فى الأسـواق، وفى الجامعات، وفى مواقع العمل، و حملات بائعات الشاي، وحملات النظام العام فى الطرق، وهم بمثل هذه القوانين أعادوا السودان إلى أزمنة محاكم التفتيش، وإلى عهود غابرة وهدفهم كله هو إذلال الناس، والتسلط عليهم باسم الدين والحاكمية لله مثلما كان يحكم أباطرة القرون الوسـطى فى اووربا إبان أكثر عصورها ظلاميـة. حيث كانوا يعتبـرون أن النقد الموجه إلى الأمراء يمثل انتقاصاً فى حاكمية الله وذماً لتعاليم الكنيسة.

وهذه هى ذات مبادئ الدولة الأصولية السودانية التى تريد «الإنقاذ» تأسيسها،

(٧٩) مركز الدراسات والبحوث الإحتماعية، الخرطوم، ٢٠٠٧، دراسة ميدانية.

ولذلــك عملت كل ما فى ســعها مــن أجل تثبيت دعائمهــا، وهو ما أدخل السـودان فى زقاق ضيق من أزقــة التطرف، والهوس، ودخلت جرائم كثيرة تتســتر بســتار الدين، بدأت بمصادرة الحزب الحاكم للنادى الكاثولوكى وتحويله إلى مقر «المؤتمر الوطني»، وحرق الكنائس، وإقصاء أصحاب الديانات السماوية والمعتقدات الأخرى من ذهنية أكثرية الســودانيين، ثم تطورت تلك الأفعال إلى أحداث عنف دموية؛ كان من أشــهرها حادثة اغتيال وجرح أكثر من خمســين مصلياً بمســجد من مســاجد ضاحية الثورة بأم درمان فى فبراير ١٩٩٤، حيث ألقى القبض على متطرف اسلامى ذو أصول من المغرب العربي، واسمه محمد الخليفى فقد أطلق النيران على المصلين باعتبارهم «كفرة» فى أول ظواهر العنف الدينى المباشر فى السودان، وهو عنف ضد جماعات غسلامية، لا كعنف كانت تمارســه الحركة الإسلامية فى الجامعات مســتخدمةً السيخ والأطواق والأسلحة البيضاء ضد المناوئين لها.

إن هذا الوضع، هو نتيجة طبيعية لمقدمات استبقته، شملت الدعاية الكبيرة، والضجة الإعلامية وما تضخه علينا من أكاذيب وشعارات ساهمت فى عمليات غسيل مخ ممنهج، وهو يتسق مع نهج الإنقاذيين استناداً على مشروع تمكينهم، كما هو وضــع نموذجى لدولة فتحت أبوابها مشــرعةً لحملة تفكير التكفير، وقادة التطرف اللاإسلامي، عبر تأسيس «المؤتمر العربى الإسلامي»، واستقبال زعماء القاعدة مثل أســامة بن لادن، والجهاد المصري، وجماعات أخرى من «الأفغان العرب، ومن إسلاميى دول الجوار العربى والأفريقي، ولذلك نرى أن حادثة «الخليفى «تزامنــت مع ارتفاع موجات الهوس الديني، وهو هوس يصل مرحلة الانفعال الرومانســى المرضــى بالدين، حيث ظهرت علامات كثيرة كما قلنا مثل «الترزى الإســلامى الــذى يكتب فوق لافتة محله «وكل شيئ فصلناه تفصيلا»، وموضة «كوافير الحميراء»، وكلمة إسلامى التى تعقب كل بنــك، أو مصرف تجاري، أو حتى معاملة ربوية، أو معاملة بنكية ألقت

بآلاف من المزارعين فى السجون؛ بسبب الإعسار بعد أن تم تمويلهم بواسطة «عقود السلم»، كما تكررت حادثة «الخليفى بمسجد الجرافة بأم درمان، وفى شهر رمضان الكريم، وهذه المرة على يد سودانى اسمه «عباس باقر»، فى عام ٢٠٠٠، وما بين الخليفى والباقر رأينا أحداثا منفصلة فى تواريخها بعدد من مناطق الجزيرة المسالمة! لكنها مترابطة ارتباطاً عضوياً مع حالتى الخليفى والباقر، ومع حالة الهوس الكبيرة التى غطت على المجتمع السوداني، كما تم اغتيال المطرب خوجلى عثمان فى نوفمبر ١٩٩٥، مع أن هناك «غموض لم يفك، وروايات أخرى حول سبب الاغتيال المدوي، بهجوم داخل اتحاد الفنانين، وهو هجوم لا يمكن أن يستغربه كل من يفكر، أو يتأمل المشهد، فهو مشهد غابت فيه العقول تماماً، ولا تزال أثاره ممتدة إلى حين كتابة هذا الكتاب، لأنه مرتبط بمنظومة تفكير شاملة، وبطريقة ممنهجة بغرض تغييب العقول، وتغبيش الأفكار.

ذات رمضان، أوقفت أحد سائقى «أمجاد»، وبعيد لحظات من ركوبى للسيارة جاءنى صوت تلك الفرق «الإنقاذية» تردد بعض المدائح النبوية على أنغام موسيقى «هادئة»، فطلبت من السائق باحترام أن يوقف هذا «الكاسيت»، فقال لى «ياخ دا مديح والدنيا رمضان»!، قلت له «أنا مخيّر وعلى كيفي»، وبدا الشاب حائراً من أمره، فقلت له، سيبك من دا. شغل شريط غنا»، فنظر إلى مندهشاً، فتابعت «أنا بحدد لنفسى الشى العايز اسمعو»، فاستجاب وأخرج كاسيت لمغني، وبعد لحظات بدأ «يتمايل» من الطرب، فابتسمت، ولما أدرك سر ابتسامتى «قال «يا عمك الجماعة ديل جننونا، ولا زم الواحد يعمل فيها منهم ويسمع حاجاتهم، بس لكن إنت زول ظريف»، ولا يغيب عن ذلك استغلال الدين فى السياسة، وإشغال الناس ببعض «الفتاوى»، والقضايا «الانصرافية، ولذلك وظف النظام مجموعة من علماء السلطان، أطلق عليهم «هيئة علماء السودان، وهى «كتيبة دفاعية «تمارس اللعب بالدين من غيرما مهارة، لكن أزمة الغيبوبة هى التى

منحتها قداســتها، وضعف الآخرين هو الذى منحها قوةً زائفة، وسلطة خطاب تؤثر فى ملايين الضعفاء، والمغيبين، وهى كتيبة لا تنحصر مهمتها فقط فى مسألة تجميل وجه السلطة الكالح بمساحيق الدين، وإلهاء الناس بفتاوى انصرافية مثلما كان يفعل الشـــيخ صادق عبد الله عبد الماجد حول «تحريم تحصين الأطفال ضد الشلل بإعتبار أن ذلك «مؤامرة يهودية ماسونية»(٨٠)، كما كتب الرجل مقالات مطولة فى عام ٢٠٠٦ بصحيفة «أخبار اليوم»، فى ذات الخصوص، ويقول إن فتواه تســتند على معلومات حصل عليها مــع «أخوين تلاتة كدة»!!، دون أن يوضـــح لنا تخصصهم العلمي، أو شـــهاداتهم الأكاديمية التى تحصلوا عليها فى الصيدلـــة، أو العلوم، أو الطب، أو أن لهم مركز أبحاث علميا رفيعا» أو حتى غير رفيع، «، وتطابقت الفتوى مع فتاوى لعلماء محليين فى باكستان ونيجريا.

وقد أرســـل الر جل نداءً للسودانيين فى اليوم الثالث من أبريل ٢٠٠٦ إكمالاً لما كتبه فى عموده الصحفى «ما قلَّ ودلَّ» بجريدة أخبار اليوم، وقال الشيخ صادق فى ندائه الشهير «يا أولياء أمور الاطفال الأبرياء الذين لايملكون من أمرهم شيئاً ويا أيها الأطباء الذين بيدهم أن يعطوا مايســـمى بالتحصين يقربهم جميعاً مسافة الموت، وياوزارة «المرض وقتل الاطفال » مع سبق الاصرار والترصد، اتقوا الله فيما تفعلون فى أجيال المســـتقبل فالأمهات والاباء يســـلمون أطفالهم لاىد غير امينة فلا تفعلوا وارفضوا بإصرار ان تســـلموهم للتطعيم المسمى بالتحصين زوراً وكذبـــاً بل هو المـــرض الذى نهايته الموت، وغداً الاثنين الثالث من هذا الشـــهر سوف تبدأ وزارة الصحة الاتحادية، تناديكم بواسطة الإذاعة والتلفزيون للتحصين فى الدورة الثانية التى يكتمل بها المرض ويأخذ طريقه غلى ذرات أجساد أطفالكم باســـم التحصين ويروغون بينكم كما تروغ الثعالب لاتصدقوهم وارفضوا تسليم

(٨٠) صـــادق عبـــد الله عبد الماجد، الجزيرة . أغســـطس ٢٠٠٧، مقالات بصحيفة «أخبار اليوم» السودانية، ٢٠٠٦.

اطفالكم لهم أن أردتم لهم حياة طيبة ومســـتقبلاً خالياً من الأمراض. ومصداقاً وحرصـــاً عليهم اقرأوا وتابعوا معى اليوم وغداً هذه الحقائق التى يدين بها هؤلاء الاطبـــاء والعلماء جريمة التطعيم واللقاح المســـمى بالتحصين»(٨١)، وربما لذات السبب اضطرت وزارة الصحة الســـودانية، والتى تترأسها الوزيرة المسيحية تابيتا بطرس شوكاي، وهى تحمل دكتوراة فى التمريض؛ اضطرت الوزارة «المسلمة»، ووزيرتها «المســيحية» إلى الاستعانة بفتوى دينية، بدلاً عن الاستناد على الحقائق العلمية، وهى ربما يبررها البعض بعقلنا «السائد» وهو يقتنع بفتوى رجال الدين، فى الطـــب، والتكنولوجيـــا، دون أن يهتم برأى العلمـــاء!. ولذلك تجلت لنا «عبقرية الوزارة «فى اســـتخدام الشـــيخ المصرى يوسف القرضاوى لتوجيه نداء، ولا ندرى إن كان مدفوع الثمن، أم هو تبرعاً منه للدولة الرسالية، وكان توجيه القرضـــاوى داحضاً لنداء الشـــيخ الصادق، فى ســـابقة «علمية فريدة»، تعكس عقلية الحكام الإنقاذيين، وطريقة إدارتهم لشـــؤون النـــاس، ولذلك ليس غريبا أن تصدر فتاوى «رجال الدين» لتحظر ســـفر رئيس البلاد عمر البشير «خوفاً من خطر مدعى محكمة الجنايات الدولية لويس أوكامبو» لكن البشـــير يسافر ويهزم الفتوى السلطانية، ولا نسمع بعد ذلك «تكفيراً» للرئيس، وهو موقف يتسق مع موقف زعيم السلفية الحربية عبد الحى يوسف حين رأى أن خبر «سقوط هجليج يجب أن نأخذه بجدية أكبر و ليس بالرقص و الغناء، وكان البشير رئيس النظام قد أكثر من الغناء بعد أن أعلن جيش الجنوب انســـحابه من هجليج. لكن عبد الحى تخوف من الغشـــارة صراحةً إلى ولى نعمته البشير الذى يغدق للمتطرفين والســـلفيين الحربيين والإرهابيين المال والعطايا، ويفسح لهم القنوات والمنابر لبث ســـمومهم بين الســـودانيين»، لكن يوسف حينما ســـئل عن رقص المشير البشير وجوازه اســـتنكر تحديد اسم البشير فى الســـؤال ولكنه أفتى بعدم جواز الرقص

(٨١) صادق، سابق.

وأن بعض العلماء يردون شهادة الراقص»، حريات» ٢٣ ابريل ٢٠١٢. . وهى فتوى مشابهة لفتوى عزت عطية المصرى حول «إرضاع الكبير فى العمل»، حيث أصـــدر الرجل فتوى أثارت الكثير من الجدل فى مصر حول إرضاع المرأة لزميلها فى العمل حتى يحل لهما الخلوة ورؤية شـــعرها والعمل معها فى مكان واحد، أو مثل تلك الفتوى التى تحرم على الزوجين ممارسة الجنس بلا ثياب!.

حقاً هـــى أزمنة الانحطاط التـــى تريدنا تصديق روايـــات «محاربة القرود مع المجاهدين فى أحراش الجنوب، أو أن من استشـــهد منهم تنبعث من دمائه رائحة مســـك، وهى أكذوبة لم يفكر من أطلقها أن غابات الجنوب الكثيفة ؛ لاســـيما فى مواســـم الأمطار كثيراً ما تنبعث منها روائح عطرة تختلط برائحة المانجو، مع الأناناس، مع مهوقني، أو غيره من الروائح التى ربما يحســـبها من كان موهوماً أنها رائحة مســـك أنبعثت من دماء «شـــهيد»، وهو ذات الشـــهيد الذى أقاموا له أعراس الشـــهداء، وليالى الزفاف إلى حور الجنان، مستغلين فى ذلك بنية الوعى التناسلي، وهنا لسنا فى مسألة دحض ذهاب هؤلاء إلى الجنان أو النار، لأن ذلك عند علام الغيوب وحده. !، و لقد كرست الإنقاذ لهذا الخطاب الذى أعادنا إلى عصـــور الظلام ومحاكمات التفتيش التى اغتالـــت العالم جاليلو لأنه أتى بنظرية كروية الأرض ودورانها حول نفســـها! وليس غريباً أن تنتشر تلك الشعارات فوق لوحات مضيئة، مثل تلك التى تقول «السودانيون أكثر شعب يصلى على النبي»، وهو شـــعار رفعته إحدى الإذاعات الدينية، ولسنا هنا بصدد انتقاد فكرة «الصلاة على النبي» بقدر ما أريد التركيز على اســـتغلال الدين فى أى خطاب، ولو كان تجارياً، وهو أمر يجعل الناس يتمســـكون بالقشـــور، ويتعاملون مع الأشياء من فوق «السطح»، و ليس غريباً أن يتحوّل كثيرون إلى «تروس» فى ماكينة الإنقاذ، أو أنـــاس يلهثـــون وراء «رزق اليوم باليوم»، أو طامحـــين لثراء عريض فى أزمنة القطط الســـمان، وتدفقات ريع النفط، لنتحول «جميعنا» إلى «استهلاكيين»، لا «منتجين»، فى كل شـــيء، ؛ فى الســـلع، وحتى الأفكار، ويريدون لنا أن نردد

خلفهم مثل الببغاوات «شـعاراتهم الخاوية المضمون»، ونسبح بحمد الذى قهرنا، ومارس علينا الاستبداد، ونبشر بمشاريعهم التى عملت على «إذلال «الشعب، بواسطة القوانين القمعية، وأدوات تنفيذها الإرهابيـة، وخير مثال لذلك قانون النظام العام. أما قوانين؛ «العدالة الناجزة فيقصد منها؛ إضعاف الناس وتعذيبهم نفسـياً حتى يتمكن «الإنقاذيون» من عملية إعادة إنتاجهم داخل سياق «المشروع الحضاري»، وتحويلهم إلى «مجموعة من الجوقة المنصاعة، والذليلة، وهو ما يريده سدنة «الإنقاذ « ؛ حتى ينفردون هم بالسلطة، بعد التكريس لمجتمع «شائه» تغلب عليه النزعات «الانتهازية»، و»السلبية»، وحب الذات، والخلاص الفردي.

وبالطبع فإنّ «الإنقاذ» قصدت من كل ذلك، وهو واضح فى فقه «التمكين»؛ إلى وضع كل السودانيين داخل «مسارها»، كى يكونوا تابعين، أو نسخاً مشوهة، لا تسـتطيع الفعل، لأنّها سـلبية، ومنزوعة الإرادة، وفاقدة للعزيمة، وكم كان عبد الرحمن الكواكبى مصيباً حين كتب فى سفره «طبائع الاستبداد أنّ «الحكومة المستبدة تكون طبعاً مستبدة فى كل فروعها من المستبد الأعظم إلى الشرطي، إلى الفرّاش، إلى كنّاس الشـوارع، ولا يكون كل صنف إلا من أسـفل أهل طبقته أخلاقاً، لأنّ الأسافل لا يهمهم طبعاً الكرامة وحسن السمعة إنّما غاية مسعاهم أن يبرهنوا لمخدومهم بأنّهم على شاكلته، وأنصار لدولته، وشرهون لأكل السقطات من أى كانت ولو بشـراً أم خنازير، آبائهم أم أعدائهم، وبهذا يأمنهم المسـتبد ويأمنونه فيشـاركهم ويشاركونه، وهذه الفئة المستخدمة يكثر عددها ويقل حسب شـدة الاستبداد وخفته، فكلما كان المستبد حريصاً على العسف كلما احتاج إلى زيادة جيش المجدين العاملين له والمحافظين عليه، ولذلك يسـعى «المقهورون» إلى تصديق كل ما تبثه وسائل دعايته من «أكاذيب»، فنلاحظ أنّ البعض يخرج فى مسيرات إدانة ما يدور فى غزة، أو البوسنة، لكن لا تهُزّ شعرة من رؤوسهم أخبـار مقتل الآلاف فى «دارفور»، وهم أيضا يرغون ويزبدون حين سـماعهم خبر اغتصاب سـيدة فى بلد بعيد، لكنّهم يتعاملون بلامبالاة عند سماع أى خبر

عن حادثة مماثلة فى أية بقعة من بقاع السـودان، دون أن يعمل الذهن، ويحفز داخله العقل النقدى للحوار مع الذات، ومع الآخر، وقبل أن ينحاز بلا وعى إلى الروايات الحكومية، وفى الغالب هى روايات بقصد «شهادة البراءة»، فالحرب فى دارفور هى «نهب مسـلح»، والحديث عن جرائم حرب هو «مؤامرة»، والحديث عن «تزوير الانتخابات» هو حديث بائسـين، «فروا مـن النزال، والحديث عن «الفسـاد»، لا يصدر سوى من «المعارضين»، ومن الذين لا يملكون المستندات، والذين يقصدون «تشويه» المشروع المثالي، وتلطيخ «الثوب النظيف»، وفى النهاية تهدف الأنظمة المستبدة إلى تحويل الشعوب إلى جماعات من اللامبالين بما يدور حولهم، وقـد تصل اللامبالاة قمتها؛ كأن يمر حادث كبير فى السـودان، مثل تقسـيم البلاد كلها مرور الكرام، ويتعامل معه الناس بلا مبالاة، فيخرجون إلى الشوارع يتحدثون ببرود شـديد، ويرددون مثل الببغاوات أحاديث العنصريين، وسادتهم الكرام، بأنّ انفصال الجنوب «خير لنا ولو كرهنا ذلك».

لقد اختـرع نظام الإنقاذ كثيراً من الوسـائل التى اسـتهدفت ترويض وَحْشِ الجماهير، بواسطة التضليل، أو التجهيل، وإشاعة ثقافة الاستسلام، بنشر الجهل والخرافات، والدجـل، من خلال ضخ كثير من المفاهيم المغلوطة، وهى مفاهيم تنتشـر فى ظل غياب المعلومة، ومناخ الحرية، واختفاء العقل النقدي، وسـيادة العقل المعياري، ذلك العقل المستسـلم، الذى لا يريد أن يرهق نفسه بتساؤلات، ولو بسـيطة، وهى ما يمكن تعريفه «بقصور العقل الجدلي» ومثلما عرفه الدكتور مصطفى حجازى هو «لب الذهنية المتخلفة، فهى جامدة قطعية، وحيدة الجانب، تتبع مبدأ السـببية الميكانيكية، عاجزة للعمل وفقـاً لمبدأ التناقض، ويلاحظ هذا القصور فى مختلف النشـاطات، وعلى مختلف الأصعدة»(٨٢) وتعتمد العقلية المتخلفة على مبدأ العزل والفصل، لأن الشيئ قائم على ذاته، لا صلة له بأشياء أخرى، وهى عقليات تجد تربةً خصبة فى ظل سيطرة الدولة على الإعلام، وممارسة التضليل، وسـيادة الهوس، ولذلك ؛ أعلنت الإنقاذ انها تسعى «لصياغة الإنسان

الســـوداني، أو المجتمع فى سياق المشـــروع الحضاري، وبرامج «التمكين»، وقد اســـتخدمت كذلك آليات القمع الجسدى بالاضافة إلى القمع الفكري، وخلاصة آليات القمع الجســـدى والفكرى هـــو الاذلال المعنوي، والشـــعور بالانحطاط، والوضاعة، فلذلك أقامت بيوت الأشـــباح، واستخدمت وسائل تعذيب مذلة، من جلد وســـب، وتعذيب، واغتصاب، وهو سلاح اتخذته السلطات فى حرب دارفور، والجنوب، ونقلته حتى إلى الوســـط حيث حادثة اغتصاب العميد معاش محمد أحمد الريح، وما ذكره الدكتور فاروق محمد إبراهيم خلال سنوات الإنقاذ الأولى، وقضية الناشـــطة صفية اســـحاق التى أكدت أن ثلاثة من عناصر جهاز الأمـــن الوطنى والمخابرات قاموا باغتصابها فى أحد مواقع جهاز الأمن بالخرطوم بحـــرى فى فبراير ٢٠١١، وهى بالطبع ما ظهر من جبل جليد الممارســـات غير الإنسانية التى يتبعها جهاز الأمن فى قمع المعارضين، وكسر شوكتهم، وهزمهم نفسياً. لكن أبرز ما تستخدمه السلطات الشمولية من آليات قمعها هو «(موجهات التحطيـــم المعنوي)، وتهدف هذه الموجهات فـــى نهاية المطاف إلى «التخريب أو الاحتـــواء»، وتعرِّف هذه السياســـة بالآتي: (تهدف إجـــراءات تحطيم المعنويات الى إشـــعال التناقضات والاختلافات بين القوى ذات التوجهات السلبية المعادية، والاســـتفادة من هذه التناقضات، وعبر هذه الإجراءات يتم تقســـيم تلك القوى وتخريب صفوفها، وعزلها، بحيث إن أنشطتها المعادية، يتم عكسها أو تقييدها أو وقفهـــا بالكامل، ويمكـــن توجيه إجراءات تحطيـــم المعنويات ضد المجموعات والتجمعات والمنظمات، كما يمكن توجيهها نحو الأفراد. وتســـتخدم كإجراءات مســـتقلة نسبياً، ضمن إجراءات الحسم النهائية، فى الإجراءات العملياتية، أو فى ارتباط مع الأنواع الأخرى من أنواع إجراءات الحســـم»(٨٣)، ويجب اســـتخدام إجـــراءات التحطيم المعنوي، تحديداً، حين تنهض دلائل على جريمة ضد الدولة،

---

(٨٢) حجازى، مرجع سابق.

أو أية جريمة أخرى، ضمن عملية متابعة عملياتية، ولكن يكون الأفضل، لأسباب سياسية، أو سياسية عملياتية، بحسب تقديرات تحقيق منفعة اجتماعية أعظم، يكون الأفضل ألا تحول هذه الإجراءات غلى نيابة الجرائم».

انهيار شامل

كما وجه الإنقاذيون ضربةً قويةً للزراعة، برغم رفع شعارات «نأكل مما نزرع، ونلبس مما نصنع»، وبلغ التدمير حد وصف رئيس العصابة لمشروع الجزيرة «بأنه ظل عبئاً على الدولة منذ الستينيات، أى أنه مثل «الترلة مضروبة الإطارات «التى وصفوا بها الجنوب بعد الانفصال، وكعادتهم تناسوا دور هذا المشروع، ويكفى أن نشير هنا إلى أن عائدات السودان من الناتج الزراعى كانت تبلغ فى بعض المواسم حوالى مليار دولار فى السنة، وحينها لم يكن بالسودان نفط أو غيره من موارد ذهبت أو نضبت أو سلبت، وهو مبلغ كبير لدولة مثل السودان قبل عشرين عاماً، ويكفى أن فى عصر مشروع الجزيرة الذهبي، كانت الدولة تدعم الدواء، والعلاج، وتقدم التعليم مجاناً، ولا تثقل كاهل المواطن بالأتاوات، والضرائب، والجبايات، والرسوم بمختلف أسمائها من دمغة الجريح، إلى الزكاة، لكن ؛ ومع دخول النفط، بأمراضه فى الفترة من ١٩٩٩- ٢٠٠٢ شكل وحده نسبة ٤٢٪ من إجمالى الصادرات وتراجع عائد الصادرات الزراعية إلى نسبة ٩,٣٢٪، ومع حمى النفط ارتفعت نسبته إلى ٧٠٪، وتراجعت فى ذات الوقت نسبة الصادرات غير النفطية إلى ٥٪ فقط من جملة الصادرات، و ما بين النفرة الزراعية، والمرض النفطى يقف المزارع المسكين مغلوباً على أمره، فمرة ثورة زراعية خضراء، ومرة نفرة خضراء، أو نهضة، والمحصلة فقر مدقع واعسار. وقد أصابت مدافع التدمير الإنقاذية المكثفة قلب مشروع الجزيرة أكثر من بقية

---

(٨٣) الحاج وراق، وثيقة سرية لجهاز مخابرات ألمانيا الشرقية، الحاج وراق، صحيفة السوداني، ٢٨- ١١- ٢٠٠٩.

مناطق السودان الأخرى، ربما لغياب المشاريع التنموية أصلا، لكن الجزيرة شهدت مجزرة تنموية لم يشهدها السودان من قبل، فالمشروع دمر، والمزارعون هجر بعضهم الزراعة، وفضل شبابهم الهجرة المستمرة إلى دول الخليج العربى على البقاء فى «أرض المحنة»، بينما فاضت شوارع العاصمة بآلاف الشباب الذين يفضلون بيع الماء «البارد»، و» المساويك» و» الملابس» على العمل فى المشروع!، فماذا يعملون؟. وماذا هم حاصدون من العمل فى الزراعة؟!. لتصاب الأرياف بالتصحر واليباب، فيما تريفت العاصمة، وصارت شعبية الطباع، ريفية الملامح، أما مطالب النخب فى المركز، والمتمثلة فى قضايا الحقوق المدنية، فقد تمت مصادرتها تماماً، فشيد الإنقاذيون أسواراً، وزنازين، وبيوت أشباح، مثلما صادروا الحريات بما فيها حرية التعبير والكتابة والرأي، كما صُودرت الحريات الخاصة، وصار الجلد «عقوبةً مذلةً «وضعها القانون الجنائى لسنة ١٩٩١، لكل ما تراه الإنقاذ جنحةً، أو جريمةً، أو «يجرح المشاعر العامة»، والتى يبدو أنها «مرهفة»، و»رقيقة» لدرجة أن بنطال امرأة يصيبها بالهياج، والالتهاب الحاد. وخلاصة الأمر ؛ فإن «سفينة الإنقاذ» التى سارت «ولا تبالى بالرياح» قد أوصلت البلاد إلى أسوأ عصور انحطاطها، وبلغ الفساد أَوْجَهُ، وظلت تؤكد تقارير الشفافية الدولية أن السودان هو من أكثر بلدان الله فساداً رغم شعارات الدين، وادعاءات أن السودانيين أكثر الشعوب تصلى «على النبي»، ورغم أنف علماء السوء، والسلطان، وقد تمخض من كل ذلك، انهيار كامل للخدمة المدنية، انعكس على السياسات العامة، وتراجع الإنتاج، فتحولت الدولة السودانية، على هشاشتها، وضعها البنيوى والهيكلي، والعقلى إلى دولة جباية، لا دولة رعاية، ويكفى الإشارة إلى الانهيار فى كل القطاعات الخدمية، والإنتاجية، فمثلاً؛ فإن بلداً كالسودان، تجرى تحته الأنهار، وكان يمكن أن ينتج أسماك المياه العذبة وتصديرها لتعود بعملات صعبة، لكن لا تندهشوا أن عرفتم حجم إنتاجنا من الاسماك، وأن مصر التى تشاركنا نهر النيل فى مساحة صغيرة، تنتج أكثر من السودان

١٥٠٠ مرةً، وهنا يشير الكاتب الصحفى الطاهر ساتى فى عموده إليكم، بصحيفة السودانى إلى أن مصر «تنتج من الاسماك المستزرعة (٧٥٠ الف طن سنويا).. وانتاج السودان من ذات الاسماك لايتجاوز (٤٥٠ طن سنويا).. أى لم يبلغ إنتاجنا (ألف طن) من تلك الاسماك، بيد أن مصر تقترب الى (مليون طن).. وكما تعلمون، فالنيل يجرى من هنا، وكذلك الاسماك، ومع ذلك تأمل فرق الإنتاج فى الاسماك المنتجة بواسطة الإستزراع.. تأمل الفرق، ثم تابع ما يلى لتعرف سر تدهورنا فى كل المناحي،وما الاستزراع السمكى إلا جزء من الكل المتدهور..أولا، ما يجب تأكيده هو أن الاستزراع السمكى نوع من أنواع التنمية التى تستهدف الفقراء لتحد من فقرهم، ولتساهم فى تحسين وضعهم الاقتصادي، وهو يعنى تزويد البحيرات والخزانات والقنوات المائية بالاسماك بعد تفريخها وتوليدها بطرق علمية فى أحواض صناعية، وصائدى الاسماك وكل الناس هم الذين يستفيدون من هذا التزويد، بحيث يكون مصدر دخل للصائد وغذاء للناس..!!»(٨٤). لكن لا غرابة إذا ما علمنا أن السُّودان، والذى يتمتع بحوالى ٢٠٠ مليون فدان صالحة للزراعة، يستورد مواد غذائية بفاتورة تقارب عائدات النفط قبل انفصال/ استقلال الجنوب، فيما يصرف نظام البشير ببذخ على القصر الجمهوري، وبند الدفاع والأمن «إن رئاسة الجمهورية تستنزف سنوياً ١١٪ من جملة المصروفات الحكومية، وبينما بلغت مخصصات جهاز الأمن فى ميزانية هذا العام (١) تريليون و(٣٠٠) مليار جنيه (قديم) (خلاف مصادر دخله الأخرى من شركاته ومال الطوارئ)، بلغت ميزانية الصحة (٥٠٠) مليار جنيه (قديم) والتعليم (٤٠٠) مليار والصناعة (١٠٠) مليار، أى ان مخصصات جهاز الأمن تفوق جملة مخصصات التعليم والصحة والصناعة !.. وكشف حسن ساتى أن الأموال المنهوبة المودعة فى ماليزيا تساوى ١٣ مليار دولار، دع عنك

(٨٤) الطاهر ساتي، صحيفة» السوداني» ،١٢ فبراير ٢٠١٢.

سويسرا والخليج وغيرها من الدول»(٨٥). هل هناك فشل أكبر من هذا الفشل؟، وهـــل يكفى بعـــد ذلك الخوض فى تفاصيـــل، أو أرقام عـــن المصانع المتعطلة، لنســتورد حتى الصناعات الجلدية من الخارج، مـــع وجود أكثر من ١٣٠ مليون رأس من المواشي؟. لقد أعادت سلطة الإنقاذ، بسياساتها المريبة، وتحويل الدولة كلها إلى نظام جباية، ســيرة التركية القديمة، وكأن القدر الســودانى أراد أن تبدأ الدولة بحدودها الجغرافية، ومســاحتها، ووظيفتها، بدولة «جبايات، وأتاوات، وضرائب، واستبداد، وقهر، حرص عبره المستعمرون إلى خدمة اولوياتهم، وهى اصطياد الرجال الأشـــداء من الســـود لتجنيدهم فى جيش الامبراطورية التركية، و نهـــب مـــا تذخر به الأراضى الســـودانية من ذهب، وأن تنتهـــى ذات الدولة، بحدودها ووظيفتها، بحكومة جبايات، وأتاوات، واســـتبداد فاق اســـتبداد دولة الاسىتعمار، وقهر ثقافى وسياسي، واجتماعي، حرص الحاكمون عبره على نهب أموال الشعب، من خلال الفســـاد، وبيع مؤسسات القطاع العام» الخصخصة»، والاســـتيلاء على ريع النفط، واســـتعباد الرجال،» اضافةً إلى اغتصاب النساء، واقامة آلة تعذيب من أضخم آلالات القمع الفاشيستي.

لقد بدأت الدولة السودانية الموحدة بالأتراك، وممارساتهم القمعية، ومنهجهم الـــذى حول دولتهم المصنوعة إلى دولة جبايات وأتاوات، لتنهى الدولة ذاتها، عند أوباش الإنقاذ بعد انفصال/ استقلال الجنوب، وسياسات القمع والأتاوات ذاتها، والجبايات، والمفارقة التاريخية هى أن نهاية الاستعمار بدأت من الأطراف عبر الثورة المهدية، التى قدمت من الغرب، وجبال النوبة، لتكون نهاية الدولة الموحـــدة، وربما نهاية الاســـتبداد كذلك، من الأطـــراف» الهامش» بانفصال/ استقلال الجنوب، والحروب فى جبال النوبة، والنيل الأزرق، ودارفور!، وهذا هو مشروع الحركة الإسلامية الحضاري، فصل ذاكرة، وتجريف عقول، ونزيف

(٨٥) حريات، الإلكترونية ١٧ يونيو ٢٠١٢.

وطن، وانهيار دولة، بتدحرجها نحو حافة الفشل بشهادة خبراء، وسودانيين، وليس هناك شاهداً أقوى من الواقع ذاته، أو «شهود العيان»!.

لقد ظل السـودان لمدة ثلاثة أعوام متتالية يحتـل المركز الثالث ضمن ثلاث دول هى الأكثر فشـلا فى العالم، وهى عادة حافظ عليها السـودان من الأعوام ٢٠٠٧، إلى ٢٠١١. حيث صدر الثلاثاء ١٩ يونيو التقرير السـنوى لمؤشرات الدول الفاشـلة والذى تصدره مجلة السياسية الدولية، وجاء فيه السودان محتلاً للمركز الثالث بين الدول ضمن دول العالم الأكثر فشلاً حسب المؤشرات العلمية التى يتخذهـا الدليل، متفوقاً فقط على الكنغـو الديمقراطية والصومال واللتين احتلتا المرتبة الثانية والأولـى على التوالي. وبصدور التقرير الثامن حول الدول الفاشلة فى العالم، يصر السودان على عدم إحراز أى تقدم حيث ظل فى مرتبة الدولة الفاشلة رقم ثلاثة فى العالم على مدى السنوات الثلاث المنصرمة. حيث أحـرز فى هذا العام ١٠٩,٤ ٪ من درجات مؤشـرات المقياس، متدهوراً بنحو ٠,٧ من الفشل عن السنة الماضية والتى أحرز فيها المرتبة الثالثة فى مقياس الدول الفاشلة والذى يرتب الدول تنازلياً من الدول الأقل فشلاُ الى الدول الأكثر فشلاً.

وشريحة القطط السمان التى تزدرد كل ما تجده، والشرائح القليلة هى التى تتمرغ لا فى تراب الميرى فحسـب بل، فى تـراب وطن كامل يتعرض للنهب المنظم، وهو ما تؤكده تقارير المراجع العام حول الفساد. وما يرد إلينا من حكايات موثقة حول الفساد، وكيف قفز البعض بالزانة، وصاروا فى غفلة من الزمن من أثرياء السودان، وهم أثرياء ثورة التمكين والمشروع الحضارى الأكذوبة، لكن ليس من الممكن أن تصدق مثلاً أن مدير إحدى الجامعات رفض نقل رئاسـة الجامعة من منطقة الى أخرى لأن (المدام ترفض ذلك)!، ولكن لا أدرى أن كنتم تصدقون أم لا تصدقون قصة نائب مدير إحدى الجامعات وشراء ٤ غزلان و٢ من الزرافات بمبلغ مليار جنيه بالقديم طبعاً «مليون دولار أميركي» فى ذلك الوقت !. ويمكن بذلك اضافة القطط السـمان مع الغزلان الثمينة التى تنطط، وتلعب وتسخر من

شعارات (ربط قيم السماوات بالأرض، والقوى الأمين، والجامعات الرسالية!، هذا نموذج من نماذج كثيرة، ولذات السبب تحولت جامعاتنا فى معظم الأحوال الى مؤسسات لتفريخ فاقد تربوي، وصارت المدارس مفارخ للجهل حيث أن نسبة ٤٠٪ من تلاميذ الأساس لا يعرفون الكتابة والقراءة، ولذات الشيئ صارت الجامعات السودانية نسياً منسياً فى تقارير ترتيب الجامعات، حيث لم تستطع جامعة واحدة أن تتبوأ مكاناً بين ٥٠٠ جامعة فى العالم!.

إننا لا نتهم «الإنقاذيين «انطلاقاً من موقفنا كمعارضين لحكومتهم، لئلا نلقى القول على عواهنه، لكن دليلنا هو تقارير المراجع العام السنوية حول الفساد، وهى تقارير يقدمها المراجع العام سنوياً، وبنفسه إلى «البرلمان» وتنقل الصحف فى اليوم التالى بعضُ من مداولات، لأن نقلها جميعها يدخل فى باب المحظورات، فى دولة تحكم على المعلومات العامة سياجاً من السرية، لكن حتى القليل الذى تنشره الصحف المدجنة هو شيئ يشيب له الولدان، وتنقل تلك الصحف أن المراجع العام يضطر فى الحصول على التقارير المالية من المؤسسات الحكومية للاستعانة بالأمن الاقتصادى والمباحث المركزية للوصول إلى (٣٤) وحدة شركة حكومية خارج نطاق المراجعة بعد أن استدعى بعضها بينما تعذر تَعَرُّف عناوين ومقرات كثير منها، إلا أن تلك الجهات التى تعين المراجع العام، تظل هى الأخرى فى برج مشيد من المراقبة، وفى حصانة كاملة تحميها من المساءلة، والملاحقة، لأنها أجهزة فوق القانون، ونقدر للمراجع تقاريره، ومحاولاته فى كشف بؤر الفساد، ومطاردتها، وملاحقتها حتى ولو بواسطة جهات هى ذاتها تظل مثار جدل حول تعاملها مع المراجع العام. لكن يمر العام تلو العام، ويقف المراجع أمام البرلمان، دون أن تتم محاكمة معتد على المال العام.!. وهى الشرائح التى لا يطولها قانون مكافحة» الثراء الحرام»، وتعريفه حسب قانون الادارة التى أنشأتها الدولة بأن «من المال العام بدون عوض أو بغبن فاحش أو بالمخالفة لأحكام القوانين أو القرارات التى تضبط سلوك العمل فى الوظيفة العامة. أو نتيجة لاستغلال سلطة

الوظيفة العامة، أو نفوذها بوجه ينحرف بها عن الأغراض المشـــروعة و المصالح العامة، أو حتى الهدية المقدرة التى لا يقبلها العرف أو الوجدان السليم أو القرض لأى موظف عام من جانب أى شخص له أى مصلحة مرتبطة بالوظيفة العامة أو ممن يتعاملون معها.» والأثرياء الجدد هم كثير وتفيض بهم الشـــوارع، وكان من المفترض حســـب ذات القانون والذى أقرته الحكومة تقديم اقرار بابراء الذمة وهو «، الذى يبين فيه المقر كل مال يملكه سواء كان نقداً أو منقولاً أو ثابتاً ويشمل ذلك كل دخل دورى أو طارئ يدخل فى ذمته، مع بيان سببه و مصدره»، ورغم ذلك ورغم أنف القانون يتهرب البعض حتى عن تقديم الحســـابات لمراجعات قانونية، وهو ما جعل المجلس الوطنى «البرلمان» يكون لجنة مؤلفة من مســـجل الشـــركات وديوان الحسبة والمظالم والأمن الاقتصادى والمباحث المركزية لملاحقة الجهات التى لم تخضع للمراجعة ولم تمتثل لاســـتدعاء البرلمان، وأنّ المباحث ســـتتولى الأمر عبر دائرة مكافحة الفساد التى ستعاود إعلان الشركات والوحدات المتغيّبة بطريقة قانونية، وقد شدد المراجع العام على أنه يستخدم سلطاته وفقاً للمادة السابعة من قانون المراجعة والمتعلقة بإقامة الدعوى، وغير شك فإنَّ غياب المساءلة والمحاسبة هو علة المال الحكومي، «المال الســـايب «، وكذلك رسخت سياسات التمكين ؛ وربما تســـندها فتاوى من جهات تحلل المال العام السائب ؛ للاستيلاء على أموال الدولـــة كغنائم، وبدا ذلك من «قرارات خصخصة الفطاع الخاص، وبيع ممتلكات الدولة إلى مســـتثمرين إسلاميين من السودان، ومن غير السودان، وهو أمر جعل كل مـــن يغتنى مـــن المال العام يفاخر بذلك علناً، ويجعله هبةً ربانية، أو كســـباً مشـــروعاً، وهو ما يدفع الآخرين إلى التنافس للتمرغ فى «الميري» طالما هو بذات الحلاوة، ومدعوم بفتاوى التحليل، أى أنه حلال وحلال!.



الباب الثالث

ميكانيزمات نُخب المركز في بسط الهيمنة على بقية الثقافات في السودان

هنـــاك العديد من الوســـائل «الميكانيزمات» التى تســـنخدمها النُّخب المهيمنة بهدف فرض ســـيطرتها على مقاليد الأمور، أو فرض رؤاهم وتصوراتهم على الآخرين، وتهميش كل ما تعتبره من ثقافات أخرى بأنها لا تشبه ثقافة المركز، أو تصوراتها، وتســـتخدم النُّخب هذه الوسائل، وهى وسائل تتداخل، وتقاطع فيما بينها، وتكمل بعضها البعض، وربما فى ذات الوقت تأخذ الوسيلة الواحدة عدداً من أوجه الوســـائل الأخرى، لأن الهدف فى النهاية واحد، وإن تعددت الآليات، وتتمثل هذه الآليات فى : -

- العنف.
- الإقصاء.
- التعليم.
- الإعلام.
- إعادة الإنتاج.
- الترميز التضليلي.
- النفى والإلغاء.

العنف

هو أحد وســـائل نُخـــب المركز المســـتخدمة فى عملية بســـط هيمنة ثقافتهم «الإسلاموعربية» على الثقافات الأخرى، وتستغل هذه النُّخب السلطة المركزية

وأدواتها، ومؤسساتها، فى عملية بطش وقهر الثقافات السُّودانية الأخرى، ، وتعريف العنف فى الموسوعة المعرفية «يوكوبيديا «وحسب تعريف معجم «قاموس علم الاجتماع»، فإن العنف يظهر عندما يكون ثمة فقدان «للوعى لدى أفراد معينين أو فى جماعات ناقصة المجتمعية. وبهذه الصفة يمكن وصفه بالسلوك«اللاعقلاني». فى حين يرى بول فولكى فى قاموسه التربوى أن العنف هو اللجوء غير المشروع إلى القوة، سواء للدفاع عن حقوق الفرد، أو عن حقوق الغير«كما أن العنف لا يتمظهر بحدة إلا فى وجود الفرد/ المراهق فى مجموعة ما». أما أندرى لالاند فقد ركز على تحديد مفهوم العنف فى أحد جزئياته الهامة، إنه عبارة عن«فعل، أو عن كلمة عنيفة». وهذا ما يدخل فى نطاق العنف اللَّفظي... فأول سلوك عنيف هو الذى يبتدئ بالكلام ثم ينتهى بالفعل. وهكذا فتحديدات العنف تعددت واختلفت، إلا أن الجميع يقرُّ على أنه سلوك لا عقلاني، مؤذٍ، غير متسامح... العنف هو تعبير عن القوة الجسدية التى تصدر ضد النفس أو ضد أى شخص آخر بصورة متعمدة أو إرغام الفرد على إتيان هذا الفعل نتيجة لشعوره بالألم بسبب ما تعرض له من أذى - وتشير استخدامات مختلفة للمصطلح إلى تدمير الأشياء والجمادات (مثل تدمير الممتلكات). ويستخدم العنف فى جميع أنحاء العالم كأداة للتأثير على الآخرين، كما أنه يعتبر من الأمور التى تحظى باهتمام القانون والثقافة حيث يسعى كلاهما إلى قمع ظاهرة العنف ومنع تفشيها. ومن الممكن أن يتخذ العنف صورًا كثيرة تبدو فى أى مكان على وجه الأرض، بدايةً من مجرد الضرب بين شخصين والذى قد يسفر عن إيذاء بدنى وانتهاءً بالحرب والإبادة الجماعية التى يموت فيها ملايين الأفراد. وجدير بالذكر أن العنف لا يقتصر على العنف البدنى فحسب. وبلد مثل السودان ظل محكوماً لقرابة الخمسين عاماً بواسطة أنظمة شمولية، ومستبدة «نظام نوفمبر بقيادة الفريق ابراهيم عبود «١٩٥٨ إلى ١٩٦٤، والمشير جعفر نميرى «١٩٦٩ إلى ١٩٨٥» ثم نظام الجبهة الإسلامية،

«الإنقاذ أو يونيو بقيادة المشير عمر البشير من ١٩٨٩ . » وهى جميعها أنظمة اعتمدت على الآلة العسكرية والأمنية فى تمرير أجندتها للحفاظ على السلطة من جهة، ولتحقيق مصالح نخبها السياسية، والثقافية من جهة أخرى. فنجد مثلاً أن نظام الفريق عبود فرض الأسلمة والتعريب فى بداية الستينات من القرن العشرين فى الجنوب الأفريقى بدياناته الأفريقية، أو المسيحية، وهو قهر «معنوى وثقافي»، فيما استخدم الجيش فى حربه الشرسة ضد حركة الأنانيا الأولى فى الجنوب، ومع أن نظام النميرى أعلن هدنة أو أنه توصل إلى مساومة سياسية استمرت أكثر من عشرة أعوام، إلا أن النظام لم يستثن الجنوب من سياسة القهر الواسعة، لكن يُعد نظام «الإنقاذ» هو أكثر هذه الأنظمة قهراً، واستبداداً بعد أن اتسعت دائرة الحرب وتوسعت غرباً وشرقا، ودخل جيش الإنقاذ ومليشياته فى حرب ضروس مع قوى الهامش، وقد بلغ متوسط ضحايا الحروب الأهلية فى السودان أكثر من ثلاثة مليون، بينهم مئات الآلاف فى دارفور وجنوب كردفان و النيل الأزرق والشرق، وتمثل البقية جنوب السودان القديم. وقد تمثل هذا العنف فى «جرائم الحرب والإبادة الجماعية» جبال النوبة» وقد اتبعت حكومة السودان منذ أواخر عام ١٩٩٣ استراتيجية عسكرية سياسية جديدة، فلم يعد هناك هجوم مباشر على مواقع الجيش الشعبى «كما قل عدد المذابح الكبيرة التى كانت ترتكب، لقد حولت سياسة «التطهير العرقى «المثيرة المتبعة فى عام ١٩٩٢ إلى برنامج «معسكرات السلام» ذات الوقع الرنان، ولكن بقيت طرق أخرى لتمزيق المجتمع خلافاً لطريقة قتل كل أفراده، وما زالت الممارسة الثانية التى وظفتها الحكومة السودانية ترمى إلى نفس الهدف، أن يسير سحق الجيش الشعبى لتحرير السودان جنباً إلى جنب مع محو مجتمع النوبة، إنها الإبادة بواسطة الاستنزاف»(٨٦)، وكانت الأوامر المستديمة التى تُعطى للقوات هى أن

(٨٦) أفريكان راتيس ووتش، مصدر سابق.

يقتلوا كل كائن حي، وهذا يعنى قتل أى شخص، وأن يُدمروا المنطقة، ويُطبقوا سياسة الأرض المحروقة، وأن يُدمروا وأن يحرقوا كل شيئ فى المنطقة، حتى لا يستطيع أى شـيئ الحياة هناك، هذه هى الأوامر التى تُعطى للقوات التى تقاتل فى المنطقة»، تلك هى شهادة رئيس أمن سابق فى مكتب والى كردفان، واسمه خالد عبد الكريم صالح الحسـيني، وقد أدلى بشهادته الخطيرة لفريق «أفريكان رايتس فى العاصمة السويسرية جنيف فى ١٣ يونيو ١٩٩٥، وكان قد سبق ذلك حرق آلاف القرى، بما فى ذلك المساجد والكنائس، وعمليات ترحيل قسري، وسياسـات إحلال وإبدال، واعتقالات للمثقفين فى جبال النوبة، وحرمانها من وصول الإغاثات الإنسـانية عبر برنامج شـريان الحياة الموقع بين الأمم المتحدة وحكومـة الصادق المهدى فى عام ١٩٨٨، لكنه اسـتثنى جبال النوبة، لتعيش معاناة السـنين فى صمت شـديد، حتى تم توقيع اتفاق سويسـرا بين الخرطوم و«الحركة الشـعبية» فى عام ٢٠٠١، والـذى فتح بعض نوافذ أمل لانقاذ حياة مئات الآلاف من المدنيين، وفى بداية القرن الحادى والعشـرين، اعادت السلطة ذات منهج العنف، والمخالف لكل القوانين الدولية، والأخلاق، والإنسانية فى دارفور، إلا أن دارفور كانت تحت دائرة الضوء، وهو ما قاد إلى اتهام البشـير ووزير دفاعه، وعدد من مسـاعديه بالتورط فى هـذه الجرائم من قبل محكمة الجنايات الدولية. لقد اسـتخدمت كل الأنظمة التى تمثل نخب المركز القوات المسـلحة «الجيش «فى حروبها ضد الهامش، حتى صار الجيش السودانى واحداً من أسوأ مؤسسات الدولة، فهو لم يخض حرباً وطنية للتحرر، أو حتى للدفاع عن أراض سودانية، لكنه تورط فى نفس الوقت فى حروب أهلية وقتال عنيف، وارتكب جرائم كبيرة، إلا أن المفارقة، و من أجل تزييف الوعى نسـمع الغناء «رجال الجيش يا سـعاد حفظوا حدود البلاد، أو الحارس مالنا ودمنا. . جيشنا جيـش الهنا». وهو جيش لم يحـرس إلى الآن حدوداً للبلاد، لكنه ظل يتمتع بقدسية مثيرة للاهتمام، وربما كان الغرض من ذلك الحفاظ عليه كبقرة مقدسة،

بغرض إطلاق يدها في حروبات داخلية، دون أن تتعرض لانتقاد، أو أن تقوم بأدوار مشبوهة في عمليات انقلابات عسكرية، وتظل هذه المؤسسة مطية للإنقلابيين والمغامرين طوال تاريخ السودان الحديث. . وتستخدم السلطة الفاشية العنف بطريقة اعتيادية، وتعودت على قتل الأبرياء بدم بارد، بل لا تتوقف عند هذا الحد، وإنما تقوم بتحويل الضحايا إلى جناة، باعتبارهم «خارجين على القانون، وقطاع طرق، وعنصريون، ومثلما تفعل في قلب العاصمة خلال حملات إزالة ما يطلق عليه «السكن العشوائي»، وهو في الغالب تقطنه أسر شردتها الحرب، أو الكوارث الطبيعية. أما هناك فيكون العنف أشد؛ وشخصياً أُتيحت لي فرصة الذهاب إلى دارفور في يوليو ٢٠٠٤، وقمت بكتابة تحقيقات صحفية نشرتها في صحيفة «الحياة اللندنية» جاء في عدد بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠٠٤ الآتي كجزء من تحقيقات طويلة استمر نشرها أربعة أيام ؛ «انفجارات القذائف التي اسقطتها طائرات حكومية تدوي في القرية. ودب الرعب وسط السكان، ثم رأيت الجنجاويد يهاجمون المنازل. . . يسرقون وينهبون المواشي. وقبل أن أستوعب ما يحصل ضربوني حتى رحت في غيبوبة. وبعد ساعات صحوت فلم أرَ سوى رماد منازل القرية. . . كل المنازل. . . تملكني الرعب فهربت نحو الوادي القريب ومن يومها لم أرَ والدي ولا أعرف شيئاً عن مصير بقية أفراد الأسرة». قصص عدة مشابهة يرويها عشرات الفارين من قراهم وبلداتهم. لكن اسماعيل أحمد قرضية شهد بنفسه مجزرة ترتكبها ميليشيات الجنجاويد، وقال: «رأيتهم يعدمون مئة شخص بالرصاص على مرأى من الجميع، الجيش السوداني. . . وعلمت عن اغتصاب عشر فتيات في منطقة أبوقِمرة». أما يوسف عالي فيروى بكلام متقطع وشفتاه ترتجفان: «رأيت بعيني عناصر من الجنجاويد يغتصبون سبع فتيات في فوراوية غرب مدينة كتم. . . لم يفارقني صراخهن الى الآن. . . قتلوا عدداً من سكان فوراوية وحرقوا منازل الجميع، وفررت مع من نجا من السكان إلى تشاد. بعض كان راجلاً

وبعض فوق ظهور الحمير لفترة اسبوع وطائرات الانتنوف تقصفنا حتى داخل الأراضى التشادية». سعدية إبراهيم من قرية صبرنا، تنتحب وتقول :» قتلوا زوجى وضربونى بالسياط حتى أغمى علي. . . حرقوا القرية ونهبوا المواشى وفررنا نحو تشاد والطيران يقصف حولنا». وفطنة داود تتحدث عن فقدانها بناتها الثلاث منذ شهور ولا تعلم عنهن شيئاً. عشرات الإفادات داخل دارفور وفى معسكرات اللجوء السبعة عشر فى تشاد تشير إلى حرب شاملة ضد القبائل ذات الأصول الإفريقية فى دارفور، مثل قبائل الزغاوة والفور والمساليت والداجو والتاما. والجميع يعلن رفضه العودة إلى قراه وبلداته إلا تحت حماية دولية. أكثر من مليون ونصف مليون بين نازح ولاجئ فروا وخلفهم رماد أكثر من ألف قرية محروقة فى شمال دافور وغربها وجنوبها. الأرض خالية والقرى خالية والسلطة المركزية غائبة والمتمردون فشلوا فى إقامة إدارة مدنية. ومنظمات الإغاثة لا تدخل المنطقة لانفلات الأمن رغم وجود اتفاق لوقف النار، لكن القتال مستمر. . . والرعب مستمر والرعب الأكبر من الجنجاويد وهى مليشيات ذات أصل عربى من قبائل سودانية صغيرة ووافدة من تشاد والكاميرون وأفريقيا الوسطى وليبيا وموريتانيا تمتطى الجياد وتحمل بنادق «جيم ٣»، فيقابلهم المتمردون بسيارات الـ«تويوتا» المدرعة بالدوشكا والـ«آر بى جي» والأسلحة الخفيفة، ليتقاتلوا فوق الرمال المتحركة»(٨٧).

ربما يظن البعض أن الأزمة فى دارفور هى أزمة خاصة بتلك الرقعة الجغرافية على الخارطة السودانية، وأن العنف المنظم من قبل السلطة فى المركز، هو عنف منفصل، أو أنه تم عفوياً؛ هكذا، وهو دون شك مربوط بسياسات العنف الرسمية فى الجنوب، وسياسات التطهير العرقى فى جبال النوبة، هو عنف ممنهج، يهدف إلى إبادة مجموعات سكانية بعينها، أو تطهيرها، وربما تصل المرحلة سياسات

(٨٧) فايز السليك، «الحياة» اللندنية، ٢٦ يوليو ٢٠٠٤.

«إحلال وإبدال بغرض تغيير الخارطة الديموغرافية، وتستخدم السلطة فى ذلك الجيش، والميشيات، والقبائل، بغرض استمرار إثارة الفتنة القبلية، كما تستخدم السلطة فى ذلك سلاح الاغتصاب للإذلال، وكسر لشوكة القبائل المغضوب عليها.

وقد نشرت منظمة العفو الدولية فى أحد تقاريرها الشهيرة تقول «منظمة العفو الدولية، السودان – دارفور، الاغتصاب سلاحاً فى الحرب، ١٩ تموز» يوليو» ٢٠٠٤. فى مايو/ أيار ٢٠٠٤ عاد مندوبو منظمة العفو الدولية إلى تشاد للحصول على مزيد من المعلومات حول العنف المرتكب ضد النساء فى دارفور. وفى تشاد، زارت منظمة العفو الدولية ثلاثة من مخيمات اللاجئين التى أقامتها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة وهى : قوز أمر وكننتو وميلي، حيث حصلت على ما يفوق المائة شهادة شخصية من اللاجئين. وفى هذه المخيمات، يبدو أن النساء يشكلن أغلبية السكان اللاجئين الراشدين. وقد تمكنت المنظمة من معرفة اسماء ٢٥٠ امرأة تعرضن للاغتصاب فى إطار النزاع الدائر فى دارفور، ومن جمع معلومات تتعلق بما يُقدَّر بـ ٢٥٠ حالة اغتصاب أخرى. وقد استُقيت هذه المعلومات من شهادات أفراد لا يمثلون إلا جزءاً بسيطاً من أولئك الذين هُجروا جراء النزاع. والانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان التى طالت النساء والفتيات تحديداً هى : عمليات الخطف والعبودية الجنسية والتعذيب والتهجير القسري. كذلك تتناول منظمة العفو الدولية فى هذه الوثيقة العواقب المترتبة على العنف ضد المرأة، مثل وصمة العار الاجتماعية والعواقب المترتبة على حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية والصحية، وتدمير البنية الاجتماعية لمجتمعاتهن. والشهادات التى جمعت أظهرت بشكل واضح أن أغلبية النساء اللواتى اغتصبن، بقين، لعدة أسباب، فى دارفور أو عند الحدود السودانية – التشادية، ولم يصلن إلى مخيمات اللاجئين التى تديرها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين فى تشاد إلا عدد قليل منهن نسبياً. وهناك، إضافة إلى ذلك تردد كبير فى صفوف النساء فى التحدث علناً عن العنف الجنسي. ولذا لا يشكل هذا التقرير إلا جزءاً بسيطاً من حقيقة العنف ضد

النساء فى إطار الأزمة الراهنة فى درافور. بيد أن الشهادات التى جُمعت، مقرونة بأنباء العنف الجنسى التى جمعتها الأمم المتحدة والصحفيون المستقلون والمنظمات غير الحكومية فى دارفور، تشير دون أدنى شك إلى أن الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسى فى دارفور واسع الانتشار. ويشكل الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسى فى دارفور انتهاكات جسيمة للقانون الدولى لحقوق الإنسان والقانون الإنسانى الدولي، بما فى ذلك جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. كما شمل هذا العنف حروبات الجنوب القديم، وما شهدته من تهجير قسرى لملايين السكان، وقتل للأبرياء وحرق للقرى وقتل خارج القانون، حيث لا صوت يعلو فوق صوت المعركة. ، وقد تمت الحرب فى نسختها الأخيرة، قبل اتفاق السلام الشامل تحت شعار «الجهاد والحرب الدينية»، والتى شهدت انتهاكات بشعة لحقوق الإنسان. وهناك العنف اللفظي، وهو من أسوأ أنواع العنف المعنوي، بغرض الحط من مكان البشر، وتحقيرهم، وتصويرهم بأنهم «أقل شأناً» وهى آلية مستخدمة فى حياتنا العامة، وفى تعاملنا مع بعضنا البعض، ويقول الدكتور منصور خالد ' العنف اللفظى الكامن فى التعبيرات النابية المستهلكة التى نستخدم أمر لايحس بمرارته ضحاياه فحسب، بل يفترض أن يثير أى شخص متحضَّر أو أى نظام مستنير. فبالرغم من أن ظاهرة الفرز العرقى لم تختف من الوجود فى أمريكا على مستوى بعض الممارسات الخاصة ' الا أن القانون والنظام العام وموجهى الرأى العام لم يتركوا مجالاً لسد الذرائع أمام تلك الظاهرة إلا وطرقوه. كما أن الرأى العام المستنير يطالب القيادات السياسية والفكرية والتوجيهية بما لا يطالب به عامة الناس. فعلى سبيل المثال ' اقصى الرئيس نكسون وزير الزراعة فى حكومته (ايرل بير) لأنه استخدم كلمه عبد (nigger) فى حديث خارج النص أملاه على أحد الصحفيين 'إلا أن الحس الوطنى لذلك الصحفى حمله على أن يجعل من تلك الإشارة العابرة قضية عامة، ومنذ بضع أشهر أصدر قاضى التحقيق البريطانى وليام ماكفير سون تقريرا دامغاً ضد تحيز البوليس البريطانى فى قضية

الفتى الأسـود سـتيفين لوريانس الذى لقى مصرعه على يـد فتية عنصريين من البيض دون أن يثير ذلك ثائرة البوليس. مايعنينا فى تقرير ماكفرسـون هو توصيته بتحريم استخدام تعبيرات الزراية (slurs) ذات الطابع العنصري»(٨٨)، وللأسف الشـديد؛ إن العنصرية السـودانية واضحة وضوح الشمس فى رابعة النهار، فهى تتبدى فى سلوكنا، وأمثالنا، والأمثال عند البعض هى «مستخلص الحكمة، لكن أى حكمـة تلك التـى تقوم على التحقير؟. وهو تحقير يعطى شـرعية الإقصاء، والإبادة»، ويشير خالد إلى أنه «بجانب الزراية الاجتماعيه نمت ثقافة تحقيرية لها ثوابتها ومسلَّماتها كما لها أمثالها السائرة ونعوتها التهييجية التى تؤكد دونية الآخر وتكرس مفهوم عدم نفعه إلا لما افترض أنه خُلق من أجله. هذه الامثال المسـتهلكة والثوابت المزعومه تعكس عنفا رمزيا مسـتمراً وعدواناً لفظياً دائماً على الآخر قلَّ أن نتفكر فى دلالاتهما : عبد ،فرخ، فيه عرق، سجم الحلة الدليله عبد ، غبينة العربية يفشـوها فى السرية ، العبد كلما زاد عمره قلَّت قيمته). وهذه التعبيرات نسـتحى من تردادها علانية ، ولا تدور الا فى داخل مجتمعاتنا الشمالية المغلقة ، وفى هذا من النفاق والمراء ما لايشـرف أحداً. الشـعوب التى ذاق بعض أهلها مرارة الاسترقاق كانت أكثر منا وعياً وإحساساً عندما تناولت ظاهرة العنف اللفظى هذه»(٨٩).

إن العنف بكل أنواعه، البدني، والنفسي، والجنسي، والمعنوى ظل وسيلةً من وسـائل نظام الإنقاذ المهمة فى عملية قمع الخصوم، وقهرهم، وهو قهر منظم، وممنهـج، يعبر عن سياسـات النخب الحاكمة ومنطلقاتها الإسـلاموعروبية. وهنا تجدر الإشـارة الى أن الفرق كبير بين الإسـلاموعروبية كأيدولوجيا، وبين

(٨٨) د. منصور خالد، جنوب السـودان في المخيلـة العربية: الصورة الزائفة والقمع التاريخي) ، الطبعة الثانية، القاهرة دار مدارك، ٢٠٠٩، ص ٤٣٠.

(٨٩) منصور خالد، نفس المرجع، ص ٤٢٧.

الثقافة العربية كقيم وأنماط سلوك وعادات وتقاليد، والعروبة كمشروع هوية. وبين الإسلام كدين وممارسة شعبية وطقوس وروحانيات، وبين الإسلام السياسى كنظام للحكم يقوم على آيدولوجيا تخاطب المشاعر وتدغدغ عواطف المسلمين. وعند الايديولوجيين الإسلام عربى وبلسان عربى، فكل مسلم هو بالضرورة أقرب الى العروبة. ومن جانبى أرى أن الثقافة العربية هى واحدة من مكونات الثقافات السودانية ومن العسف القفز فوق هذا الواقع. كما أنه من حق اى فرد أو جماعة ان تختار الهوية التى تروق لها، والإسلام هو دين الأغلبية فى السودان، وليس من المنطق إنكار هذا الأمر. والإثنان - العروبة والإسلام يلبيان طموحات الكثيرين، ويحققان أشواق فئات من الشعب السودانى. إلا أن الأزمة تكمن فى الرؤية الأحادية لنُخب حقل الثقافة العربية والإسلامية بمحاولة إلغاء الآخر والاعتراف بوجوده كيانا مستقلا لا رابط يربطه بالعروبة، ولا وجدان يشده نحوها، ولا حنين يجرفه صوب ماضى العرب ودولة الأندلس والفردوس المفقود لأن خياله لم يتلوَّن بصور فرسان العرب، وأيام مجد العباسيين قبل انتصار سلالة العباس التى تلوثت بجينات الموالى والفرس. هى أزمة الايدولوجيين الذين تغطى عيونهم الغشاوة فيسعون وهم فى غيهم ماضون إلى أزمنة ثقافية راكدة، ويريدون أسر الجميع معهم فى ذات الأزمنة، و استخدمت النُّخَب الحاكمة فى المركز سلاح العنف ضد المجموعات المثقفة من جهة، وضد المعارضين السياسيين من جهة أخرى، إلا أن نظام الإنقاذ أسس للعنف، وجعله ممنهجاً منذ سياسات التمكين الأولى، ورؤية الدكتور حسن الترابى لبسط هيمنة المشروع الحضاري، وبسطه بالقوة، ونشره فى كل السودان، وقد طاول العنف بشكل أكثر النساء، فشرعت السلطة المستبدة تشريعات مثل قانون النظام العام، وهو صمم خصيصاً لكسر الهيبة، والإذلال، والتطويع، فتجلد المرأة بسبب الزي، فتتحول هي، الضحية، إلى «عار»، ومجرمة، و»وصمة» فى نظر المجتمع، وهو يجلدها بسياط الإهانة، والانكسار، والحصار الاجتماعي، فتُكسر هي، لكنها لا تنكسر وحدها، بل

تنكســـر معها كل أسرتها، فيشـــعر الجميع بالعزلة، والفضيحة، والخيبة، لينفرد النظـــام بالحكم، وفرض مشـــاريعه الثقافية، والاجتماعية. ولـم يســـتثن العنف الإنقاذى طوائف دينية مثل المسيحيين، بما فى ذلك «الأقباط» رغم أن لونهم يتفوق على لون النُخب الحاكمة فى بياضه، واقتراب جيناتهم الوراثية من العروبة.

لقد اســـتخدمت السلطة أدواتها الباطشة، وأدواتها من عناصر السلفية الحربية فى حرق الكنائس ««مثل كنيسة الجريف شرق» فى أبريل ٢٠١٢، وانتزاع النادى الكاثوليكى وتحويله إلى رئاســـة «المؤتمر الوطني» الحاكم منذ تســـعينيات القرن الماضي، كما نظمت خلايا من جماعات متطرفة، تعرف باسم السلفية الحربية، وظلت تســـتغلها فى صراعاتها ضد المعارضين بإصدار فتـــاوى دينية بالتكفير، واستخدام العنف اللفظى ضدها، لتخويفها، وابتزازها.

الإقصاء

الإقصـــاء يعنى الإبعاد، وفى المفهوم الثقافـــى يعنى إزاحة مجموعات ثقافية بعينها من الفضاء العام مع سبق إصرار وترصد، بل هى عملية إبعاد ممنهج عن دائرة التأثير بهدف الهيمنة، والغاء وجود الآخر، وقد ظلت النُّخب السُّـــودانية فـــى المركز تمارس الإقصاء المتعمد لمجموعة الثقافات الأفريقية، أو غير العربية، من الســـلطة، والثروة، ويورد «الكتاب الأسود»(٩٠)، اختلال معادلة السلطة فى الســـودان، وهو كتاب مجهول المؤلف، مع أن الشبهات تحوم حول : حركة العدل والمســـاواة»، و قيادات في» المؤتمر الشعبي» منحدرة من غرب السودان، ويشـــير الكتـــاب إلى أن الفترة مـــن ١٩٥٤ الى ١٩٦٤ بلغـــت جملة المناصب الدستورية ٣٧ منصباً وزعت على التالى.

(٩٠) الكتاب الأسود، مؤلف ، أثار كثيرا من الجدل عند صدوره ، وتحوم الشكوك حول علاقة « العدل والمساواة» و» المؤتمر الشعبي بزعامة الترابي ، بالوقوف وراء الكتاب.

الرقم	اسم الإقليم	نصيب الإقليم من المناصب الدستورية	نسبة التمثيل المئوية
١	الإقليم الشرقي	١ واحد	١,٤٪
٢	الإقليم الشمالي	٥٨ ثمانية وخمسون منصبا	٧٩,٥٪
٣	الإقليم الأوسط	٢ فقط منصبان دستوريان	٢,٨٪
٤	الإقليم الجنوبي	١٢ فقط اثنا عشر منصبا دستوريا	١٦,٤٪
٥	الإقليم الغربي	صفر (لم ينجح أحد)	صفر٪

وفى فتـــرة الديمقراطية الثانية من عام ١٩٦٤ الى عام ١٩٦٩ كانت النســـب موزعة على حسب الجدول التالى من جملة ٨١ منصباً دستورياً.

ب - فترة الديمقراطية الأولي:- ١٩٦٤ - ١٩٦٩م

توزع التمثيل فيها على النحو التالي:

الرقم	اسم الإقليم	نصيب الإقليم من المناصب الدستورية	نسبة التمثيل المئوية
١	الإقليم الشرقي	٢ (منصبان فقط)	٢,٠٥٪
٢	الإقليم الشمالي	٥٥ (خمس وخمسون منصبا)	٦٧,٩٪
٣	الإقليم الأوسط	٥ (خمسة مناصب)	٦,٢٪
٤	الإقليم الجنوبي	١٤ (أربعة عشر منصبا)	١٧,٣٪
٥	الإقليم الغربي	٥ (خمسة مناصب)	٦ز٢٪

وفــي عهد الرئيس جعفــر محمد نميرى بلغت جملــة المناصب ١١٥ منصباً دستورياً وكان نصيب دارفور منها اربعة مناصب و شرق السودان اربعة مناصب، والاقليم الأوســط ١٩ منصبــاً، والجنوب ٩ مناصــب. و ارتفعت فى العهد الديمقراطى الثالث نسبة تمثيل غرب السودان إلى ٢٢،٤٪، فيما بقى الشرق فى نسبته القديمة، وهى نسبة ٢،٥٪ ومبرر رفع نسبة غرب السودان فى السلطة هو أن حزب الأمة الذى يتزعمه الســيد الصادق المهدي، كان هو صاحب الأكثرية البرلمانية وتبلغ نسبة ممثلى دارفور من النواب حزب الأمة حوالى ٣٠٪.

ومع مجيئ الإنقاذ إلى السطة عبر انقلابها العسكرى قللت نسبة أبناء غرب الســودان فى مجلس قيادة ثورة الإنقاذ إلى نســبة ٢٠ ٪. الا أن ذات النسبة تراجعت الى ١٣،٨٪ من جملة ٢٠٢ منصباً، بينما بلغت نسبة تمثيل الإقليم الشــمالى فى الحكم نســبة٥٩,٤٪، ، (وهذه النسبة السكانية الضئيلة فى داخلهــا مجموعات اثنيــة تعانى من التهميش مثــل المناصير والمحس، أولهم يمثل المهمشــين من العناصر العربية والآخر يمثل المهمشين من العناصر النوبية وبهيمنة ثلاث مجموعات اثنية فقط فى إطار الإقليم الشــمالى هم الشــايقية والجعليون والدناقلة).

ومع اســتمرار سياسات الإنقاذ الشمولية، والإقصائية، انتهجت نُخب المركز سياســة الإقصاء كذلك فى الخدمة المدنية، وبين قيادات الجيش، والشــرطة، والأمن، بل أن السلطة الحالية كونت قوات للنُّخب، وقوات خاصة أطلق عليها المعارضون لفظ «الأحجار الكريمة» فى إشــارة إلى المناطق المنحدرين منها، فى ولاية النيل مثل حجر العســل، وحجر الطير، وفى ذات الوقت ترمز التســمية إلى حالة الرخاء والدعة التى يتمتع بها أفراد وضباط هذه القوات، وما يلاقونه من رعاية واهتمام من قبل الحكومة.

كما يتجلى الإقصاء فى اســتبعاد العناصــر ذات الأصل الأفريقى الواضح، مــن وظائف التلفزيون والقنوات الفضائيــة الأخرى، ويتجلى ذلك فى حرص

المذيعات على بياض البشـــرة، والتشـــبه بالنجمات العربيات فى الشكل، وربما حتى فى اللَّفظ، ومخارج الحروف.

لقـــد اتبعت الإنقاذ سياســـةً ممنهجة، لإقصاء الآخريـــن من المعارضين من كل مؤسســـات الدولة، إلا أن عملية الإقصاء ذاتها ركزت أكثر تجاه شـــعوب الهامـــش، فأبعدتهم من صنع القرار، ومن دواوين الحكومة، وهى سياســـة تقصد قهر الآخرين، وإذلالهم، وإفقارهم، ويعتبر الدكتور أبكر آدم اسماعيل فـــى أطروحته جدلية الهامش والمركز أن «. الوضعيـــة التاريخية للدولة التى تجمع فيها كيانات(ما قبل برجوازية = ما قبل راسمالية) متنوعة ثقافياً ومتمايزة عرقيـــاً ومختلفة دينيـــاً ومتفاوتة تاريخياً، فى شـــكل الدولة الحديثة. وتقول الفرضيـــة إنه غالباً ما تقوم بعض هذه الكيانات بالســـيطرة على جهاز الدولة وتســـتثمره إقصائياً على مستويات عديدة، وتتحول المحددات الثقافية من لغة وآداب وفنـــون وعادات وتقاليد وتراتبيات اجتماعية إلى أســـلحة آيدولوجية، ويتمفصل العرق واللون مع الطبقة وتقســـيم العمل، والدينى مع السياســـى، والمذهبـــى واللغوى مع الاجتماعى وتكـــون النتيجة وضعية تاريخية مأزومة، الصراع فيها صراع شامل، صراع هويات ضد هويات، صراع كل ضد كل، صراع ثوابت ومتغيرات عند كيان اجتماعى ما ضد ثوابت ومتغيرات عند كيان آخر»(٩١).

لقد اختطفت الحركة الإســـلامية الدولة السودانية، وجهازها المدنى والسياسى والأمنى والعســـكري، وصارت الوظائف تقسم حسب الولاء فى سياق مشروع التمكـــين، ثم اختطف المؤتمر الوطنى المشـــروع، لتختطفـــه بعد ذلك جماعات ثقافية، ونخـــب لا تتورع فى إقصاء الآخرين، وتحويل الوزارات ومؤسســـات الدولة إلى محميات قبلية، واقطاعيات حصرية على مجموعات بعينها.

(٩١) أبكر آدم اسماعيل. ورقة جدلية المركز والهامش واشكال الهوية فى السودان.

التعليم

أذكــر أنه فى فبراير ٢٠٠٧ كنت أقف وجهـاً لوجه مع رئيس حكومة السودان الجنوبى الفريق سلفاكير ميارديت، وكان وقتها يشغل منصب النائب الأول للســودان الموحد، ورئيس الحركة الشـعبية الموحدة، وكان ذلك بعد انتهاء الجلســة الافتتاحية لأول اجتماع لمجلـس التحرير الوطنى فى مدينة ياي، وكان ســلفاكير يصرح لقناة الجزيرة باللغـة العربية بعد أن طلب منه مراســلها أن يتحدث معه بالعربى لأنه لم يستوعب حديثه باللغة الإنجليزية داخــل القاعة، وبعد أن أكمل الرجل تصريحه قلت له «ياريس أهو بتتكلم عربــى كويس» فرد مازحاً «نتكلم كيف وانتو كمان علمتونا الجمل ســفينة الصحراء» وهنا لا فى جمل، ولا فى صحراء». فضحكت على المزحة التى حملت الكثير من الرســائل، وبمناســبة الجمل / أشير هنا إلى طرفة ذات علاقــة بالجمل، وتنوع الثقافات، فقد قتل بعض جنود الجيش الشــعبى فى شــرق الســودان جملاً لأحد رجال الهدندوة، فجاء الرجل واشتكى للقائد هناك، وطالب بالتعويض ودفع الثمن، فاستدعى القائد الوحدة التى اطلقت النار على الجمل، وســألهم عن الســبب؟ فردوا بعفوية «دا جراف «زراف» بتاع صحراء، هو جراف ما عندو سيد». وفعلاً كانوا يظنون أن الجمل زرافاً لأنهم من المنطقة الإســتوائية التى يستحيل عبور سفينة صحراء لأشجارها. وهى قصة توضح الفارق الثقافي، إلا أن واضعى السياســات التعليمية منذ الاســتعمار البريطاني، ومعهد بخت الرضاء، لم يســألوا أنفسهم سؤال التنوع، أو كيف يعبــر التعليم عنا كلنا/ نحن والآخرين، أنا وهو، وكيف يتم وضع مناهج تعبر عن مثيانق، وأوهاج، واساقة، وكوكو.

ومعظم مناهج التعليم فى السودان ؛ لاسيما فى المراحل المتوسطة والثانوية، وحتى الابتدائية، حســب تجاربنا الشخصية، ودراستنا نلاحظ الإهتمام بالمكوِّن العربــي، دون اهتمــام بمكونات الأخرى فــى بلد متعدد الثقافــات والأعراق

والديانات، ففى مادة التاريخ نبدأ دراسة التاريخ بأجدادنا القدماء واكتشاف النار والأدوات الحجرية، لكنا نقفز فجأة نحو دخول العرب الإسلام، وإلى تاريخ وجغرافيا الوطن العربي، والسلطنة العثمانية، لكن لا ندرس شيئاً عن تاريخ أفريقيا إلا فى الصف الثانى الثانوي، ولا نعرف عن جغرافيا أفريقيا إلا فى دراستنا لجغرافيا العالم فى الصف السادس الإبتدائي، وربما يكون التركيز على قمح سيبيريا، أكثر من التركيز على اليورانيوم فى سيراليون، أو حروبات وسط أفريقيا والبحيرات.

وأذكر أننى كنت فى أحد مواقع المعارضة السودانية فى عام ١٩٩٧ أقوم بتقديم محاضرة فى التعبئة السياسية، فاجأنى أحد أبناء المساليت من الذين لم يتلقوا تعليماً تجاوز المرحلة المتوسطة؛ بقوله» سمعنا عن الثورة المهدية، وعن مقاومة كثير من السودانيين للاستعمار، لكن هل هناك أى ذكر لتاريخ المساليت؟.» ألقمنى الشاب حجراً، فطوال دراستي، وبكل مراحلها، وحتى مرحلة الدبلوم العالي، تمهيدى ماجستير؛ فى جامعة الخرطوم، لم أقرأ فى المناهج الرسمية شيئاً عن سلطنة المساليت، ولا عن السلطان بحر الدين، أو تاج الدين، ولا عن معارك «دروتي» وأن المساليت هو أول من نال حق تقرير المصير حين حاربوا الفرنسيين فى القرن التاسع عشر، ولم تتضمن أناشيد وقصائد المدارس بطولات هؤلاء السلاطين، وهم من قال عنهم الفيتوري، وربما حن الدم إلى أصله، بقوله : -

ترجل تاج الدين

جبل يترجل مزهواً من فوق جبل
وترجل بحر الدين
وحواليه عشرة آلاف رجل
سجدوا فوق رمال ((دروتى)) لله معه
و أطلّت كل عيون الطير المندفعة

فى هجرتها من أقصى الغرب لتاج الدين
فعلى أفق الوادى الغائم
تتمدد رؤوس وعمائم
وبيارق يشبهن حمائم
. . . ثم ارتجفت أفواج الطير
وراء السحب المرتفعة

-٣-

- يا تاج الدين
الأعداء أمامك. . فارجع
لهب. . و قذائف حمر. .
و خوذات تلمع
و الحربة مهما طالت
لن تهزم مدفع
لن تهزمهم يا تاج الدين
بسلاح كزمانك مسكين
و كعاصفة سوداء تلفت تاج الدين
فى سخط الجبارين تلفت تاج الدين
و أطل على وجه القائل
و كانت شفتاه رعودا و زلازل
و كانت كلمات السلطان
سلاسل
- يا ويلك لو لم تك ضيفى يا عبدالله
ما اقبح ما حركت به شفتيك

ما أبشع ما منيت به عينيك
عار ما قلت. .
و عار أن نستمع اليك
فاثن زمام جوادك
و خذ الدرب الآخر
يا بحر الدين اعده للدرب الآخر

نعم لكنا قرأنا عن بطولات عنترة بن شـــداد، واشعار البحتري، وأبى فراس الحمداني، وأعجبنا المتنبي، حتى ولو فى ســياق عنصرى «لا تشــترِ العبد إلا والعصـــا معه. . . . » وهذا ليس تقليلاً من شـــعر المتنبي، أو دعوة منى لمحاربة أدبـــه، لكنى أقول ذلك والحزن يعتصر القلـــب، أننا لا نميز بين ما يفيدنا، وما يضرنا. ولا بين من يهجينا عنصريةً، أو من يطربنا شعراً رقيقاً.

كما خلت مناهجنا التعليمية، من معرفة دور الزاندى فى المقاومة ضد المستعمر الإنجليـــزي، فى عام ١٩٠١ ولا مواجهات الإنجليز مع مقاتلى قبيلة الدينكا فى عـــام ١٩٢٢ لأن مناهجنا التعليمية قائمة على التحيز العرقي، وعلى الإقصاء، ويكفى أنها مناهج لا تعرفنا عن الملك العظيم بعانخى سوى أنه مغرم بالخيول، ولذلك غزا مصر، وأسس أسرة من أسرها المالكة هناك، كى يحمى خيول مصر من ظلم أهلها!.

وأسســـت المناهج التعليمية فى السودان لعملية الإقصاء ؛باعتماد العربية لغة تدريس أساســـية فى بلـــد متعدد اللغات، لا «الرطانات «كما يســـميها البعض «تعالياً»، وقد دجنت المعلمين، والتلامذة، واســـتخدمت أساليب عقابية مخيفة مثل الجلد» ليكم اللحم، ولينا العظم»، وهى عقوبة تطبق حتى على من يقبض متلبساً فى اليوم التالي، وبيده «المفتاح» فى مدارس الهامش، وهو مفتاح يتنقل مـــن يد إلى أخـــرى، ويقصد بذلك أن كل من «يرطن» أى يتحدث بلغته الأم؛

زغاوةً أو بداويت، يسلم المفتاح، فيجتهد من بيده المفتاح فى تسليمه إلى آخر، وربما يستخدم كل الوسائل «المشروعة، وغير المشروعة» لكى لا يوجد المفتاح فى يده صبيحة اليوم التالي، لكى لا يضحك عليه الزملاء، والأساتذة، ويشعرونه بالنقص لأنه لا يتكلم «العربية»، وكى يتقى جلد مدير المدرسة من ناحية أخرى، إلا أن الأولى أمرَّ وقعاً على نفس صبي، أو صبية، لإشعاره بالدونية، واصابته بعقدة النقص، لأنه لا يتحدث لغة الصفوة، أو يلحن فيها، ويتكلمها بلكنة نوبية، أو بيجاوية، أو فيها من «عربى جوبا».

إنَّ كل ذلك يتم بطريقة ممنهجة، وعلى حساب كرامة كثيرين، ودون إعتبار للبيئة النفسية والثقافية للتلميذ، من أجل أن تكون اللُّغة العربية هى اللُّغة الرئيسة، واللُّغة صاحبة الامتياز، والسطوة، والحظوة، ولكى يشعر المتحدثون بلغات أخر بالدونية، وهو أمرُ وصل ذروته فى عهد «الإنقاذ» حيث أعلنت «التعريب فى الجامعات بعد إعلان ثورة التعليم العالى فى بداية تسعينيات القرن العشرين، والهدف من ذلك هو إعادة إنتاج كل السودان داخل منظومة «المشروع الحضاري» كهدف أيديولوجي، ولتحطيم القوى الديمقراطية حسب اعتقاد مشرعى مشروع «التمكين»، فقد كان النظام يركز فى بداية فورته على ثلاث مؤسسات، وهى القوات النظامية، والخدمة المدنية بواسطة الأسلمة، وإقصاء كل الخارجين عن تيار الحركة الإسلامية، وما يطنونه «قطع الحبل السرى للديمقراطيين؛ بتعريب الجامعات، وتهميش اللُّغة الإنجليزية، وبالتالى وقف الانفتاح على الغرب، والتأسيس لقطيعة معرفية مع كافة مدخلات الغرب، ومنتجاته الفكرية، والعلمية».

كما أن «الإنقاذ» قصدت الغاء اللُّغات الأخرى، حتى لا يرتبط المهمشون بثقافاتهم، وكياناتهم لدرجة أن السلطات السودانية كانت قد استدعت منظمة «الإنقاذ الأمريكية فى أكتوبر ٢٠٠٤، على خلفية خبر صحفى نشرته أنا بصحيفة «الحياة» اللندنية»، يحدث عن تبنى التعليم بلغة الأم فى شرق السودان، ويقول

الخبـــر، وهو بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠٠٤ «اعتمدت المعارضة المســلحة فى شــرق الســودان لغة «البداويت» التى يتحدث بها أكثر من مليونى شخص لغة للتعليم فى «المناطق المحررة» التى تســيطر عليها قواتها، فى خطوة تُدخِل الصراع بين «المناطق المهمشــة» والخرطوم مرحلة جديدة تفتح الباب أمام القوميات الأخرى للمطالبة بإحيــاء لغاتها ومقاومة اللغة العربية فى الســودان. وأطلقت منظمة «اللجنة الدولية للإنقاذ» الأميركية، فى احتفال رســمى مساء أول من أمس فى أسمرا، مشروع كتابة لغة «البداويت» التى يعود تاريخ ظهورها الى أربعة آلاف ســنة، بإصدار خمسة كتب بهذه اللغة وإعلان بدء تعليمها فى ١٩ مدرسة فى شرق السودان ابتداء من الشهر المقبل. ويتحدث لغة «البداويت» التى لم تكتب رسمياً نحو ٢,٥ مليون نسمة من قبائل البجا فى شرق السودان وغرب اريتريا وجنــوب مصر. ومن أبرز قبائل البجا الهدندوة والحلنقة والأمرأر والبشــاريين والأشــراف. كانت مجموعة من الأكاديميين والدارســين والمعلمين واللغويين عملت طوال عامين على جمع تــراث البجا الأدبى واختيار عدد من القصص والأشــعار وكتابتهــا بالحروف اللاتينية. وجرت محاولة ســابقة قامت بها فى القاهرة مجموعة من الســودانيين لكتابة هذه اللغة بالأحرف العربية. وأصدرت المنظمة الأميركية بياناً ذكرت فيه أن «أســمرا تشهد صناعة التاريخ». واعتبرت المشروع المثير للجدل «تلبية لحاجة الناس وحقوقهم فى تلقى تعليمهم الأساسى بلغة الأم»، وأثار المشــروع تســاؤلات عن أهدافه ومدى ارتباطه بمواجهة اللغة العربية وسياســات الحكومة الســودانية التى فرضــت التعريب فى كل المراحل التعليمية، بما فيها الجامعــات والمعاهد العليا. إلا أن المنظمة الأميركية رفضت الحديث عن وجود أى اتجاه سياســى وراء المشروع. ويرى معنيون أن المشروع يمثل بداية مرحلة جديدة فى الســودان من الصراعــات الثقافية والحضارية بين المركز فى الوســط والشمال النيلي، والهامش فى الأطراف المختلفة فى الشرق والجنوب والغرب وكردفان والنيل الأزرق. ويشــجع المشروع أكثر من مئة كيان

ثقافى ســودانى لاحياء اللغات والثقافات خصوصاً أن اتفاق قسمة السلطة بين الحكومة و«الحركة الشــعبية» نص على حق الأقاليم المختلفة فى اختيار أى لغة محلية إلى جانب العربية والانكليزية لتصبح لغة التعليم والتخاطب الرســمى فى الدواوين الحكومية. ويتوقع أن تواجه الخرطوم المشروع بشراسة، فى وقت ترتفع فيه أصوات القوميات «المهمشــة» للمطالبة بحقوقها ومســاواتها مع أهل المركز فى الســلطة والثروة. واستخدمت تلك القوميات السلاح فى صراعها، إلا أن المشــروع الجديد يدشــن مرحلة جديدة من الصراع فى السودان المتعدد الثقافات والأديان»(٩٢).

لقــد كان، التعليم، ولا يــزال واحداً من أهم آليات القهر المســتخدمة ضد الثقافات المهمشــة فى الســودان، إلا أن مناهج التعليم السودانية لم تقف عند هــذا الحد، بل ظلت هى واحدة من علات العقل الجمعى كله، فالمناهج تغيب الديمقراطيــة، كنظام حكم، وتتحايل عبر مصطلحات مثل «الشــوري» للتأكيد على أبلســة الديمقراطية كنظام سياســي، واجتماعي، ويتبــارى معلموا التربية الإسلامية، واللغة العربية فى المدارس الثانوية فى إظهار قدسية اللغة، وفهمهم الخاص للدين، ولا زلت أذكر المعلم وهو يلقى علينا حصته تلك وهو» القوانين الوضعية هى قوانين مخلة، ومعيبة لأنها من وضع البشر، وهى قوانين غربية، وتريد أن تشــيع فينا الفاحشــة، والانحلال، وأن تغرس فينا العادات والتقاليد الغربيــة». لكن ذات المعلــم، ولا عقولنا الصغيرة، تجعلنــا نفكر فى أن حتى القوانين التى تصبغ بأنها إســلامية، ففى نهاية المطــاف هى قوانين «وضعية»، وضعها بشــر، وحكام مســتبدون، فهم من وضعوا مواداً مثل «تقويض النظام الدســتوري، والتجســس، وإثارة الفتنة، وانتقاص هيبة الدولة، ووضعوا لها العقوبــات مثل الإعدام، أو الســجن، والغرامة وبالجنيه الســوداني!. أو تلك

(٩٢) فايز السليك، الحياة اللندنية، ٣ أكتوبر ٢٠٠٤.

القوانـــين المرتبطة بالنظـــام المصرفي، والمعاملات الماليـــة، والمدنية، وغيرها من القضايا التى لا يحفزنا المنهج التعليمى الســـودانى لإثارتها، وهنا أشـــير إلى ما ذكرة المفكر الأمريكى ناعومى تشومســـكى تعليقاً على قضية تأديب تلميذ فى الثانية عشـــرة من عمره كان يدرس فى بوســـطن بالولايات المتحدة الأمريكية، لرفضـــه ترديد ميثاق الولاء لاعتباره حضاً نفاقياً للوطنية «وما الحالة التى ذكرتها إلا دلالة على عملية الترويض التى تحدث فى مدارسنا، والتى تجعل من الشخص المتعلم فرداً ليس فى مقدوره فهم الأفكار الأولية التى استطاع أن يستوعبها صبى فى الثانية عشـــرة من عمره»(٩٣)، ورأى تشومسكى أن ما حدث دليل على أن هذه المؤسســـات هى مؤســـات ترويض، وفرض للطاعة»، ولا أدرى كيف كان مصيرنا لو تجرأنا على معلم التربية الإسلامية، أو أستاذ الدين آنذاك، وجادلناه، أو وضعنا مجرد ملاحظات حول القوانين، دعك عن الفقه، أو ســـيرة «السلف الصالـــح»، أو حتى «معركة الجمل»، وطرق مقتل الخلفاء الراشـــدين، أو حتى تجيه انتقادات للثورة المهدية. !/ فالمناهج المدرسية والجامعية، تقوم على التلقين، والســـمع، والطاعة، وهى لا تحفز على التفكير، والجدل، واســـتخدام العقل، لكنها تريد ان تصنع أجيالاً مشـــابهة للأجيال السابقة، أو نسخاً من أقوام ماتوا قبل عشـــرات القرون، كما أنّ تعليم الحفظ والتلقين لا يأخذ «المعرفة» فى حد ذاتها بين مناهجه، فالطالب ســـينكب على حفظ كلام أو نظريات بهدف إحراز علامات عالية فى نتيجة الامتحان لكى ينتقل إلى صف آخر، أو مرحلة أخرى، ومـــن ثم التخرج ونيل شـــهادات جامعية تمكنه فى إيجـــاد وظيفة فى الدولة، أو القطاع الخاص بعد انهيار وبيع مؤسســـات الدولـــة العامة فى عهد «الإنقاذ» وضعف المردود المالى من وظيفة الحكومة، و خلاصة الأمر فإن نظام التعليم فى

(٩٣) نعومي تشاموسكي، إهدار الحقيقة، إساءة التعليم والإعلام، وأوهام الليبرالية والسوق الحرة» حرره وقدمه دونالدو ماسيدو، وترجمه د. نعيمة علي، مكتبة الشرق الدولية، ٢٠٠٦. ص ٢٥

السـوادن يعمل خلال ١٦ عاماً أو تزيد فى تحضير موظف مُدجَّن، يعتمد على الحفظ، وفاقد لحساسـية التفكير بمناهج علمية قائمة على القياس، والاستقراء، والاستنتاج، والمنطق، من خلال إعمال الذهن، ولذلك فهو لا يفكِّر سوى فى خلاصه الفردي، فهو شخص بلا أسلحة معرفة، ولا يعرف من الدنيا سوى ما تلقاه من جرعات تلقين وتدجين، إلا من اجتهد بنفسه، أو ساعدته ظروف لم تتوفـر آخرين، بالإضافة إلى أن هـذه المناهج تعلى من قيمة التعليم النظري، وتقلل مـن قيمة التعليم المهني، فتجد أن تخصصات مثل الزراعة، والبيطرة، فى بلد مثل السـودان، تكون من التخصصات غيـر المرغوب فيها، دعك عن التعليم الفني، لدراسة الكهرباء، أو المكنيكا.

إن التعليم فى السـودان هو عصب أزمة التفكير، وهو أحد أخطر الوسـائل المستخدمة من قبل نُخب المركز المتسلِّطة فى عملية إقصاء الثقافات الأخرى، أو إعادة إنتاج الثقافات الأخرى داخل منظومة الثقافة الإسـلاموعربية، كما يشكل أحد علات عقلنا السوداني، فلا المناهج تعبر عن واقع التنوع الثقافى والديني، ولا طرائق التدريس تعبر عن مجتمع حر، وديمقراطي.

ولنـا أن نتجول فى أحد الكتب البئيسـة التى تُـدرس لطلاب جامعيين؛ حيـث يوضح هذا الكتـاب موقفه المعادى للديموقراطيـة، وهو كتاب يدرس حتى لدارسـى العلوم السياسـية، والقانون الدسـتوري، والدولي، وهو أمر بالطبع يتسـق مع توجهات «الإنقاذ» الفكرية، والسياسـية، حيث يوضح أن أبرز إشكاليات المناهج التعليمية فى سودان الإنقاذ انها تروج للإسلام السياسى فى نسـخته السـلفية الأكثر تعصبـا وانغلاقا ورفضا لقبـول الآخر، والأكثر عدوانية لقيم العقلانية و الديموقراطية وحقوق الإنسان، والمنهج التعليمى يقدم الأفكار المتخلفة المناهضة للحداثة والتحديث فى المجتمع كدين لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه وهنا تكمن الخطورة، ففى كتاب الثقافة الإسـلامية الـذى يدرس لطلاب جامعة النيلين، وتحديدا فى الفصل العاشـر من الكتاب

وهو بعنوان (مذاهـــب فكرية معاصرة)، نقرأ تحت عنوان: حكم الانتماء إلى المذاهـــب الإلحادية والأحزاب الجاهليـــة أنَّ «الانتماء إلـــى المذاهب الإلحادية كالشـــيوعية والعلمانية والرأســـمالية وغيرها من مذاهـــب الكفر ردة عن دين الإســـلام، فإن كان المنتمى إلى تلك المذاهب يدعى الإســـلام فهذا من النفاق الأكبـــر، فإن المنافقين يتموِن إلى الإســـلام فى الظاهر وهـــم مع الكفار فى الباطـــن كما قال تعالى فيهم: » وَإِذَا لَقُـــوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَـــيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ»(٩٤). وقبل هذا الحكم المطلق بردة الشيوعيين والعلمانيين عن الإسلام، حدد الكتاب عقوبة الردة فى الفصل السابع (الحدود فى الإسلام)، بقوله «عقوبة الردة القتل، لقول الرسول صلى الله عليه وســـلم (من بدل دينه فاقتلوه)»، ويســـتطرد الكتاب فى حديثه عن العلمانيـــة، حيث نقرأ «العلمانية تنكر الأديان وتفصل الدين عن الحياة وتعتمد علـــى الماديـــة لا موجـــه ولا غاية لهـــا فى هذه الحيـــاة إلا الحيـــاة البهيمية، والرأســـمالية همهـــا جمع المال من أى وجه بحـــلال أو بحرام ولا عطف ولا شـــفقة على الفقراء والمساكين، وقوام اقتصادها على الربا الذى هو محاربة لله ورســـوله، والذى هو دمار الدول والأفراد وامتصاص دماء الشعوب الفقيرة، وأى عاقـــل فضلا عمن فيه ذرة من إيمـــان يرضى ان يعيش على هذه المذاهب بـــلا عقل ولا ديـــن ولا غاية صحيحة مـــن حياته يهدف إليهـــا ويناضل من أجلهـــا، إنما غزت هذه المذاهب بلاد المســـلمين لما غاب عـــن أكثريتها الدين الصحيـــح وتربت على الضياع وعاشـــت على التبعيـــة»، والعجيب أن هذه الأمور التى ينتقدها ذلك الكتاب المقرر على الطلاب صارت سمة للإنقاذيين، حيـــث أصبحوا كلهم من الأثرياء على حســـاب الفقـــراء، إن تناول أفكار ومفاهيم فلســـفية واجتماعية وسياســـية معقدة بمثل هذا التبسيط الآيدولوجى

(٩٤) - سورة البقرة ، الآية ١٤ .

المخل، وفى مناهج التعليم الجامعى يعكس أزمة التعليم العالى فى البلاد، وهى أزمة لا تقتصر على تغذية التطرف وتفريخ الإرهاب فحسب، بل تشمل كذلك غياب الأمانة العلمية والخروج السافر على مناهج البحث العلمى فى مؤسسات يفترض أن فى مقدمة أهدافها تمليك الدارسين فيها لهذه المناهج، فالتعريف بالعلمانية أو الشيوعية أو الرأسمالية يتطلب البحث فى كتب الفلسفة الحديثة وعلم الاجتماع والاقتصاد والتاريخ، ويتطلب الدراسة الموضوعية لنشأة وتطور هذه الأفكار التى هى جزء من رصيد المعرفة والتجربة الإنسانية، وهى أفكار كلها تدليس وتضليل، تضخم «نحن «المركز المريضة بالبرونويا»، وتؤبلس الآخرين، بما فى ذلك بالطبع العالم الغربي، وتحميله وزر خلافات وصراعات الإسلاميين، جماعات، أو دول، أو مجتمعات، بالإشارة إلى : أثر الحزبيات فى تفريق المسلمين فى ذات الذى يرى أن «هذه الحزبيات تفرق المسلمين والله قد أمر بالاجتماع والتعاون على البر والتقوى ونهى عن التفرق والاختلاف، فالله سبحانه وتعالى يريد منا أن نكون حزبا واحدا هو حزب الله المفلحون، ولكن العالم الإسلامى أصبح بعدما غزته أوروبا وأمريكا سياسيا وثقافيا يخضع لهذه العصبيات الدموية والجنسية والوطنية ويؤمن بها كقضية علمية وحقيقة مقررة وواقع لامفر منه»(٩٥)، وهنا ينتقل الكتاب من خانة التضليل الآيديولوجى إلى خانة الكذب الصراح وكسر عنق حقائق التاريخ، فكيف يدَّعى الكتاب أنَّ العصبيات الدموية فى العالم الإسلامى ظهرت نتيجة للغزو السياسى والثقافى الأوروبى والأمريكي! ألم تندلع الحروب السياسية بين المسلمين منذ النصف الأول من القرن الأول الهجرى بين الصحابة أنفسهم!؟. ألم ينقسم المسلمون إلى سنة وشيعة

(٩٥) كتاب الثقافة الإسلامية، تأليف كل من الدكاترة النعمان محمد صالح، و حسن عووضة، مبارك عبد الله، جامعة النيلين، عتيق للطباعة، ٢٠٠٩، ص١٨٧.

وخوارج! ألم يحسموا صراعاتهم السياسية بحد السيف فى مختلف مراحل التاريخ الإسلامى قبل الغزو الأوروبى وقبل أن تكون أمريكا جزءا من جغرافية العالم!؟. ويصر الكتاب على ترسيخ الاستبداد السياسى باسم الدين، ففى ذات الفصل(مذاهب فكرية معاصرة) وتحت عنوان: الديمقراطية نقرأ «لا شك أنَّ النظم الديمقراطية أحد صور الشرك الحديثة فى الطاعة والانقياد، أو فى التشريع إذ تلغى سيادة الخالق - سبحانه وتعالى - وحقه فى التشريع المطلق وفى توجيه الخطاب المتعلق بأفعال المكلَّفين وتجعلها من حقوق المخلوقين، يقول تعالى «إن الحكم إلا لله» فإن هذا الأمر لا يكون إلا لله وحده لا يشاركه فيه أحد، وهذه النقطة تمثل مفترق طرق بين المنهج الإسلامى والمناهج العلمانية المعاصرة التى فصلت الدولة عن الدين، ونقلت مصدرية الأحكام والتشريعات إلى الأمة، تمارسها من خلال نوابها فى المجالس النيابية بحيث تستطيع بهذه السلطة أن تحل ما تشاء وتحرم ما تشاء لا سلطان لديها فى ذلك لاحد ولا رقابة عليها من أحد)، ويواصل الكتاب فى التحذير من الديمقراطية» (٩٦) (لا سبيل إلى مزج الإسلام بالديمقراطية، ولا سبيل الى القول بأن الإسلام نظام ديمقراطى أو أنه يتقبل النظام الديمقراطى أو يسايره لوجود شبه عارض فى بعض النقاط، إنَّ هذا الالتقاء العارض بين الديمقراطية والإسلام فى الحقوق والضمانات ومبدأ الشورى لا يجب أن ينسينا حقيقتين مهمتين: الحقيقة الأولى انه لا ينبغى لنا - من الوجهة العقدية - ان نقرن النظام الربانى إلى نظام جاهلى فضلا عن أن نحاول سند النظام الربانى بأن نقول إنه يحمل نقط التقاء مع النظام الجاهلي، فى الإسلام يعبد الله وحده دون شريك وتحكم شريعة الله عنوانا على التوحيد وتحقيقا له فى عالم الواقع وفى الديمقراطية يعبد غير الله وتحكم شرائع البشر عنوانا على

(٩٦) نفس المصدر، ص ١٢٩

عبادة غيـــر الله وتوكيدا لها فى عالم الواقــع»(٩٧)، هذه مجرد عينة صغيرة تعكس بؤس مناهج التعليم، وتؤكد حاجتنا إلى إصلاح تعليمى شـــامل، إذا أردنا بناء دولة ديمقراطية يســـودها التسامح واحترام التنوع، وهى دولة لا تقوم إلا عبر عقول منفتحة على الآخرين، وتؤمن بنســـبية الحقيقة، وبحرية الرأي، والتعبيـــر، وعقول نقدية، لا يرهقها الجدل، ولا تستســـتلم لأحكام «قطعية» أصدرهـــا آخرون، عاجزون عـــن التفكير، وعن إعمـــال الذهن، والبحث، والاســـتقصاء، والتحليل، والتوليف، والتفكيـــك والتركيب، إلا أن مناهج التعليم من قديم الزمان، ولا تزال مُصممة على التلقين والتدجين، ووصلت هذه المســـائل قمة انحطاطها مع ما يُسمى «بثورة التعليم العالي»، وهى بدأت بعـــداء مُعلن مـــن قبل «الإنقاذ «لجامعـــة الخرطوم، التـــى كان يصفها المُعِّلق السياسى المُقدَم يونس محمود فى تعليق الساعة الثالثة مساءً «جامعة الخرطوم، الصنم الجاثم على صدر الثورة، أما آن لهذا الصنم أن يتكسر؟»، ثم عبر عنه صراحة الأمين العام «للجبهة الإســـلامية القومية» الدكتور حسن الترابي، فى ندوات محضورة، كان أشـــهرها بنادى أساتذة الجامعة فى عام ١٩٩٤، وكنت شـــخصياً حاضراً لها، فقد وصف الترابى الجامعـــة العريقة بأنها «حية لا تلد ســـوى حية»، ثم ذكر فيما معناه «أنا درســـتُ بجامعـــة الخرطوم، وتمنيتُ لو كنت درســـة بجامعة أم درمان الإسلامية، لكن لا مناص فى ذلك، فقد خرج موســـى من كنف فرعـــون»، وكان ذلك متزامناً مع سياســـات التعليم الجديدة القائمـــة على «الإغراق بمضاعفة أعداد المقبولـــين فى الجامعات والمعاهد العليا التى تضاعفت هى الآخرى إلى عشرات مما كانت عليه، قبل مجيئ «الإنقاذ»، والغـــاء الســـكن والإعاشـــة ومجانية التعليـــم لإلهاء الطلاب عـــن واجبتهم وتحصيلهم الأكاديمى ونشـــاطهم السياســـى والثقافي، وإعلان التعريب وإلغاء

(٩٧) المصدر نفسه ص ١٨٨.

التدريــس باللغة الإنجليزية، والهــدف من ذلك قطع صلــة الطلاب بالثورة العلميــة فى الخارج، ومناهج التفكير الغربي، والانفتاح على ثقافات أخرى، ثم كانت قرارات فصل الأســاتذة ذوى الخبرات الأكاديمية المعروفة، والمشهود لهــم بالكفاءة، وإحلالهم بكوادر إســلامية، لا تؤمن بحرية التفكير والبحث الأكاديمي، وتشــتهر بالتطرف، و» الدوغمائية»، وأذكــر فى تلك الفترة، أنَّ أســاتذة مثل الدكتور الزبير بشير طه، الذى كان يدرسنا فى قسم علم النفس بجامعة الخرطوم مادة «الفسيلوجي» كان يحرص على ظهوره فى الجامعة بزى «مليشــيات الدفاع الشعبي»، والتذكير «بالجهاد»، وحشد الطلاب للتوجه إلى القتــال فى الجنوب، بل وتحفيز «المجاهديــن منهم «بمنحهم درجات أعلى فى الامتحانات، بعد جلوســهم فى امتحانات خاصة، ثــم تعيينهم معيدين فى الجامعة، وفى تلك الفترة كانــت الأجواء كلها تعبر عن التطرف، والهوس، حتــى فى نشــاطات الاتحاد، وعبر مكبــرات الصوت التى تضخ «الأناشــيد الجهاديــة «أنا عائدٌ أنا عائد والحق يشــهدُ لى ونعم الشــاهد، وبيدى القذيفة والكتاب الخالد» و» ســنار موعدنا يا باغونا» و» أمريكا روسيا دنا عذابها على إن لا قيتها ضرابها»، وترى بعينيك كيف «تتشكل الكتائب فى الميدان الغربي» وتحمل الســيخ للهجوم على «العلمانيين والملاحدة والطوابير»، ليكمل المشهد فــى خــارج القاعات، ما يتم تلقينه فى داخلهــا، وخلاصته أننا «لا لدنيا قد عملنــا» مع أنهم يتســابقون على نيــل «مرتبات الشــرف» والبحث عن منح دارســية فى خارج البلاد، وذات المشــهد يتماهى مع ما هو فى خارج أسوار الجامعة بعسكرة الحياة الطلابية، ابتداءً بالزى المدرسى لطلاب وطالبات المرحلة الثانوية، مع أنّ ذات النظام يجلد النساء بسبب ارتداء «البنطال»!

ولكــن، ورغم كذل ذلك، تبقى هناك حقائق مؤلمة تتمثل فى أن ٥٠ ٪ من أطفال اليوم ممن هم فى الســادســة من العمــر لايجدون لأنفسهم مكاناً فى مرحلة الأســاس، ١٨٪فقط من الفئة العمرية١٥ – ١٧ سنه يستوعبون

فى المرحلـــة الثانوية؛ و٧٪ من الفئة العمرية ١٨ - ٢٣ ســـنه يســـتوعبون فى مؤسســـات التعليم العالى، وأن التوزيع الإقليمى للطلاب الجدد يعطى أفضليـــة واضحة لطـــلاب ولايتى الخرطوم والجزيـــرة، إذ يمثل الطلاب من هاتين الولايتين ٥٣,٦٪ من مجموع الطلاب الجدد للعام الدراسى٢٠٠٥/ ٠٦ (٢٧،٦٥٢ مـــن الخرطوم و١٧،١٢٢ مـــن الجزيرة). ويحتل طلاب ولاية نهر النيل بنسبة ٦,١٪ المركز الثالث. أما نسبة الطلاب الجدد من اثنتى عشرة ولاية أخرى فيتراوح بين ٥,٤٪(ولاية النيل الأبيض) و١,١٪ (ولاية جنوب كردفان). هذا ويمثل مجموع عدد الطلاب الجدد من الإحدى عشـــر ولاية الباقية نسبة ٧,١٪ من مجموع الطلاب الجدد، حيث تُمثل ولاية شمال بحرالغزال أدنى نسبة : ٠,١٪» (EL Tom ٢٠٠٦)(٩٨).

الإعـــــلام

ليس من الغريب أن تعتمد النخب الحاكمة على الإعلام، أو «وسائط الاتصال الجماهيري»؛ فى سيطرتها على الجماهير، أو فى عملية قهر المخالفين للرأي، أو فى سياساتها المكثفة من أجل فرض تصوراتها ورؤها على الأخرين، وأذكر هنا أن أحد مديرى تلفزيون الإنقاذ فى بداية تسعينيات القرن الماضى كان قد أبدى سعادته الغامرة، وهو يتحدث عن نجاحه فى وقف «ظهور الحيوانات على شاشة التلفزيـــون، وتحويل هذا الجهاز المهم إلى جهـــاز للوعى والجهاد وبث الحماس الوطنـــى والديني، ودون أن أســـأله عن «الحيوانات» رد وحـــده بفخر «الناس البرقصوا وفوق رؤوسهم قرون زى الثيران»، فى إشارة إلى رقصات مثل رقصة الكمبلـــة، ورقصات جبال النوبة، وعدد من القبائل الســـودانية الأفريقية، وهو تفكير شخص يدير مؤسسة مهمة، وتتحدث باسم بلاد تسمى السودان!، لكنه الجهـــل والانحطاط، والتعالي، والهيمنة. وهو أمـــر تؤكده الدعاية الإعلامية

(٩٨) د. محمد الأمين التوم، قضايا التعليم، ٢٠٠٦.

يومياً، وهى صارت آلةً تفرخ العنصرية، والغاء الآخرين، وهو إلغاء يبدو حتى من الشـــكل، فلا يحظى الســـودانيون «الخضر أو الزرق» ؛ لا سيما من البنات بالعمـــل «مذيعة/ مذيـــع»، وصار اللون معياراً من معاييـــر الكفاءة فى الخدمة المدنية، مثلما صارت اللغة معياراً آخر، فلا مكان لأســـود بشـــرة، أو صاحب لكنة، . ووظائف التلفزيون تتبرأ من العناصر الإفريقية وذوى اللكنات ولو كانت لكنة بيجاوية. والأغنية الســـودانية هى أغنية الوسط، وكذا العادات والتقاليد، والتشـــريعات، وصار التلفزيون عبر برامجه الدعائية، «كساحات الفداء» منبراً لبث الكراهية، والعنصرية فى الســـودان، وأحد أهـــم آليات إقصاء الآخرين، وإلغاء وجودهم، أو قل حقهم فى أن يكونوا سودانيين، وليس غريبا أن تسمع أن الوطن «هو الإســـلام»، أو أن تســـمع مغنياً غراً يردد «أنا المسلم» فى خطاب جمعي، يقصد به كل الســـودانيين، ليكون قد حســـم هوية بلد متعدد الأديان، والثقافـــات، أو عبر أغنيـــة «ودوحة العرب أصلها كرم، وإلى العُرب تنســـب الفطن. وأنا سودانى أنا».

أما الصحف، أو الصحافة المقروءة، فقد سارع النظام منذ بداية استيلائه على الســـلطة إلى أغلاق كل الصحف المستقلة، والحزبية، وبالطبع فإن الاعلام يظل وسيلةً من وسائل السيطرة على الجماهير، وانطلاقاً من هذه الحقيقة يظل النظام ممسكاً بكل الوسائط الاعلامية المرئية والمسموعة، والمقروءة، و يمتلك نظام «الإنقاذ» القناة الرســـمية، وهى التى يطلقون عليها «قومية» برغم حزبيتها، وعنصريتها؛ بالإضافـــة إلى خمس قنوات هى «الشـــروق»، «النيـــل الأزرق»، «الخرطوم»، ««ســـاهور»، بالاضافة إلـــى «أم درمان» وهى فى نهاية المطاف برغم شـــكلها المســـتقل إلا أنها تصب فى ذات مصب التوجه الآيدلوجى الإسلاموعروبوي، فيمـــا يمتلك النظام أكثر من ١٦ محطـــة تلفزيونية أرضية موجهة لكل ولاية من ولايات الســـودان. وتركز جميع هذه القنوات على ترســـيخ هيمنة نظام المؤتمر الوطني، من خلال التغطية الإخبارية لأنشـــطة مسؤولى الدولة والحزب، ومن

خلال البرامج السياسية، ولا تخلو حتى الثقافية من هذا التوجه، فهى مبرمجة على عكس هوية أحادية للسودان؛ الهوية العربية والإسلامية، ومع إغفال تام، وعن سبق إصرار وترصد لبقية الثقافات السودانية الأخرى، ويلاحظ هيمنة غناء المركز، شعر المركز عادات وتقاليد المركز، بالإضافة إلى رموزه. و فى الغالب لا تخلو برامج وشعارات تلك الوسائل؛ من مفردات منتقاة للتعبئة مثل «إسرائيل وأمريكا» و«استهداف السودان»، والنيل من «كرامته بسبب توجهه الإسلامي»، مع أن هناك دول تفوق السودان فى «إسلاميتها» ولا تصدر منها مثل هذه «الأحاديث الدعائية الفجة»، وما ينطبق على الإعلام المرئى بالضرورة ينطبق كذلك على الاعلام المسموع، وينطبق ذات الحديث على الاذاعات الرسمية والخاصة «أف أم». أما على وسائل الاتصال الجماهيرى المقروءة ؛ فتوجد بالسودان حوالى ١٧ صحيفةً سياسية يسيطر الحزب الحاكم على أكثر من ٩٠٪ منها سيطرة مباشرة، ويمكن تقسيمها كالآتى للمؤتمر الوطنى «السوداني»، الرأى العام» «الرائد»، «الشاهد»، أو لقيادات بالحزب الحاكم مثل «آخر لحظة»، «الاهرام اليوم»، «الحرة»، الانتباهة»، وهى صحيفة عنصرية تعبر عن التيار المتطرف داخل الحزب الحاكم، وهناك صحف يملكها أفراد لكن معظمهم أقرب إلى المؤتمر الوطنى فى مواقفهم «أخبار اليوم» وهناك صحف مستقلة لا تبتعد عن الحكومة كثيراً» الأخبار»، «التيار»، وهناك صحف مستقلة لكنها لا تتعدى الخطوط المرسومة لها مثل «الصحافة» «ألوان». » الآن». ، وهناك صحيفة مستقلة واحدة هى أقرب إلى التيار الديمقراطي» الأيام». وقد ألغى النظام الإنقاذى تصاديق صحف المعارضة مثل «أجراس الحرية» و» رأى الشعب» وظل يكبل «الميدان» الناطقة باسم «الحزب الشيوعي» بمنعها من الطباعة حتى توقفت الصحيفة بعد مصادرات مستمرة.

ومنذ عام ١٩٨٩ بعد أن نظمت الجبهة الإسلامية القومية انقلابها العسكرى ظل المشير عمر البشير ينفرد بحكم السودان، بواسطة حزبه «المؤتمر الوطني»،

ومجموعــة من معاونيه، ثم انفــرد وحده بعد ذلك، وصار هو الحاكم المطلق، يساعده على ذلك جهاز الأمن الوطنى والمخابرات ومجموعة من أعضاء الحركة الإسلامية والمؤتمر الوطني، وأرسى دعائم حكم شمولى وإن تغيرت أشكاله من فترة لأخرى، مع أن الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١١، كانت هى أضعف حلقات الشمولية بســبب اتفاقية السلام الشامل، ومشاركة الحركة الشعبية فى السلطة، قبل انفصال الجنوب، فكانت مســاحة الحريات هى الأوســع، وحتى فى تلك الفترة ظلت الصحف تتعرض لضغوط مباشــرة، وغير مباشــرة من قبل البشير ومجموعته، وتعددت أشكال الرقابة من القبلية، وهى التى تتم بإشراف ضباط جهاز الأمن، وذلك بالاطلاع على ما يعد للنشــر كل مســاء، فيقومون بحذف بعــض المواد، أو إضافة ما يرونه، حتى صــار ضابط الأمن هو رئيس التحرير الفعلى للصحيفة. وهى فترة لا تختلف عن فترة التدخل المباشر لدرجة أن وجه البشير، وعلى الهواء مباشرةً باغلاق إحدى الصحف «الرأى الآخر».، ثم هناك الضغوط غير المباشرة مثل السيطرة بواسطة رؤساء التحرير، من الموالين للمؤتمر الوطنــي، أو المرتبطين بجهاز الأمن والمخابــرات، وهم بالتالى يقومون بالرقابة الذاتيــة، وحظر الرأى الآخر، وكلما لا يوافق سياســات المؤتمر الوطني، كما تسيطر الحكومة على الصحف وتحتويها بواسطة الإعلان التجاري، ومعروف أن أكبر نســبة إعلان فى السودان تأتى من الحكومة، وشركاتها، وشركات النافذين فيها، مثل شــركات الاتصــالات. وهناك منفذ آخر للســيطرة، وهو ما تعانيه الصحــف من ارتفاع كبير فى مدخلات الإنتاج، مــن ورق وأحبار، وطباعة، وضرائب مباشــرة، وغير مباشرة، وقد تسببت السياسات الاقتصادية فى إغلاق عدد من الصحف، واضطرار بعض الملاك لبيع صحفهم «السوداني»، والتى تم بيعهــا لأكبر أصحاب الأعمال فى المؤتمر الوطنــي، و هناك نوع آخر من أنواع الاحتواء والقيود المضروبــة من قبل الحكومة وأجهزتها على الصحافة، وتتمثل فــى التخريب من الداخــل» الحرية»، «أجراس الحرية»، وإثارة فتن ومشــاكل

داخلية، أو شــراء ذمم الصحافيــين، حتى صارت مفردة مثــل «زبآل» مفردة مســتخدمة وسط الصحافيين فى إشارة إلى أخذ الصحافيين والكتاب أموالاً من المسؤولين، وأصحاب الشركات، والقيادات الفنية والسياسية لتمرير الأجندة، أو غض الطرف عن اخفاقات أى جهة، أو مؤسسة تدفع للصحافي. وهو ما جعل الصحافة مهنة للتســول، فى كثير مــن الأحيان حتى تراجعت هيبة الصحافي، وقــل دوره المأمــول، وهو أمر منوط بكل البيئة السياســية والعامة، والتى نجح المؤتمر الوطنى فى تسميمها.

ثانياً- القيود القانونية

تعمل الصحافة والصحافيون السودانيون فى بيئة يمكن وصفها بأنها «غير صحية، تحكمهــا قوانين قمعية قصد بها تســوير العمل الصحافى داخل ســياج منظومة نظام شــمولي، ويمكن تلخيص القوانين المقيدة للحريات الصحافية فى الآتي:

١- قانون الصحافة والمطبوعات لسنة ٢٠٠٩.» ملحق القانون».
٢- القانون الجنائى لسنة ١٩٩١.
٣- قانون الأمن الوطنى والمخابرات لسنة ٢٠٠٩.
٤- ميثاق اتحاد الصحافيين.

فقانــون الصحافة والمطبوعات فى مجمله يحتوى على عبارات معممة، فيما يتعلق بحرية الصحافة، وحرية الصحافى فى تلقى المعلومات. ويشــير القانون فى فصله الأو إلى «المبادئ السياسية لحرية الصحافة والصحفيين

٥ـ (١) تمــارس الصحافة بحرية واســتقلالية وفق الدســتور والقانون مع مراعاة المصلحة العامة وحقوق الآخرين وخصوصيتهم ودون المساس بالأخلاق العامة.

(٢) لا تفرض قيود على حرية النشــر الصحفى إلا بما يقرره القانون بشــأن حماية الأمن القومى والنظام والصحة العامة ولا تتعرض الصحف للمصادرة أو

تغلق مقارها أو يتعرض الصحفى أو الناشر للحبس فيما يتعلق بممارسة مهنته إلا وفقاً للقانون ويمكن باختصار شديد بأن ما يمنحه الدستور الانتقالى لسنة ٢٠٠٥ يأخذه القانون، لأن الحرية مضبوطة بما لا يعارض القانون». ويحكم الصحافة فى السـودان المجلس القومى للصحافة والمطبوعـات الصحافية، وهو مجلس مهمته الإشـراف، وإصدار عقوبات إدراية تصل حق تعليق صدور الصحيفة، وسـحب ترخصيها حتى دون اللجوء إلى المحاكـم المختصة، «أجراس الحرية» مثـالاً»، كما يختص المجلس بمنـح التصديق للصدور وفـق القوانين المقيدة، وتسـمية رئيس التحرير، والموافقة على الصحافيين العاملين بالصحيفة، ويضع القانون والمجلس شروط ممارسة مهنة العمل الصحفي، ويتكون المجلس من ١٢ عضواً يعين رئيس الجمهورية سـتة منهم، فيما ينتخب البرلمان خمسـة، ويمثل الباقون ملاك الصحف والمطابع واتحاد الصحافيين، وهى كلها أذرع للحكومة.

- القانون الجنائى لسنة ١٩٩١

وللمفارقـة وكثيراً ما نقول كصحافيـين «أن تكون لصاً فهو أفضل لك أحياناً مـن أن تكون صحافياً فى دولة المؤتمـر الوطني، إذا ما ذهبت إلى محكمة، أو فتح ضد بلاغات فى قضية نشـر، فاللـص يحاكم بقانون واحد، وهو القانون الجنائي، وغالباً ما تكون التهم موجهة ضك تسـتند على مادة واحدة من مواد القانون، أو ربما مادتين، أو حتى ثلاث، إلا أن الصحافى يحاكم ببضع قوانين، ابتداءً من قانون الصحافة والمطبوعات، واسـتدعاءات المجلس المهتم «بتسـوير «المهنـة، أكثر من «تطويرها»، مـروراً بالقانون الجنائى لسـنة ١٩٩١، وحتى محـاولات اتحاد الصحافيين «لضبط سـلوك الصحافيين»، وهناك مجموعة من المـواد الجاهزة، والتى نحمد فيهـا للمحاكم أن حولتنا إلـى قانونيين، نحفظ المـواد، ونعرف أى المواد سـتفتح أمامك فى حالة هذا الخبـر، أو ذاك المقال، ومنها «تقويض النظام الدسـتوري» و» إثارة الفتنـة والكراهية»، وانتقاص هيبة الدولة، و»وربما «التجسـس» !، وعقوبة الاتهام بهذه المواد - وهى تدخل فى

تعريف «الجرائم الموجهة ضد الدولة»- تصل حكم الإعدام، أو السجن لسنوات ومصادرة «الممتلكات»، لو كان للصحافى مثلنا ممتلكات، غير سيارات «مرهونة للبنـــوك» برغم طـــول مدة عملنا فى مهنة المتاعب، وهنـــا «المادة ٦٦» والمتعلقة بانتقاص هيبة الدولة» وعقوبتها السجن لمدة ستة أشهر أو الغرامة، أو العقوبتان معاً، وهناك مادة نشـــر أخبار كاذبة، أو «الكذب الضار وإشـــانة السمعة» وهى المادة ١٥٩» وعقوبتها السجن لمدة شهر، أو الغرامة، أو العقوبتان معاً.

– قانون الأمن الوطنى والمخابرات لسنة ٢٠٠٩، ولأن القانون يمنح جهاز الأمن سلطة الاحتجاز، والتفتيش، والمصادرة، فالصحافة من أول المؤسسات المتضـــررة من هذا القانون، حيث للجهاز ســـلطة مطلقة، فوق القانون، ولا أحد يســـتطيع محاسبته، ويمكن تلخيص ممارســـات الجهاز المنتهكة للحريات الصحافية فى الآتي:

أ- الرقابة القبلية.

ب- مصادرة الصحيفة من المطبعة.

ت- اغلاق الصحيفة ومصادرة أملاكها. «رأى الشـــعب»، و» الجريدة» دون إبداء أى أسباب.» ثم إيقاف «ألوان» مرتين دون محاكمات، بل بقرار من جهاز الأمن الوطنى والمخابرات

ث- إلغاء الترخيص «أجراس الحرية، خرطوم منيتور»، «ســـيتيزن»، «سودان تريبيون»،

ج- اعتقال الصحافيين دون أى مبرر قانوني.

٤ – اتحـــاد الصحافيين، وبرغم أن طبيعة مثل هذه الأجهزة يجب أن تكون طبيعة نقابية، إلا أن لاتحاد الصحافيين حق تســـجيل الصحافيين ومنحهم القيد الصحفى للمارسة المهنة، ومحاسبة المنتمين للمهنة.

كما تشدد السلطات السودانية عبر المجلس القومى للصحافة والمطبوعات، وهو أحـــد أجهزة النظـــام الأمنية؛ فى عمليـــة اختيار مراســـلى الوكالات

الأجنبية، والصحف، والفضائيات، وتتدخل فى الغالب فى اختيار المراسلين السودانيين، وتسعى لإبعاد أى صحافى غير موالٍ للمؤتمر الوطني، ولو كان «محترفاً»، ولا علاقة له بالسياسة. وحتى الذين يتسللون من غير عناصر الحكومة إلى أجهزة الإعلام الأجنبية، فإن الحكومة تمارس معهم سياسات الترهيب والترغيب.

إن الصحافة فى السودان مرت بأكثر مراحلها انحطاطاً، فالصحافيون يشكون من ضعف المؤسسات، ويعبر عن ذلك «التعثر فى دفع المرتبات»، والتعطيل لأسباب اقتصادية، أو سياسية، وسيطرة رجال المال عليها، وضعف الكادر لدرجة وجود رؤساء تحرير صحف هم من الفاقد التربوى والأخلاقي، والأكاديمي، ولا يملكون سوى «كلمات بذيئات»، وتطفل فى خصوصيات الناس، و الدخول فى معارك مع زملاء المهنة، وهى معارك لا تهم القارئ فى شيئ، لأنها قد تصل أحياناً إلى داخل المنازل، أو حتى الملابس الداخلية.!.ولا غرو أن كانت الأجهزة الأمنية هى التى تسيطر على وسائل الاتصال الجماهيري، وهى التى توافق على تعيين رئيس تحرير، أو ترفضه، وفى حال قبوله سيكون بالتأكيد أشبه بمصدر لجهاز الأمن الوطنى والمخابرات، و»عبد مأمور»، ورئيس تحرير «بالرموت كونترول»، وقد كشفت وثيقة تحصلنا عليها تكشف عن خطط جهاز الأمن فى احتواء الصحافة والصحافيين، وكيف يوجههم كما بدءا فى حملة تمرير قانون الأمن الوطنى لسنة ٢٠٠٩، وحدد للمقال مبلغاً للمال، وللعمود مبلغاً آخر، وللتقرير كذلك.

إن الأنظمة الشمولية تتخذ الكثير من الوسائل كى تزيف وعى «الجماهير» بواسطة الوسائل الاعلامية الموجهة، والخطاب الدينى المؤثر، وشغل الناس بمماحكات مثل «طول المسواك»، ولبس «البنطال»، وغيرها من الطرائق التى تحول «الجماهير» ؛ إلى مستسلمة، أو لا مبالية، أو اتكالية، أو مخدرة، أو قابلة «للايحاء والاستلاب»، وقد ظلت الآلة الإعلامية الإنقاذية الضخمة

ترفد الشعوب السـودانية كل يوم بمصطلحات العنف، والتى تركز على إقصاء الأخر، أو نفيه، وسحقه، على شاكلة «فلترق منهم دماء، أو ترق منا الدماء، أو ترق كل الدماء»، وكأن الموت هو غاية السـلطة، لا صنع الحياة، بل تعمل على تغييب الوعي، وتغبيشـه بوعود «الحور الحعن»لكل من يدافع عن السلطة ومشروعها الشمولي.

- التـرميز التضليـلي.

ويظل أبناء تلك الجهات ممثلين فى السلطة ترميزاً تضليلياً لاكمال الديكور ليس إلا، وربما يشـير علينا أحد المتنطعين، أو من أصحاب العقول المعيارية إلـى أن «فلان «هذا تولى منصب بارز فى الدولة، وهو ينحدر من دارفور، أو الجنوب القديم، أو الشرق، إلا أن الحقيقة المؤلمة هى أن المركز حرص على وضع «ديكورات» خلف خشبة المسرح، وصنع «إكسسوارات لتزيين الممثلين، وهو ما نعتبره «ترميزاً تضليلياً لإكمال الديكور ليس إلا، وإذا حاول البعض الوصول إلى السـلطة بواسطة انقلاب عسكرى، فإن أبواق السلطة تضخ لنا التوصفيـات الجاهزة، كى تقنعنا بأن هذه المحاولـة «الانقلابية «هى محاولة «عنصريـة»، وتخوف بذلك أبناء المركز، وتعبئهم كى يلتفوا حول رموزهم الوطنية؛ مثلما وصم بذلـك، الأب فليب عباس غبوش من جبال النوبة، أو المقدم حسـن حسـين وهو من أبناء كردفان فى عام ١٩٧٥، أو الطيارون والعسكريون الذين رفضوا تنفيذ أوامر قيادة الجيش فى مارس ٢٠٠٤ بضرب المواقع المدنية فى دارفور بواسـطة الطيران. أو حتى ما سـمى بمحاولة المؤتمر الشـعبى وحركة العدل والمسـاواة فى عام ٢٠٠٤، بقيادة الدكتور الحاج آدم يوسـف، وللمفارقة يعود ذات الشـخص من مهربه، بعد سنوات، ويتولى منصب نائب الرئيس. !.

لكن عدوى هيمنة نخب المركز على السـلطة، وتبنيهم سياسـة الترميز التضليلى للآخرين، لم يتسم بها الحكام وحدهم، بل صارت صفة ملازمة

لكل النخب السياسية بما فى ذلك ؛ المعارضين الذين يرفعون شعارات السودان الجديد، مثل قائد «قوات التحالف السودانية» الذى وصف محاولة احتجاجية داخل حركته بأنها «مؤامرة عنصرية» لأن أحد أعضاء تلك المحاولة ذو أصول أفريقية، ويضرب بذلك قائد حركة «الحرية والتجديد، عرض الحائط «بشعاراته البراقة، كما سقط «التجمع الوطنى الديمقراطي» المعارض فى ذات الامتحان بوصف الفصائل المنضوية تحت لوائه «بالعنصرية والجهوية» فى اجتماعات يوليو ٢٠٠٤.. والترميز التضليلى أبطاله رموز من الهامش، وزراء من الجنوب فى وزارات السياحة والثروة الحيوانية والعمل،وهناك تابيتا بطرس، وموسى محمد أحمد، وعدد آخر من أهل الشرق، ولعنة الله على الكتابة، حين تدفعك دفعاً كى تنكأ جرحاً غائراً، أو أن تكتب عن من تربطك به علاقة ما فى زمن ما، لكن ماذا أنت فاعل حين يبصق من تقصده على ذلك الزمن؟. تباً عليك أيها الزمن!. وصديقنا الفنان البيجاوى سيدى دوشكا، وهو من يذكرنى بتلك الأيام الخوالي، وكذلك أركا محمد صابر فتيان الشرق الأشاوس، وهم يغنون للبسوى فارس كدبوت، وكدبوت لمن لا يعرفها كانت المعارضة فى شرق السودان تطلق عليها «كدبوت بلد الموت»، فغارةً من الخرطوم تقتل بعضاً من جنود المعارضة، وغارةً مضادةً من قوات التجمع تفرق الجيش الحكومى وتقتل منه كذلك، فصارت كدبوت الواقعة قرب الحدود السودانية الاريترية مثل «القلابة»،أو «المصيدة» تغرى الطرفين لها فيقع من يدخل فى فخ المناورة، وقوانين الكر والفر، أو الانسحاب والتقدم بالمصطلح العسكري. وكان لبسوي، أو أحمد دين هو من شهداء تلك المنطقة، وله غنى أركا، وغنى دوشكا، دلالةً على الرمزية، والتاريخ والفروسية. ولم يكن لبسوى يحسب ضمن حساباته أن يدخل ردهات القصر الفخم، أو أن يكون ضمن أطقم الحكم الرئاسي، فهو مثله مثل مئات الشباب فى قرورة، وعيتربة، وكسرة

عقيق، وعين، حتى همشــكوريب، وتوقان، وتلكوك، وأبو قمل وقلسا، وغيرها من بلدات ما كنا لنســمع بها لولا أشاوس التجمع أو البجا، ومنذ اتفاق ســلام شرق السودان ظللت أتابع مآلات الاتفاق، وتنفيذه، وأوضاع جبهة الشرق التى منحنى التاريخ فرصة متابعة، وحضور ولادتها القيصرية فــى منقطة ربدة، ومن تلك اللحظة ظلــت تنتابنى حالات التوجس على مصير الوليد الجديد، باعتبار أن ما ولد عبارة عن قيادة فوقية ثلاثية الأضلاع تســتند على قاعدة هلاميــة حتى دخلت المفاوضات مــع الحكومة مرحلة التوقيع على اتفاق الســلام، فشهدت الجبهة الخلافات والصراعات، فتوكأ موســى على عصاه، أو قواته العســكرية، وفر مبروك الى مرابع القبيلة، ووقفــت آمنة محتارةً، وبعــد قليل توغلت فى ذات الأفــق الضيق، أفق القبيلة، أو البنى عامر، فطوت الشهادات الأكاديمية والدرجات العلمية، و دفنت الأيديولوجيا الماركسية.

وحين عاد الجميع من اسمرا إلى الخرطوم دفعنى حنين الماضى لمحاورة الدكتورة آمنة ضرار صحافياً، فسألتها وهى تحمل لقب مستشارة حول فيما تتم استشــارتها هى حسب منصبها، فهل تستشار فى قضايا التنمية وشرق السودان؟، ردَّت بأنها امرأة قومية تعمل لكل السودان، وهو أمر طيب برغم صعوبة الانفكاك من الواقع السياســى الذى صعد بها إلى سلالم القصر، لم أدر أن كان على أن أفرح، أم أتوجس، لكننى رميت بسؤال آخر وهل تستشارين فى قضايا دارفور؟. ردت أيضا بالنفى لأن قضية الجنائية وجرائم الحرب من اختصاص القانونيين والدستوريين، إذن فيما تسشار؟. فعرجت على الســؤال بطريقة أخرى وهى كيف تتم الاستشارات؟. وهل يتم عقد اجتماعات؟. فقالت إنها أســرار العمل، فبُهت الذى ســأل، وصمتُ أنا فغيــرتُ الموضوع، وربما محبةً فى القلب جعلتنى اضغط على نفســى كى أتناسى أوضاع المستشارين والمساعدين صغارهم وكبارهم من الوافدين الجدد

الى الحكم، وأعرف أن كل ذلك لا يعدو سوى وضع ديكورات فى داخل القصر، أو استخدام طريقة الترميز التضليلى من المركز ليوهم أهل الهامش بأنهم ممثلون فى السلطة المركزية، فينشغل القادمون الجدد بخلافاتهم، وبمشاكلهم الخاصة ويبدأ الاهتمام بعملية السلام فى تناقص، ويبدو أنه كلما زادت المخصصات، وطال الجلوس فوق كرسى وثير، وتحت هواء بارد كلما زادت درجة الانتماء الى النظام الحاكم، وبالتالى نقص الاهتمام بقضية من يضعونهم على تلك الكراسي، مع علمى أن آمنة سليلة أسرة محترمة وكبيرة، عرفت وسائل الدعة والراحة قبل كثيرين من الوجهاء الجدد، والسلام عند كثيرين مربوط بمقدار المكاسب الشخصية والمغانم، ان زادت أحس الإنسان بالسلام وإن نقصت شعر بأنّ العملية السلمية كلها داخل نفق ضيق، ومظلم، فيرتفع الصراخ، وتزداد الشكوى من سوء التنفيذ، ونسمع محاضرات نقض المواثيق والعهود. وعدوى هيمنة أبناء المركز على السلطة وتبنيهم سياسة الترميز التضليلى لم تقف لدى الحاكمين فهى صفة لازمت حتى المعارضين الذين يرفعون شعارات السودان الجديد، مثل قائد «قوات التحالف السودانية» الذى وصف محاولة احتجاجية داخل حركته «مؤامرة عنصرية» لأن أحد أعضاء محاولة الاصلاح فى داخل الجسم المتفسخ ذو أصول افريقية، ضارباً عرض الحائط «بشعارات الحرية والتجديد» و»الدولة المدنية الديمقراطية الموحدة». كما سقط التجمع الوطنى الديمقراطى المعارض فى ذات الامتحان وهو ما سنورده بالتفصيل فى الفصول القادمة بوصف أحد الفصائل المنضوية تحت لوائه «بالعنصرية والجهوية» فى اجتماعات يوليو ٢٠٠٤. هى عدوى منظومة الثقافةالإسلاموعروبية التى جعلت من نفسها مركزاً .

- إعادة الإنتاج

هى آلية مستمرة، وتستخدم نخب المركز آليات أخرى، بوعي، أو من

غير وعي، وذلك بإعادة إنتاج أفراد وثقافات الهامش ضمن مشروع المركز، وتتم العمليـــة بتماهى الفرد بتصوراته للكون، ولمن حوله، ولنفســـه، فى تصورات المركز، وتبدأ العملية بتغيير الاســـماء إلى أسماء عربية، باعتبارها رمزاً للتدين الإسلامي، ونلاحظ الكثير من أبناء الهامش تخلى عن اسمائه القديمة، بل أن من يحتفظ باســـمه القديم مثل «كالـــو»، أو «مناوي»، أو كادو، يعتبر وضيعا (حتى أن بعض العرب فى الســـودان إذا خاف على ابنه العين والحســـد ســـماه كوكو، على الرغم من أن الاسم من ثقافة الهامش لكنهم كما يقولون يكفون به العين، مثل حلة كوكو المسماة باسم رجل من قبيلـــة البطاحين)فالعقلية المعيارية فى الســـودان ما انفكت تصر على ربط الهوية الســـودانية، بالأســـماء العربية كذلك، وهى خير الأسماء وأفضلها وأميزها، وغيرها يثير الســـخرية والضحك، ولا تعدو أن تكون سوى دليلاً على الوضاعة. ولذلك السبب يحكى وزير الخارجية السودانى قبل انفصال/ اســـتقلال الجنوب دينق ألور كيف أجبره أســـتاذه بمدينة ود مدنى على تغيير اســـمه من دينق إلى أحمد، حتى يحفظ حقه فى التعليم!، وكيف اضطر فيما بعد إلى العودة إلى اســـمه، ويدخل الاسم بالطبع ضمن عملية إعادة الإنتـــاج، أضافة إلى عناصر اللّون، والزي، واللُّغة، ونمط الحياة والأغانى والآداب والفنون لتشكل هوية جديدة، وتمثل منصة انطلاق نحو الفضاءات الأخرى، ولذلك ليس غريباً أن رأينا هرولة الفتيات السودانيات نحو استخدام كريمات تبييض البشرة، لأنَّ لاوعى هذه العناصر يشعرها بوضاعتها بسبب لونهـــا، وأنَّ الرجال يفضلون البنت ذات اللَّون الفاتح على اللَّون الغامق، كما سعت «النُّحب «إلى فرض كل تصوراتها على الآخرين لكى تكون هى المعيار والمركز، الذى يتم إعادة إنتاج الآخرين داخل سياقه الثقافي، لتصبح مثلاً الجلابية هى الزى القومى للرجال، والثوب، هو الزى القومى للنســـاء السودانيات، ولغة الوســـط هى اللغة القومية المعترف بها بلكنتها ذاتها. و

فى هذا السـياق يرى الدكتور الباقر العفيف أنَّ «الأمر الراجح أن أجدادنا هـؤلاء تعرضوا لحالة مكثّفة مـن حالات الزلزلة النفسـية، أدّت لخلعهم لهويتهم الثقافية والعرقية، ولتَمَثُّلِهِم ثقافياً وعرقياً مع العرب. فالعالم الذى يعرفونـه قد انهار، والهويات القديمة حامت حولها الشـكوك، والناس لم يعد بإمكانهم أن يكونوا أنفسـهم. الحوافز لإجراء انقلاب فى الهوية كانت قوية وكثيرة. والشـروط قد اكتملت. اضمحلت الذات (النوبية) أمام المثال (العربي)، وتم امتصاصها كليا بواسطته، و»التمثل الثقافي»، كما يُعَبِّر ديفيد ليتين، «شبيه باعتناق الدين، وكما توضح أدبيات التحولات الدينية بصورة قاطعة، فإن ما يُعْتَبَر مسلكاً برغماتياً بالنسبة لهذا الجيل، يعتبره الجيل الذى يليه أمراً طبيعياً. ولذلك فإن الأجيال التى تنشـأ فى ظل التحوُّلات الدينية التى اضْطُرَّ لها الآباء، سـتلجأ، مدفوعة بضغوط السـلطات الدينية، إلى النظر لآبائها باعتبارهم كانوا منافقين». هذا الرأى يشابه مفهوم دى فواه عن الهويات المصنوعة «كهويات منحرفة». فهى تدل بالنسـبة إليه «على نفعية بلغت مبلغ الشطط» وتمثل علامة على «الاختلال الداخلي»، الذى يحدث فى شـروط اجتماعية محدده تمارس تأثيراً هائلاً على الإدراك الذاتى للهوية الشـخصية. فرغم طبيعتها المصنوعة، فإن «مكونات الهوية تستطيع إدراج الفرد فى سياقها بل حتى استعماره»(٩٩).

- النـفى والألـغاء.

هى آلية معروفة، من ضمن آليات القهر المركزي، وتعنى سحق الآخر نهائياً، وإلغاء كيانه، وتصوراته، ومفاهيمه، ووجوده المادى والمعنوي، وقد بلغت هذه الآلية قمتها مع «انفصال/ اسـتقلال الجنوب» وإعلان البشير أن السودان أصبح دولةً عربية وإسـلامية» ولا مكان للدغمسة»، ثم قرار الحكومة بانتزاع جماعى

(٩٩) د. الباقر العفيف، ندوة، مركز الخاتم عدلان للاستنارة والتنمية البشرية، سبتمبر ٢٠٠٧.

لجنسيات السودانيين المنحدرين من أصل جنوبي، بما في ذلك المولودين في الشمال، أو حتى أولئك الذين انقطعت صلتهم بالجنوب منذ حقبٍ طويلة، وجريرتهم أن «شروط الاستفتاء في جنوب السودان تنطبق عليهم» وهي شروط مثل الأب، أو الأم الجنوبي والجنوبية، أو أن اصله ينحدر من قبائل جنوبية، مع أن قانون الجنسية السوداني، ينص نصاً واضحاً، وأشير هنا إلى تحقيق صحفي نشرته بصحيفة «الشرق الأوسط «اللندنية أيام إثارة قضية الجنسية والمواطنة «استيلا غايتانو كاتبة قصصية، وصحافية، وصيدلانية ترجع جذورها إلى قبائل اللاتوكا في شرق الاستوائية بجنوب السودان؛ ولدت بالخرطوم قبل نحو ثلاثين عاما؛ من أبوين جنوبيين لكنها تزوجت بشاب شمالي فأنجبت طفلا يحمل جينات الطرفين.

وفي وقت تعلو فيه أصوات السياسيين حول حقوق المواطنة. . والجنسية، وما إذا كانت ستمنح لجنوبيي الشمال، أو لشماليي الجنوب، قالت استيلا في حزن لـ«الشرق الأوسط»: «ما مصير من لا يريد أن يعيش في دولة المؤتمر الوطني في الشمال، أو الحركة الشعبية في الجنوب؟». اقترحت الكاتبة الشابة أن تتولى الأمم المتحدة مسؤولية مصير ملايين من السودانيين بالسماح لهم بالهجرة خارج جغرافيا المليون ميل مربع، هي مساحة السودان بشماله وجنوبه قبل حصول الانفصال المرتقب. ويرى سانتينو جون، وهو من ولاية أعالي النيل، ومن قبيلة النوير الجنوبية أن «السودان هو للجميع، فهو بلد يسع كل من يريد العيش فيه بسلام»، وأشار إلى أنه «غير مهموم بحديث الوحدة والانفصال، بقد رما هو مهموم (بالتعايش السلمي)، وحرية الإقامة في الشمال والجنوب»، وروى قصة عمه «الدنقلاوي» من أقصى الشمال معه، وهو يحمل صفة العم، كنوع من الأدب والاحترام لعلاقة قوية ربطت الدنقلاوى بالراحل جون، والد سانتينو، فهي علاقة محبة وود، تجاوز خلالها الاثنان حواجز العرق والدين واللون. وينوه

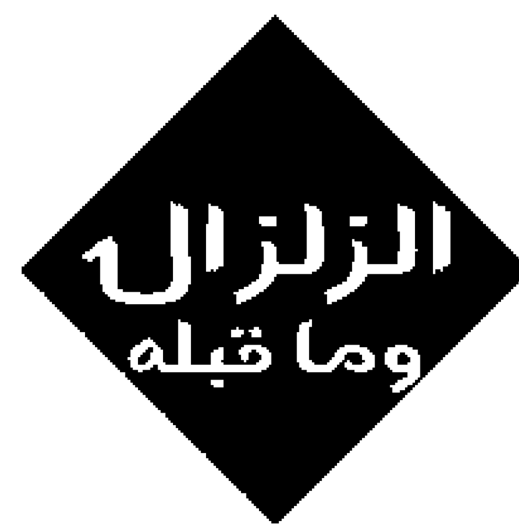
الخبراء القانونيون بأن قانون الجنسية السوداني؛ يعطى الحق لأى مواطن سودانى فى اكتساب الجنسية والجنسية المزدوجة ويعطى حق التجنس بشرط الإقامة لمدة خمسة أعوام، ولا يمكن انتزاع الجنسية السودانية التى منحت بالميلاد، لكن القانون السودانى منح رئيس الجمهورية سلطة سحب الجنسية السودانية من أى سودانى إذا ثبت أنه قد حصل على شهادة الجنسية السودانية بطريق الغش أو بتقديم بيانات كاذبة أو بإخفاء أى واقعة مادية، أثناء أى حرب، يكون السودان مشتركا فيها أو كان مشتركا فيها، أو تاجر مع العدو أو اتصل به أو تاجر مع أى شخص ينتمى إلى أى دولة معادية أو اتصل به، أو كان طرفا فى أى معاملة يعلم أنها تمت على وجه يهدف إلى معاونة العدو فى الحرب أو كان ذا صلة بتلك المعاملة. ويجوز للرئيس قبل أن يصدر قرارا أن يقوم بإخطار الشخص المعنى كتابة بالأسباب التى اقترح القرار من أجلها، مع إخطاره أيضا بأنه يجوز له أن يقدم طلبا بإحالة الموضوع إلى لجنة تحقيق. لكن المؤتمر الوطنى يشدد بأن كل من تنطبق عليه شروط المشاركين فى عملية الاستفتاء، سوف يفقد الجنسية السودانية بمجرد إعلان انفصال الجنوب. ويؤكد وزير الدولة بمجلس الوزراء محمد مختار: «نحن لا ننظر لهذا الموضوع كموضوع حزبي. هذه قضية مصيرية ترتبط بمستقبل شعب بأكمله. اجتهدنا فى استقراء الآراء كافة وبصور مختلفة، نحن نجتهد فى التوصل إلى حلول مُعتمدين على قاعدة شعبية أنتجتها الانتخابات الأخيرة، وأرجو أن أصوب السؤال. ليس هناك جنوبى شمالي، هناك جنوبيون نزحوا بسبب الحرب أو انتقلوا إلى منطقة أخرى داخل الوطن، وآخرون لأسباب اجتماعية أو مقتضيات وظيفية.. جنوبيو الشمال الوحيدون هم دينكا نقوك فى منطقة أبيي، الذين اختاروا التوجه شمالا اختياريا فى مرحلة تاريخية سابقة ولأسباب سياسية معلومة.. وحتى هؤلاء منحتهم الاتفاقية ضمن بقية سكان المنطقة حق الاستفتاء

لتقرير مصيرهم فى البقاء ضمن حدود الشمال أو الجنوب». ويرى مختار أن «الاتفاقية منحت الجنوبيين حق تقرير المصير وأعطتهم فقط حق التصويت، دون بقية مواطنى السودان، لتحديد وضعهم وإذا قرّروا الانفصال يصبحون تلقائيا مواطنى دولة أخرى ومنحهم جنسية الجنوب سيسقط عنهم تلقائيا الجنسية السودانية، بغض النظر عن مشاركة الشخص فى الاستفتاء أم لا أو تصويته للوحدة»، ويضيف «إن احتفاظ الجنوبيين بجنسية السودان سيعنى تكرارا ذات المشكلة الحالية فى المستقبل».

لقد دخلت قضية «المواطنة والجنسية» ضمن أجندة المناورات السياسية، وأوراق الضغط التى تستخدم بطريقة لا أخلاقية، بعد أن طردت السلطات السودانية الآلاف من الخدمة المدنية، والعسكرية، حتى الذين حاربوا فى صفوفها عشرات السنين، وأفنوا زهرات شبابهم فى خدمة المشروع الأحادي، والإقصائي.

لقد استخدمت السلطة كل أساليب قهر المهمشين، دون أن تجد مقاومة من بقية السودانيين، أو هؤلاء المستضعفين، والمغلوب على أمرهم، فى أكبر فضائح التاريخ السودانى المعاصر، وفى عملية إزاحة كاملة، والغاء تم وفق سياسات التمييز العنصري، والإثني. فى وقت ظلت فيه نُخب المركز تمارس كل أنواع القهر على باقى المنظومات الثقافية الأخرى لكى تبقى سجينة، بين أسوار ذلك المشروع الأحادي، بثقافته الرعوية، وفى اللاشعور السياسي، لثقافة المركز العودة إلى عصور قديمة، لنمطتى ظهور الإبل، وتعبر بينا الصحاري، أو تضعنا فى خيمة السَّلف، ونقابهم، ومن ثم لا نبصر، لا نعلم، سوى ما تريده لنا تلك المنظومة، فهى تارةً تمارس العنف اللفظي، والبدني، والرمزي، وأخرى تمارس الإقصاء المادى والروحي، وتارات أخر تعتمد على آليات النفي، وإعادة الإنتاج، والترميز التضليلي، ليكون العقل الجمعي، هو عقل ملتبس التفكير، ومهزوز فى المواقف، أو

يجنح للتطرف، والعفــل وردود الفعل، بعيداً عن المنطق، أو الجدل، لأنه يتعامل مع الأشـــياء بلونين، هما، أبيض، أو أسود، مع أو ضد. وبالتالى التأسيس لمشروع صراع مستمر، ودورات عنف متتالية.



الباب الرابع

الفصل الأول

أزمات البدائل
عقبة فى طريق التغيير

كنت أُلاحظ قبل انتفاضة ١٦ يونيو ٢٠١١ فى معظم حواراتى المباشــرة، والشــخصية مع عدد من الشــباب الحالمين بالتغيير؛ من الذين يتواصلون معى عبــر مواقع التواصل الاجتماعى «الفيس بوك» ســيادة روح الإحباط وســط هؤلاء الشــباب، واليأس مــن التغيير، وهو أمرٌ يعكس مقــدار ما وصلنا إليه من حالة من الاستســلام والامبالاة بســبب القهر والتســلط الإسلاموى لقرابة ربع قرن من الزمان، ولعجز المعارضة المنظمة فى إشــعال شعلة ضوء، ولو فى آخر النفق، ولكن حالما تنقشــع ظلمة «الإحباط» مع اندلاع مظاهرة صغيرة، أو حتى معزولــة، فحين تندلع «مظاهرات» فى الخرطوم مثلاً، يتمنى كثيرون منا ســقوط الحكومة فى هبة واحدة، فيسارع الكثيرون، ولو بسبب «تفكير رغائبي» فى توزيع باقات «الأمل «عبر الموبايلات، والابتســامات»، لكن نفس هؤلاء قد لا يشــاركون هم بأنفسهم فى «مثل هذا النشاط»، فهم يريدون من آخرين صنع انجاز إســقاط النظام نيابةً عنهم، فى وقت لا يتوانون فيه عن تحذير أقاربهم من المشاركة فى مثل هذه الأعمال، ويشددون عليهم بضرورة «المشى جنب الحيط»، وحين يسقط «شهيد» فى إحدى ساحات «الوغي، او المواجهات» لا يتأخر طرف الشــهيد من نصب سرادق «الاحتفاء» بهذا الحدث العظيم، لكن ذات المحتفين؛ لا يفضلون على الإطلاق أن يكون «الشهيد» من بين معارفهم، أو من أهلهم، أو أصدقائهم، مع أن ذات القوم سيكتبون القصائد، ويغنون الأشعار، ويذرفون الدمع سخيناً ؛ ابتهاجاً بهذا «النصر العظيم»، وربما يهتفون» مليون شهيد لعهد

جديد، أو ربما لفدى التوحيد».

فقد لازمت الشعوب السودانية؛ لا سيما فى المركز حالةً صعبةً من الاستسلام، بسبب غياب ثقافة التضحية، وإيثار الغير، على الذات، والخاص على العام، والجهة على الوطن، والقبيلة على الشعب، وهى مرحلة يمكننا وصفها من غير ما تردد بأنها مرحلة «الانحطاط العام» وليس غريباً؛ فالسودان فى ظل حكم الإنقاذ، وزواج الإسلامويين مع العسكرتاريا بلغ أعلى مراحل انحطاطه،»، ولذلك فإن الشعور باليأس والاحباط هو أمر طبيعي، تمر به كل الشعوب التى عانت من الاضطهاد والقهر، وخلال مثل هذه الفترات فى تواريخ الشعوب، و التى قد تمتد فترات طويلة نسبياً، يشعر الفرد بصعوبة التغيير، وعدم جدوى ضياع الوقت فى مقاومة السلطة الباطشة، و «يشكل زمن الرضوخ والاستكانة الفترة المظلمة من تاريخ المجتمع، عصر الإنحطاط، وتكون قوى التسلط الداخلى والخارجى فى أوج سطوتها، وحالة الرضوخ فى أشد درجاتها. . عملية انهيار قيمة الإنسان المقهور وطغيان أنوية المتسلط تأخذ أبرز أشكالها وضوحاً وصراحةً، وتكون الجماهير فى حالة قصور واضح فى درجة التعبئة التى تؤهلها للرد والمقاومة، فتبدو الاستكانة والمهانة كأنها الطبيعة الأزلية لهذه الجماهير، وهذا ما تحاول قوى التسلط على كل حال غرسه فى نفسيتها، فى حملة تيئسية منظمة تقطع السبل أمام أى انتفاضة أو أمل فى انتفاضة، سكون الموت المخيم لا يقطعه سوى فقاعات تمرد فردي، لا تلبث أن تغيب، مخلفة وراءها مزيداً من القناعة فى استحالة الخلاص من خلال المجابهة، نظراً لما تقبل به من ردود فعل عنيفة، تأخذ شكل البطش الذى تمارسه الفئة المتسلطة.

أذكر هنا؛ و فى أحد شهور عام ٢٠٠٨ كانت الأحزاب السياسية منشغلة جداً بقضية «قانون الانتخابات»، وقصة «الكوتة»، والتمثيل النسبي» ونسبة المرأة، وكانت المعارضة تلوح بتحريك الشارع، من أجل إبطال «مؤامرة «المؤتمر الوطني»، والإصرار على تمرير قانون مفصل؛ كبقية القوانين، على مقاس

الحـــزب الحاكم، وبالفعـــل تجمع عدد من «الناشـــطات» الموزعات بين الحكومة والمعارضـــة، يهتفنَّ، و»كلٌ يُغنـــى لليلاه»، لكن على مســـافة أمتار قليلة من التجمهر النسوى «الأنيق» أمام قبة البرلمان، وغرب شارع الموردة ظهرت شابتان صغيرتا الســـن، أى فى بداية العشرينات من العمر، وربما تكونان فى منتصف المرحلة الجامعية، فذهب نحوهما أحد الصحافيين المشاغبين، يسألهما عن رأيهما فى «قانون الانتخابات وكوتة النســـاء»، فارتبكت الفتاتان، فشعر الصحافى بأنه فاجأهما بالسؤال، فغير السؤال، وسألهما مباشرةً؛ ان كانتا جاءتا للمشاركة فى «التظاهرة النســـوية»، فكانت المفاجاة أن الشابتين لا تعرفان شيئاً عن المظاهرة، ولا عن هدف «المتجمهرات»؟ وباختصار سألهما طيب «ماشين وين» فردتا بكل برود، نحو قاعة الصداقة ومشاهدة فيلم هندي. نعم هما غير مشغولتين بمعركة السياســـيات، لأنهن لم يسمعن به، وهو ما يعكس عمق المسافة بين السياسيين فى الســـودان وبقية خلـــق الله!، أو نفترض أنَّ الفتاتـــين كانتا تعلمان بما يدور قربهما لكنهما فضلتا عدم التورط فى مثل هذه الأفعال، وفى كل الأحوال فإن الموقف يمثل حالة من «السلبية»، و»اللّامبالاة» بما يدور حول هاتين الشابتين؛ مع أن القضية تهم «جماعات النساء فى المقام الأول»!، وهى حالة تؤكد عدم اهتمام الكثيرين من السودانيين بالشأن العام، وهى حالةٌ «طبيعية»، وتسق مع الأوضاع فى مثل هذه الســـياقات التاريخية، وقد لعبت الأنظمة الشـــمولية، والحكومات المســـتبدة دوراً كبيراً فى خلق هذا الواقع، وأشـــير هنا إلى ماذكره، جوستاف لوبان فى كتابه المثير للجدل، ســـيكولوجية الجماهير «حين تكون الســـلطة غير منطقية، أو غير شـــرعية، أو اســـتبدادية، أو فرعونية، حينئذ تســـود ديناميات مرضيـــة مثل الكذب والخداع والنفاق والعدوان الســـلبى واللامبالاة من جانب الجماهير، بينما تتعامل السلطة مع الجماهير بازدراء وشك وتوجس، وترى أنها غير جديرة بالتحاور والتشـــاور وإنما تساق بالعصا. وإذا وصفنا نمط هذه العلاقة بمصطلحات علم النفس نقول بأنها علاقة بين والد ناقد مســـتبد وطفل يميل إلى

العدوان السلبي. وهذا الطفل العدوانى السلبى ينتظر اللحظة المناسبة لينقض على الوالد الناقد المستبد ليتحول بذلك إلى طفل متمرد. وبالتعبير الشعبى الدارج نصف هذه العلاقة بأنها علاقة القط والفأر»(١٠٠).

إلا أن للتغير أسلحته، ووسائله، ولسنا بصدد الدخول هنا فى مساجلات قد لا تنتهي، وفى ذات الوقت لا نستبعد أن تنتظم السودان ثورةٌ شاملةٌ وكبيرة قبل أن يطَّلِع كثيرٌ من القراء على هذا الكتاب، وربما تحدث بعض تحولات، ولو طفيفة فوق خشبة المسرح، أوحركات تغيير حقيقية؛ وربما يكون من بين هذه التحولات انقلاب قصر، أو صراعات دموية بين «الإخوان» ؛مع أننى لا أعتقد أن الانقلاب، أو الإطاحة، أو إسقاط نظام الإنقاذ يعنى حصول التغيير الكامل، والتغيير عندى هو ثورة شاملة، وانقلاب من الداخل يضرب كل المكوِّنات السياسية، والثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية، وهى بمثابة قطيعة معرفية بين القديم والجديد. فالثورة تبدأ من داخل الفرد، ومواجهته لنفسه، ماذا فعل من أجل وطنه؟. وما هو المطلوب؟. وكيف نقوم بعملية تغيير اجتماعية تتفجر معها الطاقات الإيجابية، وتتلاشى المشاعر السلبية، المتمثلة فى عدوانيتنا تجاه بعضنا، رفضنا لبعضنا، النعرات العنصرية، والتحيزات الدينية والعرقية، ومن ثم تحويل كل هذه التساؤلات لكى تكون هماً جماعياً، وغير ذلك عندي؛ لا يعدو سوى تحولاً فوقياً فى هيكل الحكم؛ على أهمية ذلك، فقد حصل ذلك ست مرات فى تاريخنا القريب، وهو تاريخ تقاسمته ثلاثة أنظمة «ديمقراطية» من حيث الشكل، وعسكرية من حيث الشكل والجوهر.

لقد افترضتُ أن الفشل المستمر، والعجز الملازم، يعود إلى مكونات عقلنا الجمعي، التى تتمثل فى الهوية المتشظية، وغياب مشروع الدولة الوطنية الجامعة، والذاكرة المثقوبة، بسبب السياسات العشوائية والممنهجة لفصلها،

---

(١٠٠) جوستاف لوبان – مرجع سابق .

وكذلــك طرائق تفكيرنا، وما تنتجه من مشــاريع لا يُكتب لها النجاح، بما فى ذلك وسائل إنجاز هذه المشاريع وأدواته. ومعروف أن أى نظام سياسى فى محصلتــه الأخيرة هو عبارة عن معادلة ثنائية الأطراف، يمثل طرفها الأول الهياكل والمؤسســات وهى ما تُعرف ببنية هــذا النظام، ويمثل الطرف الثانى فــى المعادلة شــكل الحكم، وهو ما يُمكن أن نطلق عليــه «الكيفية» أى طبيعة هــذا النظام، وكثيراً ما تتماهى الكيفيات فى البنى والعكس الصحيح، كما أن حصــول انحراف فى البنية بالضرورة يقــود إلى انحراف كامل فى الكيفية، أو فى الدولة كلها، وإذا كانت كيفية النظام الشــمولي، هى عســكرية فى غالب الأحيان، وأحادية التوجه، واستبدادية ؛ فإن بنيته هى الجيش والشرطة والأمن، وجهاز الخدمة المدنية البروقراطي، باستخدام سياسات التعليم والصحة وتقديم الخدمات والتنمية، والحزب الواحد، ولا نستبعد وجود أحزاب صورية متوالية، تدور حول الحزب والســلطة كنوع من الديكور، أما فى النظم الديمقراطية فإن الكيفيــة هى نظام ليبرالي، تعددى وبنيته هى الأحزاب السياســية والمنظمات الحقوقيــة والتنويرية، وجهاز الدولة بمكوناتــه المختلفة بما فيها القوات النظامية كمؤسســات احترافية ومهنية وقومية لا تتدخل فى الصراعات السياسية، ومثلما تحدثنــا عن النظــم الدكتاتورية، وأدوات قمعها، المتمثلة فى الجيش والشــرطة والأمن، بالإضافة إلى وســائل القهر المعنوي، والفكرى فسوف أتناول فى هذه الجزئية «هياكلنا الديمقراطية، وهى الأحزاب السياســية والتنظيمات والحركات، وهى فى ذات الوقت من أبرز مُنتجات عقلنا السياسى الجمعي.

ولقد ساهمت الأحزاب السياسية «التقليدية» فى أزمة مشروع الدولة السودانية، حتى عبر مشــاركتها فــى الديمقراطية، لأن الديمقراطية هــى مبدأ، ومجموعة قيم، وهى ممارســة، كذلك، وضعف المبدأ يقود إلى فشــل الممارســة، وفشل الممارسة يؤدى فى النهاية إلى تشويه للتجربة كلها، أو النظام، وهو ما اتسمت به القوى والأحزاب السياسية السودانية، لأنها تعتبر السلطة غاية فى حد ذاتها،

لا وسيلة لتحقيق غايات أخرى مرتبطة بمصالح الشعوب، وتطلعاتها، وحقوقها فى الحياة الحرة والكريمة».

١ - الأحزاب التقليدية، انقسامات، وضبابية رؤية، وغياب ديمقراطية

والأحزاب السياسية، فى تعريفها الإجرائي؛ متفقٌ حولها من حيث التكوين، والأهـداف، والعضوية، والسياسـات، والمناخ الذى تنمو فيه، وأشـير هنا إلى تعريف «شـبكة المعرفة الانتخابية «المصرية إلى تعريفها للأحزاب، وتقول «يعرّف الحـزب السياسـى على أنه مجموعـة منظمة من الأفراد يمتلكـون أهداف وآراء سياسـية متشـابهة بشـكل عام، ويهدفون إلى التأثير على السياسات العامة من خـلال العمل على تحقيق الفوز لمرشـحيهم بالمناصب التمثيلية. و تميل الأحزاب السياسـية إلى التجذر بعمق واستمرارية فى تركيبات اجتماعية محددة فى مجتمع مـا فى الديمقراطية الراسـخة والفاعلة. إذ يمكنهم الربط بـين الحكومة وعناصر المجتمع المدنـى فى مجتمع حر وعادل، وهم يشـكلون عنصراً ضرورياً فى أى نظام ديمقراطى»(١٠١). و ليس بخاف عن أحد أن الأحزاب السياسية السودانية؛ هـى أحزاب ظلت تعانى من الضعف الهيكلـي، والتنظيمي، والمالي، ومن قلة الطرح الفكري، وضحالة الخطاب السياسي؛ كما أنها فى بعض الأحيان تصبح أقرب إلى أنها «شركة لفرد، أو أسرة»، تتحكم فى شؤون التنظيم، وتتصرف فى أموالـه؛ على قلتها، ويحدث كل ذلك بسـبب غياب الرؤى الفكرية، والمناهج السياسـية لدى معظم الأحزاب السياسـية السـودانية؛ لا سـيما تلك الأحزاب التقليدية. فالأحزاب فى السودان مثلما يرى الأستاذ محمد على جادين «ظهرت، كمـا فى بلدان المنطقة كلها، نتيجة الاحتـكاك بالحضارة الغربية، وبالتحديد فى بدايات القرن الماضى فى إطـار حركة المقاومة ضد الاحتلال البريطانى مع ميلاد الحركة الوطنية الحديثة وانتقال حركة المقاومة من الريف والحركات الريفية، القبلية

(١٠١) شبكة المعرفة الانتخابية المصرية.

والدينية، إلى النشاط السياسى الحديث فى العاصمة والمدن الأخرى النامية وقتها. وكان ظهـــور هذه الأحزاب والتنظيمات نتيجة تفاعل عاملين أساســـيين: العامل الأول، وهو الأهم، تمثل فى نمو وتطور فئات اجتماعية جديدة فى المدن والمراكز الحضرية، خاصة فئات المتعلمين والموظفين والتجار والفئات الوســـطى الأخرى، نتيجة انفتاح البلاد على حضارة العصر والتغييرات التى أحدثتها سياسات سلطات الاحتلال. والعامـــل الثانى تمثل فى التأثيرات الإيجابيـــة لصعود الحركة الوطنية المصرية بعد ثورة ١٩١٩، وطرحها لمســـألة السودان كجزء من القضية المصرية فى مواجهة الاحتلال البريطاني، ووجد ذلك اســـتجابة واضحة وسط هذه الفئات، إضافة إلى الوعى السياســـى العام الذى أفرزته الحرب العالمية الأولى وسط عموم البلدان المســـتعمرة ومن ضمنها الســـودان. . هذان العامـــلان ظلا يتحكمان فى مجمل مســـيرة الحركة الوطنية وفى تطور الأحزاب والتنظيمات السياســـية حتى تحقيق الاستقلال فى مطلع عام ١٩٥٦ والفترات اللاحقة. وفى هذا الإطار ظلت هذه الفئات الجديدة تلعب الدور الأساســـى فى النشاط السياسى وقيادة الأحزاب السياســـية طوال الفتـــرات اللاحقة حتى الآن. ويمكن القـــول إن تطور الأحزاب السودانية هو فى الواقع انعكاس لتطور هذه الفئات ولخصائصها السلبية والإيجابية ولصعودها وهبوطها فى فتراتها المختلفة»(١٠٢)، ويرى الدكتور صفوت فانوس أن «جـــذور الطبيعة الطائفيـــة القوية لحزبى الأمة والاتحـــاد الديمقراطى تمتد إلى السياسة البريطانية المهادنة والمتعاطفة والمعاونة لعائلات المهدى والميرغنى والهندي، إذ أن هذه العائلات كانت قد منحت أراضيَ زراعية شاســـعة، علاوة على منحها سلفيات كبيرة وهبات سخية. يوضح المثال التالى عن السيد/ عبد الرحمن المهدى (والذى ورد فى كتاب محمد عمر بشير عن «الثورة والوطنية فى السودان والصادر

(١٠٢) محمد علي جادين، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، ورقة عمل، ندوة بعنوان هل الانتخابات ضمانة للتحول الديمقراطي؟، أكتوبر ٢٠٠٨.

عام ١٩٧٤م) ما نرمى إليه: «تم منح السيد/ عبد الرحمن المهدى فى عام ١٩١٥م أراضـــى إضافية فـــى جزيرة أبا. وفى عام ١٩٢٥م تم منحه (هو والســـيد/ عبد الله الفاضل والســـيد/ محمد الخليفة شريف) حق الانتفاع بنحو ٦٠٠ فدان فى «قونـــدال» لزراعة القطن. وتم تحويل القرض الذى أعطى للســـيد/ عبد الرحمن المهدى (وكان يبلغ ٤٥٠٠ جنية سوداني) إلى منحة غير مستردة، وذلك فى عام ١٩٢٦م. وبحلول عام ١٩٣٣م كان الســـيد / عبـــد الرحمن المهدى يمتلك نحو ١٣٠٠٠ فدانا مزروعة فى الجزيرة أبا وفى مناطق الفونج والنيل الأبيض وكسلا، وقدر دخله السنوى بين ١٥٠٠٠ و ٤٠٠٠٠ جنيها سودانيا»(١٠٣).

ومع ارتباط تكون الأحزاب «الطائفية» بدعم الاســـىتعمار، ففى ذات الوقت إن أحزابنا التقليدية ذاتها والأيديولوجية ارتبطت فى نشأتها بالفئات المتعلمة، وخريجى المدارس وكليـــة غردون، وتجار المدن، أو «الطبقة الوســـطى» فهى فى تكوينها لم تســـتوعب الآخرين فى الأطراف، ولا ضمت الفقراء، وهى بالطبع نسخةٌ مصغرةٌ من الدولة السودانية بهياكلها الهشة، وهويتها الممسوخة، ففشلت فى التعبير عن كل مكونات الشعوب السودانية، وحصرت نفسها فى العاصمة وبعض المدن، وجعلت من هوامش السودان مجرد «أصوات انتخابية» تلهث وراءها خلال حمى التنافس. ولو تناولنا الحزبين «الكبيرين» حســـب الأوزان الانتخابية فى آخر الانتخابات قبل ثلاثـــة حقب، وهما حزبا «الأمة «و» الحـــزب الوطنى / الاتحادى الديمقراطي». و ارتبط حزب الأمة بطائفة «الأنصار»، وارتبط «الحزب الاتحادي» بمســـمياته المختلفة بطائفـــة «الختمية»، فيما انضم مثقفون من هنا وهناك للحزبين ؛ مثل إســـماعيل الأزهـــري، ومحمد أحمد محجوب، وباختصار فقـــد انضم عدد كبير من مثقفى «مؤتمر الخريجين» إلى الحزبين الكبيرين، وهو ما قد يعكس رغبة الشرائح السودانية المثقفة فى تحقيق أمجاد شـــخصية بواســـطة كتل كبيرة، وهى كتل يحركها التدين

(١٠٣) د. صفوت فانوس، سابق.

الشـــعبى البسيط، وحب سيدى «المهدى الإمام، أو حب الشريف «الميرغني»، وهو أمرُ يعكس أزمة المثقف السوداني، وفشل النخب فى تكوين منظومات مستقلة عن «الطائفيـــة»، وقادرة على التغلغل فى أعماق المجتمع، وتكويناته بدلاً عن الإعتماد على كيانات جاهزة، وتســـتند على قواعد شـــعبية، أشـــبه بكتل صماء، يحركها الهوى، وحب الزعيم، فهى معه حيثما يسير، لا تسأله عن وجهته، فكيف تفعل ذلك وهى التى تتبرك بالتراب الذى سار فوقه برجليه؟، أو تشرب من ماء وضوئه؟.
فهى إذن مع الزعيم حيثما يكون، ولا ترهق نفسها بالتفكير فى البرامج، والمناهج، والتفاصيل المملة. وتاريخياً، فإنّ قواعد حزب الأمة القومى تنتشر فى الغالب فى غرب السودان، ووسطه، وهو أمر له أسبابه، حيث ارتبط أهل تلك الديار بالثورة المهديـــة، وزعيمها محمد أحمد المهدي، ثم خليفته عبد الله التعايشـــي، وأنصاره الكثر، بعد أن تحركت الثورة المهدية من غرب الســـودان، وتقدمت نحو الوســـط، ثم انتصرت على الاســـتعمار التركى المصري، فيما ينتشر أتباع الحزب الاتحادى الديمقراطي؛ بمسيماته فى فيافى الشرق والشمال، فى وقت ظلت فيه قيادة الحزبين الكبيرين حصرياً على بيتى الزعيمين الكبيرين عبد الرحمن المهدي، والســـيد على الميرغني. وهو ما يعتبره البعض أحد أبرز معوقات النمو الديمقراطى فى هياكل تلك الأحزاب، لأنها تعمل بالولاء، والإشارة، والمحسوبية والنسب والقرابة.

ومع تطور الأوضاع فى السودان، دخل مثقفون آخرون فى هياكل تلك الأحزاب إلا أن القـــرار الفصل فـــى خاتمة المطاف رهين برضاء ومباركة الزعيم السياســـي، والتنفيذي، والروحي، وربما لذات الســـبب، ولغياب الممارســـة الديمقراطية كثرت الانقسامات داخل الحزبين الكبيرين، حتى بلغ عدد أحزاب «الأمة» إلى ثمانية أحزاب ؛ ما بين «قومي» «واصلاح وتجديد»، و» قيادة جماعية»، و» فدرالية» وغيرها. ولا شك أن للنظام الشمولى «الإنقاذ» دورٌ، لا يمكن إسقاطه فى عملية تقسيم الأحزاب السياســـية المعارضة، فهو نظام إقصائي، وشمولي، ينفذ سياساته عبر جهاز أمنى يعتمد سياســـتى «التخريب والاحتواء»، فظل يمارس هذه السياســـة مع كل القوى

السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، والصحف، والمنابر الديمقراطية، إلا أنّ سمة انقسامات الشعوب السودانية، وتنازعها ما بين الذاتي والعام، والجهوى والوطني، تظل تختفى فى جينات هذه القوى السياسية. إلا أن هناك عوامل ذاتية داخل تلك الأحزاب، وهو ضعف مناعتها الهيكلية، وانهياره أمام هجمات أى فيروسات، أو أجسام طفيلية تغزوه فى أى وقت، ويرد القيادى فى «حزب الأمة القومي» صلاح إبراهيم أحمد مرض الانقسامات فى حزبه إلى خلل هيكلي، ولغياب الممارسة الديمقراطية، ويقول فى حوار أجرته معه صحيفة «الصحافة «»مشكلة حزب الأمة حقيقة تتلخص فى المدة الطويلة التى بقى فيها الصادق المهدى رئيساً لهذا الحزب. والعودة إلى التاريخ ربما تساعد على فهم حقيقة ما يجرى بشكل أوضح، فقد بدأت حكاية هذا الحزب فى العام (٤٤) عندما انشق مؤتمر الخريجين الى اثنين وهو الذى ظل موحداً منذ العام (١٩٣٨)م، ولكن حدث ذلك بفعل تدخل الإخوة المصريين الذين نجحوا فى إقناع جزء من قيادات المؤتمر بالدعوة لوحدة وادى النيل تحت التاج المصري، وعند ذلك لم يكن أمام البقية المؤمنة باستقلال السودان الا أن يقروا أنهم لن يستطيعوا الاستمرار فى ظل هذا الوضع فانشقوا عنه، ولما كانت الرئاسة دائماً متبادلة بين إسماعيل الأزهرى وإبراهيم أحمد ذهب جزء مع إسماعيل الأزهرى إلى الاتحاديين أما المجموعة الثانية فكونت جماعة استقلالية، وعندما أحست المجوعتان المختلفتان أنهما صغيرتان وتحتاجان لرعاية ذهبت مجموعة الأزهرى للسيد على الميرغنى وذهبت مجموعة المستقلين إلى السيد عبد الرحمن المهدي، ومن يومها أصبحت مجموعة الاستقلاليين مربوطة بدائرة المهدي. ذلك لأن الأحزاب فى العادة تحتاج إلى صرف مالى وإلى قواعد، وإحقاقاً للحق فقد كانت دائرة المهدى غنية وفرت المال الكافى لدعم تيار الاستقلاليين والحزب، كما وفرت قاعدة الأنصار التى دعمت الحزب، وكل ذلك مكن حزب الأمة من أن يكون له قاعدة واسعة من المناصرين. لم تكن هناك أية مشكلة خلال رعاية السيد عبد الرحمن لحزب الأمة أو حتى السيد الصديق من بعده، ومشاكل حزب الأمة الحقيقة بدأت عندما مات

السـيد عبد الرحمن ثم توفى السيد الصديق من بعده، وهذا لأن قيادتهما لم تكن متنازعـة وهو ما جعل كتلة الأنصار وحزب الامة موحدين تماماً لدرجة أن سـمى خلال تلك المرحلة بـ»الكتلة الصماء»، وعندما كان البعض يشـترى النواب ويغير مـن ولاءاتهم كانت الصحف تكتب أن مجموعة حزب الأمة لا تباع ولا تشـترى ولا تغير من ولاءاتها»(١٠٤). ويحمل إبراهيم مسؤولية خلافات الحزب إلى مناهج الصـادق المهدى الرئيس الحالي، والذى ترأس الحزب لمدة تقارب الخمسـين عاماً، دون وجود تداول للسـلطة فى داخل الحزب، ويقول إبراهيم «لأننا أحسسـنا بأننا نتقلـد وظائف كبيرة جداً لكنها غير مجدية، فالسـيد الصادق يقوم بتجهيز الطرق التى يلتف بها حول القرارات، ويقوم باتخاذ الكثير من القرارات الرئيسية فى حزب الأمـة منفرداً، لذلك آثرنا أنا وصديقى عبد المحمـود الحاج صالح مغادرة الحزب قبل المؤتمر السابع.»، ويضيف «المهدى لا يعتقد بأن هناك رأيا صادقا وصريحا غير رأيه، وهذا خطير وإذا «مشـى» على هذا الأساس فلا يجب أن نأمل خيراً «ودعاه إلى أن يفسـح المجال لغيره.»، ويتفق فى ذات المنحى أحد منافسـى المهدى على زعامة الحزب، وهو ابن عمه، مبارك الفاضل المهدى رئيس حزب «الأمة للإصلاح والتجديد» ويشـير إلى أن الصادق «ظـل يحتكر الحزب من العام ١٩٦٤، بجانب نقضـه للاتفاقيات المبرمة مع قيادة الإصلاح والتجديد حول قضايا الحزب التنظيمية وخطه السياسـي، وقال أمام الصادق خياران إما التمسـك بموقفه الشخصى وترك إمامة الأنصار أو قيادة الأنصار والتمسـك بخط الحزب السياسي، وقال مبارك فى مؤتمر صحفى بمنزلـه بالخرطوم رداً على انعقاد الهيئة المركزية أمس إن الذين حول الصادق عبارة عن شـريحة ضعيفة لا حول لها ولا قوة، والآخرين مستجدون فى مدرسة الصادق»(١٠٥).

---

(١٠٤) صلاح ابراهيم أحمد، صحيفة الصحافة، ٤ أبريل ٢٠١٢.

(١٠٥) نفسه.

أما الحزب «الاتحادى الديمقراطي»، بمختلف مسـميـاته من وطنى إلى» شعب» فهو لم ينج من الانقسـامات بسـبب غيـاب الديمقراطية، وضعـف الهياكل المؤسسـية، والتى تعتمد فى أدارة أمور الحزب والدولـة على «الكلمة الأخيرة «للراعـي، أو الرئيـس والأب الروحي، وهو حزب عن المؤسسـية، أبعد ما يكون، ولذلك تشـظى إلى أحزاب تتوزع ما بين «مُسـجَّل»، و»أصل»، و» قيادة جماعية» وغيرهـا. . ولو ثمة فروق بين الميرغنى والمهدي، فرئيس حزب الأمة شـخصية اجتماعية، تظهر طاقاتها فـى كثير من المبادرات، والأحاديث، والكتابات، واللقاءات، على عكس صورة راعى الختمية ورئيس «الحزب الاتحادى الديمقرطي» فهو أقـرب إلى الانطوائية منه إلى الانفتاح، ويتسـم بالغموض، والتشـكيك، والحذر»، فالميرغنى ورث الحـزب من والده، وصار يتعامل معه كإقطاعية خاصة، لا تخضع عمليات الانتماء له إلى البرامج والمؤسسـية، وكما يتسـم الميرغنى بضيق الصـدر، وامتعاضه من أى ملاحظـات حول دوره، أو ممارسـته الحزبية والسياسـية، كما لا يقبل النقد على الإطـلاق، ولى تجارب شـخصية مع السيد الميرغنى خلال ترأسـه لكيان «التجمع الوطنى الديمقراطي» المعارض، فقد سـبق أن تقدم عبر عناصره فى المعارضة بشـكوى للسـلطات الإرترية ضد شخصى بسبب مقال نشرته على موقع «سودانايل «الالكترونى فى عـام ٢٠٠٤، وجهت عبره انتقادات لأداء «التجمع الوطني» وهيمنة الميرغني، وتخوف كثير من أعضاء القيادة من مواجهته، فقد أقام الدنيا ولم يقعدها، وقد أخبرنى أصدقاء فى الحزب الحاكم فى أسـمرا بالشـكوى، والتى حملت بعضاً من «تلميحات» على شاكلة «لمصلحة من كتب فايز السليك هذا المقال؟!»، كما سبق أن هاجمنا أكثر من مرة، أنا وزميلى عبد العليم حسن الصحافى الأريترى علناً عبر مؤتمر صحفى مشـهود، وذلك بسـبب أخبـار نقلناها فى صحيفتى «الشرق الأوسـط» و» الحياة «اللندنيتين، وتوعدنا بالاتصال برئيس التحرير فى لندن «وسـيكون له معه كلام»، وقد أشرت إلى هذين النموذجين فقط لتوضيح

موقــف زعيم التجمع «الديمقراطي» من النقد الصحفي، أو حتى من نقل أخبار يعتبرها «أســراراً حزبية، أو طائفية، أو حتى شــخصية»! . إن احتكار السيدين للحزبين هو أحد أبرز أســباب عدم تطور الحزبين فى اتجاه الممارسة الديمقراطية الصحيحة، ومن ثم الحكم الراشد، ويؤكد فانوس فى ذات السياق أن «استمرار وجود زعيم طائفى على رأس أى من الحزبين ســبب فى إعاقة تطور المؤسسات الحزبية فى الحزبــين، وعلى الديمقراطية وعلى عملية اتخــاذ القرارات فيهما، وأن الضعــف البنيوى فــى داخل هذه الأحزاب أدى إلــى عجزها عن تطوير وتقديم سياسيات وبرامج واضحة ومتماسكة لحل المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى تجابه الســودان، فتكاثرت الانقســامات فى صفوف الحزبين الكبيرين، غالبا بســبب غياب المؤسســية والديمقراطية». إلا أنّ الدكتور حيدر إبراهيم يربط ظاهرة التشظى إلى مفهوم أنثر بولوجي، ونتفق معه فى رأيه بأنها التشظى سمة من سمات الشعوب السودانية، وبالتالى من الطبيعى أن تنتقل إلى مؤسساتها السياســية والاجتماعية، والثقافية، ويشير إلى أن السودان تميّز بأنه «أكثر مجتمعات العالم قدرة على التشرذم والانشطار والانقسام بسبب الجغرافيا والتاريخ ونمط تطور المجتمع، ولقد افتقد الســودان طوال تاريخه الدولة الموحدة وبالتأكيد المجتمع الموحد والثقافة الموحدة»(١٠٦) ويذهب الدكتور تيسير محمد أحمد إلى أن «ســنوات التكوين الأولى للأحزاب السياسية فى الأربعينيات، لــم تختلف كثيراً عن حالتها الآن، بعد ما يربو على الخمســة عقود، أو عن حال العديد من الحركات المســلحة فى الوقت الراهن، فى كون أنهم جميعهم أقرب إلى شركات تجارية منها إلى آليات للتحرر الوطني. ومن بعد الاستقلال وإلى يومنا هــذا، بقيت الأحزاب مهتمة أكثر بالمناورات والخداع السياســي،

(١٠٦) د. حيدر إبراهيم علي، كتابات ســودانية، ص ٧، العدد الثالث والخمسون، أكتوبر ٢٠١٠.

بدلاً عن مواجهة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية المصيرية. وهكذا ظلت وعلى الدوام، رؤى الصفوة العسكرية/ المدنية المتعاقبة على الحكم فى الخرطوم، توجهها فى أغلب الأحيان ردود الأفعال والعصبية والمصلحة الذاتية، وبالتالى بقيت منشطرة ومحدودة الأثر على أى رؤية إستراتيجية لمستقبل الدولة والمجتمع، بل أن السمة السائدة أن هذا التأثير مربوط بالمصلحة قصيرة الأجل لهذه الصفوة. وهذه هى ذات الخاصيات السلبية التى طبعت التجمع الوطنى الديمقراطي، والذى فى أوج المعارك فى الشرق والغرب، لم يفتح الله عليه حتى ولو ببيان إدانة لمجازر بورتسودان أو دارفور»(١٠٧). أما «اليسار العريض» فمن الطبيعى أن تصطدم رؤاه الأيديولوجية بواقع السودان الاجتماعي، والثقافي، فأحزاب حملت «أيديولوجيا» عابرة القارات، دون أى «سودنة» من الصعوبة عليها أن تنمو، فحالها مثل من يأتى بقالب قبل أن يعرف مقاساته، وأبعاده، وارتفاعاته، ثم يسعى إلى إدخال جسم غريب فى هذا القالب؛ فإما كان القالب أكبر من الجسم، و هنا، لا بد من تكسير هذا القالب، أو أن يكون الجسم أكبر منه، وبالتالى أن يسعى إلى تكسير الجسم، فالماركسية واجهت فى طرحها الجامد تضاريس المجتمع قبل الرأسمالي، ونمط الاقتصاد المضطرب، ما بين زراعي، ورعوي، وشبه رأسمالي، فى وقت واجهت فيه الماركسية كذلك قضايا القوميات والتنوع الثقافي، والولاء الطائفي، والعشائري، وسيطرة علاقات الأسرة «البطريكية»، وكذلك الظروف الأمنية، وطبيعة النظم العسكرية، وما تمارسه من سياسات «تضليل»، وتغبيش»، و» تشويش «لكثير من الأطروحات الفكرية، وربطها بالدين، والعقائد، مع أن السكرتير العام الأسبق للحزب الشيوعى عبد الخالق محجوب اجتهد فى مسألة «تبيئة» النظرية الماركسية»، و»

(١٠٧) د. تيسير محمد علي، السودان.. الاستقلال ومأزق المشروع الوطني، ورقة، مركز بناء السلام في القرن الأفريقي، ٢٠٠٨.

ســودنة الحزب» من خلال مقالات، وكتيبات مثل وثيقة العمل بين الجماهير»، وفشــل الحزب الشيوعى كذلك، فى خلق قواعد جماهيرية كبيرة ؛ حتى وسط الزراع، والرعاة، بل أن ما حققه الحزب خلال فترة الســتينيات ظل فى تراجع مســتمر، كلما طالت المســافة، وخفت بريق الماركســية حتى فى شرق أوروبا حيث تعرضت الماركســية لزلزال «البروســتوريكا» العنيف، فنقل تأثيراته إلى داخل جســد الحزب الشيوعى السوداني، وتصادف مرور زلزال «البروستوريكا» مع عودة الحزب إلى العمل الســري، والهجرة إلى «تحت الأرض»، وانســداد قنوات الحوار بين الزملاء، فكان واحداً من نتاج هذا التطور ميلاد «حركة القوى الديمقراطية الجديدة» أو «حق» فى عام ١٩٩٤، وخروج قيادات حزبية شابة، ومؤثرة من الجزب الشــيوعى السوداني، مثل الراحل الخاتم عدلان، والأستاذ الحاج وراق، وكانت «حق» محطة أخرى فى منحنيات طريق اليسار، طرحت بجــرأة موضوع فصل الدين عــن الدولة، ودعت للعلمانية دون أن تلتف حول ذلك بعبارات الدولة المدنية، ودعت الحركة إلى مشــروع نهضة وطنية، وأكدت على أنه «لايمكن إقامة نظام سياســى جديد بدون الانطلاق من مفهوم صحيح للهوية الســودانية، ومن كونها تعددية. فالذين ينطلقون من أن السودان عربى ســيقومون بتهميش القوميات غير العربية، والذين يقولون أن الســودان أفريقى سينادون بطرد العناصر الدخيلة، والذين يقولون أن السودان إسلامى سيحيلون الآخريــن جميعاً الى مواطنين من الدرجة الثانية، والذين يقولون أن الســودان بلا هوية سيقسمونه إرباً إرباً. فالسودان قطر متعدد الإثنيات، متعدد الثقافات، متعدد الأديان، متعدد اللغات، ويجب أن تتبنى مؤسســاته الدستورية والثقافية والتعليميــة والإعلامية على هــذه التعددية. كما يجــب اعتبارها مصدر غنى وعمق وخصوبة وجمال، لا مصدر شــقاق واحتراب وتفتت. لكنها ســرعان ما دخلت فى ذات المأزق، الانشــطارات، والاختراقات، بل أنه حسب اعتراف أحد المؤسسين والقيادين المؤثرين الحاج وراق أن الحركة منذ بداية تأسيسها سعت

السـلطة إلى «احتوائها باغراقها بعناصر أمنية لدرجة أن الحركة فصلت فى مرة واحدة حوالى ١١ كادراً وصفه الأمنيون أنفسـهم بأنها «مجزرة تنظيمية»، لقد انقسمت «حق «إلى فصيلين بزعامة وراق وآخر بزعامة الخاتم عدلان، بعد وفاة الخاتم أعلن وراق استقالته، وزهده لكن بدلاً عن توحيد الحركة، فقد انقسمت إلى ثلاثة فصائل، ظلت تمارس «التثقيف الصفوي»، دون أن تنجح فى الغوص فى عمق الأزمة، والتلاحم مع الشعوب السودانية.

وشخصياً حضرت المؤتمر الرابع للحزب الشيوعى السودانى فى فبراير ٢٠٠٩، بعـد أكثر من أربعين عاما، وكان مبرر الفترة الطويلة هذه ، واسـتحالة انعقاد المؤتمر، هو طبيعة الحكم فى السـودان، وبقاء الحزب مطارداً تحت الأرض لفترة ١٥ عامـاً فى عهد نميري، وحوالى ١٦ عاماً فى فترة البشـير، ليظل الراحل الأسـتاذ محمد إبراهيم نقد سـكرتيراً عاماً «انتقالياً حوالى أربعين عاماً!، منذ إعدام السـكرتير الأسبق الأسـتاذ عبد الخالق محجوب فى عام ١٩٧١، وهى مفارقة غريبـة، حيث ظل الحزب «التقدمي» يمارس ذات الممارسـة التقليدية، فسـكرتيره لا يتغير إلا برحيله، ولا يقبل الحرس القديم مجرد فكرة التغيير، أو الإصلاح المنهجي، أو حتى الهيكلي، ليحل المهندس محمد مختار، وهو رجل سبعينى محل الراحل نقد، ليغلق الحزب الأبواب أمام آمال وطموحات الشباب فى التجديد. أما الأحزاب العروبية ؛ فيُحاصرها سـؤال الهوية، وواقع التنوع الثقافـى والعرقي، فى بلد أغلبـه ذوى أصول أفريقية، مع وجود ثقافة عربية، وعرق عربى لم يختلط ببقية الأعراق السـودانية، ولذلك فهى أحزاب تشـعر بالعزلة والغربة، واللاّانتماء، وباختلاف مسـمياته فقد ركز اليسار السودانى فى نشاطه،وانتشـاره السياسى على النخب المتعلمة، وهو أمرٌ طبيعى فى بلد تنتشر فيه الأمية وتشـكِّل نسبةً مقدرة من سـكانه «كتلةً صمّاء» للقوى القليدية وفقاً لإحصائيات كل الانتخابات الديمقراطية.

وتبقـى التنظيمات الأخـرى فى معادلة اللعبـة الديمقراطية؛ فهى الأحزاب

العقائدية، ذات التوجه «الإسـلامي»، وهى التى تدعو إلى إسـلامية الدولة، وأسـلمة الشعوب السودانية كلها، وتعد الحركة الإسلامية» بمسمياتها من «جبهة ميثاق»، أو «إخوان مسلمون»، أو «جبهة إسلامية» هى الأكثر حيويةً بين الحركات الإسلامية ذات البعد الدعوي، مع أنها ولجت أبواب السياسية بوضوح مع سيطرة الإسلاميين على السلطة بانقلاب المشير عمر البشير العسكري، وقد رفع بعضها شعارات متطرفة وصلت مرحلة التكفير، واستخدام العنف، والتحريض على الاغتيالات، والتصفيات الجسدية. وهى زادت من تعقيدات الأزمة ؛ لا سيما حين تحالفت مع العسكرتاريا فى انقلاب يونيو ١٩٨٩. وكما كان اليسار فقد ركز اليمين المتطرف نشاطه وسط طلاب المدارس الثانوية والجامعات والمعاهد الدينية، وإن كان اليمين قد استفاد من الأنظمة الشمولية أكثر من غيره، فقد تبنى سياسات «التقية» والمهادنة، فى نظام نميري، وتحول إلى جمعيات دعوية، وجلسات لتحفيظ وتفسير القرآن فى المساجد، ثم دخل فى مصالحة وطنية مع نظام نميرى فى عام ١٩٧٧، ومنها بدأ «الإخوان المسلمون» تمكين أنفسهم، من خلال تأسيس المصارف، والشركات، والمشاركة فى الحكم الدكتاتوري، وقد وصل أوجه بالتزاوج بين السلطة والدعوة، والعسكر والتكنوقراط، والإيديولوجيا والدين.

لقد فشلت التجارب الديمقراطية فى السودان خلال فترتى ١٩٥٦- ١٩٥٨- و١٩٨٥ - ١٩٨٩ فى تقديم مشروع وطنى نهضوى يوحد البلاد، ويؤسس لدولة ديمقراطية موحدة، ويعبر عن حقيقة التنوع الثقافى والديني، مثلما فشلت الأحزاب فى تحقيق مشاريع نهضوية وتنموية ـ تستوعب طاقات البلاد الخام التى يذخر بها السودان، ويعتبر الأستاذ عبد العزيز حسين الصاوى أنَ» الأحزاب الكبيرة «انتخابيا»(الوطنى الاتحادي/ الديمقراطى والأمة)لم تكن بيئة ملائمة لإنضاج الرصيد الاستنارى النهضوى بسبب غلبة الثقل الطائفى فى تكوينهما، على تفاوت فى الدرجة، بينما الأحزاب الكبيرة نوعياً، الأكثر تمثيلاً للقوى

الحديثة، كان تكوينها الأيديولوجى الماركسي، الشيوعي، والدينى الإسلامي، وفيما بعد القومى العربى البعثي، متنافياً مع النظام الديمقراطي، الليبرالي، قصورات النمطين التقليدى والحديث من الأحزاب السودانية، وأيضا شرائح النخب غير المنتمية حزبياً، كان لها بالتأكيد مسوغات موضوعية متصلة بحالة التخلف العامة»(١٠٨)، بل العكس تماماً فقد سعت الأحزاب السودانية إلى تحديد هوية دينية للسودان، فقد تحالفت أحزاب الأمة وجبهة الميثاق الإسلامية، بزعامة حسن الترابي، لوضع دستور إسلامى دائم، وقد سعى الصادق المهدى خلال فترة حكمه الأولى من يوليو ١٩٦٦ وحتى مايو ١٩٦٧ إلى كتابة دستور دائم، وقد «عين لجنة لصياغة هذا الدستور، ولكنها بعد مناقشات مطولة رفضت كل من الدستور الإسلامى والدستور العلماني، مفضلة دستوراً هجيناً بين الاثنين، وبالتحديد دستوراً ذا توجه إسلامي» حسب اقتراح الحزب الاتحادى الذى وجد فيه أعضاء اللجنة حلاً وسطاً ومريحاً وغير مثير للخلاف ومن ثم أرسلوه على الفور إلى الجمعية التأسيسية فى ١٥ يناير، وأدرج بالفعل على جدول المناقشات، ولكن سرعان ما تجاوزته الأحداث»(١٠٩)، الا أن الأحزاب التقليدية الحاكمة ظلت على مواقفها، وتوجهاتها الإسلامية، فحزب الأمة طرح خلال التجربة الديمقراطية الثانية برنامج «الصحوة الإسلامية»، فيما رفع «الحزب الاتحادى الديمقراطى «شعار «الجمهورية الإسلامية»، ورفعت «الجبهة الإسلامية» شعارات الشريعة الإسلامية، بل حشدت مئات الآلاف فى مظاهرات «ثورة المصاحف «خلال رمضان ١٩٨٨، وظلت فى مزايداتها «شريعة شريعة ولا نموت، الإسلام قبل القوت»، وقد نتج عن كل ذلك إبقاء حكومة المهدى

(١٠٨) عبد العزيز الصاوي، معاً نحو عصر تنوير سوداني، كتابات سودانية، العدد ٥٣، أكتوبر ٢٠١٠، ص ١٨.

(١٠٩) روبرت. أو كولينز، تاريخ السودان الحديث، دار العين للنشر، ٢٠١٠، ص، ١١٢.

في الفترة من ١٨٩٦ إلى ١٩٨٩ على قوانين سبتمبر ١٩٨٣ الإسلامية، والتى سنها نظام المشير جعفر نميرى فى لوثة من لوثات الهوس الديني، ليمارس القتل والتقطيع، والجلد دونما اى ضوابط قانوينة أو فقهية حتى، مع أن المهدى نفسه كان قد وصف القوانين هذه بأنها «لا تساوى الحبر الذى كتبت به»، وهى ذات القوانين التى أعدم النميرى بها المفكر الأستاذ محمود محمد طه بتهمة «الردة» فى يناير ١٩٨٥، وسط مبايعة الترابى وأعوانه الإسلاميين.

ومع هذا الضعف المؤسسي، والهيكلي، وأزمات الخطاب السياسي، وتناقضات القوى السياسية، وعجزها البائن، فى التأسيس لمشروع سوداني، تنويري، فإن أكبر أزمات البلاد تكمن فى رغبة هذه القوى السياسية فى التغيير فى سنوات الإنقاذ، فهى ملتبسة المواقف، ومتضاربة، ومتناقضة، ما بين إسقاط نظام البشير، أو تطويره، ولكل ذلك تظل التباينات بين القوى التقليدية، تباينات كمية لا نوعية، لأنها جميعها تعبر عن عقلية المركز، ونخبه.

إن معظم القوى السياسية التقليدية لا تريد التغيير، لأن التغيير هو ثورة شاملة، تشمل كل البنى التحتية والفوقية فى المجتمع، وتشمل انقلاب المفاهيم، والرؤى، وهو ما لا يمكن حصوله بواسطة هذه القوى، وقد جربناها حكماً ففشلت، ومعارضةً فعجزت، وأى تغيير شامل سوف يهز قواعد هذه القوى، ويعرضها لزلزال ثورة عاصفة.

• القوى الجديدة - صفوية وتيه وإعادة إنتاج أزمات

كان من الطبيعى أن تبحث بعض قطاعات السودانيين عن أوعية جديدة، وبدائل أخرى للقوى التقليدية من أقصى يمينها إلى أقصى يسارها، وهى نتيجة طبيعية لمقدمات تحدثنا عنها، فقد فشلت الأوعية القديمة، أو ضاقت مجاريها عن ضخ دم الحيوية فى جسد الوطن المتعب، والمثخن بالجراح، فالسودان

تشظى ما بين شمال وجنوب، ولا يزال شبح التشظى يلوح بظلاله الثقيلة فوق ما تبقى من وطن، وفشـــلت النخب الحاكمة، والقوى السياسية منذ الاستقلال فى توفير الحياة الكريمة للشعوب السودانية، فى وقت يذخر فيه هذا البلد بموارد طبيعية كبيرة، لدرجة ترشـــيحه كى يكون «سلة غذاء العالم»، لكن للمفارقة؛ فـــإنَّ أهله يتضورون جوعاً، ويعانون من شـــظف العيـــش، ويموت بعضهم بما يسميه الساســـة «الفجوة الغذائية»، ولذلك لم يكن من الغريب أن يتجه بعض المتعلمـــين والخريجين من الجامعات نحو تشـــكيل كيانات سياســـية بديلة، مثل الحركات المســـتقلة، والمحايدين وســـط طلاب الجامعات، وهى ظاهرة انتشرت فى الجزء الأخير من ســـبيعنيات القرن الماضى حين تكون تنظيم «مؤتمر الطلاب المســـتقلين» فى الجامعات والمعاهد العليا، وركز التنظيم الطلابى فى بداياته على رفض القوى السياســـية، وطرح نفســـه بين الطلاب كبديل «لليمين المتزمت»، و»اليســـار المتطرف» أى كخيار وسط، وكان للمستقلين شعارات مغرية للطلاب غير المنظمين سياســـياً، لا ســـيما فى فترة «المصالحة الوطنية «فى عام ١٩٧٧، ورغم «البداية الفكرية الملتبسة» للحركة المستقلة؛ فى خطابها العام، القائم على الرفـــض، وطرح بدائل «هلاميـــة»، إلا أن الحركة، نجحت منذ نهاية ثمانينيات القرن العشرين، فى تقديم مشروع فكرى مثيرة للجدل، إلا أنه ظلّ لأمدٍ طويل مشروعاً غير مكتمل، وقد ركزت البدايات على «المنتديات الفكرية» فى ميادين الجامعـــات، وبعض منازل الكوادر والقيادات بغرض التنظيم و» الاســـتيعاب»، إلا أن هذه المساهمات بدأت فى الاتساع، ودخل المستقلون فى مناظرات فكرية حول علاقة الدين بالدولة، ومسألة الهوية، ثم بدأت تلك الأفكار تطرح على مســـتوى جماهيرى داخل الجامعات، وعبر مناظرات مع اليســـار واليمين على السواء، وقد كان المحور الأساسى فى بدايات التحول هو «القومية السودانية»، و «التراث» والتعامل معه بعقلية منفتحة، وجدلية، تأخذ منه ما صلح، وتترك ما تعتبره بعيداً عن الحداثة والمعاصرة. كما تطور المشروع بفضل مجهودات البعض

مثل أبكر آدم اسـماعيل، ومحمد جلال هاشم، والشهيد نصر الدين الرشيد، وبدأ تيار يساري يتقوى داخل مؤتمر الطلاب المستقلين، وتبنى هذا التيار أطروحة «جدليـة المركز والهامش» بالتركيز على واقع التنوع الثقافي، والتعدد الديني في السودان، وهو تيار يتناقض مع تيار آخر عريض داخل الحركة المستقلة نفسها؛ لاسـيما جيل التأسيس الأول الذى يرفض هذه الأطروحات، ويعتبرها «شططاً يسـارياً متطرفاً، كما يتحرج ذات التيار كذلك من مناقشة «العلمانية» وعلاقة الدين بالدولة، على عكس تيار ما بعد التسـعينات، والذى يناقش هذ القضايا بجرأة، لا سـيما وأنه ينطلق من موقف عملى «وتطبيقى لمشروع الدولة الدينية مـن خلال تجربة «الجبهة الإسـلامية القومية»، وخلال هـذه الحقبة دخل هذا التيار فى جدل ساخن، وحوارات طويلة مع الآخرين دفاعاً عن مشروع الدولة العلمانية، أو «المدنية» حتى صار السلفيون وعناصر الحركة الإسلامية يصفونهم «بالملاحـدة»، بل وأصدروا عدداً مـن الفتاوى التى تفتى بإراقة دماء عدد من هذه القيادات.

لكن ظـل «مؤتمر الطلاب المسـتقلين» وأحد مصباته الكبيرة فى الشـارع، وهو «المؤتمر السـوداني» يراوح مكانه، فظـل يقف فى ذات المكان الذى انطلق منه، بل كلمـا تقدم خطوةً لم ينفك من حالة الجزر البائنة، والتى تحاصره منذ قيامـه، إلا أنَّ الجديد هو التراجع الكبير لتمدد الكيان، حتى فى داخل ملعبه الرئيسـي» الجامعات»، ولا شـك أن ظهور حركة أخرى مثل «حركة الطلاب المحايديـن» بجامعة الخرطوم قد خصمت من رصيد المؤتمر، لأن الأخيرة رفعت شـعارات «خدمية»ُوأعلنت «قطيعةً «مع «السياسـة» إلا أنها فى نهاية المطاف غرقت فى ذات «الوحل» بعد سـنوات قليلة لا تتعدى أربع أو خمس سنوات؛ وقد كنت شـاهداً على تلك المرحلة، ودخلت شـخصياً فى عدد من الحوارات مـع الأصدقاء من قادة هذه الحركة مثل عبد المنعم مختار، واسـماعيل وادي، وأبوعبيدة النعمان، والنور جابر، وشـهاب الدومة، وخالد هندسـة، ورشاد،

ومدنـــى عباس مدني، وجعفر خضر، والمرحوم حمزة موســـى، وآخرين، لقد قدنا حواراً حول «أســس وحدة الحركة المســتقلة، أو حركات الوسط» كما كنا نطلق عليها فى تلك المرحلة، وقد تكلل ذلك ببالبرنامج السياســى الموحد، فى انتخابات عام ١٩٩٥ بجامعة الخرطوم، وكان هدفنا أبعد من ذلك، وهو توحيد هذه القوى فى خارج الجامعة، واســتيعابها فى جســم سياسى واحد، وكانت أعيُنُنا فى تلك الفترة تتجه صوب «قوات التحالف الســودانية»، وقد قمتُ مع عبد المنعم مختار، وأســامة مــن كلية الطب بصوغ البرنامــج الموحّد، وكتابة البيان المشــترك، ووضع الخطط لمقابلة ردود أفعال التجمع الديمقرطى الطلابي، و»الإسلاميين» فى آنٍ واحد، وبالفعل فقد كان الاتفاق عاصفة قوية هبت داخل جامعة الخرطوم، وتســببت فى تأجيل الانتخابات أكثر من شــهرين بعد ان بدأ الإســلاميون فى خطوات إعلانها، وعبر ذلــك البرناج تنازلنا «مؤتمر الطلاب المستقلين» عن كل المقاعد فى انتخابات طلاب جامعة الخرطوم لصالح «الطلاب المحايدين» مقابل البرنامج الموحّد» بدلاً عن «القائمة الموحدة «التى كان ينادى بها «التجمع الطلابى الديمقراطي» وسط مناوشات، ومشاكسات، واتهامات متبادلة، إبان مرحلة الحماس، والنقاء الثوري، وهو ما كان قد أوقعنا فى السنة السابقة لتحالفنــا مع «الطــلاب المحايدين» فى اخطاء كان أبرزهــا الاصرار على نزول قائمة منفصلة لمؤتمر الطلاب المســتقلين فى جامعة أم دمان الأهلية، والخرطوم، فكشــفت حجم العضوية الصغير، وقلة الخبرة فى التنظيم، والاعتداد بتنظيمنا بدرجة تنقصها كثير من الموضوعية والواقعية السياســية، مع أن خطابنا السياسى كان هو الأقوى. ويمكن أن نأخذ كذلك على الحركة المســتقلة، ممثلة فى «مؤتمر الطلاب المســتقلين» فشلها فى التغلغل فى جذور الجامعة، وبالتالى المجتمع فى خارج أسوارها، واتسمت طريقة عمل الحركة بالفوقية، والصفوية، والنخبوية، واهتــم معظم قيادات المؤتمر فى داخل الجامعات، وخارجها بالتنظير، والحذلقة اللغوية، لدرجة «الاســتعراض» أمام الطلاب بمــا يحملونه من «نظريات»، أو

ما يعرفونه من «فلسفة وآداب»، لكن فشلت هذه القيادات فى خلق قواعد جماهيرية صلبة. مع أن هذه القيادات عرف معظمها بالجرأة فى الطرح، وفى المواقف السياسية، وقيادة المظاهرات الطلابية. إلا ان ضعف التنظيم، وسيولة الهياكل، وغياب المؤسسية، واللوائح الضابطة، جعلت عمل تنظيم «مؤتمر الطلاب المستقلين»، أشبه بعمل «الجمعيات الأدبية»، أو «المنتديات الفكرية». وربما أن طبيعة العقلية «المستقلة» فى حد ذاتها تميل إلى «التمرد على الأطر»، والاحساس بقوة «الشخصية»، والاعتزاز بالفرد، ومواقفه، أكثر من الالتزام بضوابط تنظيمية صارمة. وقد انتقل هذا «الداء» إلى حارج الجامعات، ولا يزال «المؤتمر السوداني» تنظيماً صفوياً، يعجز عن الالتحام بقطاعات واسعة من السودانيين؛ ولا سيما «المهمشين»، والذين يمثلون العصب الفكرى لأطروحات التنظيم السياسي، بل أن التنظيم تميز بقوة الروابط «الاجتماعية»، وحضور عضويته الفاعل فى المناسبات الخاصة، والعامة، ولذات السبب فضل البعض من قيادات «مؤتمر الطلاب المستقلين» فى الجامعات تلك الفترة الإنضمام إلى «قوات التحالف السودانية»، أما تجربة «قوات التحالف السودانية»، فقد كانت تجربةً مثيرة للجدل، و ضمَّت عدداً من القيادات العسكرية مثل العميد عبد العزيز خالد، وعصام ميرغني، وكمال إسماعيل، والمرحوم على يسن، وراشد بابكر، وبضع ضباط من ذوى الرتب الصغيرة.. وفى ذات الوقت فقد ضمت التجربة عناصر قادمة من «المستقلين» واليسار بما فى ذلك الحزب الشيوعي، والناصريين والبعثيين، وتشير وثيقة الطريق إلى الثورة إلى «أن قوات التحالف السودانية حركة وطنية سياسية وعسكرية تهدف لإسقاط النظام الإرهابى الشمولى بواسطة الانتفاضة الشعبية المسلحة وتأسيس دولة ديمقراطية موحدة تحالف إستراتيجى تلتزم أطرافه بحشد كل الطاقات داخل الوطن وخارجه وتتعاون وتنسق الجهود لتحقيق تلك الأهداف. وهذه الحركة وليد طبيعى للأمة السودانية، يحمل كل سماتها وقسماتها بكل أعراقها بكل عقائدها، بكل طموحاتها للمستقبل بكل

معاناتها فى الحاضر وخيبة أملها فى الماضي. قوات التحالف السودانية حركة ديمقراطية حقيقية»(١١٠)، ومع أن ذات الوثيقة المعنية تؤكد أن «قوات التحالف السودانية لا توالى أى تنظيم حزبي أو طائفى وليست تحالفاً من تنظيمات بل هى حركة تعبر عن قوى الوسط العريض قامت على أكتاف أعضاء آمنوا بفكرتها وتحملوا مسئولية تنفيذها كاملة. قوات التحالف السودانية فصيل من فصائل التجمع الوطنى الديمقراطى وقوة سياسية وعسكرية فاعلة داخله فى الداخل والخارج. وبالتالى سعت لوضع النضال المسلح موضع التنفيذ حين أقره مؤتمر القضايا المصيرية فى أسمرا١٩٩٥ . وأن قوات التحالف السودانية حركة سياسية- عسكرية تؤمن بالديمقراطية الحقيقية وتمكين سلطة الشعب وتعبر عن قوى الوسط الوطنى العريض.

إلا أن طبيعة تكوين التنظيم، وطبيعة قيادته، ومكتبه السياسي، جعلت من التنظيم عبارة عن «كرة رمل تتناثر مكوناتها غير المترابطة فى أول دحرجة، وقد ساعد ذلك فى خلق بؤر للصراعات منذ انطلاق التجربة، ووقوفها على منصة تأسيسها، وخلق تكتلات، وأجواء غير صحية للعمل السياسي، والعسكري، ومع أن «قوات التحالف السودانية كانت ترفع شعار «لا معارضة لمعارض»(١١١) إلا أن التنظيم نفسه كان يعارض بعضه البعض، ويعيش فى ذات الوقت حالة من «مشاكسة الصبي، المغرور بقوته» مع الآخرين فى «التجمع الوطنى الديمقراطي»، فالعسكريون كانوا يرون أنهم هم الأقوى، وأن السياسيين يتربصون بالتجربة، ويُخطَطون لاستغلالهم فى مقاومة النظام حتى إسقاطه، ومن ثَم ركلهم، فصار العساكر ينتقدون المدنيين، ويصفونهم «بالمثقفاتية»، أو «المُنظِرين»، فيما تنازع المدنيون فيما بينهم من جهة، «مؤتمرجية وشيوعيين

(١١٠) الطريق إلى الثورة، منشورات قوات التحالف السودانية.

(١١١) نفسه.

وعروبيين» واختراقات أمنية»،و مع العساكر من جهة أخرى، فبعض المدنيين بدأ ينقب فى أخطاء القيادات العسكرية فى العمليات، وفى الإدارة، والإمداد، وفى الفساد. وقد نظم ١٨ من الشباب المدنيين فى معسكر «الماظ ٢» بمدينة هيكوتة فى غرب اريتريا فى عام ١٩٩٨، حركة احتجاج، حين تجمع هؤلاء، وبدأوا فى تكوين تكتل «يسارى الصبغة»، ضد القيادات العسكرية، فاحتوى العسكريون الأمر الذى اعتبروه «انقلاباً عسكريا» وأن لبس الثوب المدني، وزجوا بهذه القيادات فى السجن، ومارسوا ضدها نوعاً من الحرب النفسية، والضغوطات عليها.

وشخصياً تقدمت باستقالتى من التنظيم فى نهايات ١٩٩٩، وتقدمتُ باستقالتى فى يوم واحد، مع الصديقين بكرى الجاك، وعبد البارئ العجيل، وبعد نقاش طويلٍ مع عدد من الأصدقاء الذين كانوا معنا من «مؤتمر الطلاب المستقلين وقتها، وأحسسنا بالخطر الماثل الذى يحاصر التجربة الوليدة، وتركزت انتقاداتنا على «الطبيعة العسكرية للتنظيم، وغياب الديمقراطية والمؤسسية، وانتهاكات حقوق الإنسان؛ فكان أن سادت حالة من «الهلامية» على رغم «الانضباط العسكري» والطبيعة الأمنية التى اشتهر بها التنظيم، وحتى المكتب القيادى ضمّ اثنين من العسكريين، وهما العميد عبد العزيز خالد عثمان، «أبوخالد»، ونائبه العميد عصام الدين ميرغنى طه» أبو غسان»، وعدد من السياسيين غير المفرغين للعمل التنظيمي، عدا عبد العزيز دفع الله رئيس الدائرة السياسية، ثم الدكتور تيسير محمد أحمد علي، فيما فضّل بقية أعضاء المكتب القيادى «المكتب السياسى العسكري» عدم التفرغ، والعمل بدول الخليج أو مصر لدعم التنظيم مالياً، وسياسياً، وهو أمر انعكس سلباً على طريقة اتخاذ القرار، وعلو الصبغة العسكرية والشمولية على مجمل أداء التنظيم الوليد، وانفراد عبد العزيز خالد بالقرارات المهمة. وكان أن رد علينا رئيس التنظيم العميد عبد العزيز خالد فى ذات يوم استلام استقالاتنا فى بداية شهر ديسمبر من عام ١٩٩٩ رداً يحمل

الكثير من التهديدات بعد ان وصف موقفنا بأنه «تكتُل»، وأنه سيتعامل مع كل من يحاول تدمير التنظيم بنفس الطريقة التى يتعامل بها مع الأعداء من «الجبهة الإسـلامية»، وهو أمرٌ يشـبه توجه التنظيم، لأن أى محاولة لترك التنظيم، لا سـيما فى المواقع الأمامية، والمعسكرات كان يُعد «هروباً»، أو «تخريباً ونشاطاً هداماً» وعقوبته فى أحسن الأحوال كانت السجن، فى حفر تحت الأرض، «، وما شـكل لنا حصانةً نحن الثلاثة من هذا المصير، هـو وجودنا فى العاصمة الإريترية أسـمرا، وعلاقاتنا القوية بعدد من عناصر التنظيم فى الخارج، وفى داخـل التنظيم، إضافةً إلى علاقاتنا بتنظيمات مثل «الحركة الشـعبية» و» الأمة القومي»، البجا» و» الاتحادى الديمقراطي» و» التحالف الفدرالي»، . وهذا الرد» والذى لا زلنا نحتفظ بنسـخة منه، وقد يكون هو الرد الوحيد «كتابةً لمن خرج عن التنظيم، فهو يوضح ضيق أفق حتى من يطرح شـعارات السودان الجديد، والدولة الديمقراطيـة المدنية، وهو ما يتفق عليه «عقلنا الجمعي» حين نصل إلى القيـادة! . وقـد رأيتُ تلك «الحفر «بنفسـي»، ولا أزال أحملها ذنب «تواطؤ الصمت»، وقبول تبريرات من شاكلة» العدو» الذى يخترقنا»، وهو تواطؤ كان منسـجماً حينها مع «ألق الثورة»، وحبنا للتغيير»، وانغماسنا فى أجواء تغييب العقل أحيانـاً، فهناك لا صوت يعلو فوق صوت المعركة، وهى كانت واضحة من «الشـعار الخارجي»، ورحم الله صديقنا الشـهيد نصر الدين الرشيد، وهو كان أكثرنا ذكاءً، عمقاً، وشـفافيةً، وقد نبهنا أن ذلك الشعار «الثلاثي» تحالف شـعار. . تنظيم- أمن- نصر»، الذى كان يشعرنا كأننا داخل القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة!، فالشهيد نصر الدين كان شاباً لماحاً، حاضر البديهة، وأذكر أننى جلسـت معه فى العاصمة الأريترية أسمرا، فى أبريل ١٩٩٨، وأنا أسـتقبله بعد رحلة طويلة ما بين روسيا وسوريا حتى وصل مبتغاه فى أسمرا، وطلب منى أن أنقل له تجربتى الخاصة هناك، وكان لا يفتر عن طرح الأسـئلة العصية، ولا يسـامح فى أى إجابة «غير مقنعة»، فاختصر الأمر قائلا» يا فايز

يـــا صديقى هذا المشـــروع يريد تجييش الهامش من أجـــل نخبة المركز، ومن ثم إعادة إنتاج الأزمة من جديد» صمتنا، وغضبنا/ ولفنا الحزن أيضا، فكانت آخر كلماتـــه التى قالها بصدق» نحن حرقنـــا مراكبنا، فيا نتتصر، أو نموت»، فمات نصر، ولا نزال نبحث عن انتصار، ولو متوهم، ولموته قصة، ولا أســـتطيع أن أجزم بأن موته كان مؤامرة، فقد حاصرتنا الأسئلة، وإلى الآن حول حقيقة وفاة الصديق، وشخصياً لم أكن فى ذات المكان الذى مات فيه، فهو كان فى معسكر التدريب، وحين كان يتقيؤ دماً بســـبب قرحة ظل يعانى منها منذ فترة طويلة، وظهر الأعياء على جســـده؛ وكان أن تندَّر البعض بأن «التدريب حار والمثقفاتية لا يقـــدرون عليه لأنهم مرطبون»، ونصر رجل جرئ، وعنيد فى ذات الوقت، ولذلـــك عزم على التحدي، وتحمل الأوجاع، والمشـــاق، حتى تملكه المرض، فتقرر نقله إلى مدينة تسنى فى غربى اريتريا، وهنا، وهى رواية أصدقائنا، وأنا أثق فيهم كامل الثقة، وهم بكرى الجاك، وصادق اســـماعيل، ومحمد عثمان، وهم حالياً بالولايات المتحدة الأمريكية، و كندا ســـاعة كتابة هذا الســـفر، فقد أكدوا أن نصر تعب، وقبل ذلك تعرض لحبس انفرادى فى «كرنك» يقع وســـط معسكر التدريب، وذلك لأنه اُتهم «بالترويج لأفكار هدامة» على خلفية تعليقه علـــى ورقة كانت عن علاقة الدين بالسياســـة، فوصفها بأنها «فطيرة»، وتحمل ذات رؤية «الجبهة الإســـلامية» إن لم تكن أسوأ منها، فظن البعض، أن الرجل يعتبرهم «تابعين للجبهة الإســـلامية»، وأن مثل هذه الأفكار قد تُحرِّض الآخرين عليهم، وتثير الفتنة، ومعروف أن قوات التحالف السودانية استخدمت عبارات «النشـــاط الهدام»، و» التكتل «والمحاولة العنصرية» وحذرت من «الفتنة»، وفى تلك الظروف تقرر تحويل الرجل إلى تسنى لتلقى العلاج هناك، وبسبب ظروف المعســـكر وقتها، تأخّرت العربة عن نقله إلى المستشفى، وحين وصل هناك كان اليوم «عطلـــة» وتقرر له مقابلة الطبيب فى يوم الاثنين؛ إلا أنه فارق الحياة قبل مقابلة الطبيب بســـاعات، ورحل، وترك الذكرى، وقـــوة التفكير. وبعد ذلك

غيرنا «نحن» مجموعة من شـباب المسـتقلين، من نمط تفكيرنا، وصرنا بالفعل نحلل «الخطاب السياسـي»، و»الشعارات البراقة»، ونحفر فيما بيننا فى خطاب هذا المشروع «الحلم»، ثم تكونت لدينا ذخيرة من المعلومات حول «سجون تحت الأرض»، يمـارس فيها صنوف من أنواع التعذيب ضد من يُشـتَبه فى علاقاته باسـتخبارات النظام. ، ولا أدرى ان كانت صحيحةً،و خاطئةً، أو قامت على تقديرات للعناصر الأمنية، لها مُبرراتها، أو حتى من يُبدى تذمراً، لأى سـببٍ من الأسـباب، وقد ركَّزنا فى استقالاتنا تلك على انتهاكات حقوق الإنسان، وغياب التنظيم، وانعدام المؤسسية، والديمقراطية، والشفافية.

لقد مرَّت بـ: قوات التحالف السـودانية» منعطفات كشـقت هشاشـة «كرة الرمل» تلك، وكان من أبرز هذه المحطات انقسام عبد العزيز دفع الله ومجموعة «منظمة العمل الاشتراكى «فى عام ٢٠٠٠، ثم انقسام التحالف إلى مجموعتين – المجلس المركزي، وهى مجموعة من القيادات السياسـية فى اريتريا برئاسـة دكتور تيسـير، وفى المهاجر، برئاسة الراحل الدكتور عبد العزيز محمد عثمان، ومجموعة عبد العزيز خالد وما تبقى من عسـكريين، ومجموعة الـ١٨، التى كانت تتبادل العداء مع ما تطلق عليهم «مؤتمرجية»، وقد تركز الصراع حول إكمال الوحدة الاندماجية مع الحركة الشـعبية بعد أن وقع عليها عبد العزيز خالد مع الدكتور جون قرنق ديمبيور فى أسمرا فى فبراير ٢٠٠٢. وتزامن ذلك مع اندلاع أزمة التنظيم، والمعروف بعلاقته المميزة مع السـلطات الأريترية وحزبها الحاكم «الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة» واتهامات أسمرا للعميد خالد بالتخابر مع الخرطوم والعدو اللدود فى العاصمة الأثيوبية أديس أبابا، وقد أرسـل الدكتور تيسير مذكرةً شهيرة إلى خالد ورفاقه فى المكتب السياسى العسكرى فى الخامس عشـر من يوليو ٢٠٠٣. ويقول الدكتور تيسـير فى مذكرتـه «تنادينا لتكوين قوات التحالف السـودانية كان دافعنا حلم كبير وطموح جامح أن نساهم ليس فقط فى الإطاحة بالنظام الإرهابى الشـمولي، ولكن بذات القدر المشـاركة فى

عمليات التغيير السياسي، الاقتصادي، الثقافى والاجتماعى ببلادنا. هذا الحلم الرائـع الذى جمعنا، الآن أخاف عليه أن يصبح كابوسـا أو يتبدد، لأن كياننا السـياسى والذى هو أداتنا لتنفيذ هذه المهمة التاريخية قد أصابه العطب، وليس هذا بسـبب قصور فى الرؤى أو الإستراتيجيات السياسية. والشاهد على ذلك أننا خلال السـنوات الماضية أثبتنا وجودنا فى المعارضة السودانية كطليعة ملتزمة قادرة على طرح رؤى متقدمة ومفاهيم تواكب روح العصر وقدر التحدي. لكن هنالك الآن ارتجاج بالتنظيم قد نكون ساهمنا فيه جميعاً بالصمت على الأخطاء والتجاوزات وعدم مناقشتها، وهذا الآن يهدد بإنحراف التنظيم عن المسار الذى ختطَّه بالممارسة الديمقراطية عبر مؤتمراته ومؤسساته المختلفة..»(١١٢). وبالفعل تحول «حلم» التحالف «إلى «كابوس» لدى كثيرين، واللافت أن دكتور تيسـر، وهو أحد القيادات التى ارتبط اسـمها بالتجربة، نسـبةً لاسم الرجل، وخلفيته السياسـية، والأكاديمية، كان قد ركز فى مذكرته على فردية عبد العزيز خالد، وتهميشـه هو شخصياً كرئيس للدائرة السياسـية، وتخطيه من قل مرؤسيه فى كثيـر من القرارات، مع أن هذا الموضوع ليس غريبـاً، وهو راجع إلى الخلفية الأمنية والاستخبارية التى يتميز بها خالد، ويشير تيسير هنا إلى «تغليب االطابع الأمنى فى التعامل مع القضايا السياسـية»، وهو طابع يبصره أى شخص حين تدخـل قدماه إلى معسـكر «ألماظ» حين يطالع اللافتـة الكبيرة الموضوعة على حجـر، فوق جبل، ومكتوب عليهـا «تنظيم، أمن، نصر»، وهو ما يتبدى فى طابـور الصباح للمقاتلين الجدد، حين يهتف قائد المعسـكر «تحالف شـعار»، فيـردد الناس بطريقة أقرب إلى ترديد الببغـاء «تنظيم، أمن، نصر»، وهو ما يلخص فى جملة «المعرفة قدر الحاجة»، وربما أن طبيعة العمل العسـكرى تجعل مـن الاهتمام بتقوية الحـس الأمنى أمراً طبيعياً، ومقبـولاً، فهناك «اختراقات

(١١٢) د. تيسير محمد على، مذكرة لأعضاء المكتب السياسي ١٠ يوليو ٢٠٠٣.

العدو»، والتخطيط للعمليات العسكرية»، وعمليات الاستطلاع، و» انتشار القوات، وإعادة انتشارها، أو سحبها، أو تعزيزها، فهى كلها عمليات تحتاج إلى «سرية»، إلا أن هذا المنهج للأسف بلغ حد «التشكيك»، و»الفوبيا»، وحتى «البرونويا» للاحساس بالمؤامرة، والاستهداف من العدو، ومن الأصدقاء فى المعارضة، وحتى «الأصدقاء فى الدولة المضيفة»، وقد تحول التنظيم إلى «جزر معزولة»، وهو ما «تسمعه هنا، أو تراه هنا اتركه هنا»، لدرجة أن رئيس دائرة سياسية، وأحد القادة المعروفين يشكو لطوب الأرض من «تغييبه»!.

ثم أعلن الدكتور تيسير فيما بعد، وفى مؤتمر صحفى بأسمرا، وكنت أنا من الحضور فيه، عن انتهاكات كبيرة ارتكبها التنظيم الوليد، وقدم هو «اعتذاراً «وأكد تحمله المسؤولية، وقال «فى الفترة التى عقبت انعقاد اجتماعات المجلس المركزى فى مارس – أبريل ٢٠٠٤، فى التحقيق حول انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات التنظيمية التى حدثت فى التحالف خلال فترة القيادة السابقة، حيث يؤسفنا أن نعلن أن التحقيقات والتحريات الأوليّة قد كشفت لنا عن تجاوزات خطيرة وانتهاكات فعلية لحقوق الإنسان، مرتكبة كلها ضد أعضاء من التنظيم، وفى الميدان وجدنا زنازين من الصاج فى المنطقة التى تتميز بدرجة حرارتها العالية جدا، وتكاد تكون أفران بدلا عن زنازين، ووجدنا أيضا حفر للحبس تحت الأرض. وثّقنا كل هذا، وقمنا بردم الحفر وإزالة الزنازين ولم نكن نرغب فى إبقائها ولا للذكرى، فهى ذكرى جد مريرة. وأعلن أنه قدم ملفات لهيئة قيادة «التَّجمُع الوطنى الديمقراطي»، وحدد بالاسم فاروق أبو عيسى، وعبد الرحمن سعيد نائب رئيس التجمع الوطنى الديمقراطي، إلا أن لا أحداً قد تابع الملف بعد ذلك.

إن تفاصيل تلك المرحلة كثيرة، وهى مثيرة للجدل، وتستحق التوثيق لكل التجربة، لكننى لا أريد هنا أن أغرق القراء بكثير تفاصيل، لأن الفكرة من هذا الكتاب هى التحليل، أكثر من السرد، وتجربة قوات التحالف السودانية

هى من إنتاج عقلنا السياســى السودانى فى الوسط، أو من إنتاج نخبة المركز، وهو أحد البدائل المطروحة فى الســاحة السياســية، ووجدت بريقاً، ولمعاناً، وأحدثت دوياً هائلاً، وقد نســج كثيرون قصصاً، وحكايات عن قوة هذا المارد الجديد، وهــى حكايات تعبر عن انتظارنا لمخلــص، وفى مثل هذه الأوضاع تكثر أنواع تلك الروايات، ولو تســربلت فى ثياب «مهدى منتظر»، أو «دولة مدنية ديمقراطية موحدة» أو «انتفاضة شــعبية مســلحة تدك حصون الشمولية، وتفتــح كوةً جديدة فى آخر النفق. و» يلاحظ أن إنســان العالم الثالث يرزح تحت انفعالاته التى تفيض على العالم، ملونة إياه بصبغة ذاتية واضحة، العالم وقضاياه تعاش من خلال الــذات، من خلال قوالب التفكير المنطقي، ولذلك فإن درجة الموضوعية تنحســر فى معظم الأحيان كى تتلاشــى كلياً فى حالات خاصة، وتحديداً فى وقت الشدة، وبينما تتطلب وضعيات الحياة الصعبة مزيداً مــن الموضوعية والعقلانية كى يمكن مجابهتها بدرجــة معقولة، من الفعالية، نجد أن الإنســان المتخلف يغرق فى تلك اللحظات بالذات فى تيار جارف من الانفعالات يجعله يفقد الســيطرة على الواقع ويدفع به إلى الارتماء فى التفكير الخرافى والسحرى والغيبى كوسيلة وحيدة متبقية للخلاص من المأزق»(١١٣)، وهو ما نســميه «التفكير الرغائبي، وهو يعنــى تماهى الذات فى الموضوع، أو التفكير بواســطة الأشواق، والأمنيات، وقد كانت «قوات التحالف السودانية» فى منتصف تسعينيات القرن الماضى نوعاً من هذا الحلم الذى يعطينا الأمل فى إسقاط النظام آنذاك، فنصدق رواية «دبابات الليزر»، والغموض حول المخلص الجديد، والدعم «الإسرائيلى الكبير» بل أن هناك مبررات لتأخر وصول المخلص إلى المركز، وهذا التبرير ينســج فى سياق أخلاقى من شاكلة «أ نه لا يريد قتل المدنيين فى مدينة كسلا، بل يريد ضرب المعسكرات وتوجيه الضربة القاضية فى

(١١٣) حجازي، سيكولوجية الإنسان المقهور، مرجع سابق ص ٧١

مقتل فى قلب القيادة العامة، أو القصر الجمهوري، وهو يتحين الوقت المناسب لذلك لكى يقلل الخسائر بين المواطنين.

«وتتفشـــى الخرافة فى الطبقات الفقيرة، كوســـيلة لتخفيف الآلام من خلال الأوهام، ويتناسب انتشارها مع مقدار العجز للتصدى لمشكلات الحياة المختلفة، ولكن رغم شدة انتشارها فى الطبقات المقهورة من السكان، فإن الفئات المتعلمة لا تفلـــت منها، فأهم من الخرافة الواضحة، فهناك الخرافة المغطاة بقشـــور من التعليم، أو بقشـــور من التقدم والحداثة السطحية، لأنها تشكل عقبة فعلية فى وجه التغيير والتجديد والإبـــداع، عقبة فى وجه العقلانية والموضوعية»(١١٤)، وفى مثل هذا المناخ المفعم بالمشاعر، والمخاوف، والأحلام كانت قوات التحالف الســـودانية «قد وجدت مساحةً كبيرة فى نفوس آلاف من السودانيين فى المركز، ومن وجهة نظرى هى تجربة تســـتحق التأمل، حيث تقدم عدد من أبناء المركز، وأعلنوا تكوين تنظيم «سياســـى عســـكري» رافعاً شـــعارات «السودان الجديد» والحرية والتجديد، وضم التنظيم قرابة الخمســـين خريجاً فى صفوفه الأمامية، وفى تشكيله المقاتل، وآمنوا بضرورة التغيير، ومحاربة عقلية «السودان القديم، ونسجوا أحلاماً عريضة لأنفسهم، ولغيرهم من الطامحين نحو التغيير، وبالطبع فقد يأس هؤلاء من «التغيير السلمي» وأدركوا صعوبة ذلك، لا سيما وأن النظام الحاكم جفف كل منابع الثورة، وســـحق «الطبقة الوسطى سحقاً عبر سياسات «التمكـــين»، والإحلال والإبـــدال» «والإزاحة»، و» التشـــريد»، و» الإقصاء، والنفي»، وإقامة دروع واقية من أعاصير الانتفاصة بكتائب «دبابين ومجاهدين» وبـــث الرعب فى النفوس، والتأكيد على «أننا جئنا بالبندقية ومن أراد أن يغيرنا فليحمل البندقية».

وتميزت تجربة «قوات التحالف الســـودانية» بالمؤسسية النظرية، بوجود مكتب

(١١٤) مرجع سابق.

قيادى وأمانات، ووحدات على مستوى التشكيل المقاتل، أو السياسي، وتمثيل للمرأة فى المكتب القيادي، أو المكتب السياسى العسكري، بل أن الدكتورة ندى مصطفى مثّلت التحالف فى المكتب التنفيذى «للتجمع الوطنى الديمقراطي»، وأثارت كثيراً من قضايا المرأة، والجندر، وكان للتنظيم مكتباً للأعلام، يصدر نشرة دورية، ثم أنشأ التنظيم بعد ذلك إذاعةً بثت على الموجات القصيرة فى قطر دائرة يبلغ ألف كيلومتر، وقد منح التنظيم فى إذاعته مساحات واسعة للمعارضة، لا سيما قوى «السودان الجديد»، على عكس إذاعة التجمع الوطنى الديمقراطى التى كان يسيطر عليها «الحزب الشيوعى «والاتحادى الديمقراطي» والحركة الشعبية وهو ما عجزت عن تحقيقه كل قوى المعارضة من بعد ذلك، وبما فيها الأحزاب الكبيرة. إلا أن المؤسسية «عملياً اصطدمت بكثير من حواجز النفس الشمولية، ومطبات العقليات الأمنية، فغابت الشفافية، وسادت الروح العسكرية، وانهزمت «مفاهيم» التَّغيير وسط نُخب المركز، وبالطبع فهناك عوامل أخرى ساعدت على وأد هذه التجربة - وهي، لا تزال فى المهد، قبل أن تبلغ من العمر عتيا -، و كان من بين تلك العوامل عداء القوى السياسية المعارضة حينها للتنظيم الوليد، والعمل على عزله، خوفاً من تمدده فوق مساحات الفراغ، وهى التى تحسبها مساحات خاصة، وحكرا لها منذ الأزل، وقد ساعد التنظيم على ذلك بأفعاله «الصبيانية»، وحالة التضخيم التى أصابته، وهو تضخم مرضي، وكان مرضاً عضالا. ومن وجهة نظرى فإن تجربة «قوات التحالف السودانية «على مستوى نظري، وعملى كانت أكثر تقدماً من تجربة «المؤتمر السوداني» لأنها اجتهدت فى التفاعل ما بين مقاتلين قادمين من الهامش، وآخرين قادمين من المركز، وانتشر التنظيم وسط سكان مناطق نائية مثل «قرورة فى جنوب البحر الأحمر، ومينزا فى شمال النيل الأزرق، وتفاعل سكان تلك المناطق مع شعارات التحرير والتَّغيير، بما فى ذلك النساء، كما ظهرت تيارات مؤثرة تدفع نحو تحالفات قوى الهامش، وقوى السودان الجديد، وقد نجحت

فى خطوة الإندماج فى «الحركة الشـعبية لتحرير السودان» رغم عقبات كثيرة، وللحركة الشـعبية نصيب فى هذه العقبات، وقد حملت تجربة «قوات التحالف السودانية» كثيراً من التناقضات، والتى تمثلت فى «الشعار والتطبيق»، و«التنظير والفعل، ثم حملت أمراض السياسـة السـودانية بما فى ذلك «الانقسامات» و« أجـواء التخوين» و« التخابر» و«المؤامرات «»واغتيال الشـخصية»، و«النزعات العنصرية». وهى نزعات كامنة فى شعورنا الجمعي، وترقد باطمئنان شديد فى «لا شعورنا السياسي».

• الحـركة الشعبيـة – ضيـاع بوصلـة وانكفـاءة ومسـرح الرجـلِ الواحـد

تعد تجربة الحركة الشـعبية لتحرير السـودان تجربةً رائـدةً، وتحولاً كبيراً فى منتجات العقل السـوداني، فقـد ولدت الحركة فى الجنـوب، وبقاعدة وقيادة جنوبيـة، تمثلت فى كاريزما الدكتور العقيد جون قرنق ديمبيور، وأركان قيادته كاربينو كوانين، وليم نون، رياك مشـار، سلفاكير ميارديت، تون أروب تون، لكنها سـرعان ما جذبت شـرائح مقدرة من أبناء الشـمال الجغرافي، مع أن التركيـز كان فى بداية قيامها على أبناء النوبة فى جنوب كردفان بانضمام القائد يوسـف كوة مكي، وعبد العزيز الحلو، واسـماعيل جلاب، وتلفون كوكو، ودانيال كودي، والنيل الأزرق بقيادة مالك عقار، ثم اتسعت الدائرة لتضم قادةً من الشـمال النيلى بخلفيات يسارية مثل ياسـر عرمان، وياسر جعفر، وكمال الوسيلة، وعبد الباقى مختار، ووليد حامد، والواثق كمير، وقبل ذلك الدكتور منصور خالد، ثم الدكتور محمد يوسـف محمد المصطفى، لتتسع الدائرة بعد ذلك عبر لواء السـودان فى شرق البلاد بعد أن اتسعت دائرة المواجهات المسلحة شرقاً مع الحكومة فى منتصف التسعينيات. ولست هنا بصدد التركيز على تاريخ ونمو الحركة الشعبية، بقدرما هى محاولة لنقد التجربة ذاتها، بمعرفة إيجابياتها، وسلبياتها، صعودها وهبوطها، ومكامن القوة، ومواضع الضعف، وموضعتها ضمن آليات التفكير السـوداني. ومع فشـل النُّخب السياسـية فى المركز فى

تقديم مشـــروع وطنى بديل، أو حركة سياسية قومية تعبر عن كل ألوان الطيف السـوداني داخل وعائها، طرحت «الحركة الشـعبية لتحرير السـودان» مشروع السـودان الجديد فى عام ١٩٨٣، كحركة عسكرية وسياسية حملت من الميزات ما حملت؛ فهى حركة مسلحة نشأت فى أحراش الجنوب، إلا أنها على عكس «الأنانيا الأولى» طرحت منفســتو للسُّــودان الموحد، وشرحت مشكلة السُّودان بأنها فى مركزه، لا أطرافه، وكان لوجود شــخص فى قامة الدكتور جون قرنق ديمبيور دورٌ كبير فى احداث نقلة نوعية فى تاريخ السُّودان. فالحركة حين قامت ظلّت لدى كثيرين مجرد حركة «عسكرية عنصرية»، والعنصرية هى دوماً تظل صفةً تُطلق فى السُّــودان على كل ما يأتى من خارج الشــمال النيلي، أو مركز النُّخَب، فلأن الدكتور جون قرنق ينحدر من قبيلة الدينكا الجنوبية، فذاك وحده يكفى لطلاء الحركة بهذه الصبغة، مع أنَّها حملت شــعار «السُّــودان الجديد»، ودعت إلى تحرير كل السُّــودان، من الفقر، والجهــل، والعنصرية، والتمييز، فكان شعار التحرير ذاته مثار جدل، ممن يُحرر السُّودان؟، ثم كان الجدل الكبير حول مشــروع السُّودان الجديد نفسه، وهو بالتالى عند الآخرين مشروع أفريقى يهدف إلى إنهاء الوجود العربى والإسلامى فى السُّودان، مع أن أحداً لم يعلن ذلك، لكن الثنائية المُسْــتبطنة فى التفكير الجمعى النخبوى فى دوائر المركز، هى التى تحكم بما ترى، طالما هى وضعت نفســها «مركزاً» هو «نحن»، والآخرون «هم، أو «الإخوة الجنوبيون»، وهكذا.

فقرنق بخلفيتــه الأكاديمية وشــهاداته العليا فى الاقتصـــاد الزراعي، ورتبته العسكرية التى اكتسبها من انتمائه لحركة المقاومة فى الأنانيا شكل ظاهرةً فريدة، فهو الجنوبي، المنحدر من قبيلة الدينكا من أكبر القبائل السُّــودانية، فقدَّم نفسه قائداً «قومياً» مع أن القوى السياسية فى معظمها، وبقية السُّودانيين فى الشمال، لــم يخفوا تخوفهم من «عنصرية الرجل» و» انفصاليته» لا لشــيئ ســوى أنه جنوبــي، وأنَّه لم يــأت من المركز، فصوره الإعلام المركــزى بصورة المتعطش

للدماء، واللاهث وراء بنية وعيه التناســلى بمقولة «قرنق يريد شرب القهوة فى المتمــة»، وهى مدينة من أهم مراكــز قبيلة الجعليين، وكأن فى ذلك عيب، مع أنَّ لكل السُّــودانيين الحق فى احتســاء القهوة وغيرها فى مريدي، وياى وجوبا وملــكال وبانتيو، وجبل أولياء وحتى وادى حلفــا. ، إلا أنَّ من يرددون تلك العبارة الشــهيرة كانوا يقصدون أنَّ الرجل يريد الاعتداء على نســاء تلك القبيلة المشــهورة بمحافظتها، وربما يستطبن البعض كذلك ما يُروى من قصص حدثت بين نســاء الجعليين والخليفة عبد الله التعايشي، حيث يروى المنحدرون من تلك القبيلة كيف قاومت النساء السبى بالانتحار فى نهر النيل.

إلا أنَّ الرجل، ولِما يمتلك من رؤية ثاقبة، ووقوفه على وضعية استراتيجية ؛ تحاكى وضعية «النسر» وهو يحلق فى الفضاء، كى يبصر كل ما فوق الأرض، ويحدد هدفه باتقان، لينقض عليه، فلذلك كان قرنق يرى أن المشكلة السُّودانية ليســت فى أطرافه، بل هى فى مركزه، ولن تتحقق للجنوبيين مساواة وعدالة اجتماعية ما لم يتم تغيير مركز السُّــلطة فى الخرطوم، ومضى الرجل فى ثقة كبيرة نحو أهدافه برغم الصور النمطية التى ظل إعلام المركز يرسمها له، حتى صار الرقم الكبير الذى لا يمكن تجاوزه فى معادلة السياســة السُّــودانية، فكان أحد أعمدة «التجمع الوطنى الديمقراطي» كيان المعارضة العريض، منذ النصف الأول مــن تســعينيات القرن الماضي، حتى عــام ٢٠٠٥، بعد أن وقع اتفاق نيفاشا للسلام مع نظام «المؤتمر الوطني»، ليزداد نجمه بريقاً، وتكتسب صورته ألقاً جديداً، ويتحول قرنق من ســفاح إلى بطل حرب وسلام، ومن عنصرى إلى قومي، ومن جنوبى إلى سُوداني، فسعى «المؤتمر الوطني» للتحالف معه، مثلما ســعى ا»لمؤتمر الشــعبي» لكســب وده، مع احتفاظه بصداقاته مع قوى المعارضة الأخرى.

لقد كان قرنق كاريزما أجمع حولها معظم السُّودانيين، وهو ما لم يتوفر لقائد سُــودانى آخر ســوى للزعيم محمد أحمد المهدى فى القرن التاسع عشر، وهو

أمر تفتقر إليه السياسية السُّودانية، الرجل الكاريزما، الزعيم، ومحور التماسك ومركز الاستقطاب، وما زاد من كاريزما الزعيم الراحل هو خفة روحه، ودماثة خلقه، وأدبه الجم، وتواضعه الكبير، وأقول ذلك بملئ فمى لأننى رأيت الرجل عن قرب، وكان أول مرة أقابله فيها وجهاً لوجه فى عام ١٩٩٩، ولمست إعجاب المعارضـــين للحكومة به، وما يضفيه على اجتماعاتهم من حيوية، وديناميكية، فوصوله إلى مقر الاجتماعات يُمثِّل حدثاً، ترصده عدســات المصورين، وصوتاً يتردد صداه بين ردهات الفنادق وقاعات الاجتماعات، حيث تنبعث من الرجل هيبة، تلاحظها فى وقوف الجميع احتراماً له ســاعة ظهوره - بما فيهم العمال الإرتريين، أو الكينيين فى الفنادق والقاعات تلك - وقد حدثنى كثيرٌ منهم فى نيروبى ونيفاشــا عن إعجابهم بشــخصية قرنق، ومرحه، وسؤاله عن الأحوال الشــخصية لكل من يصادفه فى المكان، يســاعده على ذلك ذكاء خارق يمكنه مــن حفظ الأســماء، والوجوه مــن أول لقاء، وتحس ذلــك أيضا فى حب السُّــودانيين للزعيم المتميز، بخروج ملايين فى الســاحة الخضراء لاستقباله فى الثامــن من يوليو ٢٠٠٥، ومثلمــا كان قرنق مثيراً للجدل فــى حياته، فقد ظلــت عملية موته بطريقة دراماتيكية يكتنفها كثيرٌ من الغموض، بعد ســقوط الطائــرة الرئاســية الأوغندية التى كانت تقله من مطار عينتبى إلى نيوســايت، موقعــه التاريخي، فكان الحزن هو ســيد الموقف، والاضطراب يرســم صورة مشــهد تراجيدي، وفصل دموى من فصول الدماء المستمرة فى السُّودان، ليعلن كثيرون أن «السُّــودان بلد غير محظــوظ». إلا أن فقد زعيم فى قامة الدكتور جــون قرنق ليس بالأمر اليســيرـ ولا الحدث العادي، ومثلمــا كان قرنق مثيراً للجــدل فى حياته، فقد أراد ذات القدر أن يكون الرجل الزعيم مثيراً حتى عند مماته، فهو كان مثل أســطورة، جاء ورحل كأبطــال الأغاريق، ولمّا رحل فى الحادثة الغامضــة كان من الطبيعى أن يترك جرحاً غائراً فى قلوب رفاق الدرب الطويل، وأن يغشى الإحباط كثيرين، وأن تنمو التيارات الاستقلالية من جديد،

وتزدهر فى سياق تاريخى تزكم فيه نتانة النعرات العنصرية الأُنوف، ويشطر إحساس الاستعلاء، والافتخار بالمجد الكذوب القلوب، ولذلك، ليس من المستغرب أن تُركز «الحركة الشعبية» على قضايا الاستفتاء أكثر من اهتمامها بقضايا السُّودان الأخرى، وان لا تعطى اهتماماً كبير لقضايا مُهمَّة مثل دارفور والشرق، والتحول الديمقراطي، والإعلام، ونشير هنا إلى معركة قانون الاستفتاء الشهيرة، حيث حاربت «الحركة الشعبية» بكامل قيادتها واستبسلت فى عملية الدفاع عن مطالبها بإجازة مقترحاتها لقانون الاستفتاء، فلما خاف الشريك من الثورة عليه تراجع عن مواقفه ورضى بمقترحات» الحركة الشعبية» حول الاستفتاء، مقابل صمتها عن قانون الأمن الوطنى والمخابرات، وقانون الصحافة والمطبوعات، فقد سحبت الحركة الشعبية أعضاءها لحظة التصويت لقانون الأمن الوطنى ليمر بأغلبية المؤتمر الوطنى الميكانيكية، ويظل القانون هو المقصلة التى نصبتها الإنقاذ لاصطياد الحريات، وشنق محاولات أى تحرك جماهيرى للمطالبة بالديمقراطية، وإنهاء القبضة الشمولية للإنقاذ، ومع أن بعض قيادات الحركة الشعبية مثل ياسر عرمان، وفاقان أموم ؛ بذلت مجهوداً مقدراً ضد قانون الأمن الوطنى والمخابرات لسنة ٢٠٠٩، وأذكر أنّ عرمان دعانا لاجتماع بمكتبه فى أركويت لبحث كيفية مواجهة القانون، وبين لنا موقف الحركة منه، واتفقنا على شن حملة إعلامية ضده، وكان ضمن حضور اللقاء الأساتذة الحاج وراق، رباح الصادق، الدكتور أمين مكى مدني، رشا عوض، وشخصى فيما تغيب بعض المدعوين لظروف خاصة بهم، وكان أن بدأنا الحملة المضادة لمسودة قانون الأمن الوطنى والمخابرات عبر منبر «أجراس الحرية» وتحدث فى الندوة الدكتور أمين مكى مدني، كما خصصنا مساحة يومية لنقد المسودة المقدمة من المؤتمر الوطني، وركَّزنا هجومنا على صلاحية جهاز الأمن وسلطاته وحصاناته، وتسليحه، وأكدنا أنَّ الغرض من كل ذلك هو تصفية الحسابات السياسية مع معارضى المؤتمر الوطنى لأن الجهاز احتفظ بصفته الحزبية، وتخلّى عن المهنية،

وقلنا لا بد من قلع أسنان الجهاز حتى نضمن التحول الديمقراطي، بتحويل هذا الجهاز الخطير إلى جهاز لجمــع وتحليل المعلومات وتقديمها لجهات الاختصاص ومؤسســات صنع القرار لتستفيد من هذه المعلومات وتحليلها، وهو عمل جهاز الأمــن الطبيعى فى ظل الأنظمة الديمقراطية، ويتســق هــذا الموقف مع اتفاقية السلام الشــامل، وموقف الحركة الشعبية نفسها الذى كان معلناً حتى خروجها من تحت قبة البرلمان لحظة التصويت على مسودة القانون القمعي، إلا أن المؤتمر الوطنى كعادته أصر على مواقفه، واغتنم فرصة لهث الحركة الشعبية وراء قانون الاستفتاء، وهو ما أضعف موقف القيادات الناقدة للقانون، بما فيهم نائب رئيس جهاز الأمن الوطنى والمخابرات الفريق ماجاك أكوت،، فخرج الأمر فى شكل اعتبره كثيرون «صفقة» أو «مســاومة» بين الشريكين. وهو ما عبر عنه لاحقاً، وبعد انفصال/ اســتقلال الجنوب، أحد حلفاء الحركة الشــعبية خلال سنوات الفترة الانتقالية الست، وهو القيادى الناصرى ساطع الحاج «خلال لقاء بصالون الأســتاذ سيد أحمد خليفة مؤسس صحيفة «الوطن» أنّ الحركة لم تكن جادة فى فى إخراج البلاد من أزمتها، وهى لم تكن حليفاً – فى تثبيت الديمقراطية. . وأضاف أن الحركة اســتخدمت قــوى المعارضة واســتغلتها للوصول بها إلى الانفصال ورأى ساطع أن الحركة عقدت صفقةً مع المؤتمر الوطني، بتمرير قانون الصحافــة فى البرلمان مقابل تمرير قانون الاســتفتاء، وكذلك تمرير قانون الأمن مقابل تمرير قانون المشورة الشعبية. . وسدد سهامه نحو الحركة الشعبية باعتبارها «استخدمت قوى المعارضة كمنصة للوصول للانفصال»(١١٥)، ومع أن ساطع، وبقية الديمقراطيين الشماليين ليس بمنأى عن اللوم هم أنفسهم، لاعتمادهم على «آخريــن» يتولون قضاياهم، ويقاتلون لهــم بالوكالة، أو بالأصالة، فما «حك جلــدك مثل ظفرك»، ولا يمكــن أن ينتظر من يطالب بالتغيير أن يتجز له مطلبه

(١١٥) صحيفة «السوداني» ٣ أبريل ٢٠١٢ .

هذا آخرون، دونما اســتعداد منه لتقديم تضحيات، فلم تستغل القوى السياسية الأخــرى هامش الحريات الذى جاء بفضل اتفاقية الســلام الشــامل، ومواقف الحركة نفسها، فقد عاشت هذه القوى فى حالة بيات، بلا برامج، ولا خطط، ولا وســائل، وحتى حينما كونت تحالف «قــوى الإجماع الوطني» ظل الحلف كياناً شــكلياً، ونادياً لعقد اجتماعات، واصدار بيانات مكرورة، دون أن ينظم الجماهير، ويحشدهم ويطرح لها برامج بديلة للانقضاض على النظام واسقاطه، بــل أن بعض قيادات هــذه القوى تحولوا إلى كتــاب ومحللين ومراقبين، مثل الصادق المهدي، ودكتور الشفيع خضر القيادى فى الحزب الشيوعى السوداني، أكثر منهم فاعلين فوق خشبة المسرح السياسي.

أما «الحركة الشــعبية»، فقد اضطرت لاســتخدام إحدى آليات الدفاع عن النفس، وفق ما تقتضيه ســيكولوجية الإنسان المقهور، وحيله الدفاعية و هو الانكفاء على الذات، فاختارت أن تنأى بعيداً عن «الدولة السُّودانية الأحادية والعنصريــة والدينية»، وزهد قادتها فــى أى عملية إصلاح للدولة المعطوبة، ورأت أنها بالانفصال/ الاســتقلال سوف تحفظ كرامة شعبها، ووجودهم، وهــو خيار كان متوقعاً، لأنَّ التصويــت للوحدة فى مثل هذه الظروف كان يعنــى «بصمةً «رضاء عن كيان الدولة السُّــودانية المهتــرئ، بكل ما فيه من استبداد وتمييز، واستعلاء لا سيما؛ وأن فرصة «تقرير المصير» قد لا تتكرر مرةً أخرى، وهى الفرصة الوحيــدة للجنوبيين لاختيار أن يكونوا مواطنين درجة أولى، أو مواطنين درجة ثانيةـ إلا أنَّ ما يأخذه البعض على «الحركة الشعبية» ليست ساعة التصويت، بل سنوات الفترة الانتقالية وما فشلت فيه، أو رفضته «نفســيا»، وهو التخطيط لتغيير هيكلة الدولة كلها، ووضع حدٍ لهيمنة نُخب المركز، ووما يحملونه من مشــاريع اقصائية، وشمولية مدمرة، وبعد أن وقع الانفصال فى اســتفتاء يناير ٢٠١١، انكشف ظهر «الحركة الشعبية» شمالاً، واتضح الخلل التنظيمى الكبير الذى عانت منه، فهى الحركة التى ضمت مئات

الآلاف لعضويتها بطريقة احتفالية، أكثر منها طريقة تنظيمية، وهو أمر مربوط بشخصية قائدها في الشمال، ياسر عرمان، فالرجل يمتلك خصائص نادرة، فهو مصادم، وشرس، وتكتيكي من الدرجة الأولى، وهو مناضل من طراز فريد، ومحارب قديم، إلاّ أن ذات الشخصية تعاني من نقاط ضعف أخرى، فهو بمثلما تكتيكي من طراز فريد فهو لا يعير الاســتراتيجيات اهتماماً، كما أنه يضيق ذرعاً بالنقد والرأي الآخر، لدرجة الاســتبداد، ويفتقر إلى ســعة الصدر، وهو أمر مربوط بتربية عرمان التنظيمية، فقد نشــأ الرجل في الجبهة الديمقراطية قيادياً مناكفاً، حتى انشق عنها، ثم التحق بالجيش الشعبي، وعمل خلال معظم فتراته تحت قيادة مباشــرة لقادة الحركة مثل ســلفاكير ميارديت، والدكتــور جون قرنق، مما جعلــه متحللاً من الالتزام بالمؤسســية، وأطرها وضوابطها، وحتى تراتبيتها وســط الجيش الشــعبي، فهو يســتطيع مخاطبة ســلفا وقرنق مباشــرةً دون مرور بقنوات تنظيمية أخرى، وهو ما جعله أشبه بمركز، أو تنظيــم قائم بذاته، ويدعمه في ذلك خطابه السياســي، ومواقفه الواضحة فيما يتعلق بقضايا الهامش، وحقوق المهمشــين، وتمدده الجماهيري من خلال وســائل الاتصال الجماهيري المختلفة. وقد ســاعد هذا في ارتباط البناء التنظيمي للحركة بشــخصية ياسر عرمان، ويكفي هنا الإشارة إلى أن «الحركة الشــعبية» قامت بثلاث حملات للبناء التنظيمي خلال ست سنوات، فكانت كل حملة تقوم فوق ركام ســابقتها، دون تقويم للأخطاء السابقة، أو تمحيص في العضوية، لا ســيما أن ســيلاً كان قد انهمر على الحركة الشعبية مع بشــريات اتفاقية السلام الشامل، فحمل السَّيل الغث والسَّمين، والوطني والانتهازي، وكان الانتهازيون من مناضلي الســاعة الخامســة والعشرين هم الأكثرية اذا ما أضفنا إليهم غواصات الأمن و»المؤتمر الوطني». ، والواقع الماثل أمامنا اليوم يقول إن الفلسفة التي على أساسها تم تنظيم وبناء الحركة الشعبية لتحرير السودان بالقطاع الشمالي («توطين «الحركة الشعبية في الشمال) والتي

كنـــا جزءاً منها رغم التحفظـــات ، لم تصمد طويلاً أما الرياح ، إذ إنهارت فـــى أول منعطف بإعلان الحرب فى جبـــال النوبة (٦ يونيو ٢٠١١) وبعدها فى النيل الأزرق (١ ســـبتمبر ٢٠١١) ومن ثم حظر نشاط الحركة الشعبية فى الشمال ومصادرة دورها ومكاتبها واعتقال العديد من الكوادر ، بل أنَّ العديد من الكوادر التى جاءت إلى الحركة الشـــعبية وفقاً لهذه الفلسفة تركوها مبكراً جداً ، منهم من عاد إلى «المؤتمر الوطنى» ومنهم من عاد إلى أشغاله الخاصة بعد اكتشـــافه أن الحركة الشعبية ليســـت مكاناً للكنوز والأموال مثل «المؤتمر الوطنى» ، بل هى حركة تحرر وطنى مربوطة بقضايا المهمشـــين والمعدمين ، وحتـــى لا نكون مجحفين فى حق البعض فهناك العديد من الرفاق الشـــرفاء الذين صمدوا أمام الحملة الشرســـة بعد إعلان الحرب وتم اعتقالهم وتعذيبهم فى الســـجون دون أن يغيِّروا «ماركتهم «المســـجلة لدى الشـــعب السودانى»، ويشير شالكا وهو من قيادات شباب الحركة ومدرسة الكادر إلى أسماء كثير من القيادات، ومعظمها انضم للحركة بعد اتفاقية الســـلام، لكنهم ســـرعان ما أعلنوا انســـلاخهم، أو رجوعهم إلى قواعدهم ســـالمين ومن أمثال هؤلاء (١١٦)؛ غازى ســـليمان – الذى ترك الحركة الشـــعبية مبكـــراً وتبنى خط المؤتمر الوطنى داخل البرلمان الذى دخله بتذكرة الحركة نفســـها، وصارع داخل البرلمان ضد الحركة نفسها وخاصة ياسر عرمان الذى شن عليه هجوماً عنيفاً، وهو من قام بحملة جمع توقيعات إســـقاط عضوية ياسر عرمان رئيس الكتلة البرلمانية ورئيس لجنـــة الإعلام آنذاك ، وقد نجح ، وكان يتحدث فى البرلمان باسم الحركة الشـــعبية ضد ها، وأذكر شخصياً أننى كنت والصديق مصطفى ســـرى فى صحبة ياسر عرمان لحضور مناســـبة زواج تخص الدكتور محمد يوســـف أحمد المصطفى، وزيـــر الدولة بوزارة العمل الأســـبق، وكان ذلك

(١١٦) عادل إبراهيم شالكا ، سودانايل، أبريل، ٢٠١٢.

متزامنــاً مع إعلان نواب المجلــس الوطني، فقلنا لعرمان أنّ اختيار غازى هو اختيار خاطئ، لأن الرجل لا يعدو ســوى مهرجاً سياســياً، وأنه لن يضيف شيئاً للحركة إن لم يخصم منها، إلا أن عرمان صمت حينها، وهو من سعى يومــاً لتلميعه، وقد ســبق أن أعلنت الحركة فى عام ٢٠٠١ اطلاق ســراح أســرى فى شرق السودان، أكد لى عرمان أن تلك الخطوة هى هدية لسليمان الذى كان فى زيارة إلى اســمرا آنذاك، والمعارضة للنظام على أشدها، المهم علمت فيما بعد أن الدكتور منصور خالد هو من رشح غازى سليمان لعضوية المجلس الوطنى وأن عرمان لزم الصمت ازاء هذا الترشــيح، وقلت لصديقى سرى أن صديقنا ياسر يتعامل معنا «كصحافيين» نكتب الأخبار، لكنه لا يثق فى تقديرنا للأشــياء، ولا مقدرتنا على النقد السياســى ومعرفتنا بالبشر، و هناك كما يشير شالكا إلى كل من «محمد المعتصم حاكم – المستشار السابق للأمين العام للحركة الشعبية – وهو عضو البرلمان القومى عن الحركة الشعبية وبنســبة قطاع الشــمال، انضم إلى مجموعة دانيال كودى. (لاحقاً عاد إلى حزبــه القديم وهو الاتحادى الديمقراطي)، و محمد شــنان – رئيس الحركة الشعبية بولاية نهر النيل – انضم للمؤتمر الوطنى مبكراً وكان قد أساء إساءات عنصرية عدة مرات لكوادر الحركة الشــعبية من الجنــوب وجبال النوبة على شــاكلة (العبيد ديل)، المكتب التنفيذى لولاية نهــر النيل بكامله انضم أيضا للمؤتمر الوطنى عدا الرفيقة / آســيا جرهوم (من جبال النوبة) بالإضافة إلى الرفيق / ســلمان جعفر وهو الوحيد من أبناء الولاية الذى صمد أمام حملة الاســتهداف المســعورة ، مرشح الحركة الشــعبية لتحرير السودان فى دائرة شــندى – انســحب ل «على كرتى» وانضم للمؤتمر الوطنى، عدنان الخليفة التعايشى – رئيس الحركة الشعبية بولاية النيل الأبيض – انضم للمؤتمر الوطن منذ وقت مبكر، عبد المنعم منصور – وزير الصحة بولاية شمال كردفان عن الحركة الشــعبية – انضم للمؤتمر الوطنى بعد الانفصال وعقد مؤتمراً صحفياً

مع إخلاص صلاح فى المركز السودانى للخدمات الصحفية التابع لجهاز الأمن وأساء إلى نائب الأمين العام ياسر عرمان واتهمه باختلاس ميزانية الانتخابات (١٢ مليار جنيه). ولم يكن هؤلاء حالةً شاذة، فقد خرج عن الحركة الشعبية، وانقلب ضدها نافذون، وأعضاء مكاتب سياسية، ومجالس تحرير، وأعضاء مجالس تشريعية وبرلمانية، بل أن أحدهم رأى أن فترة وجوده فى الحركة الشعبية كانت فترة «ضلال مبين»، وهو من كان يشغل منصب وزير تعليم بجنوب كردفان، وهو جمعة إبراهيم»، وهناك دانيال كودى نائب والى ولاية جنوب كردفان، وتابيتا بطرس وزيرة الصحة، وعضو المكتب السياسي، وعباس جمعة وزير دولة بوزارة الداخلية، وغيرهم كثيرون.

لقد أخطأت :الحركة الشعبية» فى عملية بنائها التنظيمى باعتمادها على النشاط الاحتفالى وحده، و على الرموز التقليدية لقيادة العمل السياسى لبناء سودان جديد، وهو ما دعا البعض لوصف هذه الحالة بأن الحركة سعت لبناء سودان جديد بآليات قديمة، وهو يعنى أن عقلية قيادة الحركة لم تنفك من طرائق تفكير عقلية السودان القديم، وهو أمر خطير، ويفضح طرائق التفكير، والعقل الذى أنتج مثل هذه الأفكار، وهو ما يجعل من السُّلطة غايةً، لا وسيلةً من وسائل التغيير، وأن أقرب الطرق للوصول إلى السُّلطة هو الإعتماد على المؤسسات القديمة، ورموزها، ضاربةً بدور الجماهير عرض الحائط، فقد هرولت الحركة هرولةً نحو كثير من الرموز، ومن أجل استقطاب قيادات تنتمى لأسر معروفة مثل أسرة الناظر منعم منصور فى شمال كردفان، أو أبوروف فى سنار، أو أبو سبيب فى ولاية الجزيرة، لتتولى القيادة، حتى دون أن تختبر فى مواقفها، ورؤاها، ومفاهيمها، ولو كانت الحركة تفتقر لعناصر قيادية بديلة لكان الأمر مقبولاً، بل فالعكس هو الصحيح، فقد ضمت عضوية «الحركة الشعبية» عشرات من القيادات الصلبة، والنزيهة، والتى عمل بعضها فى قيادة النقابات وانتفاضة أبريل

١٩٨٥، وبعضهم زاهدٌ، فى كل المناصب الدستورية والسياسية والتنفيذية، لكنه كان يمنى النفس بخدمة مشروع السُّودان الجديد من أى مكان يقف فيه، إلا أن قيادة القطاع الشمالى لم تعطهم اهتماماً؛ لا سيما أولئك المنضمين من «التحالف الوطنى / قوات التحالف السودانية، خلال عملية دمج ظلت تتعثر سنوات طويلة، دون أسباب موضوعية، وقد حرص مسئول التنظيم السياسى فى القطاع الشمالى ياسر جعفر، خاصة فى فترة التحضير للمؤتمر الثانى للحركة الشعبية فى جوبا فى مايو ٢٠٠٨، على ضم بعض من هؤلاء وتوظيفهم، إلا أن حالة الضعف العام جعلت هؤلاء «غرباء داخل القطاع الشمالي.، وهو أمر يعضد ما يعتبره البعض أن قيادة الحركة فى الشمال كانت لا ترغب فى وجود قيادات يمكن أن تكون ذات تأثير، واستقلاليه، ولا تقبل أن تكون تابعةً لشخص، أو حتى مجموعة صغيرة تظن أنّها، تتميز بصفات خارقة أكثر من الآخرين، وأنها تمتلك مفاتيح الحلول لكل الأبواب المغلقة، وقد عبر لى كثير من المتابعين والمهتمين بموضوع دمج التحالف وجناحه المركزى فى «الحركة الشعبية» عن تلك «الهواجس»، وكنت أرد أن الموضوع مربتط بربكة تنظيمية كبيرة، إلا أنَّ هذه التبريرات تفقد منطقها فى بعض الأحيان. وقد سعيت شخصياً منذ ولادة المشروع للتقريب بين الأطراف، ونقل وجهات النظر بطريقة تساعد فى الوصول إلى نهاية منطقية ومطلوبة، إلا أنَّ ذلك لم يتحقق بشكله المرتقب.

ومع إعلان «المؤتمر الوطني» للحرب فى النيل الأزرق وجنوب كردفان تكشف للمراقبين للأمور أن الحركة يمكن أن تصمد «عسكرياً» ويمكن أن تبنى جيشاً قوياً، وسوف تحرز انتصارات عسكرية كبيرة ستلقى بظلال كثيفة على الأوضاع فى السودان؛ إلا أن ذات الحركة، لا تزال تواجه صعوبات جمة فى عملية بناء جسم سياسي، منضبط تنيظيمياً، ومؤثر سياسيا، وله مؤسساته الفاعلة، وعضويته النشطة، فمثلاً؛ لو كان أن عملاً دؤوباً

وجماهيريـــا تم قبل الحـــرب، لخرج الآلاف يدافعون عـــن دُور الحركة التى صادرتها الســـلطات الأمنية، ويعتصمون بها، ولقاموا قرارات جهاز الأمن الوطنى والمخابرات بإغلاق الدور، ومصادرة الممتلكات، واعتقال العضوية، وتدجين آخرين، إلا أن السيف كان قد سبق العزل، وتحولت الحركة إلى رد فعل، بدلاً من أن تكون هى الفعل السياســـي، وقد بدا هذا الخلل واضحاً قبل إجراء استفتاء السُّـــودانيين الجنوبيين، ولغياب الرؤية والاستراتيجية؛ ولذلك فقد ظلّت عناصر الحركة الوســـيطة والشـــابة تفضل الهروب من الخرطـــوم حـــال تعرُّضها لأى مضايقات من قبل الســـلطات، أو اعتقال أو حتـــى مجرد تهديـــد بالاعتقال، وهو ما كان رصيـــداً إيجابيا لصالح جهاز الأمن والمخابرات، فقد ســـعى الجهاز بطرق الترهيب تلك لتفريغ الســـاحة السياســـية من العناصر المناوئة، والقيادات الوسيطة التى كان يمكن أن تشارك فـــى عملية تنظيم وتعبئة و قيادة الجماهير، والقطاعات الشـــبابية والطلابية، ويعود ذلك لضعف التدريب، والوعى التنظيمي، وغياب المؤسسية، وربما لا يلوم البعض هؤلاء الشباب، أو الكوادر، لأن القيادة نفسها بدلاً عن إقناعها بالبقاء فى الشـــمال، أو الانخراط فى العمل المسلح، ظلت تقدم لها الدعم اللوجستى لتهرب من جحيم الخرطوم، والبحث عن ملاذات آمنة، أو حقوق لجوء سياسي.

إن الأزمـــات المتلاحقة التى مر بها السُّـــودان، وكذلك «الحركة الشـــعبية» أوضحـــت بجلاء أن قصوراً خطيراً تعانى منه الحركة، و يتمثل فى عجزها عن بناء مؤسســـة متينة، تدير أمورها، وتؤمن بمبدأ توزيع الأدوار، والمهام، لا أن يكون الفريق المفاوض، هو الفريق التنظيمي، والسياســـى والإعلامي، بلا ســـعى لخلق قيادات جديدة، تضطلع ببعض المهـــام تدريجياً، وهو أمر فـــى ذات الوقت يمكن أن نربطه بـــأن الحركة لا تزال تعتمد فى رؤيتها على شعارات، لم تتم عملية موضعتها داخل أطر فكرية، تعمل الذهن، وتوسع

الآفاق، وتفتح الأبواب مشرعةً نحو المستقبل. حيث لم تستغل هدنة السلام، وفترة الســـت ســـنوات في بناء تنظيمي له جذور، وخلق كوادر قيادية مدربة وواعية، ومؤسســـات مالية وإعلامية فعالة، كان يمكن أن تســـاهم في عملية التحول الديموقراطي، والتنوير بقضايا المهمشين، وانتزاع حقوقهم، ومن ثم تغيير عقلية المركز، وإعادة هيكلة الدولة الســـودانية وفق رؤى جديدة، وهنا نشـــير إلى مواقف «الحركة من صحيفة «أجـــراس الحرية»، وهي كانت منبراً ساهم في خلق أرضية صلبة، ونجح في مساعدة الحركة في إدارة كل معاركها السياسية مع ا»لمؤتمر الوطني»، إلا أنَّ الصحيفة ظلت تعاني من الضعف هي الأخرى، وقد أخطأت «الحركة الشـــعبية» منـــذ أن اقتنعت بفكرة الصحيفة، في اختيار مجلس إدارة فعال، لكنها تركت الأمر لمن لا علاقة له بالإعلام، وقضايا الاســـتنارة، وهو ما جعل الصحيفة تتعرض لهزات مستمرة، دون أن تتدخل الحركة لمعالجة الخلل الواضح.

وفكرة «أجراس الحرية «تعود إلى حوار شـــاركتُ فيه مع الصديق الصحافي مصطفى ســـري، ورجل الأعمال محمد عبد المنعم في العاصمة الكينية كمبالا في العاشر من يناير ٢٠٠٥، أي بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل مباشرة، وقد كان الحوار منصباً على ضرورة تأسيس صحيفة تعبر عن رؤى السُّودان الجديد، وتتمتع بنوع من الاســـتقلالية عن الحركة الشعبية، وقد كان عبد المنعم متحمساً لتمويل المشـــروع، إلا أنه لأســـباب خاصة، ومواقف أخرى زهد في المشروع، وبعد قرابة العامين من ذلك، وافق الأمين العام للحركة الشعبية فاقان أموم على تمويل الصحيفة، وقد قمت شـــخصيا باعداد دراســـة جدوى المشروع، وتكلفته المالية، وأهدافه السياسية.

لقـــد بدأنا «أجراس الحرية «بخلافات، ومناوشـــات، وكانـــت أولى بوادر الصراع هي محاولة الهيمنة من قبل الإدارة، وهي مختصرة في شخصٍ واحد، وللمفارقة أن الأســـتاذ مصطفى ســـري، هو من وقع نيابةً عنه في عقد تأسيس

الشــركة!، وقد اســتعان الرجل بمجموعة من الدخلاء على العمل الإعلامي، فكان ســرى أول المبعدين من هذا المشــروع لأن الرجــل لا يرغب فى وجود مؤسســين معه، أو أســماء معروفة تبعد عنه الأضواء، وهو ما يُفسِّــر كذلك صراعاته المســتمرة مع قيادات الصحيفة، والتى وصلت حد فصلى أنا قبل قرار إغلاق الصحيفة بواسطة جهاز الأمن الوطنى والمخابرات فى يوليو ٢٠١١، بلا رجوع إلى مؤسسات، بل استجابة لضغوطات أمنية، وتنفيذ لأجندة شخصية، ثــم تمت إعادتى عبر أول اجتماع مكتمل للمؤسســين منذ انطلاق الصحيفة فى عــام ٢٠٠٨ ، وهو اجتمــاع تاريخى رفض الموازنة التــى قدمها رجل الإدارة بعد ثلاث ســنوات، وقد لا يُصدِّق القارئ أن هذه الشخصية فرَّضت نفسها؛ هكذا، لكى تمســك بكل شيء، بســبب غياب المؤسسين، واستراتيجة «الحركة الشعبية» للإعلام. ورغم ذلك، وفى تلك الأجواء حدثت نُقلةٌ نوعيةٌ كبيرة، تمثَّلت فى دخول صحافيين ديمقراطيين فى المشروع كحلف بين «الحركة الشعبية، والصحافيين الديموقراطيين، والمجتمع المدني»، وقد لعب الأســتاذ الحاج وراق دوراً كبيراً فى قيام المشــروع، من خلال اتصالاته، وعلاقاته، واســمه، و من خلال ميثاق ســاهم هو فيه بالقِدْح المعلى، بناءً على مسودة أولية وضعتها أنا، كما ســاهم الدكتور مرتضى الغالى معنا فى الحوار الأولى حوله، قبل أن يتم تحويل المشروع إلى المؤسسين ومجموعة صحافيى الحركة، ثم إلى الأمين العام فاقان أموم، والذى كان حريصاً على اســتقلالية الصحيفة، ومنح الصحافيين الديموقراطيين أسهم فى الشركة تقويةً للشراكة، وتعضيداً للتعاون، وتأكيداً على انفتاح المشروع، واستقلاليته، ووسط تلك الغيوم، وأجواء التوتر، والاختراقات الأمنية، فقد انطلقت الصحيفة قويةً، ووجدت نفســها فى مقدمة الصحف من أول يوم لصدورها فى السابع من أبريل ٢٠٠٨، لكن، وبعد أشهر قليلة، علت الأجندة، ودخلت الوساوس، وانعدمت الثقة، واجتهد جهاز الأمن والمخابرات فى زعزعة أوضاعنا، من خلال بث الفتن، والضغوطات المالية، والاقتصادية،

و مشـــاكل الطباعة، فسادت الخلافات حول صلاحيات هيئة التحرير، ورئيس التحرير، وحول تدخلات الإدارة فى الشـــؤون التحريرية، وتعطيل أى محاولة لتطوير المشـــروع، وقد أدى هذا الوضع إلى هجـــرة معظم الأقلام المؤثرة، من المؤسســـين، وعلى رأسهم الأســـتاذ وراق، وكمال الجزولي، ورباح الصادق، ود. حيدر ابراهيم علي، ومحمد جلال هاشم، وام تفكر قيادة «الحركة الشعبية «فـــى أهمية «أجراس الحريـــة» كمنبر وصحيفة، بل تاهت فـــى تفاصيل قضايا أخرى، وكثيرا ما كان وراق يُحدِّث صديقه عرمان عن أهمية الإعلام، ويوجه له انتقادات حادة لإهمالهم لمشـــاريع الفضائية والإذاعة، وأن صحيفة «أجراس الحرية» بنجاحها لم تهتم الحركة بها، مما أدى إلى تحطيمها من الداخل.

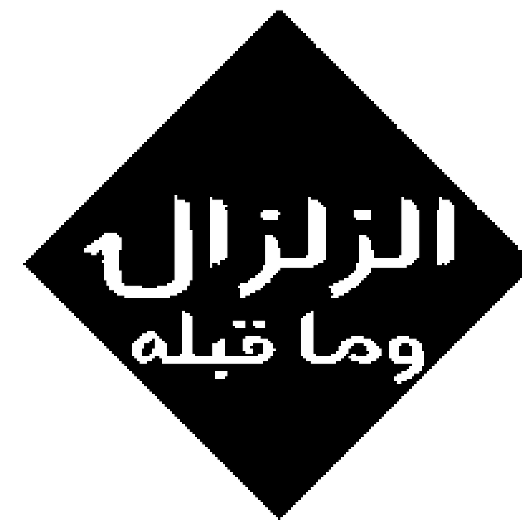
لقد كانت «أجراس الحرية» اكثر المنابر ذات الصلة بالحركة الشـــعبية فاعليةً، وحضـــوراً، وتأثيـــراً، إلا أنَّ قيادة الحركة أهملت الصحيفـــة، وتركتها تدار بطريقة «سوق الملجة»، وكثيراً ما تقدمنا بالشكاوي، والملاحظات إلى الأمين العام للحركة فاقان أموم، ونائبه ياســـر عرمان، إلا أن النتيجة كانت تواطؤاً بالصمت مع إدارة الصحيفة، ويفسر هذا التواطؤ بأن قيادة الحركة الشعبية، لا تمتلك الرؤية الشـــاملة للإعلام، فالبعض يعتبره مجرد «تصريحات وبيانات»، وهى فى ظنه وصفات ســـحرية ســـريعة المفعول، تلهب الجماهير، وترهب النظام الشـــمولي، وتقدم الحلول للقضايا، ولذلـــك، فإنه لا يفكر فى كيفية تفعيل آلة كاملة، لكى يقوم آخرون عبرها بأدوار مختلفة، بعيدا عن مســـرح الـــ «One man show».، وهو موقف متخلِّف من الإعلام، فالإعلام صار صناعـــة، تتطلب الكثير من المدخلات المادية، والبشـــرية، وصار أحد اهـــم آليات التغيير، أو حتى الســـيطرة، وبالتالى فهو يحتاج إلى مؤسســـات للتخطيط، وللتدريب، والتوعية، وخبراء فى الإعلام، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، لمعرفة الســـلوك الإنســـاني، وكيفية التأثير والتأثر، وكيفية تصميم الرسائل، ووســـائل إرسالها، ودراسة أوضاع المتلقى «المرسل إليه»، ومن ثم

معرفــة التغذية الراجعــة، أو «feed back»، وهو فى ذات الوقت من أهم آليات القهر، وممارســة الاســتبداد، وإذلال الناس، ولقد أدرك الإسلاميون مبكراً دور الإعلام، وأهميته، فابتعثوا العشــرات من كوادرهم إلى الولايات المتحــدة الأمريكية، وأوروبا، للتخصص فى الإعــلام، ونظرياته، وتوظيفه لخدمــة الأيديولوجيا، وبعد ذلك امتلكوا الصحــف والفضائيات والإذاعات الخاصة، ومراكز البحوث والدراســات الاستراتيجية، ومعرفة اتجاهات الرأى العام، واســتطلاعات الرأى وقياسه، وهو ما فشلت فيه الحركة الشعبية فشلاً كبيراً، فلا أعرف أحداً من كوادر الحركة الشعبية تلقى دراسات عليا فى هذا التخصــص، أو حتى دورات تدريبية وتأهيلية فــى هذا المجال!..، وبالطبع فإن أزمة الإعلام، وبناء مؤسســاته، تظل مرتبطة، بأزمة شاملة، وهى أزمة، ليســت غريبة عن حركة غلب عليها الطابع العســكرى فــى بداية انطلاقها، ولســياقها التاريخى الذى نشأت فيه، إلا أنها ظلت حبيسةً فى مأزق التراتبية العســكرية كضرورة ميدانية، وعملياتية، حتى اتفاقية السلام الشامل، وهى مرحلة دخلتها بعض القيادات كذلك بمظهر المنتصر، والقوي، والعارف بكل شــيئ، والملم بكل خيوط اللعبة السياســية بمهارة عالية، لا سيما بعد حفاوة الاســتقبال الذى وجدته فى الخرطوم، وما أحســته من إحساس المنتصرين، وغرور الفاتحين.

لقد كانت «الحركة الشــعبية»، ولا تزال على مســتوى الشعارات، تمثل طوق نجاة يمكن أن ينقذ الدولة الســودانية من الغرق، فهى حركة قومية فى شكلها وفيما تطرحه من «شعارات»، ويكفى أنها الحركة الوحيدة التى تضم عشــرات الآلاف من عضويتها وقياداتها فى جبال النوبة، والنيل الأزرق، ودارفور ووســط الســودان، وهو مــا لا يتوفر لكل الحــركات والأحزاب السياسية الأخرى، لأنها إما أحزاب مركز، تعبر عن عقلية وتفكير المركز، أو حــركات احتجاج مطلبيــة قامت كرد فعل لسياســات المركز، فاكتفت

بالنظرة الجزئية للأزمة السودانية، وحصرها فى مناطق هذه الحركات، دون التركيز على أن أس الأزمة هو تفكير النخب السياسية، وفشلهم فى إدارة التنوع الثقافى والعرقى والديني. إلا أن الأزمة التي، لا تزال تواجه الحركة الشعبية، ربما تقعدها عن القيام بدورها فى بناء سودان جديد، وإحداث تغيير نوعي، باعادة هيكلة الدولة السودانية، وتحقيق قيم المساواة والحرية، والعدالة الاجتماعية، وهذا مشروع يمكن إنجازه عبر تكوين «كتلة تاريخية» تضم المهمشين والديمقراطيين فى الشمال، وهى ليست أزمة «الحركة الشعبية» وحدها، بل هى أزمة الجميع، وهى ذات شق ذاتى مرتبط بتفكير قيادة الحركة الشعبية التاريخية، وظروف الحرب التى عاشوها، ويعيشونها، والبطء فى طرح مشروع وطنى جامع، أما الشق الثانى من الأزمة فهو مرتبط بظروف موضوعية أخرى تتعلق بالنُّخب الشمالية، ونظرتها للحركة الشعبية كتنظيم «جنوبي»، ثم «عنصري»، وهو أمرٌ يُعبَّر عن أزمة المركز، حيال كل ما يأتى من الهامش، أو ما لا يشارك فى صناعته، أو خلقه، وهو أدى من وجهة نظرى إلى الفشل فى خلق حلف استراتيجى مع قطاعات واسعة فى المركز، ومعظمها من قطاعات؛ المهمشين مثل المزارعين فى مشروع الجزيرة، والقضارف، وشرق السودان، وطبقات العمال المنتشرة فى كل الشمال، ومتضررى السدود، وأبناء الشمال النوبي، بالإضافة إلى الديمقراطيين العاملين على تغيير المركز ومقاومة هيمنته، وظلمه، ولا إنسانيته، ولو استمر الفشل المتبادل، فلسوف نعيد إنتاج أزمة أخرى، تدفع أبناء النوبة والنيل الأزرق، ودارفور للمطالبة بحق تقرير المصير، تنفصل حلقة «الجنوب الجديد» ليتنقل الحلقة المرة القادمة إلى الجزيرة والنيل الأبيض، وشرق السودان، فتتم عملية شد السودان من أطرافه، لا بسبب «مؤامرة»، لكن بسبب سياسات النُّخب، من جانب، وفشل حركات الهامش فى عملية التغيير الكلية، والاكتفاء بتغيير جزئي، يحقق مكاسب

«جهويـــة»، أو «اثنية»، أو حتى يأســـاً من الإصلاح، وإحباطاً من الواقع، وهو أمر وارد فى ظل دولة هشـــة، وفاشـــلة، غاب عنها المشروع الوطني، وعانت من تصادمات الهوية.



الفصل الثاني

معادلة الحرب العادلة

والدّولة الفاشلة

في بابٍ ســـابق من هذا الكتاب، كنا قد تحدثنا عن أزمة الهُوية لدى نُخب المركـــز، و ما تســـتخدمه هذه النُخب من آليات لقهـــر الهامش، بغرض فرض الهيمنة الأحادية، بإقصاء الأخرين، أو تدميرهم، أو إعادة انتاجهم في ســـياق آيديولوجيا الثقافة الإســـلاموعربية، منذ بداية ظهور مشـــروع الدولة السودانية بشـــكلها الحديث قبل الاستقلال مباشـــرةً؛ إلا أنَّ الأزمة لا تقتصر على المركز وحده، فالهامش نفســـه، يعاني من ذات الأزمـــة، وإن كان هو رد فعل لفعل عنيـــف، ولكل فعـــل رد فعلٍ مواز لـــه في المقدار- ومعاكس لـــه في الاتجاه، ففرض تصـــورات ومرجعياتٍ فكرية، ومنظومات ذهنيـــة محددة لمكوِّن مُحدد دون الآخريـــن في واقع متنوع عرقياً وثقافيـــاً، ومتعد دينياً، وإقصاء المُكوِّنات الأخرى ، لن يكون نزهةً ســـهلةً، ، بل من الطبيعي أن تقابلها مقاومة، من أجل الانعتاق من الســـيطرة، أو حتى الســـعي لعملية إلغاء موازية، أوفرض تصوُّرات مُضادة، أو متقابلـــة، فالعروبة يقابلها الأفريقانية، والعنصرية تقابلها عنصرية مضادة، وآليات الاستلاب والقهر المركزية من الطبيعي أن تواجه بآليات مضادة من الهوامش، فالعنف لا يولد ســـوى العنف، والفتنة في نهاية المطاف هي كرةٌ مشتعلةٌ من اللهب لها القدرة على حرق الجميع، بإدخالهم في حروب مستمرة، وقد تصل إلى مرحلة العبثية وحرب الجميع ضد الجميع.

ولذلـــك كان من الطبيعـــي أن تتبنى نُخب الهامش أســـلحة مضادة للقهر، فالعنف قابله عنف، وإعادة الإنتاج قد يقابله رد فعل ســـلبي، وهو الاستلاب،

أو التماهي، أو الانســحاب، وبالطبع فإن تلــك الآليات لا تظهر فجأةً، بل تشهد الجماعات المقهورة ردحاً من زمان الإذعان للُمتسلِّط، والاستسلام للواقع، ثم تتولد فى دواخل النفوس شُــحنات ناسفة من الحقد والكراهية على القاهر، أو المُتســلِّط، لتبدأ بعد ذلك مرحلة التفكير فى التمرد، أو التحرر، والانعتاق، وقد تتبى الثقافات المقهورة واحدةً من الآليات التالية، أو ربما كلها أو بعض منها فى آن واحد.

آليات الهامش فى مقابل آليات نُخب المركز.

- الانسحاب والانكفاء على الذات.
- العنف الثّورى والحرب العادلة.
- التَّماهى والاستلاب.
- الإــنكفاء علــى الــذات.

هى مرحلة من مراحل اليأس تبلغ حدها عند الشــخص المقهور، أو المجتمع المقهور، فتتحرك آليات وحيل دفاعية لاتقاء شــر المُتسلِّط، أو النُّخبة الباطشة، فتختار الجماعة المقهورة التقوقع داخل الذات، أو الانسحاب، فهناك من يتمسك بقيمه، فيعود إلى طقوسه، وعاداته، وكجوره، أو التشدد والتطرف فى الإنتماء لديانته، أوربما يصل الحد مرحلة ترك كل المشــهد، وهنا أشــير إلى انفصال/ استقلال السُّودان الجنوبى عن السُّودان الأم.

فلقد اختار السُّــودانيون الجنوبيون قيام دولتهم المستقلة بعد أن اصابهم اليأس مــن أى إمكانية لإصلاح الوضع العام فى السُّــودان الكبير، على المســتوى المنظور، ومن ثَمَّ التَّحول إلى وطن للكل، تكون فيه المواطنة الحقة هى شــرط الانتماء لهذه الرقعة الجغرافية، و الجماعات المختلفة التى تســكنها، والشعوب التى تتحرك فوق ترابها، والتعايش وفق شروط متكافئة للحوار، والسلام. وهى شروط الحرية، والمساواة.

لقد منحتنا البشــرية تجارب كبيرة، وثرة كان يمكن أن تفيد فى بناء وطن يسع

الـــكل، مثلما حصل فى الولايات المتحدة الأمريكيـــة. كما عبر عنها فى ذات الوقـــت مارتن لوثر كينج بخطبته الشـــهيرة «لديّ حلم أنـــه فى يوم من الأيام ســـتنهض هذه الأمّة لتعيش معنًى عقيدتها الحقيقـــيّ : نؤمن بهذه الحقيقة: أنّ كلّ الرّجـــال خُلِقُوا متســـاوين.. لديّ حلم اليوم، لـــديّ حلم أنه فى يوم من الأيام ســـيعلوا كل واد، وسينخفض كلّ تلّ و جبل، ستتضح الأماكن الوعرة، وستســـتقيم الأماكن المعوجة، وسيعلن مجد الرّبّ، وسيكون كل الناس معا.. هـــذا هو أملنا.. هذا هو الإيمان الذى أعود بـــه إلى الجنوب.. و بهذا الإيمان ســـنخرجُ من جبل اليأس نواة أمل.. وبهذا الإيمان سنحول التنافر فى أمتنا إلى ســـيمفونيّة أخوّة جميلة.. بهذا الإيمان سنعمل معًا، ونصلى معًا، ونقاتل معًا، ونذهب إلى السّـــجن للدّفاع عن الحرّيّة معًا، مؤمنين بأننا ســـنكون أحرارا ذات يوم.

سيأتى ذلك اليوم حين يستطيع عيال الله أن يتغنوا بمعان جديدة:

وطني..

أرض الحرية الحلوة..

لك أغني.. حيث مات آبائي..

الوطن الذى فاخر به القادمون الجدد..

وتجربة الولايات المتحدة الأمريكية تظل تجربةً مُلهمة؛ بعد أن صعد الســـود من قاع المجتمع، وكســـروا كل حواجز التمييز العنصري، الرســـمى والشعبي، القانوني، والعرفي، مع الفـــوارق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية الكبيرة بين مكونات المجتمع الأمريكي؛ إلا أن السود تمسكوا بالولايات المتحدة أرضاً لهم، فلم ينســـحبوا منها، أو يقوموا باختيار بلداً مســـتقلاً لهـــم، وهناك أيضا تجربة جنـــوب أفريقيا، وما حصـــل فيها من تحولات سياســـية، واجتماعية، وثقافية هائلة، إلا أن الفروق تكمن فى أن الســـودان مقســـم إلى قبائل، وأعراق على حسب الوضع الجغرافي، فى وقت يتبعثر فيه المضطهدون فى جنوب أفريقيا بين

المكونات الأخرى جغرافياً مع تمايزهم داخل المدن، والأحياء السكنية والمدارس والمستشفيات.

إنّ حق تقرير المصير الذى صَوَّت بمقتضاه الجنوبيون لصالح قيام دولتهم، وانسحابهم جنوباً، يعنى فشل السودانيين فى إدارة التعدد الثقافي، من ناحية، ومن ناحية أخرى يعنى أن الجنوبيين أعلنوا استحالة تعايشهم مع واقع بغيض، ظلت نُخب المركز تمارس فيه كل أنواع القهر والتسلط،، فهم مسلوبو الإرادة والحرية، ويتعرضون للقهر، والعنف، من قبل نُخب الثقافة الإسلاموعربية، ويشعرون أنهم مواطنون درجة ثانية، ولذلك فإن تصويتهم فى مثل هذه الظروف لصالح الوحدة تعنى رضائهم الكامل لهذا الواقع، وتقديم (بَصمتَهم) طوعاً للتوقيع على وحدة قسرية، ما وجودوا خلالها سوى الموت، والإقصاء، وفى ذات الوقت فإن الانفصال/ الاستقلال يمثل فرصة لنُخب المركز، ولكل أهل الشمال للتفكير من جديد فى هوية دولتهم، وكيفية إدارة أمورهم،. ولعلها تكون فرصة للحفاظ على ما تبقى من السودان، أو فرصة للحوار من جديد مع الجنوب وفق شروط مختلفة، وأسس مغايرة لتلك القديمة.

إن الإنفصال/ الإستقلال هو خطوة مهمة فى طريق علاقة مستقبلية بين السودانيين، حال أن مثَّل صدمةً للجميع، لكى يستيقظوا من غيبوبتهم العميقة، فهو على الأطلاق لن يكون حلاً نهائياً لأزمات الجنوب، ولا حلاً مريحاً لمشاكل للشمال، فالطرفان ؛ هما مثل ضفتى نهر واحد، لا يأخذ النهر هويته إلا بوجود الضفتين، فالنيل هو ذاته يعزف سيره القديم، والتاريخ هو بعانخي، وعلى عبد اللطيف، وعبد الفضيل الماظ، بالإضافة إلى المصالح المشتركة عبر الموارد والحدود.، ولكن كثيراً ما يدخل الإنسان المقهور فى مرحلة من مراحل كراهية القاهر، ويدفعه ذلك للعمل على قطع كل الصلات به، أو حتى نسف كل ما هو مشترك، وهي، إدارة الظهر عن المتسلط «يبتعد عنه، ويقطع الصلة به، يغذى مشاعر عداء باطنية، تجاهه تعزز ميله إلى تَجُّنبه، وتَجُّنب رموزه وأدواته،

وتتضخم عنده مشـــاعر الفرقة والاختلاف الذين يغذيها الخوف، بالإضافة إلى العدوانية الباطنية، علاقة الخوف والعدوان، لا تبعده عن المتســـلط فحسب، بل عن كل ما يمثله من نمط حياة، وقيم،وأدوات» ، فيهجر لغة المستبد، بل، وربُّما يميل إلى التَّحدُث بلغات أجنبية تنال إعجابه لأنها تمثل له تفوقاً، وتضعه تراتبيا فى أعلى مرتبةً من تلك التى يضع فيها المستبد نفسه، ويميل كذلك إلى ارتداء أزياء تؤكد هويته، أو حتى تربطه بآخرين يصنهم المستبد كأعداء (١١٧).

وتبقى الفرضية العلمية، وحســـب الدراســـات النفســـية فإنه كلما زاد عسف المســـتبد، زادت دوافع الضحية للدفاع عن نفسها، وكلما شعر الضحية بانتهاك كرامتـــه، وقيمه، فكر فى الانســـحاب، أو التقوقع، أو «حـــق تقرير المصير» بالنسبة للجماعات المضطهدة، وهو ما بدأ يتخلق أيضا فى مناطق جبال النوبة، ودارفور، وربما، ينتقل هذا الطلب، وهو حق ديمقراطى إلى شـــرق السودان، أو حتى الشمال الأقصى.

إن الإنكفاء على الذات، ليست آلية مختصة فقط بالجماعات المهمشة، لكنها تشـــمل كل الجماعات المقهـــورة، أو تلك التى تحس بالظلـــم، والقهر، فهى تلوذ إلى عاداتها، وتتمســـك بتقاليدها، وتتشبث بمنظومات ثقافية، ومرجعيات وتصورات تكون فى الغالب فى حالة تضاد مع تصورات المتسلط. كما يلجأ أو تلجأ الجماعة المعنية إلى الخرافات والأســـاطير، ويتوقف زمنها الراكد فى أزمنة ســـحيقة مثلما تفعل جماعات الهوس الدينى والتطرف، والســـلفية الحربية التى تهرب مـــن الحاضر إلى الماضي، لأن الماضى قاس، أو غلبها، فتضطر مثل أى جماعة هزمها الحاضر للهروب نحو الماضي، والتزود بأساطير المخلص والمنقذ، وذلك الذى يملأ الأرض عدلاً بعد أن ملئت جوراً، وذلك البطل صاحب القوة الخارقـــة، والمقدرات غيـــر العادية، أو أن يميل الشـــخص، أو المجموعة؛ إلى

(١١٧) حجازي مرجع سابق، ص ١٠٢

الذوبان فى الجماعة، والأسرة العشائرية، والقبيلة. ولذلك ليس مستغرباً ن تركز حركات المقاومة المسلحة فى دارفور برامجها ورؤاها فى حل القضية، والتوصل إلى تسوية سلمية فى حل قضية الإقليم وحده، دون ربط ذلك بالقضية العامة، كما ليس مستغرباً أن تجد طائفة دينية وثقافية مثل طائفة الأقباط، مغلقة على نفسها، ولا تبذل إى مجهود للانفتاح على الآخرين، وتظل هى متقوقعة فى ذاتها، يتزاوج أفرادها فيما بينهم، ويدخلون فى شراكات حصرية فى أعمالهم التجارية، أو حتى فى اتخاذ الهجرة إلى أستراليا، أو أوروبا ملاذاً آمناً لهم، وحماية لهم خوفاً من بطش المركز، أو الذوبان فى قيمه، وتصوراته الحياتية، والكونية. ويشمل هذا التصنيف حتى قبيلة مثل قبيلة «الرشايدة»، فهى تعشق الترحال، والسكن فى مضارب البادية، بعيداً عن الآخرين؛ مع أنها هى أكثر القبائل السودانية عروبةً دون غيرها من بقية القبائل، بل أنهم يصفون القبائل الأخرى «بالعجمان والتكارين»، وهنا أذكر أن إحدى قريباتى متزوجة من أحد أفراد «الرشايدة» كانت تسخر من بعض المارة فى الطريق بسبب لونهم، ولكى أسكتها سألتها مباشرة» وكيف يراك الرشايدة؟» فردت بكل عفوية «عُجمان». وهو ما يؤكد أن المركز ليس «ثقافة عربية»، بل أن الثقافة العربية تظل مُكوَّناً مهماً من مكوَّنات الثقافات السُّودانية، لكن المركزية هى تحويل العروبة والإسلام إلى أيديولوجيا، وهى «الإسلاموعروبية».

• **التَّماهي**

هناك آلية أخرى من آليات الدفاع عن النفس، والتى يمكن اعتبارها حيلة دفاعية، وهى آلية «التماهي»، حيث يتماهى أفراد المجموعات المهمشة، والمقهورة فى شخصية، وأدوات وقيم المتسط، وبالتالى تتخذ بعض الرموز والأفراد من هذه الآلية حيلةً لحماية أنفسهم من غضب المتسط، أو يعتقدون أن ذلك سوف يجلب لهم رضاء السُّلطة المركزية بالذوبان فيها، أوبتماثلها. وهى آلية من الآليات السهلة للتحايل على القمع، لأنها تُشعر من يستخدمها بأنه صعد

مرتبةً أعلى فى تراتيبة المجتمع المعني، وهو صار أقرب إلى النُّخب المسيطرة، والحاكمة، ولذلك كثيراً ما نجد أن هؤلاء يذوبون فى شخصية المستبد، فيلبسون مثل لبسه، ويتكلمون بمثل طريقة كلامه، بل يقلدون حتى لغة الجسد، وهى ما نلاحظها عند إسلاميى الإنقاذ، وهم يهتفون «ما لدينا قد عملنا. . نحن للدين فداء» وليعد للدين مجده أو ترق منهم دماء، أو ترق منا الدماء، أو ترق كل الدماء» فهو هتاف مصحوب بحركة رفع الأصبع إلى أعلى، أو رفع العصا إحساساً بالعظمة والقوة. «والتماهى يسمى أيضا التوحد، والتعيين، هو أكثر من مجرد التشبه بالآخر، أو محاكاته، فهاتان العمليتان تظلان واعيتين، من يتشبه بالغير، أو يحاكيه، يحاول الاقتراب من نمط سلوكه، أو مظهره دون أن يفقد إحساسه بالاختلاف عنه، إحساسه بالغيرة، أما التماهى أو التعيين، فهو عملية لا واعية، تتم غالباً فى خارج الانتباه والإرادة فى معظم الأحيان، وتتمثل فى وجود الآخر حتى يصبح الشخص هو الآخر، أو يعش ذاته كذلك، أنه هو عينه، أو هو هو، ومن هنا يتخذ لنفسه نفس ماهية الشخص الآخر وهويته».

والتماهى لو كان كلياً، فهو حالة مرضية، أما الجزئى فهو المعنى هنا، وهو قد يكون تماهى فى المتسلط وقيمه وسلوكه وأدوات قمعه ذاتها. ويقول حجازى «وأقصى حالات التماهى المُتَسَلِّط تأخذ شكل الاستلاب العقائدي؛ ونقصد بذلك تَمَثُّل واعتناق قِيَم النِّظام، والانضباط والامتثال، وطاعة الرؤساء الكبار، وهى قِيَم تخدم - بما لا شك فيه - مصلحة ذلك المُتَسَلِّط؛ لأنها تُعَزِّز مواقعه وتصون مُكتَسَبَاتَهُ» (١١٨).

إن التماهى عملية يومية نلاحظها بيسر فى سلوك الكثيرين، لا سيما ممن يتعرضون لعملية إعادة إنتاج عبر غسيل المخ المستمر، وهى عميلة تتكامل مع مناهج التعليم، ووسائل تدريسها، والدعاية المتكررة عبر وسائط الاتصال

(١١٨) حجازي نفسه.

الجماهيري، والعنف والقهر، وهى آليات اذا ما اجتمعت سـوف تدفع الهدف نحو تبخيس نفسـه، ومعتقداته، بل حتى تقاليـده وتقاليد مجتمعه، فيتعرض للاستلاب، والتماهى فى المتسلط، وسـلوكه وقيمه وعدوانيته، وهنا يمكن أن يطرح سؤال حول ظاهرة «أبناء دارفور مثلاً» فى جهاز الأمن الوطنى والمخابرات فى بداية تسـعينيات القرن الماضي، لدرجـة أن البعض أطلق على دارفور «دار كوز» فى إشارة إلى سيطرة الإسلاميين على شباب الإقليم ؛ لا سيما المتعلمين منهم، فشـكل بعضهم عماد آلية قهر الإنقاذ فى نسختها الأولى، أو حتى كثرة عناصر الهامش ؛ لا سـيما من أبناء النوبة والجنوب فى وسـائل قمع المركز، والمتمثلة فى الشـرطة، والجيش والأمن والمخابرات، «ويتخلص الإنسان المقهور مـن مأزقه من خلال قلـب الأدوار، يلعب دور القوى المعتدي، ويسـقط كل ضعفه وعجزه على الضحايا الأضعف منه، الآخر الشـبيه به هو المذنب، وهو المقصِّر، وهو بالتالى يسـتحق الإدانة والتحطيم، مـن خلال التماهى بالمعتدى يستعيد الإنسان المقهور بعض اعتباره الذاتي، أو على وجه الدقة يصل إلى شيئ مـن وهم التقدير الذاتي، كمـا أنه يتمكن عبر هذه الآلية من تصريف عدوانيته المتراكمـة، والتى كانت توجه إلى ذاته، فينخر كيانُه بها، وتحطم وجوده، هذه التصريفات للعدوانية يصبها على الخارج من خلال مختلف التبريرات التى تجعل العنف ممكناً تجاه الضحية، يفتح السـبيل أمام عودة مشـاعر الوفاق مع الذات، شرط التوازن الوجودي، وتشـتد الحاجة إلى الضحايا بمقدار ازدياد العدوانية، وتوجههـا نحو الخارج، ومقدار النقص فـى الوفاق مع الذات»(١١٩). لذلك نجـد نُخب الثقافة الإسـلاموعروبية أكثر تطرفاً من العـرب العاربة تجاه قضية العروبة، وأن المتأسـلمين أكثر تطرفاً من المسلمين تجاه الإسلام وقضاياه، ومن تتم إعادة إنتاجهم فى داخل سياق هذه النخب المستعربة يتحولون إلى مستعربين

(١١٩) حجازي، مرجع سابق.

أكثر عنفاً واستبداداً تجاه مجتمعاتهم الأصلية، وهؤلاء هم من شبههم المفكر الأمريكي مالكوم أكس بعبيد أو زنوج المنازل» بقوله «هناك نوعان من العبيد ، عبيد البيت وعبيد الحقل. يوالى عبد البيت سيده دائما ، وإذا ثار عبد الحقل على سيده أدبه عبد البيت وأعاده إلى سيرته الأولي. يفعل عبد البيت ذلك لأنه يعيش حياة أفضل من حياة عبيد الحقل ، يأكل أفضل منهم ، ويلبس أفضل منهم، ويسكن فى بيت أفضل منهم ، لأنه يعيش بجوار سيده يأكل من طعامه ويلبس من ملابسه ، إنه يُحب سيده أكثر مما يُحب نفسه ولا يتمنى السوء له ، إنه يمرض لمرضه ، إذا مرض سيده قال له ما الخطب يا سيدي؟؟ هل نحن مرضي؟؟ عندما يحترق بيت السيد يسارع لإطفاء الحريق لأنه لا يرضى أن يحترق بيت السيد ويسعى دائما للحفاظ على ممتلكاته. لكن عبد الحقل يعيش فى كوخ حقير ، لا شئ لديه ليفقده ، إنه يرتدى أردأ أنواع الملابس ، ويأكل أسوأ الأطعمه ، إن عبيد الحقل يكرهون سيدهم ،ويتمنون موته. عندما يمرض ، وعندما يحترق منزله يدعون الله أن يرسل ريحا تُزيد الحريق. هناك فرق بين عبيد البيت وعبيد الحقل.

إن عبيد المنازل هم المتماهون فى شخصية وعدوانية وقيم المستبد، لكن هناك نوع من التماهى قد ينتقل إلى آخرين من المقهورين حتى بعد الانعتاق من سجن المستبد، فهم يتحولون إلى نسخ مشوهة من المستبد، يعيشون مثل حياته، ويصرفون ببذخ مثل صرفه، ويمارسون استعلائه على مجتمعاتهم، وليس غريباً أن يتحول بعضٌ من «الثوار» إلى مستبدين آخرين، وفاسدين، باسم ذات شعارات الحرية، التى كان يرفعها، وهو فى المعارضة، مؤمناً بالكفاح المسلح، لكنه عندما يعود إلى القصر، أو الى السلطة، فيُكرِّر عبارات المستبد ببغاوية وغباء، وهى ذات العبارات والأوصاف التى كانوا يوصوفون بها فى الماضى مثل «المتمردين» و» الخوارج»، ويعجبون بمفردات مثل سيادة البلاد، وكرامتها، وترابها، بل أن أحدهم؛ وهو رئيس جبهة الشرق موسى محمد أحمد لم

يتورع عن وصف مليشــيات الدفاع الشــعبى بأنها «مدرسة وطنية»، ولا ندرى أن كان يتذكر أنه كان يحارب ضد ذات المدرســة قبل ســنوات قليلة!، فنســى القوم أن هذه المؤسســة هى عدوتهم. ! إلا أن أســوأ أنواع الاستلاب والتماهى هو ذلك الذى يظهر لدى الجماعات المسلحة، وهى التى ترفع شعارات التحرير والثورة والدولة الديمقراطية، «إن المســلح غير المؤطر بشكل كاف لا يجد أمامه من نموذج ســلوكى سوى نموذج المتسلط، وتجاوزاته العديدة، وعوضاً عن حل مازقه الوجودي، واســتعادة اعتباره من خلال روح الإخاء مع المواطنين، نجده يكرر علاقات التبعية نفسها، والتزلف والاستزلام تجاه الرؤساء، وروح التعالى والشــطط، والعنف من جانبــه، فى ذلك نوع من القلب الســحرى للأدوار، والتغيير السحرى للمصير»(١٢٠) ، إن المحاربين المهشمين قد يتحولون هم ذاتهم إلى مأزق، فتتحول الثورة إلى ســجن، والحرية إلى اســتعباد، فيتحول حمل الســلاح إلى وجاهة، ومكانة تصعد بحامله إلى مكانات عليا فى سلم التراتبية الاجتماعية، والسياســية، والثقافية، كما يتمثل ذلك فى الاعتداء على مواشى المدنيين، وفــرض الأتاوات والضرائب، وتمويل الجيوش المحاربة، واســتخدام العنف فى وجه كل من تحوم حوله شــكوك بعدم الولاء للقادة الجدد، والأخطر هو ان تكون هذه الشــكوك حول علاقة المتهم بالســلطة الحاكمة، أو النخب، ولو كانت من غير أدلة، لقد حصلت تجارب فى دارفور، وفى الشــرق، وفى الجنوب، وفى النيل الأزرق، وفى كردفان.

إن الســلاح يمنح الشخص المقهور ميزة رمزية، ومعنوية، وربما مادية، وهو بالتالى مميــز، خلال حروب التحرير، أو أكثر تميــزاً بعد انتهاء الحرب، حيث يصــادر حق الآخرين فــى التعبير، وفى الوجود، وفــى العمل لأنه حرر هذا التراب ببندقيته، ولأنه معجب فى ذات الوقت بالمســتبد الذى كان يحاربه، فهو

(١٢٠) مرجع سابق.

قوى في وجهة نظره، ويستحق التقدير لدرجة التماهي في عدوانيته، وسلوكه، وقيمه. فتـــرى القادة يحتفون بالتدرج في ســـلم الوجاهة الاجتماعية، وجمع المـــال، ولو كان من المال العـــام، لأنه قد يكون معصومـــا، أو يتمتع بحصانة ثورية، ولذلك تكثر مظاهر أثر الاستعراض» الإدلال»، وهو مصطلح يستخدمه خبراء علم الاجتماع والتنمية، والاســـتعراض هو ميل رموز المجتمع، أو حتى أفراده إلى اســـتعراض ما يمتلكونه من ثروات، ومن وســـائل الرفاهية، لدرجة المبالغة في الصرف البذخي في المناسبات العامة، والخاصة، وفي إظهار مقتنيات الذهب، والســـيارات الفارهة، والملابس الغالية الثمن، والتحف، وربما تتحول حتى النســـاء إلى زينـــة، وديكور مكمل للوجاهة الاجتماعيـــة. وكثيراً ما تقع الحـــركات الثورية في خطأ كبير، وهو عدم تبني برامج نفســـية واجتماعية بعد نهاية الحرب للمحاربين، أو إدخالهم في برامج الدمج، ونزع الســـلاح بطريقة علمية، والعمل على دمجهم من خلال برامج لبناء الســـلام، وترسيخ ثقافته، والتحفيـــز على رفع القدرات التنظيمية والفكرية. وهو خطأ قد يكون مســـتمراً منذ بداية انطلاق العمل المسلح في غياب برامج التوعية السياسية، وهو أمر قد يحول الثورة إلى دمار شـــامل، وإلى فوضى، لغياب الرؤية، والمنهج السياسي والفكري، وبرامج التغيير، وهو تحدى يواجه كل الحركات المسلحة، والتي تعبر عـــن الهامش، لأن بندقية بلا وعي، تمثل ســـلوكاً فوضوياً، لا يفرق في نهاية الجولة بين الجاني والضحية، وبين المســـتبد والمقهورين، وأن عملا مســـلحا بلا مشروع أشبه بعمل العصابات، وجماعات النهب المسلح.

- **العـــنف**

العنف لا يولد ســـوى العنـــف، ولكل فعل رد فعل موازٍ له ومســـاوٍ له في المقـــدار، هي نظرية فيزيائية أصبحت أقرب إلـــى البديهيات لدى كثيرين، وبما أن الدولة، ونخبها الحاكمة في الســـودان ظلت تمارس العنف بمختلف أشكاله الرمزية، والمعنوية، والجسدية، على الجماعات المهمشة، والمقهورة منذ استقلال

السـودان فى عـام ١٩٥٦، كان لا بد مـن تولد فعل مضـاد، هو فعل ذات الجماعات، وهى الآلية الثالثة التى تلجأ إليها الجماعات المقهورة، حيث لا سبيل لها للخلاص من هيمنة وسطوة المستبد سوى العنف، وهذا العنف يأخذ أشكالاً متعددة، بعضها عنف جريمة مثل أحداث النهب المسلح، والسطو، والقتل، أو العنف الثورى والمنظم، أو حتى العنف الديني. وربما يعبر أفراد عن جنوحهم، وعن شـعورهم بالاضهاد بارتكاب جرائـم عنف، واغتصاب، وليس غريباً أن انتشـرت ظواهر فى السـودان خلال الحقبة الثالثة من حكم الإنقاذ مثل جرائم «اغتصاب الأطفال»، وممارسـة الجنس مـع أقارب الدرجة الأولى؛ و إن كانت الأخيرة لم ترتق إلى مسـتوى الظاهرة اللافتة للانتباه مع أنها تمثل جرس إنذار، والعنف الفردى يعبر عن رفض تبخيس الذات، ومقاومة الشعور بالاضطهاد، والإحسـاس بالدونية، وقد يتحول العنف إلى الـذات فى حالات «انتحار» أو أعراض أمراض عند النسـاء حين يشعرن بالقهر، أما العنف المنظم فهو الحرب الأهليـة،، حيث لـم يكن أمام قوى الهامش فى الجنـوب، ودارفور وجنوب كردفان، والنيل الأزرق من خيار سـوى حمل السلاح لحماية حقوقهم الوطنية والثقافية، والسياسـية والاقتصادية، وكما أشـرنا فى حديثنا عن آليات النُّخب فى فرض القهر على المجموعات المهشة، ورأينا كيف كان ميزان معادلة السلطة والثروة مختلاً؟، وكيف سعت النظم الحاكمة على فرض رؤى أحادية على كل السـودانيين، ومصادرة حقوق الآخرين فـى ان يكونوا آخرين. ويرى فى هذا السـياق الدكتور محمد جلال هاشـم فى «الحرب الأهلية فى السودان لا ينبغى تسـميتها بحرب الجنوب ضد الشمال، أو الجبال أو دارفور ضد الشمال، فغدا إذا حمل المناصير أو الشـايقية او النوبيون السلاح ـ وهو أمر لا ينبغى استبعاده ـ فضد أى شـمال يا ترى سـيكون ذلك؟»، ويضيف هاشم «أن كل من ينظر للحرب الأهلية بهذا المنظور، او يعرفها بهذه التقسـيمات الجهوية، لم يستوعب بعـد فكرتهـا المتمثلة فى حـرب الهامش ضد المركز، فالمناطـق التى حاق بها

نصيب أكبر من التهميش المركب بادرت بمقاومتها للمركز، فالملاحظ أن الحرب فى الجنوب بدأت عام ١٩٥٥م، بينما تبعتها جبال النوبة والانقسنا بعد ذلك بثلاثة عقود، وذلك لأن جبال النوبة والانقسنا كانتا لا تزالان تحت وهم تقسيم الحرب الى جنوب وشمال، ثم لحق بهم فيما بعد أهل الشرق فدارفور والحلقة ماتزال تمضى متسعة. عادة تبدأ الحرب الأهلية بسيطة فى مرحلتها الأولية كرد فعل تحكمه الضرورات، وغاية ما تبلغه الحرب فى هذه المرحلة هو وقف العدوان، من أمثلتها حرب الأنانيا التى ابتدرت المقاومة برد الأذى إشفاء لغل الغبن والإضطهاد والنظرة الدونية»(١٢١)، وبالضروة فإنه عندما يطلق الجنوب الرصاص معلناً عن وجود أزمة ما ؛فإن الأزمة ليست هى أزمة الجنوب وحده، بل هى أزمة السودان كله، . وعندما فعلت دارفور ذات الفعل الخارج على ثوابت المركز ونواميسه، فإن المشكلة ليست فى دارفور وإنما فى المركز نفسه.

لقد فشلت نخب المركز فى تقديم مشروع وطنى يعبر عن كل السودانيين. وهذا المركز الثقافى ظل، و ما انفك؛ يتمادى فى بسط هيمنته على كل المكونات الثقافية الأخرى فى السودان؛ فى استعلاء بين. وفى عنصرية جلية، وقد ساهمت سياسات الإنقاذ فى علو كعب العنصرية على الإنسانية، والقبلية على الوطن، والفرد على الجماعة، والجماعة على الجهة.

٢ - فصائل الهامش وقصور الرؤية

ولو بدأنا تحليلنا لأوضاع شرق السودان، و طبيعة «الأزمة هناك فهى مثلها مثل الأزمات الأخرى فى الجنوب والغرب وأقصى الشمال، وما صنفناه بأنه الجنوب الجديد، حيث تحدثت فى الباب الأول عن أسباب الحرب فى دارفور

(١٢١) محمد جلال، مرجع سابق.

وجنــوب كردفان والنيل الأزرق، وهى كلها فى المحصلة النهائية عبارة عن أزمة تهميش سياسى واقتصادى واجتماعى وثقافي، وقد أحس أهل الشرق منذ زمن بعيد بتعقيد أوضاعهم، فكانوا من أوائل المهشــمين الذين شــكلوا كياناً للتعبير عن مطالبهم، وقد تأســس تنظيم مؤتمــر البجا فى عام ١٩٥٨ . وتبنى قادته آنذاك الدعوة للحكم الفدرالى كضمان للمشــاركة الفاعلة فى الســلطة واقتسام الثروة. ويرى رئيس مؤتمر البجا موســى محمد أحمد، فى كلمة ألقاها بصفته رئيساً لجبهة شرق السودان المؤودة، أنه «ومنذ عام ١٩٥٨ التف أهل الشرق حول مؤتمــر البجا ودعوته للحكم الفدرالى من أجل تحقيق مشــاركة فاعلة فى إدارة مصيرهم ومســتقبلهم. لكن تشكيلات الصفوة الحاكمة، من أحزاب سياسية و إدارات عســكرية، درجت على إشراك أهل الشرق فى الحكم كجزء من ديكور السلطة لخدمة مصالحهم فى المنطقة وتجميل وجههم، وتقنين استغلالهم لثروات وخيــرات الشــرق، تكتمل دائــرة التهميش بمنح صفة الوطنيــة على كل من يتنازل عن حقوقه الثقافية والاقتصادية، أما الذين يتمسكون بتلك الحقوق فإنهم يوصمون بالجهوية، ونتيجة للتاريخ الطويل من الاســتغلال والإقصاء والظلم، تفاقمت إحباطات أهل الشــرق، مما حول مؤتمر البجا من النضال الســلمى إلى العمل المســلح، خاصة بعد أن أطلق نظام الإنقــاذ دعوته بعدم الاعتراف بغير المعارضة المسلحة، ثم قام تنظيم الأسود الحرة فى ظروف لا تختلف فى أصلها وأســبابها عن ظروف مؤتمر البجا»(١٢٢). وللمفارقة فإن موسى الذى قال هذا الــكلام، حمل عصاه وتوكأ عليها، ودخل بها القصر الجمهورى دون أن يهش بها ســوى كلماته، فهو من وقع فى ذات فخ الترميز التضليلي، وربط نفســه بحبال المركز، ليتخذ لنفســه حيلةً دفاعية بالتماهى فى قيم ومعايير وسلوك أهل

(١٢٢) كلمة موســي محمد أحمد، رئيس «جبهة الشرق خلال مفاوضات السلام بين مقاتلي الشرق ونظام الإنقاذ في يونيو ٢٠٠٦.

النُّخب الحاكمة، منذ أن صار «مسـاعداً للرئيس «في عام ٢٠٠٧ بعد التوقيع على اتفاق سلام أسمرا في منتصف أكتوبر ٢٠٠٦، وصار أحد ديكورات القصر الجمهـوري، وهو أقرب إلى حالـة «التَّماهي «التام مع قيادات «المؤتمر الوطني» بدرجة مشـاركته في احتفالات الدفاع الشعبي التي وصفها «بالمدرسة الوطنية»، وقد لا يدري، أو أنه نسي أن هذه المدرسة كان هو قائد من يقاتلونها، ويعملون من أجل تدميرها لو كانت لهم الاستطاعة على فعل ذلك، لقد غرق الرجل في حياة الخرطوم، دون أن نسـمع منه ما يوضح لنا تعاطفه مع قضايا الشرق حتى في أزمنة نكباتهم المستمرة، مثلما حصل في جنوب طوكر في اكتوبر ٢٠١٠ من فيضانات غمرت القرى والوديان، دون أن تتحرك السـلطات أو قيادات الشرق التي وقعت اتفاق السـلام باسمه، بل أن السلطات مارست مضايقات لمجموعة من الشـباب كونوا «منظمة تنادينا» الطوعية فتنادى شباب المنطقة مع آخرين من شـباب المركز، وعندما حملوا إعاناتهم أحتجزتهم السلطات لأكثر من يومين، ثـم أفرجت عنهم، مع أن الاغاثة وصلـت المنطقة كذلك من أريتريا المجاورة، لكن وإلى البحر الأحمر وممثل المنطقة في السـلطة - وهو من كان يقاتل في مناطقهم منذ منتصف التسـعينيات،- لم يتذكرا الضحايا في غمرة المشـاركات «البروتكولية» في أعياد الدفاع الشعبي، وحملات ترشيح البشير للرئاسة.

أما منافسـته الأخرى، وهـي امرأة أكاديمية، ومحاضـرة بجامعة الأحفاد للبنات، الدكتورة آمنة ضرار، فقد خيبت أمل كثيرين باعتبارها «امرأة مستنيرة أتت من الشرق، وما أصعب أن تأتي امرأة من تلك الفيافي لتتبوأ مراكز قيادية في تنظيمات مسـلحة، في وقت تعيش فيه المرأة في الشرق صنوفاً من العذاب والتخلُّف، إلا أن الدكتورة المستنيرة فضلت أن خوض مع الخائضين، وتكيد مع الكايدين، وتشارك في «نساء ضد أوكامبو» مدعى المحكمة الجنائية الدولية» وهو من كانت تظن فيها المغتصبات من نسوة دارفور أحسن الظنون وقتها، بالانتصار لهن، وملاحقة المتورطين في قضايا جرائم الإبادة والتطهير العرقي، واغتصاب

النســاء. ورغم كل ذلك آثرت «سيدة الهامش» أن تبقى تحت وجاهة السلطة، مــع أنّ لا أحداً يحس بوجودهـــا، وكما تحدثنا عن الأزمة فى دارفور وجنوب كردفان، فى فصل ســابق فإن أزمة الشرق لا تنفصل عن تلك الأزمات، وهى تدخل فى تصنيف «الجنوب الجديد»، ضمن مفهومنا لدائرة حروبات الهامش، وهى تشــكل مقاومة فى مواجهة الدولة الفاشلة، أو فشل نخب المركز فى خلق كيان وطني، يمثل كافة الثقافات، ويضمن حقوق كل القوميات، إلا أن النُّخب مارســت القهر، والقمع، وهو ما تمخض عنه حركات «الاحتجاج المسلح»، أو الحركات المطلبية»، ونتج عن ذلك «استقلال/ انفصال الجنوب القديم» وتكوين دولته المستقلة، واستمرار الحروب فى تلك المناطق الأخرى، ومع أن السودانيين الجنوبيين صوتوا لصالح الانفصال/ الاســتقلال بنسبة كبيرة، فإن هذا التصويت يعنى هزيمة مشروع الدولة السودانية، ويعلن طى صفحة قديمة، وبعدها ما عاد السودان، هو ذات السودان !.

ومعــروف أن الجماعات المقهورة، تتخذ عدد من «الميكانيزمات الدفاعية» فى مواجهة الجماعة القاهرة، أو المتسلطة، ومن تلك الوسائل «الانكفاء على الذات»، ويشمل التمســك بالتقاليد القديمة، وبالثقافات المحلية، والرجوع إلى الماضي، والذوبان فى الجماعة، أو التماهى فى المتســلط، أو الاستلاب فى داخل منظومة القاهر الثقافية والفكريــة، والمنهجية، وهى ما تعرف بعملية «إعادة الإنتاج فى الثقافة المســيطرة، وهو تماهى مع سلوك القاهر، وقيمه، ووسائل قمعه، وهناك أســلوب آخر لجأت إليه «حركات الهامش» وهو أسلوب العنف، أو الاحتجاج المســلح، بدلاً عن الحوار لانســداد قنوات ذلك، وإن نجحــت تلك الحركات المطلبيــة فى لفت الانتباه إلى أزمة الســلطة فى الســودان، ودق ناقوس الخطر فى وجه نخب المركــز؛ إلا أن تلك الحركات حاصرتها الأوصاف «بالجهوية»، و»القبليــة»، بل تطرف البعض ليصفها بأنها «عنصرية»!. وربما لذات الســبب مــال بعض من قيادات تلك الحركات نحو التطــرف، والمغالاة، والإغراق فى

القضايـــا الإقليمية، أو الإثنية. إنَّ هذه الحركات في نهاية المطاف هي حركات ســـودانية، تعبر عن هموم مجموعات كبيرة من الســـودانيين، ولو أنها تورطت في مسألة تجزئة الحلول، وعدم الربط بين الجزء والكل وفق منظور شامل لرؤية الأزمة السودانية وحلولها، وقد ركزت هي الحركات في برامجها على «قضايا مطلبية تخص أقاليمها الجغرافية، أو محيطها الاثني»، ولذلك يمكن أن نســـميها «حركات مطلبية أو حركات احتجاج سياسي لفقدانها للبرامج واضحة المعالم، والتي تحتوي على تفاصيل كل الأزمات، وتقديم الحلول النظرية لها.

وقد كان «مؤتمر البجا» رائداً في مخاطبة قضايا التهميش، لكنه اختصرها في الشرق، وهو مسقط رأســـه، ومكان صرخة ميلاده ببورتسودان، وبعد أن كان التنظيم يتبنى العمل السلمي، إلا أنه اتجه نحو «الكفاح المسلح» في عام ١٩٩٤، وبدأ عملياته العســـكرية في الشـــرق، وقرب الحدود مع دولة اريتريا، ثم انضم إلى «التجمع الوطني الديمقراطي» في منتصف تســـعينيات القرن الماضي، إلا أن «مؤتمر البجا ظل هو نفســـه «متقوقعاً «داخل قوقعة قديمة، حيث ظل «مطلبيا» دون أن يقدم رؤية شاملة للازمة السودانية، وعلاقة تهميش الشرق بالأزمة كلها، واقتصر تكوين التنظيم في «نسخته الثانية» حكراً على مجموعة «البداويت» أكثر من مكونات البجا الأخرى، وهو ما قد يبرر لمواقف نفســـية بين متحدثي «لغة التقـــري» من دولة إريتريا التي كانت ترعى التنظيم المســـلح مع بدايات انطلاق المقاومة في الشرق، لأسباب متعلقة بخلافات أيدولوجية بين الخرطوم واسمرا، واســـتفزازات قامت بها الحكومة الســـودانية مع كل دول الجوار بإعلانها رغبتها في تصدير مشـــروعها الحضاري، ومعروف أنَّ بعضاً من متحدثي لغة «التقري» السودانية كانوا طرفاً في صراعات حركات التحرير الأريترية، وحربها الداخلية، التي انتهت بانفراد «الجبهة الشـــعبية لتحرير اريتريا»، حتى تحقيق النصر النهائي علـــى الاحتلال الأثيوبي وهزيمة جيش منقســـتو هيلا مريـــام في حرب الثلاثين عاماً، وهو ما قد زرع الريبة المتبادلة بين أســـمرا، وطوكر وبورتسودان وكسلا،

وجعل «البنى عامر» والحباب، والماريا، وغيرهم من متحدثى لغة التقرى يعزفون عن الإنضمام إلى الكفاح المسلح، كما لا يغيب على أحد ان بعض قيادات شرق السودان من الإسـلاميين كانوا ينتمون إلى هذه المجموعة، مثل موسى ضرار، وإبراهيم محمود حامد، وهناك إلى وقت قريب ترابط بين إسـلاميى السودان، وإسـلاميى إريتريا فـى حركة الجهاد الاريترية، و»جبهـة التحرير» وغيرها من الفصائل المناوئة للجبهة الشـعبية للديمقراطية والعدالة. وهو شـيء طبيعي فى سياق امتدادات ثقافية وعرقية وأواصر الدم والقرابة بين مكونى هذه المجموعات فى البلدين.

هذا هو السياق الذى جعل تشكيل «مؤتمر البجا» فى نسخته الثانية، «مختلاً» وهو ما ظهرت نتائجه فى عدد المقاتلين، وفى قسمة السلطة والثروة بين الحكومة وجبهة الشـرق، هى الأخرى تكونت عقب حمى المحاصَّات السودانية، فاتفاق نيفاشا كان شـبه حصريٍّ على الجنوب، مع منح جنوب كردفان والنيل الأزرق حق «المشـورة الشعبية»، ومنح الوسط هامش من الحريات، ومشاركة رمزية فى سلطة المؤتمر الوطني، وهى مشـاركة زادته قوةً، وأضعفت المعارضة مستقبلاً، فقـد تكونت الجبهة فى مـارس ٢٠٠٥، والحرب تـدور رحاها فى دارفور، والمجتمع الدولى يركز جل اهتمامه على ما وصفه بأنه «أكبر مأسـاة إنسـانية» فـى العالم، و» التجمع الوطنـى الديمقراطي» لا يريـد أن يكتفى من الغنيمة بالإياب، فشـارك فى مفاوضات القاهـرة، وكان وقتها قد تقدم تنظيما «مؤتمر البجا» و»الأسـود الحرة» بورقة تمنح الشـرق خصوصية بعد أن وقعا اتفاقات مع «حركة تحرير السـوان» قبل بضعة أشـهر من ذلك؛ ومع «العدل والمساواة» علـى هامش الاجتماعات. وأثـارت الورقة حنق الميرغنى الـذى انفجر قائلاً «الشرق دا بتاعى أنا». فضرب مسؤول العمل الإنسانى فكى على على الطاولة بيده احتجاجاً على موقف الميرغنى من قضية الشـرق، وهو ما يفهم أنه «سوق مزايدات» لأن ذات الرجل الذى كان يشغل منصباً قيادياً فى «مؤتمر البجا» انتقل

إلى «المؤتمر الوطني»، فى حركة أشـــبه بحركة فك تسجيلات لاعبى كرة القدم فى الدورى الممتاز، وكان قد سبقه إلى ذلك بعض القيادات القبلية بين المعارضة والحكومة حيث سـبق أن عمل السـيد أحمد على بيتاى محافظاً لمحافظة توقان عام ١٩٩٧ من طرف قوى المعارضة المسـلحة التى اسـتولت على المنطقة فى نفس العام، ألا أن أحمد بيتاى عاد بعد بضع سنوات وانضم الى المؤتمر الوطنى ليقود بعض قوات الدفاع الشـعبى ضد رفاقه فـى المعارضة، وهو ذات موقف السيد سليمان على بيتاي، وهو من أكبر القيادات الدينية فى المنطقة، وقد كان الرجـل الزعيم عضوا لهيئة قيـادة التجمع الوطنى الديمقراطى فى عام ٢٠٠٠ حين سـيطرت قوات المعارضة على همشكوريب، لكنه مل الانتظار فعاد بعد عام ونصف العام إلى الخرطوم لينضم إلى الحكومة، لقد سرى التيار الكهربائى وسـط قاعة الاجتماعات فتم رفعها، ومن جانبها بسطت الحركة الشعبية أجنحة السـلام ولطف قرنق الأجواء ودخل ياسر عرمان وسيطاً بين الاتحاديين والبجا. لكن المحامى على السـيد الناطق باسـم التجمع فى الداخـل فجر الأزمة من جديد عندما وصف البجا والأسـود الحرة ومقاتلى دافور بأنها فصائل عنصرية وجهويـة وتعمل ضد مقـررات التجمع الذى اختار طريق السـلام والتفاوض لا طريـق العنف والسـلاح. واقترح تجميد عضوية تلـك الفصائل. هنا طفح إلى السطح اللاشعور السياسى للإسلاموعروبيين فى المعارضة. وتنكروا لإرث تلك التنظيمات معها فى النضال، وتناسـوا فى مارثون السباق نحو السلطة أن أراضى شرق السـودان، كانت أحد المحاور المهمة فى معارك عسكرية طويلة وشرسـة. ، إلا أن الأيدلوجيا طفحت، وعلت على القضايا، وتغلبت المصالح على المبادئ، ليصبح مجرد الجلوس مع الوفد الحكومى المفاوض برئاسـة رجل الأمـن القوى الدكتور نافع على نافع أهم من معالجات الأزمات الإنسـانية فى دارفور، وحل قضية الشـرق، وهو ما دفع إلى تكوين الجبهة باستعجال اتضح أن سببه اللهث وراء التفاوض، والتوصل إلى اتفاق مع الحكومة، فكان أن أعلن

المعارضون من أبناء الشـــرق فى منطقة ربدة على الحدود بين الســـودان واريتريا تنظيماً فوقياً، بلا هيكلة سوى قيادته الثلاثية، والتى هى فى حد ذاتها قامت على أســـاس المحاصصة القبلية، والتمثيل الجهوي، فترأس موسى محمد أحمد «بجا ــــ بداويت» الرئاسة، وتولت الدكتورة آمنة ضرار «بجا – تقري» منصب نائب الرئيس، فيما تولى مبروك مبارك ســـليم «أســـود حرة- رشايدة» منصب الأمين العام. لتســـتمر ذات الصيغة حتى تم التوصل لاتفاق سلام أسمرا ؛ إلا أنّ خلافات الجبهة أخرت من بدء تنفيذ الاتفاقية حوالى ضعف زمن التفاوض، وسبب الخلافات هو التنافس بين «الرفاق «على أساس القبيلة، فتصارع القوم حول، نســـبة كل قبيلة، من الغنيمة التى بغلت حوالى ٦٠ منصباً دســـتورياً معظمها فى الولايات الشـــرقية، ومحلياتها؟. وبعد كل ذلك النضال الطويل، ورفع شعارات الســـودان الجديد، يتمخض جبل جبهة الشرق ليلد خيبةً أخرى لتضـــاف إلى خيبات الســـودان الكثيـــرة، و تم توزيع المناصـــب وفق المحاصَّة القبليـــة، كالآتى ؛١٨ منصباً لمجموعـــة البداويت و ١٦ من المنصب ذهبت لمجموعة التقري، و١٤ منصباً كانت من نصيب الأسود الحرة و١٢ منصباً لكيان الشمال.

أذكـــر أن مبروك مبارك ســـليم كان قـــد عقد مؤتمراً لقواته فى مدينة تســـنى الأريترية فى نوفمبر ٢٠٠٦، وســـط خلافات شـــديدة بين قادة الجبهة، وسباق محموم بين موســـى وآمنة حول منصب مســـاعد الرئيس، ومعروف أن الاتفاق نص على تسمية ثلاثة أشخاص وتقديم الترشيحات إلى البشير ليختار من بينهم مســـاعده، فاختار موســـى. لكن قبل هذا الاختيار، قلت لمبروك «أنتم من قبل البداية منقســـمون، وستدخلون الخرطوم لمقابلة حزب تقوم سياساته على تقسيم كل شـــيئ، فها أنتم تدخلون منقسمين، وهو أمر سيسهل من المهمة التى تنتظر «المؤتمـــر الوطني» وقد كان، وفى ذات الســـياق كان الرئيس الأريترى أســـياس أفورقى قد وجه انتقادات عنيفة لنظيره الســـودانى عمر البشـــير فى زيارة للأخير

لأسمرا فى عام ٢٠١١، واتهم أفورقى البشير بتقسيم جبهة الشرق، فرد البشير «بأن الجماعة جونا منقســمين من هناك»، إلا أن أفورقى حول الأمر إلى طرفة بقوله «نحن رســلنا الجماعة ديل فى طيارة واحدة، لكن هسة ما ممكن إسافروا فى طيارة واحدة»!، وبالفعل انقسم أبناء شرق السودان ما بين جبهة الشرق، أو حزب الشــرق الديمقراطي، ومؤتمر البجا، والأسود الحرة، والتى انقسمت هى الأخرى، بصورة تؤكد أن «الانقســامات هى سمة من سمات المشهد السياسى الســوداني»، وهو أمر مربوط بغياب البرنامج، والقيادة «الكاريزما» والمشــروع الوطني، والدولة الوطنية التى تحقق طموحات الجميع.

إن «جبهة شــرق الســودان» أو مؤتمر البجا، هى تجربة كان يمكن أن تغير الكثير من الواقع فى الشرق؛ إلا أن قيادة هذه الجبهة كانت أقل من طموحات حفــدة عثمان دقنة، وأهل «الفوزى ويزي»، وهى أشـــهر قصائد الشـــاعر الأنجليـــزى «كبلنق» وكان يروى فيها بطولـــة وصمود مقاتلى البجا فى أحد الحروب ضد البريطانيين.

دارفـــور

مـــع أن دارفور ظلت إلى وقت طويل من أكبر الأزمات الســـودانية التى وجـــدت اهتماماً دوليـــاً، وإقليمياً، إلا أن الحركات المســـلحة، وهى ذات الفصائل التى أوصلت القضية إلى تلك المرحلة بواسطة مقاومتها المسلحة، وشـــبكات اتصالاتها الدولية، تحوّلت إلى جـــزء من الأزمة، فمثلاً نجد أن موقف حركتى تحرير الســـودان والعدل والمســـاواة من الأزمة السودانية فى دارفور كان قد بدأ بالتركيز على القضايا الإنســـانية، وتداعيات الحرب فى معظم الأحيان، فالقتال الذى أشعله مسلحو «تحرير السودان» فى أغسطس ٢٠٠١ كان قد انطلق بســـبب قضايا مطلبية صغيرة للغاية، و هى القضايا الثلاث المتمثلة فى تجريد «الجنجويد»، ومليشيات المراحيل، وتسليح القبائل الأخـــرى؛ ثم تطـــور إلى قضايا تســـع، ثم إلى ثلاثة عشـــر مطلباً، وهو

تطور دفعت نحوه الأحداث مثل اضطرار المسلحين إلى تغيير اسم حركتهم من «تحرير دارفور» إلى تحرير السـودان» فـي محاولة للمس جذور الأزمة وربطها بالقضايا القومية. وقد اتسـم الموقف فترةً طويلةً بشئ من التشويش والارتباك لحداثة تجربة الحركة وقيادتها العسكرية وهى التى تحولت إلى قيادة سياسية، لكن بعد سنوات أصدرت الحركة إعلاناً للمبادئ شكل نُقلةً نوعية لخطاب الحركة بربط القضية بالأزمة السـودانية كلهـا، وربط ذلك بعلاقة المركز والهامش، مع أن «حركة العدل والمسـاواة»، سـعت إلى أن تكون «قومية التَّوجُه» بتمثيل قبائل أخرى غير قبيلة الزغاوة المنحدر منها رئيسـها الراحل الدكتور خليل ابراهيم وشقيقه دكتور جبريل والذى خلفه فى زعامة الحركة، ثم تكوين الحركات إلى جانب «الحركة الشـعبية لتحرير السودان» لتحالف كاودا، والجبهة الثورية السُّودانية فى عام ٢٠١١.

إن قلة الخبرة، وغياب الرؤية الشـاملة التى لازمت بدايات حمل شـباب دارفور للسـلاح، وانتفاضتهم تلك تعكسه لنا كيفية تعامل هؤلاء الشباب مـع الأزمة، وما طرحوه من أطروحات كانت فى غالبيتها أطروحات مطلبية محصـورة فى الحيز الجغرافـى والاثنى المعيَّن، وهو ما هدفت له السـلطة الإنقاذية، وكرسـت له الوسـاطات والمبادرات التى تحمل أجندتها المختلفة، فكان أن وقع الثوار فى فخ ذلك، لو كانوا يعلمون أو لا يعلمون، فكانت التجزئة، وكأن دارفور هى جزء منفصل عن بقية السودان، وهو أمر ذو صلة بعلاقة السـودانيين بالدولة الوطنية، وتشظى الهوية، وغلبة الانتماء العرقى والقبلى على الانتماء لهوية جامعة، ودولة وطنية قوية، ولا شك فإن حالة التجزئة ومبدأ الفصل والعزل ذو صلة كما أشـرنا فى فصل السابق بحديثنا عن العقل، وعلاقة ذلك بقصور التفكير الجدلي، وهو منهج قائم على العزل والفصـل، عزل المقدمات عن النتائج، وفصل الجـزء عن الكل، وهو ما يتبدى لنا فى عزل الأزمة فى دارفور عن باقى الأزمة السودانية فى شموليتها،

وإشـــكالات وأزمـــات المركز فى الخرطوم، وغاب عنهـــم ان أس الأزمة هو سياســـات المركز، ودون تغييرها لا يمكن الوصول إلى استقرار وأمن فى بقية مناطق السّودان، وقد تمثلت تلك المواقف فى الحلول المجزأة التى أُبرمت فى انجامينا وأبشى وأبوجا والدوحة وطرابلس وسرت، واسمرا فيما يتعلق بجبهة الشـــرق، حيث خلت كل الاتفاقات المشـــار إليها من بحث أساس الأزمة، والتطرق إلى إعادة هيكلة الدولة السُـــودانية، وكتابة دســـتور جديد يؤسس لدولة مواطنة، بديلة للدولة العنصرية، وإقرار التحول الديموقراطي، وبسط الحريات، وانهاء عهود القمع والاســـتبداد والشـــمولية، ، كما تجلت مسألة غياب الرؤية فى حالة التشـــظى والانقسامات التى سادت صفوف الحركات، حيث ســـيطرت هذه الظواهر على كل حركات دارفور دون اســـتثناء، وهى ظاهرة ابتدأت بحركة تحرير السُّـــودان، والتـــى كانت الأكبر، إلا أن فيروس القبيلـــة وتطلعات القيادة أدى إلى الانقســـامات، وكانت مقدماتها جليةً منذ أن بدأت الحركة عملها بزعامة «ثنائية» بين مناوى وعبد الواحد نور، وسعى كل منهما ليكون الزعيم الأوحد، وإقصاء رفيقه، بل وتغييبه من إدارة شئون الحركة، . وهو أمر واضح إذ إن من يزور العاصمة الأريترية أسمرا فى تلك الفترة تصدمه هذه الحقيقة من أول يوم، فهناك فى حى «اسبيس تو ثاوزاند» منزل الزغاوة بقيادة مني، وهناك منزل الفور بحى «ســـيتنتأتو»، ومساعدى عبد الواحد، وهناك وبيت ثالث للمســـاليت بأحد أحياء تلك المدينة، بقيادة منصور أرباب، وهو واقع يعكس الهشاشـــة الفكرية، والضعف السياسي، وحمى السباق، وهى حمى أبعدت شـــخصية مثل الدكتور شريف عبد الله حرير، من الواجهة برغم أنه من أوائل الذين لفتوا الانتباه إلى الأزمة هناك، بعد أن كوَّن مع أحمد إبراهيم دريج «التحالف الفدرالي»، وشخصياً تعاملت مـــع دكتور حرير، حين فرغ نفســـه تماماً لخدمة قضيـــة أهله وربطها بالقضية القوميـــة فى السُّـــودان، وترك حرير العمل الأكاديمـــى بجامعات النرويج،

وكـــرّس كل وقته من أجل قضية دارفـــور، إلا أنَّ هناك جهات وأفراد ذات أجنـــدة غامضة هى التى أبعـــدت الرجل لفترة طويلة عن مســـرح دارفور، بعـــد أن ترك «التحالف الفدرالى الديموقراطـــي»، و انضم إلى «حركة تحرير الســـودان»، – الوحدة، وكان قبلها يرتبط بعلاقة «خارج الهياكل المؤسسيةب بحركة تحرير الســـودان جناح مناوي، وقد فســـرة البعض بأنه على أســـاس عرقـــي، لعلاقة القرابة بين مناوى وحرير مـــع أن حرير هو من جند الأخير للتحالف الفدرالى قبل ســـنوات طويلة، والغريـــب أن من أقصى حرير من حركة الوحدة عادوا إلى الخرطوم، وعقدوا اتفاقيات جزئية لم تســـاهم بأى قدر فى حل الأزمة، ومن بين هؤلاء عثمان البشـــرى، و آدم على شوقار، وهو ما قد يثير بعض علامات الاســـتفهام، حول محاولات اقصاء رجل فى قامة حرير و الجهات التى تقف وراء هذا الاقصاء؟.

إن القاســـم المشترك بين كل الحركات الدارفورية هو ضعف مناعتها الطبيعية والمكتسبة، أمام عواصف الخلافات، بل واستعدادها الفطرى والجينى والنفسى والاجتماعـــى لتوليد الخلافات، وتناســـلها ، وهى خلافات لم تســـتثن حركةً واحدةً من الحركات المســـلحة، فعد انشـــقاق مناوى ونور فى مؤتمر حسكنيتة فى نوفمبر ٢٠٠٥ ســـعى مناوى مع الدكتور خليل إبراهيم إلى تشـــكيل «تحالف القوى الثورية لغرب الســـودان» فى ديسمبر ٢٠٠٥ فى أنجامينا بعد عودة المياه إلى مجاريها بين زغاوة الســـودان وزغاوة تشاد «مؤقتاً» وقد استمرت الخلافات أكثـــر بعد التوقيع على اتفاق أبوجـــا بين مناوى و»الإنقاذ». فخرج بعض القادة مـــن عبـــد الواحد نور، وعلى رأســـهم نائبه خميس عبد الله من المســـاليت، وقادة آخرين، كونوا «جبهة الخلاص الوطني» فى أســـمرا فى يوليو ٢٠٠٧ إلا أنها لم تصمـــد، مثلها مثل جباه أُخر؛ لا نريد أن نغرق القارئ فى تفاصيلها، مـــع أهمية ذلك فى تناولنا لمســـألة العقل الســـودانيّ، وطرائق تفكيره، ورفضه للآخـــر، وســـيطرة القبيلة على الفكرة، والجزء على الكل، والشـــخصى على

العام، والحزبى على الوطني، وهى حالة تشظى سودانية فريدة تصحبها غياب مشروع نهضوى استنارى كان يمكن أن يشكل ضوءً داخل النفق، وخارطة طريق تهدى التائهين.

إن الخلافات فى صفوف الحركات ظاهرة خطيرة حيث شـهدنا الصراعات المسـلحة بين حركتى العدل والمسـاواة والتحرير من جهة، وداخل الحركتين أنفسهما لتصفية الخلافات كما حصل فى جبل مرة فى يوليو من عام ٢٠٠٤ بـين قوات نور ومنـاوي، وفى يونيـو ٢٠٠٥ بين تحرير السـودان والعدل والمساواة. وبالطبع لم تسـلم «حركة العدل والمساواة» المتهمة بموالاة المؤتمر الشـعبى من فيروس التشـظى الضارب فى عمق الممارسة السياسية والثقافية والاجتماعية السُّـودانية، فأصيبت الحركة بعدة انقسامات، واختراقات حيث انقسـمت إلى العدل والمسـاواة برئاسـة خليل وجناح المهندس حربة، وبعد ذلك انسـلاخ مجموعة التنمية والإصلاح. ثم شهدت مفاوضات الدوحة بعد سـنوات أجنحة أخرى لحركة العدل والمساواة، وقد وصلت الحركات المسلحة فى دارفور فى مرحلة من المراحل إلى ٣٢ حركة مسـلحة، وهو ما دعا ممثل الأمم المتحدة فى السـودان يان برونك قبل طرده إلـى قوله «إن دارفور تعج ببحور من المليشـيات. وهى مليشيات صنعت الحكومة بعضاً منها، وصنعت المنظمات الدولية أخرى، ، فما من مجموعة جلسـت تحت ظل شـجرة، وامتلكت «جهاز اتصال ثريا»، وخلقت علاقات فى مواقع الكترونية، إلا أن أعلنت أنها «حركة مقاومة بلا برامج أو أفكار حتى صارت هى «ثورة الثريا» على حسب وصف أحد رؤساء المنطقة.

و لقد عشتُ شخصياً تجربة تخبط وانقسامات الحركات الدارفورية، وسعيت مع آخرين فى مرات عديدة لرأب الصدع، وفى سـياق آخر أشير إلى أننى مع مجموعةٍ من المعارضين فى أسمرا قررنا تشكيل كيان معارض لكل القوى السياسـية الوطنية بعد أن أيقنا بانتهـاء تجربة «التجمع الوطنى الديمقراطي»،

والذى كان أصلاً لفترة طويلة «ميتاً أكلينيكياً» وتم تشـــييعه باتفاق القاهرة مع الحكومة فى يونيو ٢٠٠٥، لقد بدأنا اجتماعات اســـتضفت أولاها فى منزلى بأســـمرا فى مايو ٢٠٠٥ مع ممثلين للفصائل المتبقية مثل عبد الله كنة وعلى الصافى من «جبهة الشرق»، ومحمد مرسال وعبد العزيز سام، وعلى ترايو، وعبد الجبار دوسة، من «حركة تحرير السودان» جناح مناوي، ومبارك الفاضل مـــن حزب الأمة القومـــي، و تاج الدين بانقا، والدكتور الحاج آدم يوســـف الـــذى انضم لاحقاً للمؤتمـــر الوطني، وصار نائبـــاً للرئيس، ويوزع صكوك الوطنية للموالين، وبطاقات الخيانة على المعارضين، من «المؤتمر الشـــعبي»، ورفض ممثلوا الحزب الشـــيوعى السوداني، إســـماعيل سليمان والراحل عبد الرحمن عبد الله المشـــاركة فى أى نشاط يشكل خصماً على «التجمع الوطنى الديمقراطي» لأن الحزب الشـــيوعى كان مخلصاً لتحالفه «فى «التجمع الوطنى الديمقراطـــي» لدرجة أقرب إلـــى العقيدة، برغم موت هـــذا الكيان. كما شـــارك فى الاجتماعات والتنسيق لها كل من دكتور تيسير محمد أحمد مدير مركز بناء الســـلام فى القرن الأفريقي، و الأستاذة إحسان عبد العزيز الأمين العام للتجمع الوطنى النســـوى فى شرق الســـودان ودولة إريتريا. وقد ماتت التجربة فى مهدها بعد أن ســـعى بعض ممثلى الحركات الدارفورية إلى عرقلة الاجتماعات ظناً منهم أن الدعوة الى قيام كيان جديد، وعقد مؤتمر ربما تُعطِّل مسألة وصولهم إلى السلطة بعد إصدار مجلس الأمن لقراره بمطاردة المطلوبين فـــى قضايا جرائـــم الحرب، وقد ظنّ البعض أنَّ القرار ســـيطيح بالحكومة، ويحملهم إلى القصر الرئاســـى فى الخرطوم، بالإضافة إلى وجود رأى داعم لمفاوضات أبوجا التى انطلقت، ويعتقد هذا الرأي أن ما سيمنحه لهم «المؤتمر الوطني» عبر الاتفاق سيكون مكاسب يسيل لها اللُّعاب، وبالتالى فإن تشكيل أى جبهة معارضة سوف يكون خصماً على المفاوضات، بل أن بعضهم صرَّح علانيةً أن هذا التحالف ســـوف يضع قضية دارفور فى سلة «السودان القديم»

مـــن جديـــد، وأن هذه القوى، لا يهمها الأوضاع هناك بما فيها «الإنســـانية» حيث يُقصَف الناس بالطيران ويموتون يومياً بالعشرات.

لم تكن الانشـــطارات، وحدها هى أزمة حركات الاحتجاج المســـلحة فى دافور، فقد خلق الاهتمام الدولى بالأزمة الإنسانية من جانب آخر تشويشاً فـــى خطاب الحركات، وذلك بتركيزها على أولوية «وقف إطلاق النار «قبل حل الأزمة السياسية، والتفاوض بعد ذلك على الملف الإنسانى ثم السياسي، وكان ذلـــك مدخـــلاً خاطئاً لأن وقف إطلاق النار يصـــب فى صالح الجيش الحكومي، فالحكومة أصلاً ظلت تُركِّز على الحل الأمنى والعســـكري، فكان أن طغى المدخل الإنســـانى علـــى بقية الملفات، وهو مـــا يخطط له المجتمع الدولي، الذى يعبر عن قلقه من «أكبر كارثة إنسانية فى العالم» لكنه لم يتعمق فى أســـباب الكارثة، والبحث عن حلول جذرية لها، ونهائية، وشاملة بدلاً عن الحلول «الإســـعافية «بغرض توصيل «الإعانات». فانتقلت العدوى إلى الحركات واختلطت أوراق البعض، ، وضاع الملف السياســـى وجذور الأزمة وشـــمولية الحل بين مزادات المفاوضات، وبورصات أســـواق النقد الأجنبي، وبريـــق المال الذى غوى كثيراً من النفوس الضعيفة، والتى ركبت مركب أزمة دارفور بغرض الثراء العريض والجاه والسُّـــلطة، وتنقل الملف الدارفورى بين فنادق المدن من أبشـــى إلى أبوجا، إلى سرت وطرابلس وأديس أبابا، وحتى الدوحة، وتم تجميد العمل المســـلح، كآلية من آليات المقاومة، ومعروف أن القضيـــة فى دارفور ما كان لها أن تعرف مالم يحمل أبناؤها الســـلاح، وقد خاضت الحركات عمليات عســـكرية كثيرة، وحققت انتصارات فى معظمها؛ إلا أن أكبر العمليات العسكرية، والتى وجهت ضربات موجعة للنظام، وهى عمليات نوعية، كانت داخل مطار الفاشـــر فى أبريل ٢٠٠٣، بتدمير ســـبع طائـــرات حربية كانـــت جاثمة فوق أرض المطار، وأســـر قائد القوات الجوية بشـــرى المسيري، وأهمية العملية تنبع من أن الطيران ظل يمثل الخطر الحقيقى

على المدنيين والحركات المسلحة في دارفور، ثم عملية ضرب مناطق النفط في هجليج بواسطة قوات «جبهة الخلاص الوطني» في يونيو ٢٠٠٦، وعملية «الذراع الطويلة «لحركة العدل والمساواة»، بزعامة الراحل خليل داخل أم درمان في العاشر من مايو ٢٠٠٨..

وحقا فإنَّ خليل، كان رجلاً بصفات الفرسان، و موته كان صدىً لحياته، فهو مثير للحدل، ومصادم، وقوي، ترك الوزارة، وسماعة الطب، و اختار صحارى دارفور، وأعاصيرها، ورمالها المتحركة ونقل نفسه ١٨٠ درجةً من موقعه كقيادى في الحركة الإسلامية ومليشياتها، إلى رجل ثائر ضدها، بعد أن اكتشف أن «علاقة العرق أقوى من علاقة الدين» داخل «الحركة الإسلامية» على حسب وصف رفيقه، وسلفه في ذات الاتجاه المهندس داؤود يحى بولاد وللمصادفة فإن ابنى دارفور الاثنين، قتلتهما ذات الحركة التى كثيراً ما دافعا عنها، وقدما لها الغالى والرخيص، لكنهما اكتشفا عنصريتها، وتحاملها على أبناء الغرب، وتحيزها لمن يدعون العروبة !. وبالفعل فإن «الحركة الإسلامية» تعبر عن أيديلوجيا الإسلاموعروبويين. فهى التى قتلت بنوها بعد أن اكتشفوا أن صلاة الدم أقوى من صلاة الدين لدى إسلاميى السودان، فهم من ينتصر للقبيلة على الوطن، والعرق على الدين. وهى ذات عقلية المركز التى حولت فصائل الهامش إلي خانة الدفاع، إلي أن تتحول إلي حركات احتجاج، أو حركات مطلبية.



الباب الخامس

آفاق الحل..

من خـــلال ما تناولناه فى الصفحات الماضية فى هـــذا الكتاب، نخلص إلى أن أزمتنـــا هى أزمة عقل، تتجلى أعراض أزمته فى اضطراب المناهج، وقصور التفكيـــر الجدلى والنقدي، والجنوح فى كثير مـــن الأحيان إلى «المعيارية» فى إصدار أحكامه على الأشياء بقطعية وحسم، وعزل وفصل النتائج عن مقدماتها فى كسلٍ شـــديد، دون إرهاق الذهن بطرح التساؤلات العصية والإجابة عليها بأفق متسع، ورؤية رحبة، هذا هو عقلنا الجمعي، وهو عقل استند تكوينه فوق منصة منظومة مرجعية، إحداثياتها هُوية منشطرة، تغذيها قبلية ضيقة، وعنصرية نتنة ، ودولة مصنوعةً صناعةً من أجل تحقيق أهداف قوى الاســـتعمار التركى المصري، والبريطانى المصري، لتـــرث النُّخب، وبلا تضحيات، ولا صعوبات هذا الإرث المهترئ، ثم خرج المســـتعمر، وترك لنا دولةً هشـــة، حجر أســـاس خدمتها المدنية هو مجموعة من الموظفين الذين تم تأهيلهم كى يكونوا موظفين، أو مثقفين كانوا يجلســـون فوق أبراج عاجيـــة، بالإضافة إلى القبيلة ممثلةً فى الإدارة الأهلية، بواســـطة الشـــيوخ و العمد والنظار والســـلاطين والشراتي، الذين يتم اختيارهـــم وفق معايير تراتبياتهم الاجتماعية داخل قبائلهم، ، «وإذا أعدنـــا قراءة الظروف والكيفية التى تحقق بها الاســـتقلال ـ ومن دون أن نقلل من دور الذين ناضلوا ببسالة فى عهود سابقة من أجل قيام دولة سودانية وطنية مســـتقلة، وفى ذات الوقت لا نعطى من يدّعون ذلك أكثر من حقهم التاريخى ينكشـــف أمامنا إن هذا الاســـتقلال لم تصنعه أيدينا وحدها، بل كان فى المقام

الأول بسبب التسويات التى أفرزتها الصراعات الإقليمية عقب الحرب العالمية الثانية فى السيطرة على ممرات التجارة العالمية عبر أفريقيا والشرق الأوسط، وتضارب المصالح فى المنطقة بين أمريكا وبريطانيا والقوى الاستعمارية الأخرى الساعية لترتيب الأوضاع فى مصر والسيطرة على الملاحة عبر قناة السويس. كلها ملابسات وتحولات إقليمية وقفت وراء حصول السودان على استقلاله، ووراثة النخبة السياسية المحلية للسلطة قبل الموعد الذى خطط له المستعمر بنهاية الستينيات، والتى آلت إليها كراسى الحكم وواصلت تنفيذ نفس البرامج، دون أدنى مراجعة للأهداف والرؤى أو الإستراتجيات التى شكلتها. لذلك؛ فإن إعلان السيادة الوطنية من داخل البرلمان بكل تلك البساطة، وقبول الإنجليز بذلك، تظل كلها وقائع فى حاجة لإعادة قراءتها وكتابتها من جديد، وفقاً لحقائق المنطق والتاريخ، حتى نعى جيداً الظروف الموضوعية التى نتج عنها الاستقلال. فلا يعقل بعد أكثر من نصف قرن أن ننقل إلى أجيالنا بطولات وهمية لنيل بلادنا استقلالها، لإنَّ تاريخ الغزاة يعلمنا أنهم لا يخرجون من أرض إلا مرغمين. فالاستقلال الذى حصلنا عليه، كان سهلاً لم نقاتل من أجله، وما يأتى بسهولة ـ كما يقال ـ يضيع بسهولة أيضاً (١٢٣)، ولذلك، وعبر التاريخ، فقد تشكلت الدولة السودانية، بواسطة آخرين، وهو أمر لا يُشْعِرُنا بقوة الانتماء لهذا الكيان، لأننا حتى حين ورثناه، فعلنا ذلك بلا تضحيات، وهو ما يجب علينا فعله الآن، حتى تخرج أجيالاً متشربة بروح الوطن، وتعرف معناه، وهو بداية التغيير. ومن وجهة نظرى فإن الأجيال السابقة، وهى التى كانت تأخذ باستمرار، ولا تزال تقبض على مفاصل الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية، ولا ترضى أن تترجَّل، أو حتى تقبل نقد الآخر، لا بد أن تتنحَّى طوعاً أو كرهاً، وأن تفسح الطريق إلى أجيال قادرة على العطاء دون أخذ، حتى تستقيم

(١٢٣) د. تيسير، مرجع سابق.

المعادلة لكي تأتي أجيال أخرى تعطى وتأخُذ.

إنَ تجمعاً صفوياً مثل «مؤتمر الخريجين» فشـــل فى تقديم رؤية لدولة سودانية جديدة، مســـتقلة، ومســـتقرة، بل إن قادة المؤتمر من مثقفـــى ثلاثينيات القرن العشـــرين، لـــم يدلهم وعيهم على حقيقة الســـودان، وأنهـــم وقعوا فى حبال الطائفية، وانتقلت لهم فيروســـاتها، و» كان المؤتمر الذى تحكمَّ فيه آنذاك أتباع السيد عبد الرحمن قد بدأ فى التَّفكُك، حيث انقسمت صفوف الأنصار أنفسهم بين الأكبر ســـناً وهم المعتدلين الذين حافظوا فى ولائهم للســـيد، وبين الشباب الذين كانوا أكثر راديكالية واســـتياءً من هيمنته وتطلعاته الشـــخصية، وســـعت الجماعة الأخيرة التى ســـميت «الأشـــقاء» بزعامة السيد إسماعيل الأزهرى إلى إظهار معارضتها للســـيد، وتحدى الحكم الإنجليـــزى المصري، وعزل الأعضاء المعتدلين داخل المؤتمر»(١٢٤).

وخلاصة الأمر هو أنَّ أمامنا دولة هشة وفاشلة، وقابلة للتشظي، وهى مثل كرة الرمل، كلما هبت عليها العواصف، أو تدحرجت تفتت، وما يجب فعله هو حوار وطنى عميق حول هويتنا، ومن نحن؟، و»نحن «لا بد أن تكون بعيدة كل البعد عن «نحن» المركز، وهو ما قادنا إلى هذا الوضع المأزوم، فنحن نتاج فكـــر مأزوم، أى نحن مواليد الأزمة، فكان أن صـــار تفكيرنا مأزوماً، وظللنا نتأرجح فـــوق مقصلة تفكير الأزمة، وأزمة التفكير، علينا أن نعتبر من انفصال / اســـتقلال الجنوب، فهو ليس حدثاً عارضاً بـــل هو حدث متجذر، ذو صلة بتفكيرنا، ونمطه، وتصوراتنا لأنفســـنا ولغيرنـــا، ونتيجة لما نعانيه من اضطراب فـــى مناهج التفكير، وقصور فى التفكيـــر الجدلي، ولذلك كُنا كمنْ يتخبَّط فى الظلام، يتقدم خطوةً إلى الأمام، فيتراجع خطواتٍ نحو الوراء، لأنه يســـير بلا بوصلة، وبلا هدى.

---

(١٢٤) روبرت . مرجع سابق.

وعلينا الاعتراف بأن الدولة السودانية الحالية، دولة فاشلة، وإن كانت دولة ألبسها الاستعمار ثوب الحداثة لتحقيق مصالحه، ولما خرج تركها كما هي، فورثها من بعده من رأى أنها تحقق له مصالحه، وتعبر عن رؤاه، وتصوراته، ثم تحولت إلى دولة مهترئةٍ لأنها عنصرية وقبلية، ولذلم فإن أول ما يجب علينا فعله هو الحوار حول الدولة التى نريد، شكل الحكم الذى يجدي، ولو اضطررنا لتفكيك كل هذا الكيان، ومن ثم إعادة تركيبه، ولو أدى إلى «فوضى خلاقة»، لأن ما بنى على خطأ يجب أن يتكسر، لنبنى من جديد ما هو صحيح.

والتغيير يتطلب مشروعاً نهضوياً، وتنويرياً، لأن كل تجارب الشعوب تؤكد ان التغيير رهين الاستنارة والنهضة، والانعتاق من كهوف العقول المظلمة، ومن سبات الأزمنة الراكدة، فلا يمكن أن تنجح ثورة فى تحقيق أهدافها من غير رؤى قوية، تفتح النوافذ نحو المستقبل مشرعةً بالأمل، مثلما فعلت أوروبا بعد انتكاسة القرون الوسطى، وعصور الظلام، وسيطرة اللاهوت والكهنوت على أمور السياسة والمجتمع، فانتشرت صكوك الغفران، فى أكبر عملية تزييف للوعى بعد أن تواطأت الكنيسة مع الأباطرة، وهو شأننا اليوم، حيث توزع صكوك الدخول إلى الجنة، ومعانقة حورها العين، بعد أن تحالف العسكر ورجال الدين الأفَّاكين فى أكبر محاولة لتزوير تاريخنا، والمشروع النهضوى هذا، يتوجب علينا، ولزاماً أن يحمل فى طياته ثورةً ثقافية، واجتماعية، والثورة الثقافية هى رافعتنا الوحيدة ؛من هوتنا السحيقة التى تدحرجت فى داخلها دولتنا، وهى ثورة تعنى بالتعدد العرقى والدينى واللغوي، يجعل كل منا معتزاً يثقافته، ومحترماً لثقافة الغير، يتحدث بلسانه أو أى لسان يريد طالما له حرية الاختيار، وتحتفى بتنوعنا التاريخي، وكذلك تنوعنا المعاصر، احتفاءً عملياً، فعلاً لا قولاً، بأن الوحدة فى التنوع، وأن القوة فى التعدد، وأن منصة انطلاقنا فى عملية التأصيل هى حضاراتنا العريقة، فى مروى وكوش، والمقرة، وسوبا، والبجراوية، والمصورات، وسنار، والفور، والمسبعات، وتقلي، والوقوف

فى كل شرفات التاريخ المضيئة، فى انتصارات بعانخى وتهراقا، وتسامح النوبة مع الوافدين الجدد من العرب العاربة والمستعربة، وتسامح المسيحية مع الإسلام، وبسالة أنصار المهدى فى كرري.

ولا بد من ثورة ثقافية تقوم على ميثاق ثقافي، ينشط الذهن، ويحرك العقل، ويطير بنا من أزمنة الركود، نحو فضاءات المستقبل، وينتصر لسلطة المثقف، ويبرز «المثقف العضوي»، وما أحوجنا هنا للمثقف العضوى «وهل كل مثقف هو شخص فاعل فى مجتمعه، ومتفاعل بهمومه؟. أى أنه «مثقف عضوي» على حد تعريف الفيلسوف الإيطالى أنطونيو قرامشي» المثقف العضوي»؟. وبالطبع هناك فرق كبير بين المثقف «التقليدي»، والآخر «العضوي»، ويرى قرامشى «أنّ كل البشر مثقفون بمعنىً من المعاني، ولكنهم لا يملكون الوظيفة الاجتماعية للمثقفين، وهى وظيفة لا يمتلكها إلا أصحاب الكفاءات الفكرية العالية الذين يمكنهم التأثير فى الناس.. ومن هنا يستخلص الفارق بين المثقف التقليدى والمثقف العضوي.. الأول يعيش فى برجه العاجي، ويعتقد أنه أعلى من كل الناس، فى حين أن الثانى يحمل هموم كل الطبقات، وكل الجماهير، وكل الفقراء والمحرومين والكادحين.. وعليه، فإن المثقف الحقيقى هو المثقف العضوى الذى يعيش هموم عصره ويرتبط بقضايا أمته.. إنّ أى مثقف لا يتحسس آلام شعبه لا يستحق لقب المثقف حتى وإن كان يحمل أرقى الشهادات الجامعية».

ويرفض الفيلسوف الإيطالى قرامشى ربط مفهوم المثقف بالنشاط الذهنى وحده، فهو يرى أنّ كل فرد يمكن أن يكون مثقفاً، حسب وضعه الاجتماعى والمهني، ويؤكد أنّ الأعمال اليدوية ذاتها تحتاج إلى نشاط ذهني، وربما أنّ كثيرين بيننا يتمتعون بنشاط ذهنى كثيف، وطاقة فكرية قوية، لكن هل كل مِنّا يُمكن أنْ يتحولَ إلى شخصٍ؛ مُنفعلً وفاعِلً وفعّال؟. إنّ الثورة الثقافية يجب أن تلفظ مثقف السلطة، أولئك الذين يستغلون ذكاءهم، وتعليمهم فى

عملية دعم الاستبداد، وما أكثر هؤلاء فى السودان!. وكما أشرنا فإن «الإنقاذ «فى سياق عمليات تجريفها للخدمة المدنية مارست عملية نزيف حاد للعقول المستنيرة، فهاجر مئات الألاف فى أكبر مراحل الهجرة والاغتراب والبحث عن الخلاص الفردي، والحلول الشخصية، وابقاء أزمة الوطن الكبير تراواح مكانها، ومعروف أن هذه النخب هى الروافع التى ترفع ما دونها طبقياً من ملايين الفقراء والمهمشين، لكن الإنقاذ سعت لكسر هذه الرافعة. فمارست عملية التجريف، والتى كانت نتيجتها هجرة مئات الآلاف من المثقفين والمتعلمين وأفراد الطبقة الوسطى.

إن المهاجرين من أفراد الطبقة الوسطى، بعد أن تركوا فراغاً كبيراً باعتبارهم المعنيين بالتغيير، وهم الذين تحركهم دوافع المطالبة بالحريات وحقوق الإنسان، إلا أنهم بطريقة غير مباشرة، ساهموا فى تقوية النظام، من خلال دعم أسرهم، وضخ هذا الدعم فى سوق العملات بمقدار ٣ بليون دولار سنوياً، «ويقول د. عز الدين إنه خلال العقد الماضى بمجملها بلغت (١٨) مليار دولار أى بمعدل سنوى (١،٧) مليار دولار، وقدر البنك الدولى أن عدد المغتربين يقارب الـ (٩٦٧،٥) ألف، وهذا يشكل زيادة بنسبة (٦٥٪) عما كان عليه فى العام ٢٠٠٥م» (١٢٥)، ليتم تحويل عائدات المغتربين إلى سلاح للموت، وآلية للقمع، والتخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية، خاصة بعد خروج عائدات النفط، لأن الأسر السودانية فى ظل الضائقة المعيشية، والكساد، والتضخم ظلت تعيش معاناة يومية، ولا مصدر لسد الفجوة الكبيرة فى موازنة الأسرة، المكونة من الدخل، والمنصرف سوى استقبال دعم الأبناء العاملين فى خارج السودان. ولا شك فإن الإغتراب والهجرة قد ساهمتا فى دعم الأسر السودانية

(١٢٥) ورقة قدمت في مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان الملتقي الأول، يوليو، أغسطس ٢٠١١.

الفقيرة، وتبديل نمط حياة السودانيين، واشاعة النمط الاستهلاكي، والتفاخرى فـــى أحايين أخرى، إلا أنه من جهة أخرى ســـاهم فى عملية «هجرة العقول، ونزيف الوطـــن»، ومثل «خلاصاً فردياً» للمهاجرين فـــى معظم الأحيان، مع تراجع الدور الوطنى برغم أن نســـبة مقدرة مـــن المهاجرين فى أوروبا وأمريكا واســـتراليا اضطرت اضطراراً لهجرة البلاد، لأسباب سياســـية، أو اقتصادية، ومهنية، إلا أن جذوة الانتماء بدأت فى الخفوت، وهو أمر طبيعى وســـط بشر تعانـــى بلادهم من أزمة الدولة الوطنية، وأزمة الهوية، وفصل الذاكرة، فتكون بالتالى مســـاهمة المهاجر، أو المغترب فى أســـرته أكبر من مســـاهمته فى رابطة القرية، أو المدينة، أو القبيلة، وتكون المســـاهمة فى مشـــاريع القبيلة، والأسرة الممتدة أكبر من المســـاهمة الحزبية، وتكون هذه أكبر من مســـاهته الوطنية، مما يعانى تراجع الانتماء للوطن بصورة واضحة، ومن يغالط فى هذه الفرضية عليه ابتدار حملة لأى مشروع «وطني»، وينتظر النتائج، ومع ذلك يرى إدوارد سعيد «يشيع افتراض غريب، وعار من الصحة تماماً أن المنفى قد انقطعت صلته كليةً، بموطنـــه الأصلي، فهو معزول عنـــه، منفصل، منبت الروابط إلى الأبد به، ألا ليت هذا الانفصال الجراحى الكامل كان صحيحاً، أذن لاســـتطعت عندها على الأقل أن تجد السلوى فى التيقن من أن ما خلفته وراء ظهرك لم يعد يشغل بالك وأنه من المحال أن تســـتعيده قط، ولكن الواقع يقـــول غير ذلك، اذ لا تقتصر الصعوبـــة التى يواجهها المنفى على كونه قد أرغم للعيش خارج وطنه، بل أنها تعنـــي، نظراً لما أصبح العالم عليه الآن، أن يعيش مع كل ما يذكره أنه منفي، إلى جانب الأحساس بأن الوطن ليس بالغ البعد عنه، كما أن المسيرة الطبيعية، اليومية المعاصرة تعنى أن يظل على صلة دائمة» (١٢٦)، ويشـــير ســـعيد إلى أن

(١٢٦) إدوارد سعيد، المثقف والسلطة، ص ٩٥ ،الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، رؤية للنشر والتوزيع.

المنفــى يظل فى نقطة وســطى بين الاندماج فى المجتمــع الجديد، والحنين إلى الوطن وما به من مشاعر، وهى «النوستالجيا» التى نراها فى متابعة المغتربين، أو المهاجرين لكل تفاصيل أوطانهم الأصلية، مع أن كثيرين منهم يتجنيس بجنسية الوطــن الجديد له، وهناك قلة تقطع علاقتها تماماً بوطنها الأصلي، وتذوب فى الوطن الجديد، وتتماهى فى ثقافات ناســه، ولغاتهم، وحتى لكنات لغاتهم، وتنسلخ من كل ما هو قديم. وهى قلة كانت مقهورة فى أوطانها، التى لا تتذكر منها سوى القمع، والاستبداد، وربما الفشل فى كل شيئ.

إن أعداد الســودانيين فى المنافى ليســت معروفة إلا أنهــا فى كل الأحوال لــن تقل عن ٥ ملايين، مــن غير اللاجئين فى معســكرات اللجوء فى الدول المجــاورة، وهذا رقمُ كبير، ومؤثر، وبالتالى فهم مطالبون بالمشــاركة فى إنجاز المشروع الوطنى بشقيه الثقافى والتنموي، وهناك كثيرون من لهم استعداد كامل للمشاركة والتضحية، وحتى العودة إلى حضن الوطن للمشاركة فى عملية البناء والتعمير والتغيير.

وعلــى الجميع إعادة بناء هذه «الرافعة «المكســورة، أو المعطوبة، حتى تقوم بدورها، وهو دورٌ حيوى كان قد بدا واضحاً فى ثورتى أكتوبر ١٩٦٤، وأبريل ١٩٨٥ . والثورة الثقافية مشــروع يتكئ على حوائط التاريخ الصلبة، ورموزه الوطنيــة مثل بعانخــي، وعلى عبد اللطيف، وعبــد الفضيل الماظ، والمهدي، والقرشــي، ويحمل موروثاتنا كلها، وجيناتنا كلها، نوبية أم عربية، أفريقية أم هجين، ليتولد عن الثورة «الســودان». بالطبع فلنجــاح مثل هذه الثورة يجب أن نهيئ الأرض لزراعة هذا المشــروع، والتهيئة تتم عبر الديمقراطية، والحرية، والحوار وفق شــروط تكافؤ الفرص، والتنمية المستدامة، والعدالة الاجتماعية. ومشروع الثورة الاجتماعية هو مشروع مكمل للثورة الثقافية، أو متكامل معها، ويقوم على عقد اجتماعي» ينبذ العنصرية، ويحاســب عليها بالقانون، ويقاوم العادات الضــارة، والمتخلفة، والتى لا تواكب التقــدم والعصرنة، وأى عقد

اجتماعى هو رباط بين الفرد والمجتمع، أو المجتمعات فيما بينها يتنازل فيه الفرد طوعاً عن سلطته لحزب أو جماعة أو دولة مقابل أن توفر فيه هذه المؤسسة للفرد حريته، وحقوقه كإنسان فى الحياة، والوجود، والحصول على فرص جيدة للعمل والإنتاج، بالإضافة إلى أمنه، وحريته الخاصة فى التنظيم والتعبير، والتملُّك، والتحرُّك، والإنجاب، والزواج.

إن السودان فى حاجة ماسة، واليوم قبل الغد إلى «مشروع وطني» يؤسس لسودان جديد، على أسس مغايرة، ويحقق دولة موحدة، ومستقرة، ومزدهرة، فليس هناك سبب يجعل بلاد تجرى تحتها الأنهار تتسول الغذاء، وتعانى من قلة الماء، وبها كل هذه الموارد الطبيعية من أرض شاسعة، وخصبة، ومعادن، لكنها لا تزال تستورد كل شئ، ولا تنتج شيئاً سوى الفجائع والدماء والحروب، والتشظي!. هى أزمة مشاريع التنمية المستدامة، والعدالة الاجتماعية، والتخطيط الاستراتيجي.

المصالحة الوطنية

وأول مداخل التغيير هو المصالحة الوطنية، بالتصالح مع الذات، ومع الآخر، مصحوبةً بمسألة العدالة الإنتقالية، حين يروى شخص مثل عبدالكريم نور من إقليم دارفور عن مأساته وسط الحريق الكبير والقتل الجماعي؛ وفى الذاكرة الحزينة تموج أصداء أصوات انفجارات القذائف، وتتراءى مشاهد الرعب، والجنجاويد يمتطون جياد الفضيحة، ويزرعون الفجائع في القلوب، يهاجمون المنازل، يسرقون وينهبون المواشي. فإنه يروى فصلاً من رواية طويلة حبكها أهل السوء، و الأشرار تعبر عن ضحايا الحرب وهم ملايين؛ من النازحين واللاجئين فى أزمنة النزوح، ومئات آلاف من القتلى حسب التقارير الدولية، وحوالى ١٠ ألف قتيل حسب الاعترافات الحكومية؛ خلال حرب السبع سنوات..

وفى الجنوب يقدر عدد الضحايا بأكثر من ٣ مليون منذ اندلاع الحرب فى

عام ١٩٥٥، فيما لم تحدثنا تقارير عن قتلى «الحرب المنسية» فى جبال النوبة، وفى النيل الأزرق، وفى شرق السودان، ورغم هذه المأساة فانها تظل فى ذاكرة كثيرين عبارة عن «أرقام» وما أسوأ أن يتحول الإنسان فى بلده إلى مجرد رقم حسابى فى دفاتر الأحزان !.

لكن بالضرورة فان أهل هذه المناطق يذكرون كيف تعرضوا للإذلال، وللتعذيب الجسدى والنفسى خلال صراع مر، ومجنون، وحرب متوحشة، وممارسات لا إنسانية فى ظل عنجهية الحكام، وقسوة تجار الحروب، وهى ممارسات وحدها كفيلة بتقديم اعتذار كبير من «الشمال السياسي» منذ عهد عبود، وحتى حرب الجهاد «الإنقاذية»، والاعتذار هنا أمر واجب، بل مقدس لضمان تأسيس عقد اجتماعى فى المستقبل القريب، أو البعيد، فهل من شجاعة تدفع أصحاب القرار لتقديم اعتذار عن تلك الفظائع، وتلك الأيام العصية، وتلك العهود الفضيحة!!. وكان الأجدى أن نسمع اعتذارات من السيد الصادق المهدي، والميرغني، والدكتور الترابى ؛ وبالفعل فإن قادة القوى السياسية المعارضة؛ كانوا قد اعترفوا ضمنياً بارتكاب جرائم، أو انتهاكات حقوق إنسان، وقد عبروا عن ذلك فى مؤتمر جوبا الذى عقد فى عام ٢٠٠٩، وأقروا بأن «هناك مظالم تاريخية لحقت بالجماعات والأفراد بمناطق كثيرة فى السودان خاصة الجنوب ودارفور منذ الاستقلال، ومن الضرورى أن تسجل هذه المظالم، ويتم الاعتراف بها، والاعتذار عنها كمدخل للمصالحة الوطنية الصادقة. وأن يوصوا بتكوين لجنة مستقلة للحقيقة والمصالحة تكون مهمتها تقصى الحقائق فى كل التعديات والانتهاكات لحقوق الجماعات والأفرد منذ الاستقلال، واتخاذ الإجراءا ت اللازمة لرد المظالم والحقوق؛ سواء كان بالمحاسبة القانونية، أو التعويض المادى والمعنوى، مما يعينه على التعافى والتسامح، وإزالة المرارات من النفوس وإبراء الجراح، وتتطلب المصالحة الوطنية أيضا إعطاء أفضلية عليا للمناطق المهمشة فى كل أنحاء السودان فى مشروعات التنمية. ومكافحة الفقر والجهل،

وتحقيق العدالة الاجتماعية عبر برامج اقتصادية علمية، وتخطيط استراتيجي، ينقل المدينة إلى الريف، وليس العكس.

ويعيب اتفاقية السلام الشامل؛ وعلى شموليتها - والتى أفضت إلى «انفصال/ استقلال الجنوب- أنها لم تول أمر المصالحة الوطنية اهتماماً مقدراً؛ وحاول المتفاوضون التعبير عن ذلك فى نصوص معدودة، وبعبارات مبهمة عن ضرورة هذه الدعوة، وربما يعزى المراقبون الأمر إلى أن الطرفين «الحكومة» و«الحركة الشعبية» ارتكبا فظائع خلال الحرب اللعينة، لذا فإن الطرفين لا يريدان توريط أنفسهما ؛ مع العلم أن الحركة الشعبية هى التى اقترحت منهج جنوب أفريقيا للحقيقة والمصالحة، الا أن العزة بالإثم أخذت مفاوضى المؤتمر الوطني، ورفضوا المقترح مع وجود تواطؤ دولى وإقليمى فى سياق جدلية «السلام والعدالة والديمقراطية» وأى الخيارات أولى بالتركيز! . واذا ما عدنا لاتفاق السلام الشامل والدستور الانتقالى نجد أن المادة١-٧ من بروتوكول قسمة السلطة والمادة ٩ من بروتوكول أبيى فى اتفاقية السلام الشامل بعنوان(المصالحة) وتقرأ: يتفق الطرفان على بدء عملية مصالحة وطنية شاملة وتضميد الجراح فى جميع أرجاء القطر كجزء من عملية بناء السلام. وتتولى حكومة الوحدة الوطنية صياغة آلياتها وأشكالها والمادة ٢١ من دستور جمهورية السودان الانتقالى بعنوان (المصالحة الوطنية) وهو نسخة طبق الأصل لمادة قسمة السلطة الواردة فى اتفاقية السلام الشامل وتقرأ: (تبتدر الدولة عملية شاملة للمصالحة الوطنية وتضميد الجراح من أجل تحقيق التوافق الوطنى والتعايش السلمى بين جميع السودانيين). لكن الشريكين لم يعطيا أمر المصالحة مساحةً فى أجندة التشاكس اليومية، والاصطراع حول محاصَّدة السلطة والثروة، والجدل البيزنطى دون التركيز على ثقافة السلامن والتبشير بالمصالحة، مع أن الحركة الشعبية فعلت ذلك على «استحياء» من خلال تصريحات اعترفت بارتكاب الجيش الشعبى لانتهاكات خلال الحرب والاعتذار عن ذلك ؛ الا أن الأمر يوجب تكوين آلية للتحقيق،

وحملـــة عامة لدفع الناس لفتح الملفات، والاعتراف، الفردى والجماعي، ومن ثم الاعتذار، أو العفو، أو المحاكمة.

إن «المصالحـــة الوطنية» هى عملية طويلة، ومعقـــدة، تبتدئ بالنوايا الصادقة والإرادة السياسية من خلال اللجان، والإعلام، والتحقيق، والمحاكمات القانونية والمعنوية، ليس بغرض التشـــفي، أو الثأر، وتشـــمل الاعتـــراف، والاعتذار، والمســـاءلة، وتنهى بالتطهير والمعافاة. وهناك من يدعـــو إلى العدالة الانتقالية، وهـــى من وجهة نظرى مكملة لمشـــروع الحقيقة والمصالحة، لأن كل من ارتكب جرماً يجب أن يحاسب عليه، وأن تضمد جراحات الضحايا وذويهم عبر إحقاق العدالـــة، مع تقديم المصالحة الوطنية والعفو والاعتذار فى حال موافقة الضحايا أو ذويهـــم على ذلك، فلذلك لســـنا دعاة لتجديد الجراح، حين نســـبر أغوار التاريخ، ونفتح دفاتر الأحزان، ونقلبها، بغرض العبرة والدرس والاعتبار، لأننا نؤمن أن الاعتذار هو تطهير للنفس الأمارة بالســـوء. وفى عام ٢٠٠٧ كنت فى غاية السعادة وأنا أزور دولة جنوب أفريقيا لأول مرة فى حياتي. لأننى مسحور بتلك التجربة. نضالات الســـود. وبســـالة نيلســـون مانديلا. ثم تجربة الحقيقة والمصالحة. وهى تجربة تتطلب منا فى الســـودان الوقوف عندها اليوم قبل الغد. لاسيما أن البلاد كلها تقف فوق رمال متحركة، ولو عدنا لجنوب أفريقيا وجدنا أن التجربة بدأت فى عام ١٩٩٣، بتأسيس لجنة المصالحة الوطنية برئاسة مطران أبرشية جوهانسبرغ، ديسموند توتو الحائز على جائزة نوبل للسلام، والذى كان له الدور الأساسى فى إنجاح عملها وقد تميز بخطابه الدينى الكاثوليكي، مقارنة بالخطاب المدنى لنيلسون مانديلا. وقد تمثل عمل اللجنة المُضنى والمؤلم بالاستماع الى إفادة المجرمين (البيض غالباً) عما اقترفوه من جرائم بحق المعارضين (السود غالباً) واتخاذ القرار بالعفو أو عدمه عن المتهمين بجرائم النظام السابق. وينبغى التأكيد هنا على الأسس القانونية المنظمة لعمل اللجنة وقراراتها:

أولاً: لا يحظـــى بمقابلة اللجنة إلا من تقدم بطلـــب العفو عن جرائم القتل

والتعذيب المتهم باقترافها.

ثانياً: لا يمنح هذا العفو إلا بعد تحقق الشروط التالية: ١/ أن يعترف المجرم بكل الحقيقة ولا يخفى منها شيئاً ٢/ أن يكون المجرم قد اقترف الجرم بناء على أوامر أتت إليه من رؤسائه ٣/ أنه اعتقد بخدمة هذه الممارسة لهدف سياسي، بزعم الدفاع عن علوية البيض مثلاً.

ثالثاً: أن توفر هذه الشروط لا يعنى اتخاذ القرار بالعفو بل تنظر اللجنة فى مدى استحقاق الماثل أمامها لهذا العفو عن جريمته، فمن مجموع ٧١١٦ طلب عفو، لم تمنح اللجنة عفوها الا لـ ١٣١٢ أى رفضت أكثر من ٨٠ ٪ من الطلبات

رابعاً: إن اللجنة لم تكن بصدد محاكمة الأشخاص وإنما العفو (أو عدمه) عن الجرائم فقط، فالمجرم يبقى مجرماً ولكنه لا يلاحق قانونياً إذا حصل على العفو عن جريمته، وهذا هو مبدأ العفو عموماً.

إسقاط النظام وتفكيك الدَّولة القديمة

لابد أن يمر التغيير فى السودان بمحطة «إسقاط نظام الإنقاذ» كاملاً، بلا تراخي، أو تأخير، لأنه جمع كل سلبيات السياسة السودانية، وكل أمراضها، العنصرية، والتطرف، والتعصب، ومن ثم إعادة هيلكة الدولة السودانية من جديد، إلا أن لهذا التغيير كلفته، وهو ما ترفضه القوى التقليدية.

إن التغيير يوجب تشكيل «جبهة عريضة» تضم أصحاب المصلحة الحقيقيين فى التغيير، وتبنى أجندة واضحة، ومن ثم العمل على وضع هيكلة مرنة، تبعد شبح الخلافات، والتنافس غير المشروع بين الحلفاء، وهنا يمكننا الإشارة إلى تجربة مثل تجربة «التجمع الوطنى الديمقراطي» وهى كانت كفيلة بجمع السودانيين لأول مرة تحت مظلة واحدة، إلا أنها سرعان ما تكشفت نقاط ضعفها، وخضعت للصراعات، والموازنات، وكان لرئيس حزب الأمة القومى الصادق المهدي، ورئيس الحزب الاتحادى الديمقراطى محمد عثمان الميرغنى

القِدْح المعلى فى إجهاض هذه التجربة، وقد بدأت الشكوك تثار منذ أن خرج المهدى فى عملية «تهتدون «الشهيرة فى عام ١٩٩٦، وقد كشف زعيم «الحركة الشعبية لتحرير السودان «الدكتور جون قرنق» عن ما ماكان يتناقله المعارضون فيما بينهم، وكشف فى رسالة شهيرة للمهدى فى يناير ٢٠٠٠، عن المكبوت فى النفوس بقوله «منذ مؤتمر أسـمرا ١٩٩٥م، كان للحركة الشعبية وحزب الأمـة علاقات عمل جيـدة، داخل وخارج التجمـع الوطني، لكن، ومنذ خروجك من السودان تغير المناخ داخل التجمع الوطني. لقد شعرنا برغبة فى إعـادة صياغة كل مواثيق ومؤسسـات التجمع الوطني. وفى كثير من المرات حاولت جر التجمع لكى يبصم على مشـروعك للمصالحة مع نظام الجبهة، وقد نجح التجمع فى مقاومة وصد هذه المحاولات. وفى الحقيقة، واسمح لى هنا أن أستعير صفحة من قاموسك، فإن أعداداً من السودانيين قد حذرونا من أنك قد جئت للتجمع كـ «طابور خامس» للجبهة الإسـلامية، وقد أشارت اتفاقيات جنيف وجيبوتى وعلاقتك المتحسنة مع الجبهة، إلى وجود شيء من الحقيقة فى هذه الأقاويل»(١٢٧). وقد تبادل الرجلان رسـائل نارية ملتهبة، حـوت الكثير من الاتهامات المتبادلة، وما كانـت تكتمه النفوس خلال فترة العمل المشـترك. وقد برر رئيس حزب الأمـة – الإصلاح والتجديد مبارك الفاضل هذا الفتور إلى «إن «موقف الصادق العدائى من الحركة الشعبية سببه عداؤه الشـخصى مع الراحل د. جون قرنق». وقد ذكرت «أجراس الحرية» فى ذلك الحين أنه «نظراً لأن الحركة الشعبية وحزب الامة من القوى السياسية الكبيـرة، وكذلك نظـراً لحالة الفتور والتوتر الذى يسـود العلاقة بينهما منذ خروج حـزب الأمة من التجمع الوطنى الديمقراطى للمعارضة السـابقة فى المنفى، وأيضا نظـراً لحالة عدم الثقة بينهما فى فترة الديمقراطية الثالثة الممتدة

(١٢٧) مراسلات بين قرنق والمهدي، ديسمبر ٢٠٠٠.

من عام ١٩٨٥م وحتى استيلاء سلطة الإنقاذ الوطنى القائمة على السلطة فى عام ١٩٨٩م، والتى كانت نتيجتها إبطاء عملية السلام فى ذلك العهد الديمقراطي (١٢٨)، وبالطبع، لم تكن العلاقة بين قرنق والمهدى وحدهما متوترةً، فقد كان «التجمع الوطنى الديمقراطي» وعاءً حمل بعض القوى السياسية بتناقضاتها، فكانت هناك الندبة التاريخية بين المهدى والميرغني، وبين التنظيمات الجديدة مثل قوات التحالف السودانية» ومؤتمر البجا» و» التحالف الفدرالي» أو مثلث الشغب مثلما يطلق عليه بعض الحلفاء، و»المثلث الذهبى «مثلما يطلق أهل القوى الجديدة على تحالفهم داخل الكيان الكبير. ولعبت عوامل إقليمية مثل الحرب الأريترية الأثيوبية التى بدأت عام ١٩٩٨، دوراً فى إضعاف العمل المسلح المعارض لضعف الدعم اللوجستى من الطرفين، ولتجفيف منابع التجنيد للقوات المعارضة، وكانت العملية تبدأ فى الحُمَرَة بأثيوبيا، لتعبر الجسر المشترك مع إريتريا، لتصل معسكرات التدريب قرب الحدود مع السودان، إلا أن الحرب أوقفت الحركة بين البلدين، وفى ذات السياق يشير الدكتور تيسير على إلى أن «قوى التغيير لجأت إلى محاولة ترتيب صفوفها وأجندتها بتكوين عمل جبهوى عريض، عبر التجمع الوطنى الديمقراطي، والذى ومن خلاله لجأوا لحمل السلاح. إلا أن المعارضة المسلحة تحت مظلتها التى ضمت أطياف قوس قزح السياسى من فصائل القوى التقليدية وبعض القوى العقائدية الأخرى ومن الشباب والمهمشين، حملت معها بذور الفشل الموروثة من أساليب العمل والتنظيم القديم، مما كان له النصيب الأوفر فى إفشال العمل المسلح. وكما هو معلوم رجعت قوى التجمع الوطنى إلى الخرطوم بعد توقيع اتفاقية القاهرة والتى كانت قمة التعبير عن سلبيات الضعف التنظيمى والفكرى والسياسى وغياب الرؤية

(١٢٨) «أجراس الحرية» ، ١٦ نوفمبر ٢٠٠٨.

الإستراتيجية، حتى إن التجمع اليوم أضحى مجرد لافتة لا تعنى الكثير فى واقع حركة العمل السياسى اليوم.(١٢٩)

وفيما يلقى آخرون باللوم على «الحركة الشعبية لتحرير السودان» بانفرادها بالتفاوض مع «الإنقاذ» عبر منبر «الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف فى شرق أفريقيا» إيقاد» ومن ثم التوصل لاتفاقية ثنائية هى اتفاقية نيفاشا فى عام ٢٠٠٥، وهو ما صوره البعض بأن الحركة استغلت حلفاءها الشماليين «تكتيكيا» وأذكر الزمان ليس هو الزمان، ولا المكان هو ذات المكان؛ إلا أن الحكايات تظل مكررة، والأحاديث مكرورة، والمواقف هى ذات المواقف، وجميعنا، نكثف الجهود كى نعيد عقارب ساعات الزمان إلى الوراء، ونفعل ذات الشيء، وبذات الطريقة، وننتظر نتائج مغايرة، وأقصد هنا الحكومة، والمعارضة؛ إن وجدت، وهو الغباء ذاته، وأذكر أنه فى العام ٢٠٠٣، ومفاوضات نيفاشا بين الحكومة، والحركة الشعبية لتحرير السودان، توشك أن تصل إلى نهاياتها، ويظن الجميع أن السلام أضحى قاب قوسين أو أدنى، كنت برفقة اثنين من الأصدقاء؛ وهما من قيادات «التجمع الوطنى الديمقراطي»، طيب الله ثراه، وكنا عائدين من منتجع نيفاشا، أو «سيمبا لودج»، الجميل، فى طريقنا إلى العاصمة الكينية نيروبي، وكان الحديث حول السلام، والحرب، والمفاوضات، ولمست ضيقاً وتبرماً من حديث الرجلين؛ من أن الحركة الشعبية سوف تمضى بوحدها إلى نهاية المشوار، وهم «حلفاء»، و»أصدقاء»، لحقبة زمانية كانت زاخرة بالتواصل العاطفى والوجداني، ولما بلغا من التبرم ضيقاً بائناً، قلت لهما هناك خياران أمام المعارضة، فأرسلا وابلاً من التساؤلات نحوي،؟؟ ما هى الخيارات؟. وكيف هي؟. فقلت لهما الخيار الأول، هو أن ترفض المعارضة واقع التفاوض «الثنائي»، بالفعل لا

(١٢٩) د. تيسير، مرجع سابق.

بالقول، وذلك بتفعيل المقاومة، وخلق واقع جديد، وذلك بتصعيد العمليات الحربية في شرق السودان، أو إعلان انتفاضة شعبية من داخل الخرطوم، حتى تغلقوا الباب أمام أى تسوية لا ترضون عنها، أو لستم طرفاً مباشراً فيها؛ مع أن رئيس التجمع الوطنى الديمقراطى مولانا محمد عثمان الميرغنى كان يعلن كل مرة أنه «الشريك الخفي» فى مفاوضات السلام، أما الخيار الثانى فهو أن تبصموا على الاتفاقية، وأن تنقلوا «نضالكم «إلى الداخل، وتدشنون عملاً مغايراً خلال الفترة الانتقالية التى نصت عليه اتفاقية السلام، وعبر سنوات يمكنكم أن تغيروا من تاريخ السودان، لكن الرجلين القيادين أرسلا حمماً من الغضب الاحتجاجى على رؤيتى المتواضعة، وهما الخبيران فى الشأن السياسي، والقياديان المعروفان، والمناضلان اللذان لا غبار على مواقفهما، وكادا يقولان لى «وأنت أيها الصبى الشقي» مالك وتلقيننا الدروس!. ثم قال أحدهما «العمل فى الشرق أصبح صعباً لأن الجيش الشعبى هو صاحب القوى الكبرى، أما المظاهرات فهى فى نهاية المطاف فسوف تحصد أرواح أنصارنا، وجماهيرنا، فأصابتنى «هاء السكت وسكت» على طريقة أديبنا الرائع الدكتور بشرى الفاضل. وأدركت أن المعارضة تريد مكاسبَ من غير ثمن، وتريد من الحركة الشعبية أن تحارب لها، وأن تصطصحبها فى رحلة السلام، وتشاركها فى محاصَّة السلطة، والثروة، لكن مضى قطار نيفاشا، ومضت اتفاقية السلام إلى مآلاتها، ولا يزال القوم هم ذات القوم، يماحكون، ويعيدون اختراع العجلة، ويصدرون ذات البيانات المحفوظة، والخطب الطنانة، ويرسلون ذات الكلمات الباهتة، والتى لا تغير واقعاً، ولا تخلق جديداً. وبمناسبة «نيفاشا»؛ فقد كان مولانا الميرغنى -» الشريك الخفي» على حسب وصفه لنفسه إبان المفاوضات- واحداً من أسباب خروج الاتفاق بشكله «الثنائي» شمال وجنوب/ أو مؤتمر وطنى وحركة شعبية، وأذكر هنا أنّ الأمين العام للتجمع الوطنى الديمقراطي، وقتها الأستاذ فاقان أموم كان

قد أخبرنى أنه تلقى خطاباً من السـفير الأميركى فى العاصمة الأريترية أسمرا يفيـده برغبة الإدارة الأميركية فى توحيد منابر التفاوض، ووقتها كانت هناك مبـادرة إيقاد، والمبادرة المصرية الليبية المشـتركة، وكذلك مجهودات إريترية لتحقيق تسـوية سلمية بين الفرقاء السودانيين، وكان القصد هو وقف التبضع فى سوق المبادرات. وذهب زعيم الحركة الشعبية الراحل الدكتور جون قرنق ديمبيور حينها إلى واشنطن فى مارس ٢٠٠٢، وأجرى مباحثاتٍ مع مسؤولين رفيعين بينهم وزير الخارجية الأسـبق كولن باول، وكانت رؤية الزعيم الكبير قرنـق تقوم على إجراء مفاوضات مع الحكومـة تحت مظلة التجمع الوطنى الديمقراطـي، وقد بذل مجهوداً كبيراً لإقنـاع الإدارة الأميركية برؤيته، لكن الأميركيين كانوا يشـددون على حصر التفاوض «شمال / جنوب»، وكانت حججهم تتمثل فى أنّ الصراع هو بين الشمال والجنوب، وأن قضية الجنوبيين هى السـلام، فيما تتركز قضايا الشـماليين فى الحريات، وهم لا تأثير لهم فـى دائرة الصراع. إلا أنّ باول اضطر للإذعان لرغبة قرنق، وإصراره، بعد أن سـحره بقوة منطقه، ووافق علـى مقابلة الميرغنى زعيم التجمع، فقدم له الدعوة للحضور فى أبريل مـن ذات العام، لكن ؛ وللمفاجأة الكبيرة ذهب الميرغنى إلى لندن بدلاً عن واشـنطن، ليضع «صديقه» قرنق فى وضع حرج للغاية، ويمكن للقارئ أن يتخيل رأى الادارة الأميركية بعد ذلك، فكولن باول وضـع ضمن أجندة أعماله مقابلة الميرغنى وقرنق، والأخير مدد رحلته لأكثر من عشـرة أيام فى انتظار «رئيسـه»، حيث كانت حجة قرنق تقوم على أنّ الأزمة هى أزمة شاملة، وأنه يعمل مع قوى معارضة ذات تأثير كبير، بل أنه شـخصياً يعمل تحت قيادة أحد الزعماء الشماليين المسلمين، وهو أمر يعكس أن طبيعة الصراع فى السـودان؛ ليست كما يتصوره الأميركيون، وكشفت لى مصادر موثوقة، كانت قريبة من قرنق خلال رحلتها إلى واشـنطن، أن قرنق قال لى باول «إنكم الآن تحاربون «طالبان والقاعدة» فى أفغانسـتان وتخسرون

مليــارات الدولارات فى الحرب على الإرهاب، لكنكم كنتم ســتوفرون هذه المبالغ الضخمة، لو كانت معكم قبائل «البشتون» الأفغانية، والتى توفر الغطاء للقاعدة وطالبان، لكن نحن معنا بشــتون الســودان وهــو الميرغنى وأتباعه، ولذلك لا تحتاجون هذه المبالغ لو أردتم محاربة طالبان أفريقيا فى السودان»، إلا أنّ تصــرف الميرغنى نســف كل حجج قرنق، لتــروح مجهوداته أدراج الرياح، ولتنطلق بعدها مفاوضات مشــاكوس بعد حوالى شهرين ونصف من انتهاء زيارة قرنق لأميركا، ولك أن تعرف عزيزى القارئ ســبب عدم ذهاب الميرغني، فالبعض فسر «الموقف الغريب «لضغوط مصرية»، وآخرون فسروه بعدم اهتمام الرجل بالشــأن الوطنى الكبير، فيما كشفت مصادر قيادية رفيعة فى التجمع والحزب الاتحادى الديمقراطى بعد ذلك أن ســبب موقف الميرغنى هو ضغوط الخرطوم، وتؤكد ذات المصادر أن السلطات هناك اتصلت بالميرغنى وحذرته من الســفر إلى أميركا؛ لأنّ وجوده مــع قرنق فى الولايات المتحدة يعنى نســفاً لنظام الإنقاذ، وحسب رواية مصدرى فقد هدد الإنقاذيون الزعيم المعارض بتصفية شــقيه «الراحل» أحمد الميرغنى الموجود هناك «تحت رحمة «أوباش الإنقاذ، فآثر الرجل سلامة شقيقه على سلامة الوطن.

ومــع أن «التجمع الوطنى الديمقراطي» حقق عــدداً من الانجازات مثل «اتفاق أسمرا للقضايا المصيرية فى عام ١٩٩٥، بعد أن عقد أهم المؤتمرات السياســية فى تاريخنا المعاصر، فقد تبنى التجمع مقررات أســمرا، وهى مقررات شــكلت نقلة نوعية، باتفاق القوى السياســية على تحديد علاقة الدين بالدولة، وشــكل الحكم اللامركزي، وفتــرة الحكم الانتقالي، كما شــكلت التجربة نقلة أخرى حيث ضمت «الحركة الشعبية» و»مؤتمر البجا» و»التحالف الفدرالي» كتنظيمات ترفع شعارات السودان الجديد، وتعبر عن قضايا «جهوية، وعرقية وقومية «فى ذات الوقت؛ مع قوى السودان القديم، واليســار. ولذلك، فإن الحديث عن أى تغيير يجب أن يصطحب تجارب

مثل تجربة «التجمــع الوطنى الديمقراطي» من حيث الشــكل والمضمون، والوســـائل، والأهداف والغايات. وبالطبع فلكل منهم غايته، ولا تزال، فرئيس التجمع نفســـه، أصبح مشـــاركاً فى الحكومة التـــى كان يدعو إلى اقتلاعها من جذورها، وبرر مشـــاركته «بمصلحة الوطن»!. والمهدى الذى لا يريد إســـقاط النظام، ولا يريد المشـــاركة المباشـــرة، يدمن الوقوف فى «منزلـــة بين منزلتين»، والاثنان؛ الميرغنى والمهـــدي، يزجان بولديهما فى مركب الإنقاذ، إن أفلحت فهما مشـــاركان، وإن غرقت فهما يقفان على البـــر. وفى العمل «الجبهوي» قامت كذلك «تحالف قوى الأجماع الوطني» وضـــم كل القوى التى تعلن مواقف معارضـــة، إلا أن التحالف المعارض يعيـــد ذات الســـيناريوهات، ويجرب ما كان أصلاً مجربـــاً، ولو قبل ليلة واحدة!، و لو نظرنا للمعارضة من زاوية خطابها السياســـى لوجدناه يمثل قمة الأزمة، فهى لا تســـتطيع إنتاج خطـــاب يغرى الناس بالالتفاف حوله سوى «إكليشيه» مهاجمة الحكومة، دون ابتكار وسائل جديدة لمخاطبة حتى «قواعدهـــا» ناهيك عن الجماهير العريضـــة، ولا ملامح فيه «لتغيير»، أو «أمل بغدٍ زاهر»، أو «مســـتقبل مشرق»، أو نظام حكم «مغاير»، والغريب أن المعارضة إلى اليوم لا تفرق بين «المؤتمر الصحفي»، «والندوة»، و»المنبر، أو المنتدى»، وكأنها لا تتابع المؤتمرات الصحفية فى كل بقاع الدنيا!. وهذا الخلل وحده يعكس بنية الوعي، وطرائق التفكير السياسي، ويلخص كل النشـــاط السياسى فى «كلمات مكرورة»، و»عبارات محفوظة»، تصور أن التغيير يتم عبر بيان صحفي، أو ندوة، أو «خطاب حماسى يوجه من تلك المـــدن الباردة، بوصائية عالية تدعو «للخـــروج»، والانتفاضة على النظام الإرهابى الشمولي»، فينتظر «ثوار المنافي» جماهير الشعب الغاضبة تخرج بناءً على «التوجيهات العليا»!. ويرى الدكتور حيدر إبراهيم على أنه «من أهـــم قوانين الثورة: لا حركة ثورية بلا نظرية ثورية، ولكن تكتمل الفرضية

بالقول: ولا نظرية ثورية بلا نقد ثورى جذري. لذلك، ظللت أرد على أى دعوة للمشاركة فى الكيانات والتنظيمات الجديدة، بضرورة أن تكون البداية الصحيحة الممهدة للتأسيس عقد مؤتمر يخصص تماما للنقد والنقد الذاتي. ويدور كله حول سؤال: لماذا فشلت التجارب السابقة؟ وماهى ضمانات وآليات عدم تكرار الأخطاء؟ ولأن العقل السودانى -عموما- ممانع ومقاوم للنقد، وبوجه أخص العقل النخبوي؛ يتم تجاهل مثل هذه الدعوات. فهى تعطل سرعة إشهار التنظيم، وتؤخر أصحابه من قيادة الثورة التى تنتظرهم على منحنى التاريخ. ولذلك، كل الذى يدور الآن محاولات لاجترار الزمن وتكرار التجارب أو بالأصح تجريب المجرّب وبالتأكيد ستحل عليه الندامة (١٣٠).

ثم جاءت تجربة «جبهة القوى الثورية السودانية»، وهو تحالف يمثل قوى الهامش/ الحركة الشعبية وحركة العدل والمساواة، وحركتى تحرير السودان، بزعامة مناوى وعبد الواحد، إضافةً إلى قيادات من حزبى الاتحادى الديمقراطى مثل التوم هجو، و»الأمة القومى «مثل نصر الدين المهدي، وهى لا تزال تحالفاً فوقياً، ولا يزال التحالف يفتقر إلى آليات العمل الجماهيري، والسياسي، والدبلوماسي، والإعلامي، وهى قوى تعتمد على العمل المسلح؛ فى وقت يكتنف فى فيه إستراتيجية العمل المسلح الكثير من الغموض، وسط إشفاق من إعادة التجربة القديمة باختصار الحرب على الأطراف، مثلما كان خلال حرب الجنوب والشرق، ودارفور.

ومع أنّ «الجبهة الثورية السودانية» تظل أفضل القوى المعارضة من حيث الفعل، ومن حيث المحتوى «نظريا» باعتبارها تحالفاً لقوى الهامش والتغيير، إلا أن الجبهة ذاتها؛ تواجه مأزقاً حقيقياً، فقد وضعت الحصان خلف العربة،

---

(١٣٠) د. حيدر إبراهيم، مقال صحفى عن التغيير.

فأعلنت عن ميلادها ببيان سياسـى قبل أن تعقد مؤتمرها، أو تدعو بقية القوى السياسـية بما فى ذلك قوى الهامش؛ مثل شـرق السـودان، ودون أن تصمم هياكلها وتعلن برامج شـاملة للمقاومة، وللتغيير، بـل أن القوى الثورية هذه اكتفت بفرقعات إعلامية كبيرة عند إعلانها، لتتحول مثلها مثل فرقعات جبهات تقـوم وتنتهى كل يوم، وهى فى ذات الوقت تحمل بعض من تناقضات داخل مكوناتها، فمثلاً نجد أن «الحركة الشعبية»- و هى أكبر المكونات وأقواها- تعيش تجربة أقرب إلى تجربة جبهة شـرق السـودان، طيبة الذكر، فهى ثلاثية القيادة، ويبرر قادة الحركة ذلك بسـبب الظروف الاسـتثنائية التـى وجدت الحركة فيها تنظيمها، بعد أن أعلن «المؤتمر الوطني» الحرب على قواتها فى جنوب كردفان، ثم النيل الأزرق، وأغلق مكاتبها فى الشمال، فدخلت الحركة فى مرحلة العمل «السـري» من جديد، بعد أن كشـفت الأزمة ظهرها، وإن كانت ثمة فائدة من ذلك ؛ و تكمن، فى تسـاقط مناضلى السـاعة الخامسة والعشرين، ، أو الذين كانوا يشـكلون «خلايا أمنيـة نائمة» داخل الحركة، وبعد أن أمسـك بعضهم بمفاصل مهمة لفترة زمنية ليست بالقصيرة داخل جسم «الحركة الشعبية».

أما الحركات الأخرى، وهى المعروفة بفصائل دارفور، فقد أصابها داء أحزاب الشمال، وأصابها داء إصدار البيانات الإنشائية، والتصريحات المكرورة لدرجة الرتابـة، وظلت فى حالة انكفاء وانغلاق لفتـرةٍ طويلة، حتى صارت تدور فى دائرة مفرغة، ولا شك فإن المفاوضات والاتفاقات الثنائية حولت تلك الحركات إلى أسواق للمزادات فى كثير من الأحيان، ومع أن صديقنا عبد الواحد نور سـجل مواقف قويةً تجاه الاتفاقات الجزئية، إلا أن كثيرين يعيبون على نور عدم قيامه بفعل يوازى رفضه الواضح للحوار مع النظام، كما يحتاج نور لتقوية تنظيمه سياسـياً بمزيد من الديمقراطيـة، والانفتاح على الآخرين، والثقة فى أن التنظيم مجموعة من الأفراد تجمعها مبادئ مشـتركة، وتوحدها وسـيلة متفق عليها لتحقيق تلك المبادئ، وأن الوضع السياسى الراهن يحتاج

إلى مرونة فى العمل داخل التحالفات، وهى تحالفات حد أدنى، ويستحيل تصعيد المقاومة من غير تقوية هذه التحالفات. . ولحركة العدل والمساواة تجارب تنظيمية وإرث يختلف عن تجارب الآخرين، ولذلك كان من المتوقع أن تلعب هذه الحركة دوراً إيجابياً بتمليك تجربتها لبقية القوى المتحالفة. وهنا لابد من التحام القوى المسلحة، وقوى الهامش مع الحركات الشبابية النشطة مثل «قرِفْنا» و» التغيير الآن»و «شرارة» مع علمنا ان هذه الحركات فى حد ذاتها تعانى من الخلافات، ومن المواقف الملتبسة تجاه التحالف مع قوى الهامش. إلا أن إسقاط النظام يحتاج إلى تضافر جهود القوى المسلحة، مع القوى المدنية، والاتفاق حول برنامج حد أدنى، يرسخ لتحالف استراتيجى فى المستقبل بين الهامش والمركز.

أزمة الخطاب

إن التغيير يبدأ بالانقلاب على الذات، وأولى الخطوات هى محاسبة أنفسنا على أخطاء الماضي، وممارسة الديمقراطية داخل مؤسساتنا السياسية والاجتماعية، لأن الإصلاح يجب أن يبدأ من الداخل، ومن ثم الانطلاق نحو الخارج، أما عملية إسقاط النظام فهى مسألة وقت لا أكثر، لا سيما لو كان نظاماً «مات سريرياً»، لكن الضرب القاضية لا يمكن أن توجه دون مشاركة الجماهير، إن القوى السياسية المنظمة ليست هى التى تستطيع إنجاز التغيير وحدها، مثلما حصل فى تونس، ومصر، وليبيا، ولقد تحدثت مع كثير من الأصدقاء المصريين خلال وجودى فى القاهرة بداية العام ٢٠١٢، وتناقشنا حول سر انتصار ثورة ٢٥ يناير، وإسقاطها لنظام استمر ثلاثين عاماً، واشتهر بقوته المخابراتية والأمنية، ومن بين الأصدقاء، صحفيون، وكتاب كبار، وسائقى تاكسي، فجميعهم كانوا يقولون «لم نكن نتوقع أن يسقط النظام بهذه السهولة، وحين توجهنا نحو ميدان التحرير كنا نظن أن المظاهرات ستكون محدودة، وأن المشاركة لا تتعدى آلاف قليلة، وفى الذهن تجاربنا

فـــى عام ٢٠٠٥، وحركة كفاية، ومظاهرات الصحافيين أمام نقابتهم، وكيف كانت معزولة فوق الســـلالم، وكذلك أحداث الشهيد الشاب خالد سعيد قبل فتـــرة قليلة، لكنـــا ذهلنا حين رأينا الناس تتدفق نحو الميدان كالســـيل». وقد لاحظ الجميع أن القوى السياســـية لم تكـــن حاضرة فى تلك اللحظات، لأن الأحزاب السياسية، وخلال كل حراك الربيع العربى لم تكن حاضرةً، ويكفى الإشـــارة إلى دولة مثل ليبيا لم تكن تعرف حتى معنى الأحزاب السياســـية، أو حتى أحزاب مصر، فهـــى أحزاب «كرتونية»، وواجهات تعبر عن مصالح نخب محدودة فـــى معظمها دون أن نلقى القول على عواهنه، لكن الجماهير هى السيل العرمرم اسمه «الجماهير» فرغم محاولات تغييب وتزييف الوعي، المتعمـــدة، والممنهجة من قبل النظم الشـــمولية لتحويل «الجماهير» إلى «حالة سلبية»، أو متماهية فى النظام، أو منكفئة على ذواتها، مستخدمةً فى ذلك كل وسائل الترهيب والترغيب، و آليات العنف، والإعلام، والتعليم، والخداع، والكذب. وكم كان عبد الرحمن الكواكبى مصيباً حين كتب فى سفره «طبائع الاســـتبداد أنّ «الحكومة المستبدة تكون طبعاً مستبدة فى كل فروعها من المستبد الأعظم إلى الشـــرطي، إلـــى الفرّاش، إلى كنّاس الشـــوارع، ولا يكون كل صنف إلا من أسفل أهل طبقته أخلاقاً، لأنّ الأسافل لا يهمهم طبعاً الكرامة وحســـن السمعة إنّما غاية مســـعاهم أن يبرهنوا لمخدومهم بأنّهم على شاكلته، وأنصار لدولته، وشرهون لأكل السقطات من أى كانت ولو بشراً أم خنازير، آبائهم أم أعدائهم، وبهذا يأمنهم المستبد ويأمنونه فيشاركهم ويشاركونه، وهذه الفئة المســـتخدمة يكثر عددها ويقل حسب شدة الاستبداد وخفته، فكلما كان المستبد حريصاً على العسف كلما احتاج إلى زيادة جيش الممجدين العاملين له والمحافظين عليه. إلا أنّ" تجارب التاريخ تؤكد أنّ لكل شـــيء حدود، ولكل اســـتبداد سقف لا يمكن تجاوزه وإن طال الزمن، وحولنا ذلك التسونامى الذى يضرب بعنف أنظمة كان البعض يعتبرها قوية وراسخة، لكن طاقات الشعوب

أثبـــت أنّها «نمور من ورق، وأنّها لا تعدو أن تكون ســـوى «جيف متحللة»؛ وإن اكتســـت بثياب الهيبة والقدسية! . فقد هوى مبارك، وسقط بن علي، و القذافي، فللشـــعوب عزيمتها، فالجماهير مثل «الوحش الكاسر»، فقط تحتاج إلى تعبئة، وتنظيم، وحشـــد، وإلى ما يحرك هـــذا «الوحش»، أو يهز حالة ســـكونه الظاهري، ومثلما يرى الفيلسوف غوستاف لوبون؛ المفكر الفرنسى ومؤســـس «علم فلسفة الجماهير» أنّ «كل ما يهز مخيلة الجماهير هو ما يظهر فى شـــكل صورة لافتة وجلية، لا تشـــوبها توضيحات إضافية أو لا تصاحبها إلا أشياء عجائبية: انتصار كبير، معجزة كبيرة، جريمة كبيرة، أمل كبير". إنّ «ثورات الجماهير» هى لحظة فى فعل زمنى مستمر، وهى تتم عبر «التراكم»، أو بواســـطة «الطفرات»، وليس بالضرورة بواسطة بيانات، محشودة «إنشاء»، أو «عبارات حماسية خاوية»، لكنها لا تداعب مخيلة هذا «الوحش»، ولذلك؛ ومن وجهة نظرى أنّ «الثورة قطيعة معرفية بين القديم والجديد»، وبالطبع فهذه القطيعـــة لا تتم عبر «التفكير الرغائبـــي»، ولا بالتمني، بل تحتاج إلى العمل الدؤوب، والالتحـــام بالناس، ومخاطبة قضاياهم، وتنظيمهم وحشـــدهم، وهـــى مرحلة تحضيرية فى الثورة لإحـــداث تراكم كمي، وتتم عبر المظاهرات الصغيرة، الاحتجاجات المختلفة، التضامنات فى القضايا الحقوقية، الكتابات الصحفية عن الحرية، والتحول الديمقراطي، كشـــف الفساد، ونقد الاستبداد، والسياســـات الحكومية الخاطئة، وبالتالى نكون قد قمنا بتمهيد وتحضير وتهئية لنقلـــة ثانية، وهى النقلة الحاســـمة، أو «اللحظة الفارقة»، أو «انفجار القنبلة الناســـفة»، وهو انفجار قد يقع لمجرد حادث صغير، مثل مقتل بائع متجوّل، مع أنّ عشـــرات أو مئات كانوا قد قتلوا قبلـــه، إلا أنّ التراكم، والتحريض، والتعبئة، والحشد تجعل هذا الفعل انتصاراً لكرامة مثل حالة «محمد بوعزيزى «التونسي»، أو استشهاد طالب مثل حالة «القرشي» فى أكتوبر»، أو ربما لهزة اقتصادية كبيرة، مثل غلاء الأســـعار، والجوع، وانقطاع الكهرباء، والمياه، أو

كل فعـــل يمكن أن يثير هذا «الوحش». و»الوحش الكاســـر»، لا توقفه بعد ذلك وسائل القمع، ولا رسائل التهديد، أو الترغيب، حال حصول «القطيعة المعرفيـــة» مع الماضي، والانعتاق من أســـره،بل ورفضه، ورفض سياســـاته، وتوجهاته، بعد انكشـــاف خدعه التى كان يضلل بهـــا الناس فتراتٍ طويلة، ويدجن عبرها الجماهير، لتكون مطيعةً، ومنقادةً، بل وراضحةً ومستســـلمة، لدرجة أن من يحاول تغييرها ستقف ضده بضراوة فى بداية الأمر لأن التحول من موقف إلى موقف ليس بالأمر السهل، وحتى لو أردت أن تبدل ملابسك بملابس أخرى، فأنت فى حاجة إلى مرحلة انتقال من ستر إلى ستر تتخللها مرحلـــة «تعري»، وهى هنـــا تعرية العقل، بعد تعرضه لمثيـــرات جديدة، أو أكثر اثارةً لتتم عملية الاســـتجابة وفق شـــروط الإثارة والاســـتجابة فى علم النفس، ولحظة التعرى هى إزالة الغشـــاوة عن العقل الواعي، وتخطى مرحلة الزيف والتضليل، إنها مرحلة طويلة وصعبة، لكن لا تتشكل الكتلة الحاسمة «الجماهيـــر» بدونها، لكن ، فعندما تتكون الكتلة، فعندئذ؛ يذوب الأفراد فى الجماعة، وتتولد الروح الجماعية، وهى مثل روح القطيع، ففرد القطيع يشعر بالأمان مع جماعته، وتهزم الجموع داخله قشـــعريرة الخوف، فيشعر بالقوة، وبالثقـــة، وبالأمان، ويمكن أن يفعل مـــا لا يفعله لو كان بمفرده. إلا أنّ ذات القطيـــع يحتاج إلى قائد، وملهم، أو برنامج مغرى للتغيير، وفى حال فقدان ذلك يحدث الفراغ، وتعزف الأنظمة المستبدة على سيمفونية» البديل»، لكن؛ المســـتبدين أنفسهم مع طول فترات استبدادهم يكونون منفصلين عن الواقع، و لا يصدقـــون أنّ لهم أخطاء، ويتوهمـــون بأنّهم قوة لا تُقهر، وأنّهم حقيقة لا يأتى الباطل من خلفها، أو بين يديها، ويحتكرون السلطة، والمعرفة، وسلاح الإرهـــاب، وحين يقتلون يظنون أنّهم يدافعون عن أوطانهم، وهم فى الحقيقة لا يدافعون ســـوى عن» أمجاد شـــخصية»، ومكاســـب «ذاتية»، ومن أجلها مســـتعدون لمحاربة الجميع، وإهدار دماء الكل، وتفريقها «حارة حارة. . دار

دار.. زنقة زنقة».

إنَ الجماهيــر لا يحركها العقــل، بل تحركها العواطف، وفق رؤية «عقلية القطيع»، وقد جربت هذه النظرية خلال الثورة الفرنســية فى القرن السادس عشــر، واحتلال سجن الباســتيل، وهو كان من أعتى زنازين القمع فى ذاك العصــر، لكن الجماهير حين انتفضت، وثارت اقتحمت هذا الحصن العتي، وأقامــت المذابح فى الشــوراع، والغريب أن من بــين الثائرين رجال قانون، ومفكريــن، وقادة رأي، إلا أن اجتماع الجماهير فى مكان واحد، وفى لحظة زمانية واحدة، يغيب العقل، ويصبح الجميع مثل قطيع أبقار تقوده البقرة التى تقــف فى المقدمة، ويتحرك بعواطفه، أو غريزته، أو شــعوره بالخطر حركة جماعية. ومثلم يرى الفيلسوف الفرنسى غوستاف لوبون فى كتابه «سيكلوجية الجماهيــر» إن العديد مــن خصائص الجماهير الخصوصية، من مثل ســرعة الانفعال، والنــزق، والعجز عن المحاكمة العقلية وانعدام الرأى الشــخصى والروح النقدية والمبالغة فى العواطف والمشــاعر، وغيرها، كل ذلك نلاحظه لدى الكائنات التى تنتمى إلى الأشكال الدنيا من التطور كالشخص الوحش، أو الطفــل مثلاً، وهذه المقارنة التشــبيهية لا أثيرها هنــا إلا عرضاً»(١٣١)، والجماهير عرضة للتحريض، ولدغدغة المشاعر، والعواطف، لكنها تحتاج فى عملية تعبئتها وحشدها إلى «محفزات»، وللأسف الشديد، فإن أكبر محفزين فى الحشــد والتعبئة فى بلد مثل السودان هما «العرق والدين»، ودوننا آلاف الشباب الذين يساقون سوقاً نحو «الجهاد «فى الجنوب، بدعوى نصر المشروع الإسلامي، والتبشــير بالجنة، والحور العين حال الاستشهاد، فهؤلاء الشباب هم شريحة جمهور متشابهة فى الخصائص، ومتفقة فى الرؤى، وفى تصوراتها للكون وللحياة الآخرة، وبالتالى من الســهولة اقتيادهم جماعات إلى القتال،

(١٣١) غوستاف لوبان، سيكولوجية الجماهير، الطبعة العربية الثالثة ٢٠١١، ص، ٦٣.

وهم فى كامل سـعادتهم. وهو أمر ينطبـق على الجيوش العقائدية كلها، أو حتـى حركات التحرير التى تقاتل من أجل معتقدات، أو الدفاع عن ثقافاتها ومصيرها حين تشـعر بالتهديد من قبل عدو «خارجـي»، أى خارج ثقافتها مثلما هو حالنا فى السـودان اليوم، فمن السـهل مثلاً تجييش مئات الآلاف فـى الجنوب من أجل الكرامة، أو آلاف فـى دارفور، وجبال النوبة، والنيل الأزرق، وشرق السودان، لكن فى ذات الوقت فمن الصعوبة حشد مثل هذه الأعداد من البشر من أجل «الديمقراطية، أو الحرية» بمعناها العريض. وهو ما يفسر زهد أبناء المركز من الميل إلى العمل العسكري، خلال كل فترات المقاومة المسـلحة ضد الحكومات فى المركز، بدءاً بحروب الجنوب، ومروراً بحوادث ١٩٧٦، أو ما اصطلح عليه فى دعاية الرئيس الأسبق جعفر نميرى «المرتزقة»، لأنهـم جاءوا من غرب السـودان!، والمقصود بذلك «أنهم تشـاديون»، ثم الحرب فى اتسـاعها الأخير فى شرق السودان فى تسعينيات القرن العشرين، ودارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، فى حرب ما بعد استقلال/ انفصال الجنوب، وهو موقف على عكس مواقف أبناء الهامش، لأن المسـألة هناك ارتبطت بالوجود، وبالمصير، وبالكرامة. وهو ما يجعل عملية التعبئة والحشد فى غاية السـهولة، فسرعان ما تجد الحركات المسلحة التى تعبر عن الهامش قواعد اجتماعية كبيرة، تمثل لها الوقود، والحاضن فى ذات الوقت. والغريب أن النازية كانت تستخدم الخطاب العاطفى فى حشدها على أساس أن الشعب الألمانى هو الشـعب الأفضل بين كل شـعوب الدنيا، وكان هيتلر يعتمد فى دعايته على «إذا أردت السيطرة على الناس أخبرهم أنهم فى خطر، وحذرهم مـن أن أمنهم تحت التهديد، وأن المعارضين خونة وعملاء»، فتكون النتيجة حشـد الناس حوله، وفقدان المعارضة لشرعيتها، وهو ما اتبعه نظام «الإنقاذ» بطرقه الدائم على «المؤامرة» و» العدو الخارجى والعملاء الداخليين». ولذلك فـكل معارضة تريد تنظيم صفوفها لابد من الاتفاق على «خطاب مؤسـس

علميـــاً لمخاطبة الجماهير»، ولا بد أن يبعـــد الخطاب عن الخطب الرنانة على شاكلة الاستبداد، والدعوة للديمقراطية» فشعوب السودان لا تحركها مثل هذه الدعـــوات، لكنها يمكن أن تتحرك حين تحس بالخطـــر، «وبما أن المحرضات القـــادرة على تهييج الجماهيـــر متنوعة ومتعددة، وبمـــا أن الجماهير تنقاد لها دائمـــاً، فإننا نجدها حيوية ومتحركة إلى أبعـــد حد، فنحن نجدها تنتقل فى لحظـــة واحدة من مرحلة الضراوة الأكثر دموية إلـــى مرحلة البطولة المطلقة، إن الجمهور يمكنه بســـهولة أن يصبح جلاداً، ولكن يمكنه فى نفس السهولة، أن يصبح ضحيةً وشـــهيداً فمن أعماقه سالت جداول الدم الغزيرة الضرورية لانتصـــار أى عقيـــدة أو إيمان جديد»(١٣٢)، ولكل ذلك، فمن الســـهولة أن تجد شـــباباً يرســـمون أروع لوحات البطولة فى لحظـــات الهياج هذه، فهناك من يتلقى القنابل المســـيلة للغاز قبل ســـقوطها وارســـالها نحو قوات الشرطة والأمـــن، وهناك من يتقدم نحوهم صدوره مكشـــوفةٌ، وعيونه مفتوحة، لا يهتم بالرصاص من حوله، ولا توقفه ذبذبات العصى الكهربائية، وهناك من ينزف الدم مدراراً لكنه يســـعف رفيقاً فى معركته، ويفضله على نفسه، وهى كلهـــا خصائص الجماهير حين تتعرض للتحريض، وللتعبئة، وحين تؤمن بما تقاتل من أجله، فهى مقدامة، وجســـورة، وعنيفة. إلا أن القوى السياســـية فى الســـودان، ظلت، ولأمدٍ طويل، تنأى بنفســـها عن الجماهير، وتشـــكل منابر صفوية لممارســـة ديمقراطية رجع الصدى عبر دور الأحزاب، والقاعات الصغيرة والمغلقة، لذلك هى تتحدث لتســـمع صـــدى حديثها، فهى متعالية علـــى الجماهيـــر، والجماهير فى حاجة إلى خطاب مباشـــر، يغذيها بالأمل فى حياة كريمة، وظيفة مناســـبة، حياة آمنة، لقمـــة عيش هنية، ولذلك فإن الأزمات الاقتصادية تظل على الدوام مدخلاً مهماً لتحريك الجماهير، وتفجير

(١٣٢) لوبان، مرجع سابق.

طاقاتهـا، كما تتحرك الجماهير كذلك حال حصول زلازل سياسـية كبرى، وهزات تنسـف القناعات الصلبة، وهو زلزال، أو تسونامى يغير من وضعية المقهورين التابعة، أو الموالية إلـى وضعية المتمردة، والمهاجمة، والباحثة عن التغيير، ولا تزال قوى التغيير ضعيفة فى خطابها، إن لم يكن الخطاب مأزوماً، فما من خطاب تغيير، إلا وبنى على ثنائيتين هما، الترهيب، والتخويف من اسـتمرار الأوضاع، والترغيب بفتح أبواب الأمل مشرعةً نحو مستقبل أفضل فـى حال تجاوز الحاضر البئيس، وقررنا المضى نحو الغد الزاهر، وهو يحمل بالطبع قضايا الفساد، والفشل، والقمع، والأمن، وهو ما كانت تفعله «الجبهة الإسلامية القومية» خلال تجربة الديمقراطية الثالثة بالتركيز على قصص مرعبة مثل اختطاف «أميرة الحكيم»، وكثرة اللصوص، والنهب فى الخرطوم، فيزهد المواطـن فى الوضع الديمقراطي، ويقدم أمنه على حريته، إلا أن المعارضة لا تمتلك الوسـائل الإعلامية التى تطرق على مثل هذه القضايا الحساسة فى ظل انعـدام الأمن، وتزايد حالات اغتصاب الأطفال، واتسـاع دائرة الجريمة فى مناطق مثل دارفور، لكن التكرار مع أهميته، فقد يفسـد الخطاب ما لم يتنوع ويقـدم جديداً، ومع هذا التحذير لا بد من تقـديم بدائل مقنعة توفر الأمن والغذاء والحرية، وهو عندى المشـروع الوطني، وهو عنوان كبير يحتاج إلى تفاصيـل تلامس تطلعات وأحلام الجماهير. وهنا، ولضرورة التغيير نظل فى حاجة إلى قادة حقيقيـين، لأن الجماهير تتأثر بخطابات الكاريزما، وتتفاعل مع القيـادات الملتحمة مع همومها وهو دور النُخب، وهم القادة الحقيقيون، لا قـادة الأحزاب السياسـية، وإلى مثقفين عضويـين، فاعلين، ومنفعلين، ومتفاعلين مع شعوبهم، إلا أن طبيعة الشعوب السودانية، وتطورها تجعل من الصعوبة خلق «كاريزما» للجميع، لكن يمكن أن تكون هناك «كاريزمات» لكل مجموعة، ولذلك علينا التركيز أكثر على المؤسسـات، والرؤى التى تحملها، وهـى القيم المجردة، فـى عمومياتها، ومن ثم الدخول فـى تفاصيلها عند

صياغة الخطاب، وحسب تطورنا السياسى فنلاحظ أن ثورة مثل الثورة المهدية قامت على «التجسيد» ممثلاً فى شخصية الإمام المهدي، فجاءت ثورة أكتوبر وركزت على «الترميز» ممثلاً فى «القرشى وأخوانه»، إلا أن أبريل لم تَتَبَنَّ رمزاً، ولا جسدا، بل كانت تهتف ضد الغلاء والفساد، وتطالب بالحرية، فى مفهومها التجريدي، والآن.. ماذا نحن فاعلون؟. وبنظرةً سريعةً؛ نأخذُ خلالها منظمات المجتمع المدنى السودانية مثالاً؛ كم من المنظمات تعمل على مستوى «التلاحم «مع الجماهير»؟. وما هى أنواع الأنشطة التى تقوم بها هذه المنظمات؟. ولماذا يكتفى معظمها «بالتنظير «وسط القاعات المكيفة؟. وتردد «مفاهيمها وأفكارها «وسط ذات «النخب»؟. مثلاً» الشارقة»، أو «الخاتم عدلان».؟ أو «بيت الفنون»؟. فكم من الحضور؟. وهل هو حضور «شعبي»، أم «نخبوي». وهل يصل خطاب «الطامحين فى التغيير من «النخب» إلى بقية خلق الله من الشعب أو الشعوب السودانية؟. وكم من «ورش العمل»، و»المؤتمرات «أقيمت؟. وكم من «الأموال صرفت؟. وما هى المحصلة النهائية لتلك الجماعات «النخبوية العاملة فى مجالات حقوق الإنسان والديمقراطية والحريات»؟.

تجاربنا السابقة فى أكتوبر ١٩٦٤ وأبريل ١٩٨٥

لقد سبق السودان كل دول المنطقة فى عمليات الانتفاضات الشعبية، والعصيان المدني، لقد هب الشعب فى أكتوبر ١٩٦٤ وأرغم الفريق إبراهيم عبود على التنحي، وتكرر ذات الفعل مع المشير جعفر نميرى فى أبريل ١٩٦٤، إلا أن الواقع الآن قد تبدل، فالحكومتان السابقتان برغم أنهما عسكريتان إلا أنهما كانت تقومان على حكم الفرد، واستبداد شخص، أو مجموعة صغيرة تحيط به، أما التجربة الحالية، فنظام البشير هو نظام حزب، ونظام عقائدي، وفَطِن للمهددات منذ إعلان البيان الأول، فأقام خطة التمكين، وجرف الخدمة المدنية والعسكرية من كل العناصر الوطنية، والديمقراطية، وهى التى هاجرت وتركت

البلاد فى سياق البحث عن الحلول الفردية، وما نعانيه فى السودان من أمراض، وهى الشـــرائح المعنية بالتغيير، وقضايا الديمقراطية والتنمية، وحقوق الإنسان. ولذلك كان على المطالبين بالتغيير التفكير فى وســـائل مختلفة، مع الإبقاء على وســـيلة التظاهر والعصيان المدني، والإضراب السياســـى كوسائل متكاملة مع وســـائل أخرى، بما فى ذلك المقاومة المسلحة. إلا أن الأزمة هى أكبر من مسألة إسقاط النظام، فالسؤال الذى نحتاج إلى إجابة له هو ما هو مشروعنا الديمقراطى والوطنى البديل لمشاريع الدمار والتشظى والدولة الدينية والعنصرية؟.

سيرة ذاتية

كاتب صحفى وروائى حظرت السلطات السودانية روايته «مراكب الخوف» كما تحظره من الكتابة فى الصحف فى الخرطوم، بعد أن أغلقت صحيفة «أجراس الحرية» التى أسسها مع آخرين فى الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١١، وعمل بها نائباً لرئيس التحرير ورئيس للتحرير بالإنابة لرفض «المجلس القومى للصحافة والمطبوعات» تعيينه رئيس تحرير رغم استيفاء شروط المجلس الحكومى..

عمل فايز السليك مراسلاً لصحف «الحياة اللندنية» فى أسمرا والخرطوم وغطى الحرب السودانية فى دارفور والجنوب والشرق وجنوب كردفان والنيل الأزرق، والتحركات السياسية للمعارضة المسلحة فى الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥، وكذلك الحرب الاثيوبية الاريترية فى ذات الفترة، كما عمل مراسلاً لصحيفة «الشرق الأوسط» من الخرطوم. وعمل بصحف «الخرطوم»، «الأيام»، «الفجر»، و«أجراس الحرية»، ثم شغل منصب نائب رئيس تحرير صحيفة «حريات» السودانية الإلكترونية.

يعد الكاتب من أكثر الصحافيين السودانيين وقوفاً أمام محاكم النظام فى الخرطوم فى قضايا نشر، يكون الشاكى فيها جهاز الأمن الوطنى والمخابرات، والشرطة والجيش ومجلس الوزراء، وتبلغ القضايا المرفوعة ضده قبل خروجه من السودان فى عام ٢٠١١ حوالى (٨) قضايا، والتهم هى إهانة الدولة وفقاً للقانون الجنائى السودانى «فيما يتعلق بالجرائم ضد الدولة» ولذلك كان دائماً يردد «أن تكون لصاً فى السودان أفضل من أن تكون صحافياً فى حالة تقديمك لمحاكمة لأن اللص يحاكم بقانون واحد، أما الصحافى فيحاكم بقانون الصحافة والمطبوعات، والقانون الجنائى، وقانون الأمن الوطنى والمخابرات، ولائحة اتحاد الصحافيين!.

له رواية ومجموعة قصصية لم تنشر.

الفهرس

الإهـداء ٣

تـقديم ٥

الباب الأول

زلزال صامت وصدمة غير محسوسة ١٣

الفصل الثانى

«جنوب جـديد» أم جـراحات قديـمة؟ ٤٥

الباب الثانى

إحداثيات العقل الجمعي السُودانى ٧٧

الباب الثالث

ميكانيزمات نُخب المركز في بسط الهيمنة

على بقية الثقافات في السُّودان ١٨٩

الباب الرابع

الفصل الأول

أزمـات البدائـل عقبـة فى طريـق التغيير ٢٣٦

الفصل الثاني

معادلة الحـرب العـادلة والـدَّولة الفاشـلة ٢٩١

الباب الخامس

آفاق الحـل.. .... ٣٢١

التعريف بالمؤلف ٣٥٥